

دراسات إسلامية

— ٧ —

منطق البرهان

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء الثالث

مؤلفات الدكتور عبد الرحمن بدوى

- (٤) الإنسانية والوجودية فى الفكر العربى
 (٥) أرسطو عند العرب
 (٦) المثل العقلية الأفلاطونية
 (٧) منطق أرسطو فى ٥ أجزاء
 (٨) شبيدة العشق الإلهى
 (٩) شطحات الصوفية
 (١٠) روح الحضارة العربية
 (١١) الإنسان الكامل فى الإسلام
 (١٢) التوحيدى : الإشارات الإلهية
 (١٣) مسكويه : الحكمة الخالدة (جاويدان خرد)
 (١٤) فلوطرخس : الآراء الطبيعية
 (١٥) أفلوطين عند العرب
 (٥) ترجمات : الروائع المائة
 (١) أينسندورف : من حياة حائز برتر
 (٢) فوكيه : أندين
 (٣) جيته : الديوان الشرقى (فى جزئين)
 (٤) بيرن : أسفار اتشيلد هارولد
 (٥) جيته : الأنساب المختارة
 (٦) نيتشه : زرادشت
 (٧) هيلدرن : هيريون
 (٨) ولكه : صحائف مالتى برجه

(١) مبتكرات

- (١) الزمان الوجودى
 (٢) هموم الشباب
 (٣) مرآة نفسى [ديوان شعر]
 (٤) الحور والنور
 (ب) دراسات أوربية
 (١) الموت والعبقريّة
 (٢) قلوب الفلاسفة

خلاصة الفكر الأوروبى

- (١) نيتشه
 (٢) اشينجلر
 (٣) شوينهور
 (٤) أفلاطون
 (٥) أرسطو
 (٦) ربيع الفكر اليونانى
 (٧) خريف الفكر اليونانى
 (٨) برجمون
 (ح) دراسات إسلامية
 (١) التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية
 (٢) من تاريخ الإلحاد فى الإسلام
 (٣) شخصيات قلقة فى الإسلام

الناشر

مكتبة النهضة المصرية ، ٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

دراسات إسلامية

— ٧ —

منطق الوسط

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

شبكة كتب الشيعة
للإخوة البائليين

الناشر :

مكتبة النهضة المصرية ، ٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

الطبعة
طبعة دار الكتب المصرية
١٩٥٢

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

فهرس الكتاب

صفحة

- (٦) دور المحيب يتوقف على طريقة
السؤال ... ٧١١ — ٧١٢
(٧) طريقة السؤال ... ٧١٢ — ٧١٣
(٨) من الجواب إلى الاستقراء ... ٧١٣ — ٧١٤
(٩) الارتياض ، والموضوعات غير
المشورة ... ٧١٤ — ٧١٥
(١٠) حل الحجج الفاسدة ... ٧١٥ — ٧١٧
(١١) تبكيك الحجج وتبكيك الخصم ... ٧١٧ — ٧٢٣
(١٢) وضوح الحجج ؛ فساد الحجج ... ٧٢٣ — ٧٢٥
(١٣) المصادرة على المطلوب الأول ،
والمصادرة على المتضادات ... ٧٢٥ — ٧٢٧
(١٤) الارتياض في الجدل ... ٧٢٧ — ٧٣٣

كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدى ، ونقل عيسى بن زرعة ،
ونقل قديم منسوب إلى الناعمي

- (١) القياس والمغالطة ... ٧٣٧ — ٧٤٤
(٢) أنواع الحجج في المناقشة ... ٧٤٤ — ٧٤٩
(٣) الأغراض الخمسة للحجاج
السوفسطائي ... ٧٤٩ — ٧٥٣
(٤) التبكيك في القول وخارج القول ... ٧٥٣ — ٧٦٦
(٥) التبكيكات التي خارج القول ... ٧٦٦ — ٧٩٠
(٦) رد الأغاليط إلى تجاهال الرد ... ٧٩٠ — ٨٠٥

كتاب الطوبيقا

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي
(تمة)

صفحة

- المقالة السابعة : مواضع
الأشياء الواحدة ؛ بقية مواضع التعريف ٦٧٥ — ٦٨٩
(١) مواضع الأشياء الواحدة ... ٦٧٥ — ٦٧٩
(٢) في استخدام مواضع الأشياء
الواحدة في التعريف ... ٦٧٩ — ٦٨٠
(٣) تلاوة مواضع الحد ... ٦٨٠ — ٦٨٤
(٤) المواضع الأشرف ... ٦٨٤ — ٦٨٥
(٥) سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح
المسائل ... ٦٨٥ — ٦٨٩

المقالة الثامنة من كتاب الطوبيقا

بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب
من السمرقاني بنقل إسحق

العمل بالجدل

- (١) قواعد السؤال ... ٦٩٠ — ٦٩٨
(٢) قواعد السؤال (تمة) ... ٦٩٨ — ٧٠٣
(٣) صعوبة الحجج الجدلية ... ٧٠٣ — ٧٠٧
(٤) دور السائل ودور المحيب ... ٧٠٧ — ٧٠٧
(٥) نظرية جديدة في الارتياض
الجدلي — دور المحيب ... ٧٠٨ — ٧١٠

صفحة	صفحة
(٢٥) حل التبيكات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية ... ٩٧٢-٩٦٤	(٧) أسباب الأغايط ... ٨٠٦-٨١٢
(٢٦) حل التبيكات الناشئة عن تجاهل المطلوب ... ٩٧٦-٩٧٢	(٨) المباحثات السوفسطائية في المادة ... ٨١٢-٨١٨
(٢٧) حل التبيكات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول ... ٩٧٩-٩٧٦	(٩) استحالة معرفة كل التضليلات ... ٨٢٨-٨١٨
(٢٨) حل التبيكات الناشئة عن فساد الزوم ... ٩٨٠-٩٧٧	(١٠) الحجج اللفظية والحجج الموضوعية ... ٨٤٠-٨٢٨
(٢٩) حل التبيكات الناشئة عن العلة الفاسدة ... ٩٨٤-٩٨٠	(١١) أنواع تجاهل المطلوب ... ٨٥٥-٨٤٠
(٣٠) حل التبيكات المأخوذة من جمع المسائل في مسألة ... ٩٨٥-٩٨١	(١٢) الغرض الثاني من السوفسطيقا : إيقاع الخصم في الضلال أو فيا يخالف المشهور ... ٨٦٧-٨٥٦
(٣١) حل التبيكات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل ... ٩٩١-٩٨٥	(١٣) غرض آخر للسوفسطيقا : الخصم في المهارة ... ٨٧٢-٨٦٧
(٣٢) حل التبيكات المؤدية إلى السولوقسموس ... ٩٩٥-٩٨٩	(١٤) غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام ... ٨٨١-٨٧٢
(٣٣) مراتب الصعوبة في حل التضليلات ... ١٠٠٣-٩٩٥	(١٥) ترتيب الحجج ... ٨٩٢-٨٨٢
(٣٤) خاتمة عامة ... ١٠١٦-١٠٠٣	(١٦) حل التضليلات ... ٨٩٧-٨٩٢
تعليقة لأبي الخير الحسن بن سوار على هذه الترجمات ... ١٠١٨-١٠١٧	(١٧) الحلول الظاهرية للفاطيات ... ٩١٦-٨٩٧
إيساغوجي فرفوريوس نقل أبي عثمان الدمشقي مدخل فرفوريوس الصوري ، تلميذ أفلوطين اللوقو بولي ... ١٠٦٨-١٠١٩	(١٨) الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية ... ٩٢١-٩١٧
	(١٩) حل التبيكات الناشئة عن اتفاق الاسم والمرء ... ٩٢٦-٩٢١
	(٢٠) حل التبيكات الناشئة عن القسمة والتركيب ... ٩٣٢-٩٢٦
	(٢١) حل التبيكات الناشئة عن التبرة ... ٩٣٦-٩٣٢
	(٢٢) حل التبيكات الناشئة عن صورة القول ... ٩٤٩-٩٣٣
	(٢٣) القاعدة العامة لحل التبيكات الناشئة عن القول ... ٩٥٢-٩٤٩
	(٢٤) حل التبيكات المأخوذة من العرض ... ٩٦٤-٩٥٢

صفحة	
١٠٥٧—١٠٥٦...	في المشترك بين الجنس والخاصة ...
١٠٥٧...	في الاختلاف بين الجنس والخاصة ...
١٠٥٨—١٠٥٧...	في المشترك بين الجنس والعرض ...
١٠٥٩—١٠٥٨...	في الاختلاف بين الجنس والعرض ...
١٠٦٠...	في المشترك بين الفصل والنوع ...
١٠٦٢—١٠٦٠...	في الاختلاف بين الفصل والنوع ...
١٠٦٢...	في الخواص المشتركة بين الفصل والخاصة ...
١٠٦٣...	في الاختلاف بين الخاصة والفصل ...
١٠٦٣...	في المشترك بين الفصل والعرض ...
١٠٦٤...	في الصفات الخاصة بالفصل والعرض ...
١٠٦٥...	في المشترك بين النوع والخاصة ...
١٠٦٦—١٠٦٥...	في الاختلاف بين النوع والخاصة ...
١٠٦٦...	في المشترك بين النوع والعرض ...
١٠٦٧—١٠٦٦...	في الاختلاف بين النوع والعرض ...
١٠٦٧...	في المشترك بين الخاصة والعرض غير المفارق ...
١٠٦٨...	في الاختلاف بين الخاصة والعرض غير المفارق ...

صفحة	
	الفصل الأول
	في الألفاظ الخمسة
١٠٢٢—١٠٢١...	استهلال ...
١٠٢٧—١٠٢٢...	في الجنس ...
١٠٣٥—١٠٢٧...	في النوع ...
١٠٤٩—١٠٣٦...	في الفصل ...
١٠٥٠—١٠٤٩...	في الخاصة ...
	الفصل الثاني
	في الاشتراك والاختلاف بين الألفاظ الخمسة
١٠٥١—١٠٥١...	في المشترك بين الألفاظ الخمسة ...
١٠٥٣—١٠٥٢...	في المشترك بين الجنس والفصل ...
١٠٥٥—١٠٥٣...	في الاختلاف بين الجنس والفصل ...
١٠٥٥...	في المشترك بين الجنس والنوع ...
١٠٥٦—١٠٥٥...	في الاختلاف بين الجنس والنوع ...

كتاب الطوبى

لأرسطو طاليس

المقالة السابعة

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة السابعة منه

[٣١٠]

٢٥١٥١

< مواضع الأشياء الواحدة — بقية مواضع التعريف >

١

< مواضع الأشياء الواحدة >

ينبغي أن ننظر من التصارييف ومن النظائر ومن المتقابلات : هل
الشيء واحد بعينه ، أو مختلف بأحق الأصناف التي قيلت في الشيء بعينه
(إذ كان قد قيل إن أحق ما وصف بأنه واحد بعينه — الواحد بالعدد) .
وذلك أن العدالة إن كانت والشجاعة شيئا واحدا ، فالعادل والشجاع شيء واحد
بعينه ، وما يجرى على جهة العدل وما يجرى على جهة الشجاعة شيء واحد .
وكذلك يجرى الأمر في المتقابلات : لأن هذه الأشياء إذا كانت واحدة
بعينها فتقابلاتها شيء واحد — بأي تقابل كان مما يوصف بالتقابل . وذلك أنه
لا فرق أصلا بين أن نأخذ مقابل هذا أو مقابل ذا < ك > ، لأنهما^(٢)
شيء واحد .

وننظر أيضا من الأسباب الفاعلة والمفسدة ، ومن الكون والفساد ،
وبالجملة من الأشياء التي الواحد منها عند صاحبه على مثال واحد : وذلك

(١) راجع ١ م ف ٧ ص ١٠٣ م ٢٣ (٢) ف : لأنه .

أن الأشياء التي هي شيء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسبابها
الفاعلة لها والمفسدة شيء واحد .

وينبغي أن ننظر إذا كان أحد شيئين يقال إنه أحق بأن يكون شيئا
من الأشياء — أى شيء كان — ، إن كان الشيء الآخر منهما يقال إنه أحق
بأن يكون ذلك الشيء ، كما يبين كسانوقراطيس أن العمر الناسك والعمر^(١)
الفاضل شيء واحد ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل آثر من كل عمر ،
وذلك أن الآثر والأعظم واحد . وعلى هذا المثال يجري الأمر في سائر
ما أشبه هذا . — وينبغي أن يكون كل واحد من الموصوفين بأنه آثر وأعظم
واحدا بالعدد ، وإلا لم يكن الأمر بَيِّنًا في أنهما شيء واحد . وذلك أنه
ليس من الاضطرار إن كان أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا أشجع من^(٢)
اليونانيين أن يكون أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا شيئا واحدا ، لأن
فالوفونيسس ولاقادامونيا ليسا هما واحدا بالعدد ، لكن يجب ضرورة أن^(٣)
يكون أحدهما يحوى الآخر ، كما يحوى أهل [١٣١١] فالوفونيسس لأهل
لاقادامونيا ، وإلا لزم أن يكون بعضهم أفضل من بعض ، إذا لم يكن أحد
الفرقتين يحوى الآخر . وذلك أنه ليس من الواجب ضرورة أن يكون
أهل فالوفونيسس أفضل من أهل لاقادامونيا إن كان ليس يحوى فريق^{١٥}
منهم الآخر ، لأنهم أفضل من الباقيين كلهم . وعلى ذلك المثال يجب ضرورة

(١) ش : في السرياني بنقل بخط : التدبير السعيد والتدبير الفاضل .

(٢) فالوفونيسس = Peloponnesus ؛ لاقادامونيا = Lacedaemon .

(٣) ص : ليس .

أن يكون أهل لاقادامونيا أفضل من أهل فالوفونيسس ، لأن هؤلاء أفضل من الباقين كلهم ، فيصير إذن بعضهم أفضل من بعض . فمن البين أنه ينبغي أن يكون ما يوصف بأنه أفضل وأعظم واحدا بالعدد إن عزم على أن يبين في شيء أنه واحد بعينه . فلذلك لم يبين قسانقراطيس ما أراد أن يبينه ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل ليسا ^(١) هما واحدا بالعدد . فليس من الاضطرار أن يكونا واحدا بعينه ، لأن كليهما ^(٢) يؤثر حداً ، ولكن أحدهما يحوى الآخر .

وينبغي أن ينظر أيضا إن كان الشيء الذى هو ، وأحدهما واحد بعينه ، شيء واحد ، فمن البين أن ولا واحد منهما مع الآخر شيء واحد .

وأیضا أن ينظر من الأعراض التى تلزم هذه ، والأشياء التى إياها تلزم هذه . وذلك أن جميع الأشياء التى تلزم واحدا منهما ، فقد ينبغي أن يكون يلزم الآخر منهما . فإن اختلف شيء من هذه ، فمن البين أنها ليست شيئا واحدا .

وينظر إن كان ليس كلاهما في جنس واحد من المقولات ، لكن هذا دالٌّ على جوهر ، وهذا على كيف ، وهذا على كم ، أو مضاف . — وينظر أيضا إن كان جنس كل واحد منهما ليس واحدا بعينه ، لكن هذا خير وهذا شر ، وهذا فضيلة وهذا علم ؛ أو إن كان الجنس واحدا بعينه ولم تكن فصول واحدة بأعيانها تحمل على كل واحد منهما ، لكن يكون هذا يحمل عليه العلم النظرى ، وهذا يحمل عليه العلم العملى . وكذلك يجرى الأمر في الأخر .

وأيضاً يُنظر من الأمر ^(١) الأكثر إن كان هذا الشيء يقبل الأكثر
[٣١١ ب] وذلك لا يقبل ، أو إن كان كلاهما يقبل ^(٢) ، إلا أنهما لا يقبلان
ذلك معاً ، بمنزلة ما أن من تعشق أكثر ليس يشتهي الجماع أكثر ، فليس
إذن العشق وشهوة الجماع شيئاً واحداً ^(٣) .

وينظر أيضاً من الزيادة ، إن كان كل واحد من الاثنين إذا زيد على
شيء واحد بعينه لا يجعل الجملة شيئاً واحداً ؛ أو يكون شيء واحد بعينه إذا
نقص من كل واحد منهما جعل الباقي مختلفاً ، بمنزلة ما لو قال قائل إن
ضعف النصف وأضعاف النصف شيء واحد . وذلك لو كان ، لوجب أن
يكون النصف إذا نقص من كل منهما دلّ الباقيان على شيء واحد ؛ وليس
يدلان على شيء واحد ، لأن الضعف والأضعاف ليس يدلان على شيء واحد .

وليس إنما ينبغي لنا أن نتفقد فقط إن كان يلزم شيء محال بوضعنا
ما نضع ، لكن نتفقد إن كان يمكن أن يكون الشيء يوجد من ذلك الوضع ^(٤) ،
مثل ما يلزم الذين يعتقدون أن الخلاء والمملوء هواءاً شيء واحد ، لأنه من
البين أن الهواء لو ارتفع لكان الخلاء سيكون موجوداً ليس بدون ما كان ،
لكن أكثر ، والمملوء هواءاً لا يكون موجوداً . فيجب إذن وضع شيء —
كذباً كان أو صدقاً (فإنه لا فرق بين ذلك) — : أن يكون أحدهما يرتفع والآخر
لا ؛ فليس هما إذن شيئاً واحداً .

(١) تحتها : أكثر . ش : في السرياني : من التي هي أكثر . (٢) ص : كليهما يقبلان .

(٣) ص : شيء . (٤) ف : يوجد ما وضع في ذلك الأصل .

- ٢٥ وبالجملة أقول إنه ينبغي أن ينظر من الأشياء المحمولة على كل واحد منهما ، كيفما كان الحمل ، والأشياء التي تحمل هذه عليها إن كانت تختلف في موضع من المواضع : وذلك أن كل ما حمل على أحدهما فينبغي أن يحمل على الآخر ، والأشياء التي أحدهما يحمل عليها فينبغي أن يحمل عليها الآخر .
- ٣٠ وأيضاً إن كان الواحد بعينه يقال على أنحاء شتى ، فينبغي أن ننظر إن كانا بنحو ما آخر شيئاً واحداً بعينه . وذلك أن الأشياء التي هي بالنوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد .^(١) فينظر الآن : هل هي واحدة بعينها على هذا الوجه ، أو ليس هي على هذا الوجه ؟ وينظر أيضاً إن كان يمكن أن يكون [١٣١٢] أحدهما خلواً من الآخر . فإن ذلك إن كان يمكن ، فليس هما شيئاً واحداً .
- ٣٥

٢

< في استخدام مواضع الأشياء الواحدة في التعريف >

- فالمواضع التي في الواحد بعينه بهذا المقدار تقال .
- فبين مما قلنا أن المواضع الباقية التي في الواحد بعينه قد تنفع في الحد كما قلنا : فإنه إن لم يكن ما يدل عليه الاسم والقول شيئاً واحداً ، فبين أن^(٢) القول الموصوف ليس هو تحديداً . — فأما المواضع المثبتة فليس منها شيء ينفع في الحد : إذ كان ليس يكتفى في تثبيت القول أنه تحديد بتبين ما يدل
- ١٥٣

عليه الاسم والقول أنه شيء واحد ، لكنه ينبغي أن يكون الحد أيضا
جميع الأشياء الأخر التي اشتراطناها .

٣

< تلاوة مواضع الحد >

- ٥ فينبغي أن نلتبس دائما فسح الحد على هذا الوجه وبهذه الأشياء . —
وإن أردنا أن نصححه فأولاً ينبغي لنا أن نعلم أنه ^(٢) ولا واحد من الحدلين
أو الأقل منهم استخراج الحد بقياس ، لكن جميعهم يأخذ كالمبدأ كما يفعل
المهندسون وأصحاب العدد وسائر التعاليم التي تجري هذا المجرى .
و بعد ذلك أيضا ينبغي أن نعلم أن توفيتنا الحد على الاستقصاء : ما هو ؟
وكيف ينبغي أن يحد ؟ — إنما هو من صناعة غير هذه . فأما في هذا الموضع
فلأنما ينبغي أن نصف مقدار الحاجة فيما قصدنا فقط ، وهو أنه يمكن أن
يكون للحد والماهية قياس . وذلك أنه إن كان التحديد هو القول الدال على
١٥ ماهية الأمر ، وكانت الأشياء التي تحمل في الحد ينبغي أن تحمل وحدها على
الأمر من طريق ما هو ، وكانت الأجناس والفصول هي التي تحمل من طريق
ما هو — فظاهر أن إنسانا إن أخذ هذه فقط التي تحمل على الأمر من طريق
٢٠ ما هو فإن القول — الذي تكون هذه فيه — حد لا محالة ، إذ كان ليس يمكن
أن يكون حد الأمر غير هذا ، لأنه ليس شيء آخر < غير > هذا يحمل
على الأمر من طريق ما هو .

(١) لعل الإشارة هنا إلى م ٦ ف ١ ص ١٣٩ م ٢٧ — ٣٥ .

(٢) ص : أن . (٣) ص : لأنهم .

فالأمر ظاهر في أنه يمكن أن يكون للحد قياس . وقد تلخصنا في مواضع
 أخر تلخيصا شافيا من ما [٣١٢ ب] ذا ينبغي أن يصحح ذلك . فاما هذه
 الصناعة التي نحن بسبيلها فأمثال هذه المواضع تنفع فيها . وذلك أنه ينبغي
 لك أن تنظر من المتضادات ومن المتقابلات الأخر من بعد تفقد أقاويلها
 كلها والأمور الجزئية منها . وذلك أنه إن كان المقابل يوجد للقابل ،
 فالموصوف يوجد للموصوف ضرورة . ولأن المتضادات كثيرة^(٢) ، ينبغي أن
 نأخذ من المتضادات كل ما كان التحديد المضاد فيه على أظهر ما يكون .

وينبغي أن نبحث عن جميع الأقاويل كما قلنا ، ونجعل ذلك على التفصيل
 هكذا : أما أولا فإن الجنس الموق قد وقى على الصواب . وذلك أن الضد
 إن كان في الضد ، ولم يكن الموضوع في واحد بعينه ، > فن البين أنه
 سيكون في الجنس المضاد ، لأن المتضادين هما بالضرورة إما في جنس
 واحد بعينه < أو في جنسين متضادين . والفصول المتضادة بحق ترى أن
 تحمل على المتضادات : بمنزلة الأبيض والأسود ، فإن هذا جامع للبصر وذلك
 مفترق للبصر . فيجب ، إن كانت الفصول المتضادة تحمل على الضد ، أن
 تكون الفصول الموصوفة أيضا [أن] تحمل على الموضوع . فلأن الجنس
 والفصول قد وقيت على الصواب ، فن البين أن القول الموق يكون تحديدا .
 إلا أنا نقول إنه ليس من الاضطرار أن يكون الفصلان المتضادان يحملان

(١) راجع « التحليلات الثانية » م ٢ ف ١٣ ، و « ما بعد الطبيعة » م زيتا ف ١٧ .

(٢) ف : للموضوع .

على الضدين ما لم يكن الضدان في جنس واحد بعينه . والشيطان اللذان
جنسهما متضادان^(١) فليس مانع [أن] يمنع من أن يكون يقال على كليهما
فصل واحد بعينه ، مثل ما يقال على العدل والخور : وذلك أن ذاك
فضيلة للنفس ، وهذا رذيلة للنفس . فللنفس^(٢) فصل يقال في كليهما ، لأن
البدن أيضا له فضيلة ورذيلة . إلا أن هذا حق ، لأن المتضادين إما أن
يكون فصلاهما [١٣١٣] متضادين أو يكونا شيئا واحدا . فإنه إن كان^(٣)
الفصل المضاد يحمل على الضد وعلى هذا لا يحمل ، فن البين أن الفصل
المذكور يكون يحمل على هذا . وبالجملة أقول : إنه لما كان التحديد من
جنس وفصول ، فإن تحديد الموضوع يكون بينا . وذلك أنه لما كان الضد
في جنس واحد بعينه أو في ضده ، كانت الفصول مثل ذلك : إما متضادة
تعمل على متضادة ، أو واحدة بعينها . فن البين أن الموضوع : إما أن يكون
يحمل عليه جنس واحد بعينه وهو جنس ضد ، وتكون الفصول متضادة :
إما كلها ، وإما أن يكون بعضها كذلك والباقية واحدة بعينها أو بعكس ذلك ،
أعني أن تكون واحدة بعينها والأجناس متضادة ؛ — أو تكون الأجناس

(١) ص : متضدان . (٢) تحتها : فالنصف (وهو تحريف واضح) . ش :

نقل إسحق : فإذا إنه للنفس فصل يقال في كليهما . — نقل أثناس : فإذا فصل النفس يرى

في كليهما . (٣) ف : غير . (٤) ف : إسحق : وهو أن فصول المتضادة

إما أن تكون متضادة ، وإما أن تكون واحدة بأعيانها . ش : نسخة : لأنه (ص : لأن)

ليس المتضادات . — رجعت إلى نقل أثناس فوجدت حرف السلب تابنا (ص : ثابت) .

(٥) ف : فأما إذا .

والفصول جميعاً متضادة ، وذلك أنه ليس يمكن أن تكون جميعاً واحدة بعينها ، وإلا صار تحديد المتضادات واحداً بعينه .

٢٥ وننظر أيضاً من التصاريف والنظائر لأنه واجب ضرورة أن تتبع الأجناس للأجناس والحدود للحدود . — مثال ذلك أن النسيان إن كان تلف العلم ، فإن ينسى الإنسان هو أن يتلف العلم ؛ وأن قد نسى الإنسان هو أن قد أ تلف العلم . فواحد من هذه التي وصفت أى شىء منها إذا اعترف به فواجب ضرورة أن يعترف بالباقية . وعلى ذلك المثال إن كان الفساد هو انحلال الجوهر ، فأن يفسد هو أن ينحل الجوهر ؛ وأن ما يكون على جهة الفساد هو ما يكون على جهة انحلال الجوهر ، إن كان المفسد هو المحلل للجوهر ، والفساد انحلال الجوهر . وكذلك يجرى الأمر فى الباقي^(١) . فيجب أن يكون إذا أخذ واحداً منها — أى واحد كان — أن يعترف بالباقية كلها .

٣٥ وينبغى أن يُنظر أيضاً من الأشياء إلى حال بعضها عند بعض حال متشابهة . وذلك أن المصحح إن كان فاعلاً للصحة فالذى يُخصب البدن هو الفاعل للخصب ، والنافع هو الفاعل للخير . فإن كل واحد مما وصفنا ، حاله عند غايته التى تخصه حال متشابهة . فإن كان تحديد واحد منها أنه فاعل لغايته ، فإن التحديد لكل واحد من الباقية يكون واحداً بعينه .

وينبغي أن ننظر أيضاً من الأكثر ومن الذى يكون على مثال واحد على كم جهة يمكنك أن تصححه إذا أنت قست اثنين إلى اثنين — مثال ذلك إن كان هذا القول تحديدا لهذا الشيء أكثر من أن هذا القول [٣١٣ ب] تحديداً لهذا الشيء^(١)، وظن بالأقل أنه تحديد، فالأكثر أيضاً تحديد. وإن كان هذا الأمر تحديداً لهذا الشيء على مثال ما هذا القول تحديداً لهذا القول^(١)، فإن كان أحدهما تحديداً للآخر، فإن الباقي يكون تحديداً للباقي. وإذن فليس تحديد واحد إلى اثنين، أو تحديداً إلى واحد. فليس ينتفع أصلاً بالنظر من جهة الأكثر، وذلك أنه ليس يمكن أن يكون حد واحد لاثنين، ولا اثنان لواحد بعينه.

٤

< المواضع الأشرف >

وأشرف المواضع هى التى وصفناها الآن والمأخوذة من التصاريح ومن النظائر. ولذلك ينبغي أن يكون تمسكنا بها أكثر وأن تكون لنا معدة ميسرة، فإنها من أنفع الأشياء لنا فى أمور كثيرة. فأما الباقية فيستعمل منها أعمها. فإن هذه أبلغ فعلاً من الباقية — مثال ذلك أن ينظر فى الأمور الجزئية ويتفقد فى الأنواع إن كان القول مطابقاً^(٢)، إذا كان النوع يعطى اسمه وحده. وهذا الموضع ينتفع به فى مقابلة الذين يعتقدون وجود الصور كما قلنا آنفاً^(٣).

(١) ص: تحديداً. (٢) ص: مطابق. (٣) م ٦٠ ص ١٠٤٨ أ م ١٤

وننظر أيضا ان كان قال الاسم على جهة نقله إلى اسم آخر، وإن كان حمله على نفسه كأنه حمل عليه شيئا آخر، وإن كان يوجد موضع آخر من المواضع عاما بالغ الفعل .

٥

< سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح المسائل >

وظاهر^١ مما سنقوله بعد هذا أن من أصعب الأشياء أن نصحح أو نقسخ^(١) حذا . وذلك أن بينة واحدة من الذين يسألون عن أمثال هذه المقدمات ليس بالسهل : مثل أن الأشياء التي في القول الموقى منها هو جنس ، ومنها هو فصل ؛ وأن الجنس والفصول فقط تحمل من طريق ما هو . ومن دون هذه الأشياء لا يمكن أن يكون للحد قياس . وذلك أنه إن كانت أشياء أخر غير هذه تحمل مع الأمر من طريق ما هو ، فمن الغامض : هل القول الموصوف هو التحديد ، أم غيره ؟ إن كان الحد هو القول الدال على ماهية الشيء . وذلك بين^٢ من هذه الأشياء . وذلك أن تنتج شيء واحد أسهل من تنتج أشياء كثيرة . فالذى يريد أن يفسخ ويبطل قد يكفيه أن يقاوم في شيء واحد — أى شيء كان (وذلك أنه إذا رددنا شيئا واحدا — أى شيء كان — نكون قد أبطلنا الحد) ، فأما الذى يريد أن يصحح ويثبت فيجب عليه ضرورة أن يرشد إلى أن جميع ما في الحد يوجد له

(١) ش : نقل إسحاق إلى السرياني : وظاهر مما سنقوله بعد هذا أن تصحيح الحد هو أصعب من فسخ الحد . — أثناس موافق للدمشق .

أيضا . — وأيضا فإن الذي يريد أن يثبت ينبغي له أن يأتي بقياس كلي ؛ وذلك أنه يجب أن يحمل الحد على كل ما يحمل عليه الاسم . ومع هذه الأشياء أيضا عكس ذلك ، وهو أن يكون الاسم يحمل على ما يحمل عليه الحد ، إذ كان من شأن الحد الموقف أن يكون خاصيا للشيء المحدود . فاما من يريد [١٣١٤] أن يفسخ ويبطل فليس يجب ضرورة أن يبين بيانا كليا ، لأنه قد يكتفى بأن يبين أن القول ليس يصدق في شيء مما تحت الاسم . وأيضا قد يحتاج أن يكون الفسخ والإبطال كليا . إلا أنه ليس يجب ضرورة في الفسخ ما وجب في الإثبات مع الكلي . وذلك أنه قد يكتفى من يريد أن يفسخ أن يبين بيانا كليا أن القول ولا على واحد مما يحمل عليه الاسم — يحمل . فاما عكس ذلك فليس يجب عليه في السير . على أن ما لا يحمل عليه القول لا يحمل عليه أيضا الاسم . — وأيضا إن كان ما تحت الحد ^(١) يوجد لكل الشيء وليس يوجد له وحده ، ارتفع الحد .

وعلى هذا أمثال الحال في الجنس وفي الخاصة ، فإن في كليهما الفسخ والإبطال أسهل من التصحيح والإثبات : أما في الخاصة فإن ذلك ظاهر مما قلنا . فإن الخاصة في أكثر الأمور إنما توفى بتأليف حتى إنها تفسخ برفع شيء واحد ، ويلزم من يريد إثباتها تنتيج كل ما فيها . وجميع الأشياء الباقية التي يجوز أن تقال في الحد ، إلا اليسير ، قد يجوز أن تقال في الخاصة أيضا ، لأنه يجب على المصحح أن يبين أنها توجد لكل ما تحت الاسم .

(١) ش : نقل لاسحق وأثناس : الاسم .

فأما المبطل فيكفيه أن يبين أنها لا توجد لواحد؛ وأنها إن كانت توجد
لكله فإنها ليست توجد له وحده؛ فإنها بهذا الوجه تبطل كما قلنا في الحد .
فأما الجنس، فإن المصحح له يجب عليه ضرورة أن يبين أنه موجود لكل
الشيء على جهة واحدة . فأما المَبْطُلُ فعلى جهتين : وذلك أنه إن تبين أنه
٢٥ ولا لواحد يوجد أو لواحد لا يوجد رَجَعَ الأمرُ إلى الأول . وأيضا فإن من
يصححه ليس يكتفى بأن يبين أنه يوجد، لكنه ينبغي له أن يبين أنه موجود
كالجنس . فأما من أراد أن يفسخه ويبطله فقد يكفيه أن يبين أنه لا يوجد
٣٠ لواحد ولا يوجد للكل . — ويشبه أن يكون كما أن الإفساد ، في الأمور
الأخر، أسهل من الفعل، كذلك وفي هذه الأشياء الإبطال أسهل
من التثبيت .

فأما العرض فإن الكلي منه إبطاله أسهل من تصحيحه . وذلك أن
من يريد تصحيحه يحتاج أن يبين أنه للكل . فأما من يريد إبطاله فيكفيه
أن يبين أنه لا يوجد لواحد . فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس : وهو أن
٣٥ تصحيحه أسهل من إبطاله ، لأن من أراد تصحيحه اكتفى بأن يبين أنه
يوجد لواحد . ومن أراد إبطاله احتاج أن يبين أنه لا يوجد ولا لواحد .
(٢)
وظاهر أن إبطال الحد أسهل من جميعها . وذلك أن الأشياء التي توفى
١١٥٥ فيه كثيرة، إذ كانت [٣١٤ ب] تقال فيه أشياء كثيرة . والقياس يكون أسهل

٥ وأسرع من الأشياء الكثيرة . وذلك أن الخطأ أخلق به أن يكون في الأشياء الكثيرة أكثر منه في القليلة . وأيضاً فإن الحد قد يمكننا أن نحتج فيما يبطل به من الأشياء الأخر . وذلك أن القول إن لم يكن خاصياً أو لم يكن الموصوف جنساً ، ولم يكن شئ مما في القول موجوداً ، ارتفع الحد . فاما الأشياء الأخر فليس يمكننا أن نحتج في ردها من الحدود ولا من الأشياء الأخر كلها : وذلك أن الأشياء التي يحتاج بها في رد العَرَض هي وحدها عامة لجميع ما ذكرنا .

١٥ لأن كل واحد مما ذكرنا ينبئ أن يوجد . وإن لم يكن الجنس يوجد كالخاصة فلم يرتفع بعد . وكذلك الخاصة أيضاً ليس يجب ضرورة أن توجد كالجنس^(٢) ، ولا العَرَض مثل الجنس أو الخاصة : بل إنما ينبئ أن يوجد ، لا غير . فليس يمكن إذن أن يحتاج في رد أشياء من أشياء أخر غيرها إلا في الحد . فمن البين إذن أن إبطال الحد أسهل منها كلها ؛ وتصحيحه من أصعب الأشياء ، لأن تلك كلها ينبئ أن تنتج بقياس (أعنى : كل ما وصفنا يوجد ، وأن الموفى جنس ، وأن القول خاص) ، ومما هو خارج عن هذه أيضاً أن القول يدل على ماهية الشئ : فينبئ أن يكون قد فعل هذا على الصواب .

ومن تلك الأشياء الأخر الخاصة أخرى بأن تكون تجرى هذا المجرى : وذلك أن إبطالها أسهل ما يكون ، مِنْ قَبْلِ أنها في أكثر الأمر من أشياء

(١) ص : يمكن . (٢) ف : مثل الخاصة . (٣) ف : مثل (الجنس) .

كثيرة . وتصحيحها من أصعب الأمور ، لأنه ينبغي أن يجمع فيها أشياء كثيرة ، ومع هذا أنها توجد لشيء واحد ، وأنها ترجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر الذي هي له خاصة .

وتصحيح العرض أسهلها كلها ، لأن في تلك الآخر ليس إنما يقتصر على أن يبين في الشيء أنه موجود فقط ، لكن يحتاج أن يبين أنه موجود بحال كذا . فاما العَرَض فيكتفى بأن يبين أنه موجود فقط . ومن أصعب الأشياء إبطال العَرَض ، لأن ما يوفى فيه أقل ما يكون ، لأنه ليس يحتاج أن يدل في العرض ، مع ما يدل ، على أى جهة يوجد . فقد وجب أن يكون الإبطال في تلك الآخر على وجهين : إما أن يبين أنها ليست موجودة ، أو أنها موجودة ليست على هذه الجهة . فاما العَرَض فليس يمكن أن يبطله إلا بأن يبين أنه لا يوجد .

فقد عَدَدْنَا المواضع التي يمكننا أن^(١) نحتج بها في رَدِّ كُلِّ واحدٍ من المسائل تعديداً كافياً .

[[تمت المقالة السابعة من كتاب "طويقا" نقل أبي عثمان سعيد ابن يعقوب الدمشقي . وهي آخر ما وجدت من نقله لهذا الكتاب .]]

[[قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصل المصححة عليه]]

(١) ص : يمكن .

[١٣١٥] بسم الله الرحمن الرحيم

[١٥٥] المقالة الثامنة من كتاب « طويقا »

بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب ، من السرياني بنقل إسحق

< العمل بالجدل >

١

< قواعد السؤال >

وقد ينبغي لنا بعد ذلك أن نتكلم في الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . — فيجب أولا : إذا كنت معترفا على السؤال أن تستنبط الموضوع الجدل الذي منه ينبغي أن تأتي بالجهة ؛ وثانيا : أن تعد السؤال وترتب كل شيء بحسب الموضوع الجدل ؛ وثالثا : — وهو الباقي — أن تتخاطب بذلك غيرك .

والفيلسوف^(١) والجدلي مشتركان في الفحص إلى أن يتها استنباط الموضوع الجدل . فأما الترتيب والمسألة فهما يخصان الجدل من قبل أن جميع ما يجري هذا المجرى إنما يستعمل في حال المحاورة .^(٣)

وأما الفيلسوف ومن يتفرد بالفحص لنفسه فليس يبالي ، إذا كانت المقدمات التي عنها يحدث القياس صادقة معروفة ، ألا يقبلها المحيب إن كانت في غاية القرب من المطلوب الأول وكان قد تقدم فلاحظ ما يتبعها ويلزم

(١) ف : المبرهن . (٢) ف : من خاصة . (٣) ف : مع المخاطب .

عنها . وعساه قد يجتهد بمبلغ الطاقة أن تكون القضايا الواجب قبولها أشد
 ١٥ قربا وأعرف ، إذ كانت القياسات العلمية إنما تحدث وتأتلف من أمثال
 هذه المقدمات .

وقد وصفنا آنفا المواضع الجدلية ومن أين ينبغى أن تؤخذ .^(٢) وينبغى
 الآن أن نتكلم في الترتيب والسؤال بأن نقسم المقدمات التي يجب أخذها ،
 وهي المقدمات الخارجة عن المقدمات الضرورية ؛ وأعني بقولي : ضرورية ،
 ٢٠ المقدمات التي عنها يحدث القياس . فأما المقدمات الخارجة عنها فهي
 أربع : وذلك أنها إما أن توجد بسبب الاستقراء لكي تسلم المقدمة الكلية ،
 أو في الاستثكار من الكلام والاتساع فيه ،^(٣) أو في إخفاء النتيجة ، أو في أن
 يكون الكلام أوضح وأظهر . وما سوى ذلك من المقدمات فليس ينبغى أن
 يستعمل شيء منه ، ولكن بتلك المقدمات التي وصفناها ينبغى أن نروم السؤال
 ٢٥ والاستثكار من القول .

وها هنا مقدمات تستعمل في إخفاء النتيجة وينتفع بها في المجاهدة^(٤) .
 ولما كانت هذه الصناعة بأسرها إنما تصلح لأن يستعملها الإنسان مع غيره
 [٣١٥ ب] ، وجب ضرورة أن يستعمل فيها أمثال هذه الأشياء .

فأما المقدمات الضرورية التي عنها يحدث القياس فليس ينبغى أن
 تأتي بها في أول وهلة ، بل ينبغى أن ترتقى ما استطعت إلى ما هو أعلى
 ٣٠

(١) راجع المقالات من ٢ إلى ٧ .

(٢) أن تؤخذ : تأكلت حروفها .

(٣) ف : الأفاريل .

(٤) ف : المحاورة .

منها — مثال ذلك أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد ،
فليس ينبغي أن تذكر الأضداد أولاً ، بل تجعل مكان الأضداد
المتقابلات . فإن الأمر إذا جرى على ذلك نتج ^(١) أن العلم بالأضداد
واحد ، إذ كانت الأضداد هي أيضا متقابلات . فإن لم تضع الكلية فقد ^(٢)
ينبغي أن تؤخذ من الاستقراء ، بأن تتعاطى إحضار جميع المقدمات التي ^(٣)
في غاية الظهور ، من قبيل أن الأمر الذي يلزم ويتبع يكون أشد غموضا بالارتقاء
إلى ما هو أعلى وأبعد وبلاستقراء ، وأن تتكلف مع ذلك إحضار المقدمات
النافعة متى لم يمكنك استعمال المقدمات على الجهة الأخرى .

وما كان خارجا عما ذكرناه فإنما ينبغي أن يقتض ^(٥) من أجل ما وصفناه ،
وأن يكون استعمالنا إياه على هذا النحو . — أما في حال استعمالك الاستقراء
فإنك تتدرج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية ، ومن الأشياء المعروفة
إلى التي هي غير معروفة . والأشياء التي هي أعرف هي المدركة بالحس :
إما على الإطلاق ، وإما عند الجمهور .

فأما إذا قصدت لإخفاء النتيجة ، فقد ينبغي أن تتقدم فتحصل بالقياس
المقدمات التي بها يتبأن أن يعمل قياس ^(٧) على المطلوب الأول ، وأن يكون
بحسب ما يمكن في غاية الكبر ، وذلك يكون ليس بأن تحصل المقدمات ^(٨)

(١) ص : انتج . (٢) ف : تسلم . (٣) ف : تتكلف .

(٤) ف : أى الضرورية ، وإعدادها . (٥) ف : يستعمل . (٦) راجع ص ١٥٥

ب ص ٢٠ — ٢٨ . (٧) ف : يؤلف . (٨) ف : تعد .

- الضرورة فقط ، بل تحصل بالقياس أيضا غيرها مما يصح استعماله معها .
- وقد ينبغى أيضا ألا يصرح بالتأنيج ، بل يأتى بها على طريق الإجمال بجملة في آخر الأمر ، فإن بهذا الوجه يتها لك أن تتباعد فى الغاية من المطلوب الأول . وفى الجملة من القول ، فعلى هذا الوجه ينبغى أن يكون سؤال من يقصد فى سؤاله إلى الإغماض ، حتى يكون إذا استوفى السؤال إلى آخره وذكرت النتيجة كانت المطالبة بـ «لم تُعد واقعة» وهذا إنما يكون خاصة بالوجه الذى تقدم ذكره . [١٣١٦] وذلك أنك إذا ذكرت النتيجة الأخيرة وحدها فقط لم يصح كيف لزمّت ، إذ كان المحجب لم يتقدم فيعلم الأشياء التى عنها لزمّت ، لأنه لم يتقدم فيحصل القياسات التى هى أقدم . وقد يكون القياس على النتيجة أقل تحصيلًا متى لم تأت بالمقدمات التى عنها يحدث ، وأتينا بالمقدمات التى ينتج عنها القياس .

- وقد ينتفع أيضا فى ذلك بالأستعمل القضايا الواجب قبولها التى عنها تحدث المقاييس على الاتساق والاتصال ، بل يبدل ترتيبها لتجب عنها نتائج مختلفة . وذلك أنه متى وضعت القضايا المتناسبة على ترتيب ، كان الأمر الذى يلزم عنها أشد ظهوراً .

وقد ينبغى أن نلتمس^(٣) الحد أيضا فى الأشياء التى يمكن فيها أخذ المقدمة الكلية ، ولكن لا نجعل التماسنا ذلك فيها بأعيانها ، بل فى نظائرها ، فإن

الشبهة تدخل عليهم متى أخذ أحد الحدد من النظائر، ولا يشعرون بأنهم قد سلموا المقدمات الكلية — مثال ذلك أنك إن احتجت إلى أن تأخذ أن الغضبان هو الذى يتشوق إلى الانتقام، فقد ينبغى أن تأخذ أن الغضب هو الشوق إلى الانتقام لما يقع فى الوهم من الامتهان. فإننا متى فعلنا هذا، حصل لنا لا محالة ما أردناه. فأما الذين يلتمسون ذلك فى الأمور بأعيانها فقد يعرض أحيانا بأن يابى المحجب قبول ما يأتون به لأنه يجد فيه موضعاً للمناقضة،^(١) إذ كان له أن يقول: ليس كل من يغضب يتشوق إلى الانتقام لا محالة. وذلك أنا إذا غضب على أصدقائنا إلا أنا لا نتشوق إلى الانتقام منهم^(٢). وعسى أن تكون هذه المعارضة غير صحيحة، إذ كان قد يجرى أن ينتقم من بعض الناس بأن يغموا ويجعلوا نادمين على ما فعلوا: إلا أن فى تلك المناقضة إقناعاً ما، يبقى عنها ما يتوهم من أن دفع ما أحتج به فى هذا المعنى كان بغير واجب. وأما فى تحديد الغضب، فليس يسهل وجود المناقضة على ذلك المثال.

٣٠

٣٥

١٥٦ ب

وأيضا فقد ينبغى أن يؤتى بالحجة من حيث لا يوقف على أنها من أجل الشيء المطلوب بعينه، لكن على أنها تكلفت من أجل غيره. وذلك أنهم يتهيئون الأشياء التى يصلح استعمالها فى الأمر الموضوع.

٥

وفى الجملة من القول، فقد ينبغى أن تجتهد ما أمكنك فى أن يكون [٣١٦ ب] ما تاتى به غيريين حتى لا تدرى هل قصدت بأخذك إياه نحو الشيء الذى

(١) ف: يسبق إلى (الوهم...) . (٢) ف: للعائدة . (٣) ف: أقرابنا .

تريده أو نحو الأمر المقابل له : وذلك أنه إذا كان الأمر المنتفع به في القول^(١) غير واضح ولا يبين ، كانوا أشد انقياداً لوضع الأمر الذي يرونه .

- ١٠ وقد ينبغي أن يكون سؤالك أيضاً من الأشياء المتشابهة ؛ وذلك أن فيها إقناعاً وينفي معها الأمر الكلي خفاء شديداً ولا يشعر به — مثال ذلك أن العلم بالأضداد وغير العلم بها هي شيء واحد بعينه ؛ وكذلك أيضاً الحسّ بالأضداد واحد بعينه ؛ وبعبارة ذلك من قبيل أن الحسّ بالأضداد واحد بعينه ، فالعلم بها أيضاً كذلك . وهذا المأخذ يشبه طريق الاستقراء ، غير أنه ليس هو بعينه ، لأن هناك إنما يؤخذ الأمر الكلي من الجزئيات . فأما في المتشابهة فليس الأمر المأخوذ فيه هو الكلي الذي تحته جميع المتشابهة .

- ١٥ وقد ينبغي لك أن تعارض نفسك أحياناً ، وذلك أن المحبين قد يجرون عندهم مجرى من لا يستفاد به ، لا سيما متى ظهر لهم من أمرهم أنهم قد تحروا الإنصاف في القول .

- ٢٠ ومن الأشياء المنتفع بها أيضاً أن تقول في احتجاجاتك إن العادة قد جرت بهذا وأمثاله ، وإنه من الأشياء المقبولة ، وذلك أنهم قد يتناقلون عن دفع ما قد جرت به العادة ، ولا سيما متى لم تحضرهم معارضة له . ومع ذلك ، فإنهم لما كانوا قد يستعملون أمثال هذه الأشياء ، صاروا يتوقون دفعها .

وأيضاً ، فلا ينبغي أن يظهر منك حرص على شيء ما بعينه ، وإن كان الانتفاع به كثيراً ، فتشتد مقاومتهم لما يرونك حريصاً عليه ومعاذتهم إياه .

٢٥ وقد ينبغى أيضا أن تأتى بالشىء الذى يقال على طريق المثل^(١)، لأنهم أشد قبولاً ووضعاً لما يؤتى به من أجل غيره، منهم لما ينتفع به من أجل ذاته^(٢).

وأيضا فلا ينبغى أن تأتى بالشىء الذى تريد أخذه بعينه؛ بل تأتى بما^(٣) ذلك الشىء تابع له ضرورةً : فإنك إذا فعلت ذلك كانوا أشد موافقة لك، من قبل أن ذكرك الشىء الذى ما تحاول أخذه تابع له ليس يجرى فى الظهور مجراه . وإذا أخذ هذا ، فقد أخذ أيضا ذاك .

٣٠ وقد ينبغى أن يؤخذ السؤال عن الشىء الذى يريد أخذه خاصةً، إذ كان من عادتهم أن تشتد مقاومتهم [١٣١٧] ومعاذتهم للأشياء التى يتقدم السؤال عنها، من قبل أن أكثر من يسأل إنما يقدم ذكر الأشياء التى هو شديد العناية بها .

وقد ينبغى فى محاوراة بعض الناس أن يجعل أمثال هذه الأشياء من أول ما يتكلف إحضاره ، وذلك أن المعتاصين من الناس يوافقون خاصةً على الأشياء المتقدمة (متى لم يكن الأمر اللازم عنها، مع ذكرها، فى غاية الظهور والبيان)، غير أنهم فى آخر الأمر يعتاصون^(٤) . وكذلك يجرى أمر القوم الذين يظنون أنهم يسرعون فى الجواب، إن كنا فى حال الجواب . وذلك أنهم إذا وضعوا أكثر الأشياء يقع السؤال عنها اعتاصوا فيما يؤتى به أخيراً، من قبل^(٥)

(١) ف : الفز . (٢) ف : يؤتى . (٣) ف : مساعدة .

(٤) ف : يشكرون . (٥) ف : سلوا .

أنه لا يلزم عندهم من الأشياء الموضوعية ^(١) . وإما يضعون ^(٢) ما يضعون اعتمادا على اقتدارهم وظنا بأنه لا يتبها < أن > تثبت ^(٣) حجة عليهم .

١١٥٧

وأیضا، فليعتمد الإسهاب في القول وأن يحشى بالأشياء التي لا ينتفع بها أصلا في القول المقصود، كما يفعل الذين يرسمون رسوما كاذبة . فإنه إذا كثرت هذه الأشياء، كان الكذب أخفى وأغمض . ولذلك صار الذين يسألون ^(٤) يغالطون أحيانا بإدخالهم في أضعاف القول الأشياء التي لو أتى بها مفردة ^(٥) مجزدة لم تقبل ولم توضع .

- فهذه الأشياء وما جانسها يجب أن تستعمل في إخفاء ما يحاول إخفاؤه . فأما في تمييز القول وتحسينه ، فقد ينبغي أن تستعمل الاستقراء وقسمة الأشياء المتجانسة . وقد تقدم العلم بالاستقراء : ما هو ؟ وأى الأشياء هو ؟ فأما التقسيم فهو على ما أصف : قد يقال إن علما أفضل من علم : إما لأنه أصح وإما لأن معلوماته أفضل . وإن العلوم منها نظرية ، ومنها فعلية ، ومنها عملية . فإن هذه الأشياء وما يجري مجراها إنما تحسن القول وتمقه فقط ، وليس فيها شيء يحتاج إليه ضرورة في إظهار النتيجة . وأما في باب إيضاح القول وتلخيصه فقد يجب أن يؤتى بثلاث والغاي ،

(١) ف : المسئلة . (٢) ف : يسلون . (٣) ف : إقناعهم .

(٤) ف : الأمر المطلوب . (٥) ف : يغالطون .

(٦) أضعاف = تضاعف . (٧) ف : المعارف .

١٥ وأن تكون المثالات خاصة ، وما نستفيد به علما بمنزلة ما هو منها سائر
في شعر أوميروس دون شعر خوريلس^(١) : وذلك أن ما يوفى به على هذه
الجهة يكون أشد وضوحا .

٢

< قواعد السؤال ، تمة >

٢٠ وقد ينبغي أن نستعمل في الجدل : أما على الجدلين فنستعمل [٢١٧ ب]
القياس أكثر من استعمالنا لماه مع العوام من الناس . ويجرى الأمر
في الاستقراء بالعكس : بأن نستعمله في أكثر الأحوال مع العوام . وقد تقدم
القول في هذه الأشياء فيما سلف . — وقد يمكنك عند استعمالك الاستقراء أن
تأتى بالقضية الكلية وفي بعضها لا يسهل ذلك ، من قبل أنه لم يوضع لجميع^(٢)
المتشابهات اسم عام يضمها . إلا أنه متى دعت الحاجة إلى تناول الكلي^(٣)
قالوا : « وكذلك يجرى الأمر في جميع ما هذه سبيله » . ومن الأمور التي في غاية
الصعوبة تمييز هذا الأمر^(٤) — أعنى أى هذه الأشياء الموصوفة التي أتى بها هو

(١) أوميروس = Homerus ؛ خوريلس = Choerilus و يوجد ثلاثة شعراء يونانيون بهذا الاسم : أحدهما أثيني وشاعر مامي ، والثاني من شامس وشاعر ملاحم ؛ والثالث — وهو المقصود هنا — شاعر ملاحم من إياسوس Iasus ارتحل مع الاسكندر الأكبر ومدحه ، وكان ردى الشعر (هوراس : « الرسائل » Epist . ٢ : ١ : ٢٣٢ — ٢٣٤ ، « فن الشعر » الأبيات رقم ٣٥٧ — ٣٥٨) .

(٢) ف : ذلك . — راجع م ١ ف ١٢ ص ١٠٥ أ ص ١٦ وما يليه .

(٣) ف : يمكن . (٤) س : تبين .

بهذه الحال ، وأياها ليس كذلك . ولذلك صار بعضهم يغالط بعضاً في الأفاويل^(٢) ، حتى إن منهم من يجعل [ما ليس] متشابهاً ما ليس كذلك ، ومنهم من يتشكك في الأشياء المتشابهة ويرى أنها ليست متشابهة . وقد يجب لذلك أن يروم اختراع اسم لجميع ما هذه حاله ، لكيلاً^(٣) يعرض للجيب الشك في أن الأمر الذي أوجب أنه على طريق التشابه ليس كذلك . ويلحق السائل أيضاً العتب من قبل إيجابه إياه على طريق التشابه ، إذ كان كثير من الأشياء التي ليست أحوالها واحدة قد يظن بها أن أحوالها واحدة .

ومتى ما وقع التسليم^(٤) لكثير من الأشياء بطريق الاستقراء ، إلا أنه لم يسلم أن ذلك كلي ، فمن العدل أن يطالب بالمناقضة . ومتى لم يقل إن الأمر كذلك في بعض الأشياء ، فليس يجب أن يطالب في أى الأشياء كذلك . وذلك أنه إنما يجب أن نطالب بالمناقضة على هذه الجهة متى كان قد اتقاد أولاً للاستقراء . والأولى ألا يطالب بأن يجعل مناقضته للحجة التي كان أتى بها بعينها ، اللهم إلا أن يكون ما هذه حاله هو واحداً فقط ، كما أن الاثنين من بين سائر الأعداد الزوجية هي فقط عدد أول . وذلك أنه ينبغي للعائد أن يجعل معاندته في عدد آخر ، أو يقول إن هذا وحده هذه حاله . فاما الذين يعاندون الأمر الكلي ولا يجعلون عنادهم في الحجة بعينها ، بل فيما هو مشارك لها في الاسم — كقول القائل : إنه قد يكون للإنسان لون

(١) ف : يناقض . (٢) ف : القياسات . (٣) ف : لئلا .

(٤) ف : الاتفاق في كثير . (٥) ص : واحد . (٦) ف : للنقض .

ليس هو له ، أويد أورد رجل (وذلك [١٣١٨] أنه قد يكون للصَّوَر لون
 ليس هو له ، وللطباخ رجلٌ ليست له) — فقد ينبغى أن يكون سؤالك إياهم
 عن أمثال هذه الأشياء بعد استعمالك القسمة : وذلك أنه إذا وقعت
 الخُدعة بسبب الاشتراك في الاسم ولم يشعر به ، ظنَّ أن المَقْدَمة قد
 عَوْدَت . — فإن كان دفعه السؤال ليس هو من جهة الاشتراك في الاسم ،
 بل بمعاندة الأمر بعينه ، فقد ينبغى لك إذا أنت أبطلت ذلك الأمر الذى
 فيه العناد بعينه أن تأتى بالأمر الباقى وتجعله كلياً لينتقِر على الواجب كالحال
 فى العَلَط والنَّسيان . وذلك أنهم لا يوافقون ولا يستلهمون أن المفارق للعلم
 ناسٍ ، مِنْ قِيلَ أن الأمر إذا انتقل بعينه فقد انسلخ من المعرفة ، ولا يقال
 فيه إنه نَسِيهاً . فقد ينبغى إذا أنت أبطلت الأمر الذى فيه العناد أن تأتى
 بالأمر الباقى — مثال ذلك أن الأمر ما دام ثابتاً باقياً بحاله ، إلا أنه قد
 فارق المعرفة ، يقال فيه إنه ناسٍ . وكذلك ينبغى أن تحتج على من يعاند أن
 المقابل للخير الأعظم هو الشر الأعظم . وذلك أنهم يحتجون أن الصَّحة
 لما كانت فى الجودة أقل كثيراً من جودة الهيئته ، كان المضاد لها هو الشر
 الذى فى غاية العظم ، إذ كان المرض أردأ كثيراً من رداءة الهيئته . ولذلك
 قد ينبغى أن نفعل فى ذلك كما فعلنا فى غيره ، وهو أن نرفع الأمر الذى وقعت
 فيه المعاندة . فإننا برفعنا إياه نكون قد وضعنا ما يلزم وضعه لا محالة . مثال

(١) ف : دفت . (٢) ف : المنسلخ من العلم . (٣) ف : فارق معرفته .

(٤) ف : انسلخ من . (٥) ف : وذلك . (٦) ف : حسن .

(٧) ف : بإبطالنا .

ذلك أن الخير الأعظم مقابلُهُ الشرُّ الأعظم ، إن لم يحز معا أحد هذين لذلك
 الشيء الآخر ، بمنزلة جودة الهيئة للصحة . — وليس إنما ينبغي أن يفعل ذلك
 عند معاندة الخصم فقط ، بل قد ينبغي أن يفعل في حال جموده وإن
 لم يعاند ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قد تقدّم فروى في بعض هذه الأشياء . وذلك أنه
 إذا ارتفع الأمر الذي فيه المعاندة اضطر إلى أن يضع ما يريده ، إذ كان
 لم يتقدّم فيتأمل الأمر الباقي لم صار ليست هذه حاله . فأما متى لم يضع
 المراد ، فإنه إذا طُلب بالمعاندة لم يأت [٣١٨] في ذلك بشيء . والمقدمات
 التي هذه حالها هي الكاذبة في بعض الأشياء ، الصادقة في بعضها الآخر .
 وذلك أنه قديماً لك في أمثال هذه المقدمات ، إذا رفعت منها ما يجب رفعه ،
 وجدت السبيل إلى أن تجعل ما يحصل بعد ذلك صادقا . — وإن كنت إذا
 أتيت بالجملة في أشياء كثيرة لم تأت لها بنقض ، فقد وجب عليك أن تعترف
 بالمواد : وذلك أن المقدمة الجدلّية هي التي متى كانت حالها في أكثر الأمور
 حالا واحدة ، لم يوجد لها مقابل يعاندها .

وإذا أمكن أن يُنتج شيء واحد بعينه أشياء ممكنة وغير ممكنة ، فإنك
 إذا سلكت في تبينه طريق البرهان لم يكن فرق فيما تنتجه عن ذلك ، وإذا
 كان القول جاريا على طريق الجدل ، فإنك إذا أنتجت شيئا على طريق الخلف
 فلا وجه للتشكك . وإذا جعلته على طريق الخلف ، فإنه إن لم يكن الكذب

(١) ف : أبطل . (٢) ف : فري . (٣) ص : باق .
 ف : يتيأله . (٤) ف : يتي . (٥) ف : تضع . (٦) ص : إذ .

فيه في غاية الظهور كان لهم أن يقولوا إن ذلك ليس محالاً ، فلا يتحصّل^(١)
للسائل الأمر الذي يقصده .^(٢)

١١٥٨

وقد ينبغي أن نأتى من الحجج بجميع ما كانت حاله في كثير من الأشياء
حالا واحدة . والمناقضة فيه إما أن تكون معدومةً أثبتةً ، أو تكون غير
ظاهرة ، لأنه إذا لم يمكنهم أن يتأملوا الأشياء التي ليست بهذه الحال وضعوا
المطلوب على أنه صادق .

وليس ينبغي أن تجعل النتيجة سؤالاً . فإنك إن لم تفعل ذلك ثم عانذك
الخصم وقاومك ، لم يتهياً أن يحدث قياس . على أنهم أحيانا قد يدفعون^(٥)
النتيجة وإن لم تأت بها على طريق السؤال ، بل أثبت بها على أنها قد لزم
عن غيرها ، وإذا فعلوا ذلك ظن من لم يتأمل ما يلزم عن الأشياء الموضوعة
أنه ليس يلحقهم توبيخ . ولذلك وجب — وإن لم تقل إنها تلزم على طريق^(٦)
النتيجة ، بل جعلتها سؤالاً بفتح حـ دت — ألا يحدث قياس أصلاً .^(٧)

١٠

وليس يرون أن كل ما كان كلياً فهو مقدمة جدلية — مثال ذلك
قولنا : ما هو الإنسان ؟ أو على كم نحو يقال الخير ؟ فإن المقدمة الجدلية
هي التي للجيب أن يجيب عنها بنعم أو لا . فأما الأشياء التي تقدم ذكرها
فليس الأمر فيها كذلك . ولذلك صارت أمثال هذه المسائل غير جدلية ،

١٥

(١) ف : هو غير ممكن . (٢) ف : يريد . (٣) ف : لأنهم وإن لم .
(٤) ف : يتفقدوا . (٥) ف : يجحدون . (٦) ف : تصرح .
(٧) ف : بنة .

اللهم إلا أن يكون السائل يأتي بها إما عند تحديده ، أو تقسيمه — مثال
 ٢٠ ذلك : أترى الخير [١٣١٩] كذا يقال ، أم كذا ؟ وذلك أن الجواب
 عن أمثال هذه المسائل يسهل ، إذ لا بُدَّ في الجواب عنها إما بـ « نعم »
 أو بـ « لا » . ولذلك قد يجب أن يكون ما تأتي به من أمثال هذه المقدمات
 على هذه السبيل . ومع ذلك فعله من الإنصاف أن يطالب المحبب بأن يخبر
 بكم نحو يقال الخير ، متى كنت أنت إذا قسّمت وأتيت بالحجة لم تساعد
 ولم يسلم لك .

والذي يسأل عن شيء واحد سؤالاً دائماً فهو غير مصيب ، من قبل
 ٢٥ أن المحبب إن أجاب السائل عما يسأل عنه فقد علم أنه إما أن يكون قد
 سال مسائل كثيرة ، أو كرر السؤال عن شيء واحد بعينه مراراً كثيرة .
 ولذلك إما أن يكون يهْدُر في القول ، أو ليس يتأتى له قياس . وذلك أن
 كل قياس إنما يتألف من مقدمات يسيرة . ^(١) فإن لم يُجِبْ عما يسأل عنه ، فذلك
 إما لأنه لا يتَّهَى له توبيخ ، وإما لأنه يروغ .

٣

< صعوبة الحجج الجدلّية >

وقد يتَّهَى في أصول بأعيانها أن يؤتى بحجج صعبة وأن يناقض ^(٢) . والأشياء
 التي هذه حالها هي الأشياء المتقدمة في الطبيعة والأشياء المتأخرة ؛ وذلك

(١) ف : أسماء . (٢) ف : لم . (٣) ش : في نسخة : وأن يؤتى بسهولة .
 والذي فقهه الحق : يفسخ . وأنانس : وأن ينظر ويحبب بسهولة .

أن المتقدمة محتاجة إلى التحديد ، فأما المتأخرة فإنها تنتج من أشياء كثيرة لمن أراد أن يثبت من الأقاويل على ترتيب واتصال . فإن الأمر إن لم يكن كذلك ظهر أن الحجج مُرائية ؛ وذلك أنه لا يتبى لمن لم يتبدى من المبادئ الذاتية وينتهى منها على طريق التنتيج إلى الأواخر أن يبرهن على شيء من الأشياء . فأما التحديد فإن الحجب لا يطلقه ولا يأذن فيه . ولا إن فعل السائل ذلك نصتوا له وقبلوه . وإذا لم يظهر من الأمر الموضوع ما هو ، لم يسهل أن يؤتى بالحجج فيه . وأكثر ما يعرض ذلك في الأوائل خاصة ؛ وذلك أن الأشياء الأواخر إنما تبين بها . وأما تلك ، فغير ممكن أن تبين غيرها ، بل الضرورة تدعو إلى أن يُعلم كل واحد منها بالتحديد .

٣٥

١٥٨ ب

ومما يصعب اختباره أيضاً الأشياء القريبة من المبدأ . وذلك أنه لا يتبى أن نجد في تبينها أقاويل كثيرة ، لقلة الأشياء التي بينها وبين المبدأ التي بها ضرورة يتبين ما بعدها .

٥

ومما يصعب اختباره من الحدود ما استعمل فيه ما هذه حاله من الأسماء :
إما ما كان منها أولاً [٣١٩ ب] لا يظهر من أمره هل هو مما يقال على الإطلاق أو على جهات كثيرة وكان لا يعلم مع ذلك هل هو مما يقال على التحقيق ، أو مما أتى به المحدد على طريق الاستعارة . وذاك أنها لما كانت غير بينة لم يكن فيها احتجاج ؛ ولما كان لا يعلم من أمرها هل صارت بهذه الحال لأنها تقال على طريق الاستعارة ، لم يكن فيها توبيخ .

١٠

١٥

وبالجملة ، فإن كل مسألة يستصعب اختبارها فقد ينبغى أن ينظر من أمرها في إحدى هذه الجهات ؛ إما أن تكون تحتاج إلى تحديد ، أو تكون فيما يقال على أنحاء كثيرة ، أو مما يقال على طريق الاستعارة ، أو تكون غير بعيدة من المبادئ ^(١) . ولما كان ذلك غير ظاهر لنا فقد ينبغى أولاً أن ننظر من قبل أى نحو من هذه الأنحاء التى ذكرت اعترض هذا الشك . فإنه إذا ظهر لنا ذلك ، كان ذلك معلوماً أن الحاجة تكون إما إلى التحديد ، وإما إلى التقسيم ، وإما إلى أن يؤتى بالمقدمة التى فى الوسط — وذلك أن بهذه الأشياء تبين الأواخر .

٢٠

وفى كثير من الأوضاع إذا لم تكن توفية الحدود خارجة على الصواب ، فإن المحاورة والاحتجاج يكونان غير سهلين ولا ميسرين ، بمنزلة قول القائل : أترى للضدّ واحد ، أم أضداد كثيرة ؟ فإنه إذا جرى تحديد المتضادات على الصواب سهل علينا أن نتج : هل يمكن أن يكون شئ واحد بعينه أضداد كثيرة ^(٢) ، أم لا ؟ وكذلك يجرى الأمر فى غير هذا من الأمور التى تحتاج إلى التحديد .

٢٥

ويشبه أن يكون قد توجد فى التعاليم أيضاً أشياء لايسهل أن ترسم لنقصان التحديد ، بمنزلة الخط الذى يقسم السطح على موازاة الضلع > فى متوازى الأضلاع < ، فإنه يقسم الخط والمكان على مثال واحد : وإذا ذكر التحديد ظهر على المكان الأمر الموصوف ^(٣) . وذلك أن الأماكن والخطوط

٣٠

(١) ف : الأوائل . (٢) ص : أضدادا . (٣) ف : فى أول وهلة .

٣٥ يرتفع كل واحد منهما بارتفاع صاحبه على التكافؤ . وهذا التحديد بعينه هو لهذا المعنى بعينه . وفي الجملة من القول ، فإنه إذا وضعت للاسطقسات الأول الحدود (مثل أن يوضع ما هو الخط وما هي الدائرة) ، كان التبيين في غاية السهولة . إلا أنه ليس يتبها أن يأتي في تبيين [١٣٢٠] كل واحد منهما بأشياء كثيرة من قبيل < أن > الوسائط ليست كثيرة . وإن لم يوضع للبادئ حدود ، صعب الأمر في التبيين . ولعل ذلك أن يكون غير ممكن . وهذه نفسها حال ما في الأقاويل الجدلية .

١١٥٩ وليس ينبغي أن يذهب عليك متى دار الأمر الموضوع مما يتعذر اختباره أنه قد شابه شيء من الأشياء التي قلت آنفا . فأما متى كان صرف القول نحو القضية والمقدمة أولى وأبلغ من صرفه إلى الأمر الموضوع ، فقد يجد الإنسان السبيل إلى التشكك : هل ينبغي أن توضع أمثال هذه الأشياء ، أم لا ؟ وذلك أنه إن لم يضع ، لكن أوجب أن يتكلم في هذه الأشياء ، فقد رام من ذلك ما هو أعظم مما وضع في بدء الأمر . وإن هو وضع وضعاً ، فسيترك أمره إلى أن يصدق بما يصدق به من أشياء هي أقل صدقاً . فأما إن كان ينبغي ألا يجعل المسئلة مستصعبة جداً ، فقد يجب أن يوضع وضعاً . وأما إن كان الأولى أن يأتي بالقياس من أشياء هي أعرف ، فليس ينبغي أن يوضع ، لكننا نقول إن من كان يقصد للتعليم فليس ينبغي أن يضع ، اللهم إلا أن يضعه أشد ظهوراً . وأما من كان قصده للتخرج

والارتياض فقد ينبغى أن يضع ما يظهر من أمره أنه ^(١) صدق فقط .
فقد بان إذا أنه ليس ينبغى أن يكون حال من يسلم أو يعلم الإيجاب للوضع ^(٢)
حالا واحدة .

٤

< دور السائل ودور المجيب >

- ١٥ أما كيف ينبغى أن يكون السؤال والترتيب ، فعسى أن يكون ما قيل في ذلك كافياً . فأما القول في الجواب ، فقد ينبغى أن يلخص ما فعل الحاذق ^(٤) بالجواب ، كما يلخص فعل الحاذق بالسؤال المجيد فيه . فأما ما يفعله المجيد للسؤال فهو أن يهيئ الكلام تهية يقود بها المجيب إلى القول بالأشياء التي ليست محودة أصلا من الأشياء التي هي ضرورية للأمر الموضوع ؛ وأما ما يفعله الذي يجيد الجواب ، فإن يكون ما يظهر أنه يلزم من المحال ^(٣) والشناعة لم يأت من جهته في نفسه ، وإنما من قبيل الوضع . وذلك أن الخطأ في أن يوضع أولا ما لا ينبغى أن يوضع هو غير الخطأ في أن يوضع واضع شيئا ما ولا يحفظه كما ينبغى .

(١) نهر بالخطوط .

(٢) ش : نقل آخر : فظاهر إذن أنه ليس على مثال واحد يجب أن يوجد ويضع الذي

يسأل سؤالا والذي يعلم تعليما .

(٣) ف بالأحر : يسأل .

(٤) ف : المجيد للجواب .

< نظرية جديدة في الارتياض الجدلى — دور المحيب >

ولما كان ذاك عند الذين ^(١) يُرغون القول نحو التخرج والارتياض غير مميز ٢٥
 [٣٢٠ ب] ولا محصل ، (وذاك أن أغراض الذين يعلمون ويتعلمون والذين
 يقصدون للمحاورة والذين يصرفون النظر والفكر بعضهم مع بعض على طريق ^(٢)
 الفحص — لما كانت ليست واحدة بأعيانها ، لأن الذى يتعلم قدينبغى أن يضع
 الأشياء التى يظهر من أمرها أنها مقبولة ، إذ ليس أحدٌ من الناس يقصد ^(٣)
 لتعليم الكذب . وأما من كان شأنه المحاورة فإن السائل من جماعتهم قد ينبغى ^(٤)
 أن يظهر من أمره أنه يفعل شيئا ، والمحيب قد ينبغى أن يظهر من أمره أنه
 لم يفعل شيئا . وأما فى المفاوضات الجدلية التى ليست على طريق المجاهدة
 وإنما يقصد بها اختبار المعانى والفحص عنها ، ولم يلخص بعد ، فيعلم
 ما ينبغى للمحيب أن يقصد نحوه ، وما يجب أن يسلمه من الأمور أو يمنع ٣٥
 ليكون حافظا للأصل الموضوع) ، وكان ليس عندنا فى ذلك شيء استفدناه
 من غيرنا ، وجب أن نتكلف القول فيه .

فنقول إنه قد يضطر المحيب إلى أن يقبل من الأوضاع : إما ما هو
 مشهور أو غير مشهور ، وما كان محمودا — بمنزلة قولنا لهذا المشار إليه أوله ١٥٩ ب ^(٥)

(١) ش : نقل آخر : ولأنها غير مميزة (ف : مفصلة) للذين يأتون بالأقوال نحو التخرج
 والدرية . (٢) ف : للمجاهدة . (٣) ف يقلبون (مرتبن) . (٤) ف : للمجاهدة .
 (٥) ف : بينهم . (٦) ف : فقد . (٧) ف : محمود .

في ذاته أو لغيره . فإنه على أى الجهات كان مشهوراً فلا فرق في ذلك : لأن المذهب في جودة الجواب ، وأن يعطى ما سئل عنه أو يمينه ، هو مذهب واحد بعينه . — وإذا كان الوضع غير مشهور ، فقد يجب ضرورة أن تكون النتيجة غير مشهورة ، لأن السائل إنما ينتج دائماً ما هو مقابل للوضع .^(١)
 ومتى كان الأمر الموضوع لا مشهوراً أو لا غير مشهور ، فإن حال النتيجة أيضاً يكون كذلك . — ولما كان الذى يحيد القياس إنما يبين الأمر المطلوب من مقدمات هى أعرف وأشهر ، فمن البين أنه إذا لم يكن الموضوع مشهوراً على الإطلاق فليس ينبغى للجيب أن يعطى لا ما هو مشهور على الإطلاق ، ولا ما هو مشهور وإن كان دون النتيجة في ذلك . فإنه إذا كان الوضع غير مشهور ، فإن النتيجة تكون مشهورة ، ولذلك قد ينبغى أن تكون الأشياء التى تقتضب بأسرها مشهورة ، وتكون أكثر شهرة من الموضوع إن كان القصد أن ينتج من أشياء هى أعرف مما دونها في العرفان . فيجب إذن ، متى كان شئ من الأشياء التى وقعت عليها المصادرة أيسر هذه حالها ، ألا يضعه المحجب . وإن [٣٢١] كان الوضع مشهوراً على الإطلاق ، فظاهر أن النتيجة تكون غير مشهورة : فينبغى أن نعطى جميع الأشياء المشهورة

(١) تأكلت حروف الكلمات الثلاث الأخيرة .

(٢) ص : مشهور . (٣) ف : المشلول عنه .

(٤) ف : نقل آخر : لا ذلك الذى لا يظن مرسل ولا ذلك الذى يظن .

(٥) ف : يسأل عنها .

ونعطي مما ليس مشهورا ما كان دون النتيجة في ذلك ؛ وقد يظهر من أمر
الفاعل لذلك أنه قد وفي الجدل حقه .

- وكذلك أيضا إن لم يكن للوضع مشهورا ولا غير مشهور ، فإنه يجب أيضا ٢٠
على هذا الوجه أن نعطي جميع الأشياء المشهورة ونعطي مما ليس مشهورا جميع
الأشياء التي هي في الشهرة أكثر من النتيجة . فإنه يلزم على هذا الوجه
أن تكون الأقاويل أشهر . — فأما إن كان الموضوع مشهورا على الإطلاق
أو غير مشهور ، فقد ينبغي أن نجعل الجواب بحسب الأشياء المشهورة على ٢٥
الإطلاق . وأما إن لم يكن الموضوع مشهورا على الإطلاق أو غير مشهور ،
بل إنما هو كذلك عند المحيب ، فقد ينبغي أن يكون ما يوضع أولا يوضع
بحسب ما يراه ويعتقده في الأمر المشهور . — وإن كان المحيب إنما يعتقد
في ذلك رأى غيره ، فمن البين أنه ينبغي أن يكون وضعه لجميع ما يضعه
أو نفيه لما ينفيه بحسب ما يعتقده من ذلك الرأى . ولذلك صار الذين
يعتقدون الآراء البديعة ، بمنزلة رأى ايرقليطس^(١) في أن الشر والخير هما شيء
واحد بعينه ، لا يسلّمون أن الأضداد لا تجتمع في شيء بعينه ، ليس على أنهم
لا يرون ذلك ، ولكن لأن ايرقليطس كان يراه ، كانوا يقولون به .
وقد يفعل أيضا مثل ذلك للقوم الذين يقبلون الأوضاع من غيرهم . وذلك ٣٥
أنهم يرومون أن يقولوا مثل ما يقول الواضع .

< دور المحجب يتوقف على طريقة السؤال >

فقد ظهر ما الأشياء التي ينبغى للمحجب أن يقصد قصدتها: <سواءً>^(١)
 كان الموضوع مشهوراً على الإطلاق، أو كان مشهوراً عند بعض الناس .
 ولما كان كل ما يسأل عنه ضرورة إما أن يكون مشهوراً، أو غير مشهور،
 أو لا واحد منهما^(٢)، أو مما ينتفع به في القول، أو مما لا ينتفع به — فإنه إن^(٣)
 كان مشهوراً وليس مما ينتفع به في القول فقد ينبغى لك أن تعطيه وتعترف أنه
 مشهور . وإن كان غير مشهور ولا مما ينتفع به في القول فقد ينبغى أن تعطيه
 بعد أن تنبه على أنه غير مشهور لتحترس بذلك مما يسبق إلى الظن السارح .
 وإن كان مما ينتفع به في القول وكان ذلك مشهوراً، فقد ينبغى أن نقول إنه
 [٣٢١ ب] مشهور ، إلا أنه في غاية القرب من الأمر المطلوب في البدء،
 وأنه إذا وضع ارتفع الأمر الموضوع . وإن كان مما ينتفع به في القول
 وكانت القضية في غاية البعد من الشهرة، فقد ينبغى أن يترك أنه متى وضع^(٤)
 لزمته عنه النتيجة ؛ إلا أن الحجة التي أتى بها في غاية الخساسة . وإن لم
 تكن غير مشهورة ولا هي أيضاً مشهورة ، وكانت مع ذلك مما لا ينتفع به
 في القول ألبتة، فقد ينبغى أن نعطيها من غير أن نأخص شيئاً . وإن كانت^(٥)
 مما ينتفع به في القول ، فقد ينبغى أن يُنبه على أن الوضع يرتفع إذا وضع^(٦)

(١) ف : نحوها . (٢) ص : واحداً . (٣) تحتها : فيه .

(٤) ف : نقول . (٥) ف : تفصل . (٦) ف : يبطل .

المطلوب الأول . — وبهذا الوجه يكون المحجب في حال من لا يتوهم عليه أنه قد لزمه شيء هو كان سكته ، متى كان وضعه لواحدٍ واحدٍ من الأشياء التي يضعها بعد تقديمه النظر فيه والتأمل له ، ويكون السائل قد استتب له القياس ، إذ كان جميع الأشياء الموضوعة له أكبر في الشهرة من النتيجة .
وأما الذين يرومون أن يؤلفوا القياس من أشياء هي أقل في الشهرة من النتيجة ، فمعلوم من أمرهم أنهم غير مصيبين في تأليف القياس .
ومن كانت حاله فيما يسأل عنه هذه الحال ، فليس ينبغي له أن يوضع ^(١) .

١٥

٧

< طريقة السؤال >

وكذلك فقد ينبغي له أن يعاند ويقاوم بالأشياء التي ليست واضحة ، وهي مع ذلك تقال على أنحاء كثيرة . ولما كان مطلقا للجيب أن يقول فيما لا يعلمه أنه لا يعلمه ، وفيما يقال على وجوه شتى ألا يعترف به ضرورة أو يحجده ، فمن البين أنه إن كان أولا الشيء الذي قيل غير واضح فقد ينبغي له ألا يتناقل عن أن يقول : إنى لا أفهم : وذلك أن تكلف مناقضة ما يرد عليه أحيانا من المسائل الغامضة بسبب غموضها من الأمور المستصعبة . وإن كان واضحا ، إلا أنه ^(٢) مما يقال على أنحاء شتى ، فإنه إن كان في جميع الأحوال صادقا أو كاذبا فقد ينبغي إما أن يُقَرَّبَ به على الإطلاق ، أو يحجده ، فإن كان كاذبا في حال ،

٢٠

٢٥

وصادقا في أخرى، فقد ينبغي أن ينبى على أنه مما يقال على أنحاء كثيرة، وأن كان هذا النحو منها كاذبا وهذا صادقا: وذلك أنه إن قسمه بأخره لم يعلم أنه قد كان منذ أول الأمر يعلم [١٣٢٢] أن الشيء يميل إلى الجهتين . وإن كان لم يتقدم له العلم إلى الجهتين، فقد يجب عليه أن يعرف المضطر له إلى ذلك أنه لم يعط ما أعطاه، وهو يقصد هذا الوجه بعينه، وإنما أعطاه وهو يريد الوجه الآخر . وذلك أنه إذا كانت المعاني التي تحت الاسم الواحد بعينه أو القول كثيرة، كان التشكك سهلا . — وإن كان ما يسأل عنه واضحا وكان أيضا مما يقال على الإطلاق، فقد ينبغي أن يكون الجواب عنه إما « نعم » أو « لا » .

٨

< من الجواب إلى الاستقراء >

ولما كان كل مقدمة قياسية فإما أن تكون واحدة من المقدمات التي يكون عنها القياس، أو تكون من المقدمات التي تستعمل في تبين واحدة منها (كان بينا أنها إذا أخذت من أجل مقدمة ما أخرى لأن السؤال وقع عن أشياء متشابهة في غاية الكثرة : وذلك أن الكلي إنما يتصيدونه على أكثر الأمر إما بالاستقراء وإما بطريق التشبيه)، فقد ينبغي أن نضع جميع الجزئيات إن كانت صادقة مشهورة . وتتكلف رد الأمر الكلي: فإن ملق القول بالرد من غير مناقضة إما موجودة وإما مظنونة هو ضرب

من التعسف . فإنه إن كان المعنى ظاهراً في أشياء كثيرة ولم يسلم الكلي ،
ظهر من أمره أنه يمحك . وأيضاً فإن لم يجد مساعداً إلى أن يخالف ويأتى بالحجة
على طريق المناقضة في أن ذلك ليس بحق ، توهم عليه أنه أشدّ مباحكة وعلى
أن ما يفعله من ذلك أيضاً غير كافٍ : وذلك أنا قد نجد أقاويل كثيرة
تضاد الآراء العامة يصعب حلها ، بمنزلة قول زين^(١) إنه لا يمكن أن يتحرك
ولا أن يقطع أيضاً مسافة مقدارها استاديون^(٢) . إلا أنه ليس يجب لذلك
ألا نضع الأشياء^(٣) المقابلة له . — فإن كان [لا] لم يتهياً له أن يخالف ويأتى بحجة
هى ضدّ حجة الخصم ، ولا أن يعانده <و> لا ينقاد للوضع ، فقد بان من
أمره أنه محك . والمحك في الأقاويل هو جواب مُفسد للقياس من خارج
عن الأنحاء التى قيلت آنفاً .

٩

<الارتياض، والموضوعات غير المشهورة>

وقد ينبغى أن تقبل من الأوضاع والتحديدات ما قد تقدمت من
أولك إياه وارتياضك [٣٢٢ ب] فيه . ومن البين أن الأشياء التى يبطل بها^(٤)
أصحاب السؤال الأمر الموضوع هى التى ينبغى أن تُعاند .^(٥)

(١) Zénon = (٢) الأسطاديون σταδιοι مقياس طوله ٦٠٠ قدم يونانى ، ويساوى ١٨٠ متر . (٣) ف : المناقضة . (٤) ص : اوليك ! —
آل الشئ أولاً : أصلحه وساسه ودبره . (٥) تحتمها : فى .

وقد يجب أن يتحفظ من قبول أصل موضوع غير مشهور على ضربين :
 أما أحدهما فما يلزم عنه القول بأشياء شعبة ، بمنزلة قول القائل إن كل شيء
 يتحرك ، والآخر اختيار الأشياء التي من شأن العادة الرذلة أن تختارها وهي
 مضادة للاعتقادات ^(١) — بمنزلة قولنا إن اللذة خير ، وأن يحور الإنسان أفضل من
 أن يحار عليه . وذلك أنه ليس ^(٢) إنما يَسُنُّ القائل بهذه الأشياء من أجل أن
 القول قاده إليها ، لكن من قَبْلِ أنه يراها ويعتقدها .

١٠

< حل الحجج الفاسدة >

وما كان من الإقاول منتجاً للكذب ، فقد ينبغي أن ننقضه بإبطال
 ما عنه ينتج الكذب ^(٣) . وذلك أنه ليس بإبطالك أى شيء اتفق تكون قد
 نقضت ما يجب نقضه ، ولا إن كان مما تبطله كذبا ، ^(٤) لأنه قد يمكن أن يكون
 في القول أشياء كثيرة كاذبة — مثال ذلك أن يقول قائل إن الجالس يكتب ،
 وسقراط جالس ، فإنه يلزم من هذا أن : سقراط يكتب . وإذا رفع أن :
 سقراط جالس ، لم ينتفع بذلك في نقض القول ، وإن كانت القضية كاذبة ،
 إلا أنه ليس من أجل ذلك جاء الكذب في القول : فإنه إن اتفق لإنسان
 ما أن يكون جالسا إلا أنه لا يكتب ، لم يكن هذا الحد بعينه ملائما في هذا

(١) ف : للراء . (٢) ص : أنهم . (٣) ف : يلزم .

(٤) ف : تنقضه .

الوضع . فليس يجب إذن أن نقصد لإبطال هذا ، لكن لإبطال القول بأن
الجالس يكتب ، لأنه ليس كل جالس يكتب . وذلك أن الناقض لاحالة
إنما هو المبطل للشيء الذى عنه لزم الكذب . والعالم بالنقض هو الذى معه
خبرة بالشيء الذى من أجله كذب القول ، كالأشياء التى ترسم على خلاف
ما ينبغى . وذلك أنه ليس يكتفى فيها أن يناقض ، ولا أن يكون الشيء الذى
يبطل أيضا كاذبا ، بل قد ينبغى أن يبين مع ذلك ما سبب كذبه ، إن كان
بهذا النحو يتبين هل أتى بالمعاندة بعد التأمل وتقدمة النظر، أم لا .

٣٥

وقد يتها أن يمنع من التنتيج من وجوه أربعة: إما بأن يبطل ذلك الشيء
الذى عنه يحدث الكذب . — وإما بأن يقصد لمقاومة السائل . — فإنك ،
وإن لم تأت فى كثير من الأوقات فى النقض بطائل ، إلا أن السائل لا يمكنه
الإمعان فى القول والاتساع فيه . — والثالث أن يوجه المقاومة ^(٣) [١٣٢٣]
نحو الأمر الذى كان السؤال عنه . وذلك أنه قد يمرض ألا يحصل له
ما يريد من الأشياء المسئول عنها ، لأن السؤال عنها جرى على غير صواب ^(٤) .
ومتى زيد أدنى زيادة ، حدثت النتيجة . فإن كان السائل غير ممكن له
الإمعان إلى ما بين يديه ، فالمناقضة يجب أن تكون موجهة نحوه .
وإن كان الإمعان ممكنا له ، فالمعاندة تكون نحو الأشياء المسئول عنها . —
والنحو الرابع من المناقضة — وهو أخس الأنحاء وأدونها — هو الذى

١١٦١

٥

١٠

(١) ف : بالمناقضة . (٢) ف : والتباعد . (٣) ف : المعاندة .

(٤) ف : فاسدا .

يكون نحو الزمان. وذلك أن بعض الناس الذين يعاندون بأمثال هذه الأشياء التي تجرى المحاورة فيها قد يحتاجون في ذلك إلى زمانٍ أطول من زمان المفاوضة الحاضرة .

فالمعانادات تكون كما قلنا على أربعة أنحاء . ^(١)والحل إنما يكون بالنحو الأول فقط . وأما الأنحاء الباقية فإنما هي موانع وعوائق عن النتائج .

١٥

١١

< تبكيت الحجمة وتبكيت الخصم >

فأما تبكيت القول في نفسه، وتبكيته إذا كان على طريق السؤال، فليس هو واحداً بعينه . وذلك أن كثيراً ما يكون سبب فساد القول من قبل السائل لتركه التسليم والانتقياد للأشياء التي عنها الإصابة فيه تلقاء الوضع . وذلك أن العمل المشترك لا يكمل أفضل كما له من قبل أحد الاثنين فقط . ولذلك قد تدعو الحاجة في بعض الأوقات إلى أن يجعل الحجمة وجهة نحو ^(٢)القائل دون الوضع متى كان المحجوب مستعداً لما يأتي به السائل من المتضادات التي تقدر أن تقوده إليها قسراً . وإذا انتهيا إلى هذه الحال من المشاكسة فإنهما يميلان الجدل أحياناً مجاهدة لا مجادلة . — ولما كان ما يجري هذا

٢٠

(١) ف : والنقض . (٢) ف : العام . (٣) ف : الشريكين .
(٤) ف : المتكلم . (٥) ش : حتى كان المحجوب حافظاً لما يأتي به السائل من المتضادات . (٦) ف : راصداً . ش (على اليمين) : متوقفاً . ش (على الهامش الأيسر) : اسحق : ينظر ، يتوقع ، يرصد ، يحتال ، يروم . (٧) ف : المناكدة .

٢٥٠ المجرى من الأقاويل إنما ينتفع به في الارتياض والتدرب دون التعليم ، كان من البين أنه ليس إنما ينبغي أن تنتج الأشياء الصادقة فقط ، بل قد ينبغي أن تنتج الأشياء الكاذبة أيضا . وذلك أن السائل قد يضع أحيانا أشياء هي حق فيضطر الذي يكون القول معه إلى فسخه . ولذلك قد ينبغي أن يتقدم فيضع الأشياء الكاذبة . وربما وُضع شيء كاذب ، وكان الوجه يُفسخ^٢ بكذب مثله ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون الأشياء الكاذبة^(١) تسبق إلى ظن بعض الناس أكثر من الصادقة حتى يكون القول متى أُلّف من تلك الأشياء التي يظنها [٣٢٣ ب] كان أشد إقناعا وأدنى بالقبول . وقد ينبغي لمن أحب أن يكون مصيبا في الانتقال^(٣) أن يجعل انتقاله^(٤) على طريق الجدل ، لا على طريق المراءى ، بمنزلة المنتقل على طريق الهندسة ، كان ما ينتج كاذبا أو صادقا . فأما أى القياسات هي القياسات الجدلية ، فقد قصصنا ذلك فيما سلف .

(٥) ولما كان الوضع من الشركاء هو الذي يقصد للعوق عن العمل المشترك^(٦) ، كان معلوما أن الأمر في الأقاويل يجري هذا المجرى . وذلك أن الأمر الموضوع فيها هو الشيء المشترك ، إلا فيما كان يجري من المجادلة على طريق المجاهدة ؛ فإنه غير ممكن أن يقبل كل واحد من الفريقين شيئا واحدا بعينه ، لأنه غير ممكن أن تكون الغلبة لأكثر من واحد . ولا فرق أصلا في أن يفعل ذلك في حال

(١) ف : التي لا وجود لها . (٢) ف : التي لها وجود . (٣) ف : النقلة .

(٤) ف : نقلته . (٥) ف : الحسيس . (٦) ف : العام .

الجواب أو في حال السؤال . وذلك أن الذي يسأل على طريق المراء طريقته
في الجدل طريقة خسيصة^(١)، وكذلك حاله إذا تعاطى الجواب، فإنه لا يعطى
الشيء الذي يظهر^(٢)، ولا يأتي ليعلم ما الشيء الذي يريد السائل أن يعلمه .

فقد علم إذن من الأشياء التي قيلت أنه ليس يجب أن يكون التبيكات
للقول في نفسه على الانفراد، وللسائل على مثال واحد . وذلك أنه لا شيء
يمنع أن يكون القول خسيسا^(٣) وأن يكون السائل يخاطب المحيب بأفضل
ما يتبها له مخاطبته به . فاما في محاوراة الذين يعتاصون تخليق^(٤) ألا يمكن الإنسان
في أول وهلة أن يؤلف القياسات بحسب ما يريده ويختار، وإنما يؤلفها
بحسب ما يمكن ويتبها .

ولما كان بعض الناس قد يستعمل المتضادات في حال، والأشياء التي
في بدء الأمر في أخرى، استعمالا غير محصل ولا مميز، (ولما كانوا إذا
انفردوا بالقول مع أنفسهم أحيانا قالوا أشياء متضادة، وإذا أنكروا أولا
أوجبوا أخيرا، ولذلك صاروا إذا سئلوا استجابوا وانقادوا للأشياء المتضادة
والتي في بدء الأمر)، وجب ضرورة أن تكون هذه الأقاويل رذلة
خسيسية . والسبب في ذلك هو المحيب، لأنه لم يعط هذه الأشياء وأعطى

(١) ف : رذلة . (٢) ف : المستحسن . (٣) ف : رذلا .

(٤) ف : يعترضون (؟ كلمة غير مقروءة نقرحها كذا) . ش : استحق : يقاومون مقاومة ،
مأخوذة من : يقاوم ، يعاند — نقله الفاضل يحيى بن عدى : يتعمرون تعمرا . ونقله ناعل
آخر — وأظنه أمانس — المتصعين تصعبا .

ما يجري من الأمور هذا المجرى . — فقد استبان إذن أنه ليس ينبغي أن يكون التبكيك للسائل وللأقويل على مثال واحد .

والتبكيك بالقول بعينه على الانفراد يكون على خمسة أوجه :

٢٠ (فالأول) منها إذا كان [١٣٢٤] لا تلزم من الأشياء المسئول عنها نتيجة^٢ : لا نحو الأمر الموضوع ولا نحو شيء من الأشياء أصلا ، كانت الأشياء التي عنها تحدث النتيجة كاذبة^٣ أو غير محمودة : إما جميعها أو جمهورها . ولا إن زيدت أشياء أو نقصت ، ولا إن حذف بعض هذه الأشياء أو أضيف بعضها تحدث نتيجة^٤ ؛

٢٥ (والثاني) ألا يكون القياس ، المؤلف من أمثال هذه الأشياء ومن هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سلف^(١) ، موجهها نحو الأمر الموضوع ؛

(والثالث) متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزداد أو تنقص^(٢) ، إلا أنها تكون أخس^(٣) من الأشياء التي يسأل عنها ودون النتيجة في الإحماد . — وذلك أنهم أحيانا يستعملون في القياس أشياء تزيد على ما يحتاج إليه فيه لئلا يحدث عن وجودها قياس . — وأيضا فإذا كان القياس من أشياء هي أقل إحادا وصدقا من النتيجة ، أو كان من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج في تبينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه في الأمر المطلوب .

٣٥ وليس ينبغي أن يلتمس في جميع المسائل أن تكون حال المقاييس التي
يؤتى بها في تبيينها حالا واحدة في الإجماد والإقناع . وذلك أنا قد نجد
في الطبع في أول وهلة أن من الأشياء المطلوبة ما هو سهل جدا، ومنها
ما هو صعبٌ جدًا . ولذلك صار متى أمكن أن يكون ما ينتجه من الأشياء
التي هي أحد، كان قوله أفضل وأصوب .

فقد وضح إذاً وبأن التبيكُّ للقول في نفسه . والتبيكُّ له من حيث
٤٠ هو سؤال ليس واحدا بعينه ، إذ كان لا شيء يمنع أن يكون القول في نفسه
وعلى انفراده مذموماً ، وإذا جعل سؤالاً كان محموداً^(١) أو يكون محموداً ، فإذا
جعل سؤالاً كان مذموماً ، لا سيما متى كان تنتجه من أشياء كثيرة محمودة
صادقة تنتجاً سهلاً . وقد يكون القول المنتج في حالٍ أحسن كثيراً من القول
غير المنتج متى كان المنتج قد ينتج من أشياء أخس وكان المطلوب ليست
٥ هذه حاله ، وكان غير المنتج محتاجاً إلى أن يزداد عليه من الأشياء ما كان محموداً
صادقاً ، وإن كان القول غير موجود في الأشياء المزیدة . وما كان من المقاييس
ينتج الصدق من مقدمات كاذبة ، فمن العدل أن يبيك . وذلك أن الكذب
إنما ينتج لا محالة من الأشياء الكاذبة . فأما الصدق فربما ينتج من الأشياء
١٠ الكاذبة ، وهذا يتبين من كتاب « أناالوطيقا »^(٢) . فأما إن كان القول برهانا
على شيء من الأشياء وكان لا يناسب النتيجة في حالٍ من الأحوال ، فذلك

القول ليس قياسا على تلك النتيجة . وإن كان يَحِيلُ^(١) أنه بهذه [٣٢٤ ب]
الحال فإنما ذلك تضليل ، لا برهان . — فأما الفلسفى فهو قياس مبرهن .
فأما الاحتجاجى فهو قياس جدلى .^(٢) وأما المغالط فهو قياسٍ مِرائى .^(٣) وأما
المشكك فهو قياس جدلى بالنقيض .

١٥

فإن برهن شيء من شيئين هما جميعا مظنون ، إلا أنه ليست حالهما في ذلك
حالا واحدة ، فلا شيء يمنع أن يكون الأمر المبرهن عليه مظنونا أكثر من
كل واحدٍ من ذَيْنِكَ الشَّيْئَيْنِ . وإن كان أحدهما مظنونا ، وكان الآخر
لا يجرى مجراه في ذلك المعنى ، أو كان أحدهما مظنونا والآخر غير مظنون ،
فإن الأمر أيضا في النتيجة يكون في أنه موجود أو غير موجود بتلك الحال .
وإن كان أحدهما أكبر من الآخر في ذلك ، فإن النتيجة تتبع الأمر الأكثر .

٢٠

وقد نجد في القياسات أيضا هذا الضرب من الغلط : وهو أن يبين
بأشياء أكثر^(٤) ما يتهيأ تبينه بأشياء أقل^(٥) ، وهى مع ذلك موجودة في القول :
بمنزلة قولنا إنه قد يكون ظن أفضل من ظن ، فإنه متى سأل سائل فقال
إن كل واحد من الأمور هو أفضل في الوجود من غيره ، لأنه مظنون على
الحقيقة ، فيجب إذن أن يكون أفضل مما ليس كذلك من الأشياء ، إذ كان
إنما يقال أفضل بالإضافة إلى ما هو أفضل منه ، وقد يوجد ظن ما صادقا ،

٢٥

٣٠

(١) ف : تطهير . (٢) ف : العلمى . (٣) ف : المضال .

(٤) ف : أطول . (٥) ف : أقصر .

وهو الذى يكون أصح من غيره من الظنون . وقد كنا أعطينا أنه قد يكون ظن ما صادقا، وأنه قد يوجد فى كل واحد من الأمور ما هو أفضل، فيجب أن يكون الظن الصادق هو أصح وأشدّ تحقيقا . فأما من أين أتى الفساد، فإنه أتى من قبَلِ أنه جعل الشيء الذى منه صدر القول سبباً لأن نتخفى العلة ولا يُشعر بها .

١٢

<وضوح الحجة . — فساد الحجة>

والقول الصادق إنما هو فى نحو واحد، وهو الذى فى غاية العموم، متى كان قد نتج تنبّجا لا يحتاج معه إلى زيادة فى السؤال . — وأيضا فإن يكون قد قيل على أفضل ما يتهيأ بأن يوجد فى تبينه الأشياء التى يحصل عنها ضرورة، وأن يكون أيضا منتجا من النتائج . — وأن يكون مع ذلك عادما للشيء الذى هو محمود فى الغاية .

فأما القول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب : فأحد الضروب أن يظهر من أمره أنه منتج وليس كذلك — ويدعى قياسا مرأيا . —
والضرب الثانى متى كان منتجا إلا أنه لا ينتج الأمر الموضوع بدءا ، بمزلة ما يعرض للذين يبينون الشيء بطريق الخلف . — أو يكون^(١) منتجا للأمر الموضوع بدءا إلا أنه بغير الطريق الصناعى، وأعنى بذلك متى كانت الطريق

(١) هذا هو الضرب الثالث .

غير طيبة فتوهم أنها طيبة أو هندسية أو جدلية — كان الأمر التابع صادقاً^(٢) أو كاذباً . — والضرب الثالث^(٣) متى كان [١٣٢٥] منتجاً من أشياء كاذبة ، فإن النتيجة عند ذلك تكون في وقت كاذبة ، وفي وقت صادقة ، لأن الكذب ينتج دائماً من الأشياء الكاذبة ؛ وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة كما قلنا فيما سلف^(٤) .

١٥

فأما القول بالكاذب فإن الخطأ فيه لاحق بالقائل له دون القول في نفسه ، إلا أنه ليس لاحقاً بالقائل له دائماً ، وإنما هو لاحق في حال غلظه وسهوه : فقد نجد ما يتقبل بذاته أكثر من تقبلنا كثيراً من الأقاويل الصادقة متى كان إنما يبطل من الأشياء التي يظن بها أنها محجوبة في الغاية بحسب الإمكان شيئاً من الأشياء الصادقة . وذلك أن القول إذا كان بهذه الحال فإن البرهان إنما هو لأشياء أخرى صادقة ، لأنه ينبغي أن تكون بعض الأشياء الموضوعة غير موجودة ألبتة ليكون القول إنما هو برهان على هذا البعض . فإن القول إن كان ينتج نتيجة صادقة من أشياء كاذبة وفي غاية الخساسة ، كانت النتيجة أخس كثيراً من أشياء كثيرة تنتج نتيجة كاذبة . وهذه أيضاً بعينها حال القول الذي ينتج نتيجة كاذبة . — فمعلوم إذن أن الفحص الأول عن القول : هل هو بذاته منتج ؟ والفحص الثاني : هل هو صادق أم هو كاذب ؟ والفحص الثالث : من أي الأشياء يأتلف ؟ — وذلك أنه إن كان من أشياء

٢٠

٢٥

(١) ف : فظن . (٢) ف : اللازم . (٣) كذا ! وصحته أن يكون
الضرب الرابع . (٤) ف ١١ ص ١٦٢ م ١٠ ، ثم « التحليلات الأولى » ٢٢ م ٢

كاذبة ، إلا أنها محمودة ، فهو منطقي . وإن كان من الأشياء التي هي
الموجودة ، إلا أنها غير محمودة ، فهو خسيس . وإن كان من أشياء كاذبة ،
وكانت مع ذلك غير محمودة أصلاً ، فمعلوم أنه خسيس^(١) إما على الإطلاق
وإما من نفس الأمر .

٣٠

١٣

<المصادرة على المطلوب الأول ، والمصادرة على المتضادات >

فأما كيف يُصادر عما يستل عنه في بدء الأمر وعن الأشياء المتضادة ،
فقد قيل ذلك على التحقيق في ”أنالوطيقا“^(٢) . وأما على طريق الظن فقد
ينبغي الآن أن نتكلم فيه : —

قد يظهر من أمرهم أنهم يصادرون في بدء الأمر على خمس جهات :

(أولها) — وهو أوضحها — متى صادر عن ذلك الذي ينبغي أن يتبين^(٤) .

٣٥

وهذا فليس يسهل أن تُوقع المغالطة به في نفسه ، وإنما يمكن أن توقع
المغالطة به في المتواطئة أسماؤها خاصة ، وفي جميع الأشياء التي الاسم لها
والقول يدلّان على شيء واحد بعينه ؛

١١٦٣

(والجهة الثانية) متى كان ينبغي أن يبين الشيء جزئياً فصادر على الكلّي

— مثال ذلك متى أراد أن يبين أن علم المتضادات واحد ، فأوجب إيجاباً

(٢) راجع « التحليلات الأولى » م ٢ ف ١٦

(١) ف : ردل .

(٤) ف : برهن .

(٣) ف : حسب .

كلياً أن علم المتقابلات واحد . وذلك أنه يتوهم أن الشيء الذى كان ينبغى أن يبين مفرداً [٣٢٥ ب] بنفسه قد صودر عنه على أشياء كثيرة غيره ؛

٥ (والجهة الثالثة) متى كان ينبغى أن يبين الشيء فى بدء الأمر كلياً فصودر على الجزئى — مثال ذلك أن يكون المقصود تبين جميع المتضادات وأخرى^(١) أن يتبين بعضها . فإنه قد يتوهم أيضاً فى هذا أن الشيء الذى كان ينبغى أن يبين مع أشياء أخرى كثيرة قد صودر عنه مفرداً . وأيضاً ففى كان الإنسان يصادر عن الشيء فى حال قسمته إياه — مثال ذلك متى كان ينبغى أن يبين أن الطب هو علم المصح والمريض ، فأوجب تبين كل واحدٍ منهما على حدته . — أو متى قصد إلى أشياء يلزم بعضها بعضاً^(٢) فصادر عن أحدها — مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر ، وكان يجب أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع .

١٥ وأنحاء المصادر فيما يسأل عنه من المتضادات كأنحاء ما يصادر عنه من الأشياء التى يسأل عنها فى بدء الأمر : فأول هذه الأنحاء أن يصادر عن المتقابلات بمنزلة الموجبة والسالبة . والثانى أن يصادر عن المتضادات التى على طريق التقابل ، مثل أن الخير والشر هما شئ واحد بعينه . والثالث متى كان قد أوجب الشيء كلياً فأتى به فى الجزء على طريق التناقض ، مثال

(٢) ف : يفصل .

(١) ف : فأوجب .

(٣) ف : بعض .

- ذلك متى كان قد أوجب أن علم المتضادات واحد ، ثم أوجب للصحيح والمرض ما يخالف ذلك ، أو متى كان قد أوجب الشيء جزئياً ، ثم رام أن يأتي بالنقيض في الأمر الكلى . — وأيضا فمتى صادر عن ضد ما يلزم ضرورة ٢٠ عن الأشياء الموضوعة . وأيضا فمتى كان لم يصادر عن المتقابلات ثم صادر على هذين الشئيين أعنى اللذين عنهما يحدث التناقض على طريق التقابل . والفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة ، وبين أن يصادر على الأشياء التي يسأل عنها في بدء الأمر أن الخطأ في هذه إنما يظهر في النتيجة (وذلك ٢٥ أننا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشيء المسؤول عنه في أول الأمر) ، والخطأ في المتضادات إنما هو في المقدمات من قبيل أن بين هذه الأشياء تناسبا .

١٤

< الارتياض في الجدل >

- فأما ما يحتاج إليه في التخرج والارتياض والمعاناة للأقاويل التي تجري هذا المجرى فقد ينبغي أولاً أن نتعود عكس الأقاويل^(١) ، لأننا نكون بذلك أشد استعداداً واتساعاً في مناقضة الأمر المقول ، وتهيأ لنا أن نأتي في الأشياء اليسيرة بأقاويل كثيرة . وذلك أن النقص إنما هو تبديل النتيجة مع المقدمات الباقية . وإذا فعلنا ذلك [٣٢٦ ١] نقضنا واحداً من الأشياء المعطاة ، لأنه ٣٠

٣٥ يجب ضرورةً إن كانت النتيجة غير موجودة أن ترتفع واحدة من المقدمات ،
إن كان متى وضع جميعها وجب من الاضطرار أن تحدث النتيجة .

وينبغي في كل موضع أن نبحث عن الأمر المطلوب : هل هو بهذه
الحال ، أم لا ؟ وأن تكون إذا وقفت على ذلك التمسث له النقض في أول
وهلة ؛ فإنك بهذا الوجه تكون مرئاضاً متخرجاً في أن تسأل وتجب .
وان لم يكن ذلك مع غيرك ، فمع نفسك .

فأما الاحتجاجات فقد ينبغي أن يختار منها في الأمر الموضوع ما كان
مقابلاً لبعضه البعض ، فإن ذلك يسهل لك السبيل — إلى أن تلزم الشيء قسراً —
غاية التسهيل ، ويُعين أكبر معونة على التبيكيت والنقض متى تسهل للإنسان
السبيل إلى أن يعلم أن هذا الشيء هو بهذه الحال أو ليس هو كذلك .

وهذه الصناعة ليست بصغيرة . وذلك أنها تعلم الإنسان التحفظ من
التناقض عند المحاورة ، وأن يكون مقتدرًا في العلم والفهم الفلسفي على أن
يتأمل الأشياء التي تلزم عن كل واحد من الأصولين الموضوعين ، بل على أن
يكون قد تأمله وفرغ منه . والذي يسبق في الأمر أن يصيب في اختيار
أحدهما . ويحتاج في ذلك إلى أن يكون جيد الطبع . وجودة الطبع بالحقيقة
فليست شيئاً غير أن يكون قادراً على حسن الاختيار لما يختار والمهرب من
الكذب . وإنما يقدر على فعل ذلك على سدادٍ مَنْ طُبِعَ طَبْعاً فاضلاً .

وذلك أن الذين^(١) يحبون مابدا منهم محبة فاضلة هم الذين يتبها لهم اختيار الأمر
الأفضل .

وقد ينبغى أن تكون عندنا أقاويل عديدة مهيأة للسائل الجدلية التي
كثيرا ماتعرض ، لاسيما الأوضاع المتقدمة . فإن المسؤول عن أمثال هذه
الأشياء قد يستصعب الجواب عليه أحيانا عنها وينكر مايدل عليه منها .

وأیضا فقد ينبغى أن نُعدَّ حدود الأشياء المحمودة والتي هي مبادئ^(٢)
لتكون مهيأة لنا ، فإن القياسات بها تكون .

وقد ينبغى أن نتكلف حفظ الأشياء التي كثيرا ماتعرض^(٣) المجادلة فيها .
وكما أنه قد يتقدم تعلم كتاب^(٤) « الاسطقسات » والارتياض فيه^(٥) التصرف
في علم الهندسة والعلم بها ؛ وفي علم الأعداد أن يكون الإنسان أولا عالما
بتضعيف [٣٢٦ ب] الأعداد الأول ، متمهرا فيها (إذا كان ذلك من أكبر
الأعوان في أن يُحكّم تضعيف سائر العدد) ، كذلك ينبغى أن يكون الأمر
جاريا عليه في الأقاويل والمقدمات حتى يكون الإنسان^(٦) حافظا لها على طرف

- (١) ف : الذين . (٢) ف : بقرت . (٣) ف : أوائل .
(٤) ف : تقع . (٥) كذا في هذه الترجمة ! وصوابه : ” تعلم الأصول
الأولى ” ، ولكن يلوح أن المترجم فهم أنه يقصد كتاب ” الاسطقسات ” لأقليدس في الهندسة ،
فترجمه هكذا ؛ ولكن اقليدس كتب كتاب ” الاسطقسات ” في أواخر القرن الثالث قبل الميلاد ،
أي بعد وفاة أرسطو بقرابة ربع قرن ، إن لم يكن أكثر . (٦) ف : به .
(٧) ش : حتى يحضره سائرهما في وقت الحاجة إليه .

لسانه . وكما أنه قد يعنى فى كتب التذاكير أن يثبت فيها المواضع فقط ،
 فيكون ذلك مذكرا بما يحتاج إلى ذكره فى أول وهلة ، — كذلك يثمر لنا
 ٣٠ حفظ هذه الأشياء ، فإنه قد يجعلنا حذافا بالطريق القياسى ، من قبل أن
 هذه الأشياء إنما تتحو^(١) نحو الأشياء المحدودة والمحصلة . وقد ينبغى أن يستعمل
 فى التحدد والمقدمات أيضا الموضع العامى خاصة ، فإن ذلك عون على القول
 أو الذكر . وذلك أن وجود الأمر المحيط ببيعها والمبدأ العام لها بحال اعتدال
 مما يصعب ويتعذر .

وأيضا فقد ينبغى أن تتعود تفريع القول الواحد أقاويل كثيرة ليتها لك
 ٣٥ بحسب الإمكان أن تخفى الشيء حتى لا يعرف . وهذا فإنما يتهيا متى تباعد
 الإنسان بمقدار طاقته عن الإلمام بالأشياء التى يجرى القول فيها . وقد يكون
 من الأقاويل ما هو فى غاية الصعوبة^(٤) ، وهى الأقاويل التى يمكن أن يعرض
 ذلك فى كلياتها خاصة — مثال ذلك أن علم الأشياء التى فى غاية الكثرة ليس
 ١٦٤ واحدا ، لأنك تجد ذلك فى الأشياء المضافة وفى المتضادة وفى الأشياء المتوالية
 على نظام^(٥) .

وقد ينبغى أن نجعل تذاكير الأقاويل كليا ، وإن كان القول فى الأمر
 ٥ الجزئى ، لأنك بهذا الوجه تكون قادرا على أن تجعل الكثير واحدا . وكذلك

(١) ص : تنخوا . (٢) ص : بها ، والصحيح بالأحرى الهامش .

(٣) ف : نصير . (٤) ف : الشدة . (٥) ف : النظائر .

ينبغي أن يجرى الأمر في القياسات بإضمار من القياسات البلاغية . وأما أنت ، فقد ينبغي لك أن تجتهد — بحسب طاقتك — أن تهرب من أن تأتي من القياسات بما هو كلى ، وأن تُنقِّد دائماً عن الأقاويل لتعلم هل هي مقولة على طريق العموم ، أم لا . وذلك أن جميع الأشياء الجزئية قد يتهاها أن تبين بيانا كليا . وقد يوجد في الأشياء الجزئية برهان كلى ، من قبل أنه ليس يمكن أن ينتج شيء على طريق القياس خلواً من الأشياء الكلية .

١٠

وقد ينبغي أن يستعمل في الجدل : أما مع ذوى السلامة من الناس ، فالأقاويل الاستقرائية ؛ وأما مع المتراضين ، فالأقاويل القياسية . وقد ينبغي أن تلتمس أخذ المقدمات من أصحاب القياس ، وأخذ الأمثال من أصحاب الاستقراء ، إذ كان كل واحد منهما متراضا فيما يناسب [١٣٢٧] مذهبه .

١٥

وفي الجملة ، إنا بالارتياض في الجدل يتها لنا أن تأتي في الشيء إما بقياس ، أو بنقض ، أو بمقاومة ؛ وأن نعلم أن السؤال مستقيم أو غير مستقيم : إما الذى يصدر عنا ، وإما الذى يصدر عن غيرنا ؛ والسبب في كل واحد منهما ، لأن القوة في الجدل إنما تصير لنا من هذه الأشياء ، والارتياض إنما يراد

١٦٤

(٢) ف : المتدربين .

(١) ف : الاعتناء .

(٣) ف : على .

(١) لاقتناء هذه القوة ولينتفع به خاصة في الاستكثار من الحجج وفي المقاومات .
 وذلك أن الجدل على الإطلاق هو الذي يأتي بالحجج ويقاوم . وتكلف^(٢)
 الحجج ليس هو غير أن يجعل الشيء الواحد كثيرا في الغاية (وذلك أنه ينبغي
 للذي يكون القول متوجها نحوه أن يجعل الجزئى كليا) ، وللقاوم أن يجعل
 الواحد كثيرا^(٣) ، إلا أنه يفعل ذلك إما على طريق القسمة أو على طريق
 النقض^(٤) ، فإسَلَمْ بعض ما يقع السؤال عنه ، ويمنع بمضا .

وليس ينبغي أن يجادل في كل شيء ، ولا يجادل أيضا من انفسق من
 الناس . وذلك أن الضرورة تدعو في مناظرة قوم من الناس إلى أن تكون^(٥)
 الأقاويل خسيصة . فاما في مجادلة من يحاول أن يظهر من أمره أنه قد فلع ،
 فمن العدل أن يروم استعمال القياس لاحالة . إلا أن ذلك غير لائق . ولذلك^(٦)
 قلنا إنه لا ينبغي لنا أن نسارع إلى مقاومة كل من اتفق ، لأنه يلزم من ذلك
 ضرورة قول ردى^(٨) . وذلك أن المتراضين في الجدل لا يقدرّون على الامتناع
 من نزل الكلام على المجاهدة^(٩) .

(٢) ف : يتكلف .

(٤) ف : الإبطال .

(٦) ف : رذلة .

(٨) ف : مذموم .

(١) ف : المنازعات .

(٣) ص : كثير .

(٥) ص : تدعوا .

(٧) ف : الصواب .

(٩) ف : الجدل .

وقد ينبغي أن يكون عتيدا لنا من الأقاويل ما يصح استعماله في الجواب
عن أمثال هذه الأشياء، < لا اليقينية > بل الجدلية، وفي أشياء كثيرة
غيرها ، وأعنى بذلك الأقاويل التي يتعذر وجودها بسرعة .
[[تمت المقالة الثامنة من كتاب « طويقا »
بنقل إبراهيم بن عبد الله . وهي آخر الكتاب .
قوبل به وصحَّ]]

كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدى ونقل عيسى بن زرعة

ونقل قديم منسوب إلى الناعمي

[٣٢٧ ب] بسم الله الرحمن الرحيم

”سوفسطيقا“ بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدى — أعلى الله منزلته — ، وبنقل أبي على عيسى بن اسحق بن زُرعة ، وبنقل قديم منسوب إلى الناعمي ، مثبت في كل صفح ما نقله كل واحد ، وغيره ، عن المعاني الثابتة في ذلك الصفح

نقل أبي زكريا يحيى بن عدى من السرياني بنقل أثناس من اليوناني :

كتاب تبكيث^(١) السوفسطائيين لأرسطوطالس

١

<القياس والمغالطة>

٢٠ فاما في التبكيثات^(٢) السوفطائي ، وهذه التي بزى تبكيثات^(٣) ، وهي
١١٦٤ تضييلات لا تبكيثات ، فنقول مبتدئين^(٥) من الأوائل كالطبيعة^(٦) .
أما أن هذه هي موجودة قياسات ، تظن^(٧) إذ ليست — فذلك ظاهر .
٢٥ وذلك أنه كما أنه قد يكون في هذه الأخران^(٨) بهام من قبل اشتباه ما ، كذلك

(١) ف : توبخ . (٢) ف : من أجل التوبيخات . (٣) ف : تحسب .

(٤) ف : توبيخات . (د) ف : أو بأن يندى . (٦) ف : يحسب الطبيعة .

(٧) ف : أو . (٨) ص : أنيهم .

في الكلم. وذلك أنه ها هذه النية أما هؤلاء فموجودة لهم التي هي حسنة. وأما هؤلاء^(١)
 فيحيون حسنى النية من حيث يتنهون حُبًّا نيةً ويحرقون أنفسهم . وفي الحق
 أما هؤلاء فمن قبل الحسن ، أما هؤلاء فيرون أنهم زينوا أنفسهم . وكذلك
 في غير المتفلسة ، وذلك أنه ها ومن هذه أيضا : أما هذه ففضة ، وأما هذه^(٢)
 فذهب بالحقيقة ، وأما هذه فليست ، إلا أنها ترى بالحسن^(٣) — مثال ذلك^(٤)
 إما هذه المجرية فضة^(٥) والرصاصية فضة ، وأما هذه المصبوغة بالمرار
 فذهبية . فعلى هذا النحو بعينه والمقاييس أيضا والتوبيخات^(٦) : أما ذاك
 فوجود ، وأما ذاك فليس بوجود إلا أنه يرى من قبل عدم الدربة ، وذلك^(٧)
 أن هؤلاء غير الدربين من حيث لا دربة لهم ، إنما يرون من بعد^(٨) . —
 والقياس هو من أشياء توضع لكي يقال إن شيئا ما آخر من الاضطراب من
 اللاتى وضعت . فأما التبيكات فهو قياس^(٩) مع مناقضة النتيجة . وهؤلاء^(١٠)
 أما هذا فيفعلون ، إلا أنهم لا يظنون لأسباب كثيرة منها موضع واحد هو واحد
 قوى جدا ، وهو الذى من الأسماء ، وذلك أنه لأنا لا يمكننا أنا نحصر^(١١)
 الأمور إذا تكلمنا خلوا .

٢٠
١٦٤ ب

٢٥

١١٦٥

(١) ف : فيرون . (٢) ف : وهى . (٣) ف : للحسن .

(٤) ف : نسخة أخرى : أما . (٥) ف : هذه الفضة فضة .

(٦) ف : وبهذا . (٧) ف : التبيكات . (٨) ف : هذا .

(٩) ف : يرون . (١٠) ف : التوبيخ . (١١) ف : هو .

(١٢) ف : مشهور .

نقل أبي على عيسى بن إسحق بن زرعة من السرياني

بنقل أثاناس من اليوناني

كتاب "سوفسطيقا" ، أى التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطاليس :

وأما فى التبكيث الذى يظهر السوفسطائيون^(٢) فعله ، وليس تبكيثاً^(٣) ،
بل تضليلاً^(٤) ، فنبدأ — ونحن للطبيعة مقتدون — بالكلام فى المبادئ^(٥) ونقول :
إنه من البين أن القياس منه موجود ، ومنه ما يظن موجودا وليس كذلك .
وذلك أن الشبهة قد توجد فى الأقاويل كما توجد فى الأمور^(٦) الأخر التى يضلُّنا^(٧)
فيها ما لها من المشابهة ، وذلك أن بعض الناس جميل الاعتقاد ، وبعضهم^(٨)
يظن ذلك به للعجب بما يجرى مجرى الأخبار ولتعظيمهم نفوسهم . والذين^(٩)
ينسبون إلى الجمال : أما بعضهم فلما له من ذلك ، وأما بعضهم فيظن ذلك^(١٠)
به لما تكلفه من الزينة . ومثل ذلك أيضا يوجد فيما لا نفس له ، وذلك
أن منه ما هو فضة ، ومنه ذهب بالحقيقة ، ومنه ما ليس كذلك ، بل البصر^(١١)
^(١٢)

-
- (١) ف : يوم . (٢) ص : السوفسطائيين . (٣) ص : تبكيث .
(٤) ص : تضليل . (٥) ف : الأمور ، الأسباب الأول .
(٦) ف : تقع . (٧) ص : الأمر . (٨) ش : فى نسخة أخرى : له
ملكة محمودة (ف : حسنة) . (٩) ش : للزهو (ف : للمجب) على جهة الصيانية
واحراقهم ذراتهم . (١٠) ف : يوصفون بالجمال .

- (١١) ش : نسخة أخرى : فاما هذه فوجوده ، وليست مما يسهل (ف : اتخيل) له الحسى .
(١٢) ف : الحسى .

يتخيله . مثال ذلك أن الحجارة الفضية والتي تتخذ من الرصاص القلعي منسوبة إلى الفضة ، والأشياء المصبوغة بالمرار منسوبة إلى الذهب ؛ فعلى هذا النحو أيضا يكون القياس والتبكيك : أما ذاك فوجود ، وأما هذا فغير موجود ، بل يظن ذلك به لعدم الدربة ، وذلك أن الذين لا دربة لهم لعدمهم لها كالناظرين من بُعد . فأما القياس فهو قول من أشياء موضوعة يلزم عنها شيء آخر من الاضطراب . والتبكيك هو قياس يتضمن مناقضة النتيجة ، — السوفسطائيون يفعلون ذلك من غير أن يشعر بهم ، لأسباب كثيرة أحدها قوى مشهور جدا ، وهو الذى يكون عن الأسماء ، ومن قبيل أنا عندما نتكلم إنما نأتى بالأسماء ، لا الأمور ،

٢٥

١٦٥

نقل قديم منسوب إلى الناعمى ، ولست أعلم من أى لغة نقله

كتاب أرسطوطالس فى « التبصير بمغالطة السوفسطائية » :

الذى يخوه فى هذا الكتاب تبكيك السوفسطائيين الذى يظن أنه نقض للقياس وليس هو فى الحقيقة كذلك ، بل هو مغالطة لاحقيقة لها وغير مبطله

٢٠

١٦٤

(١) ف : وما . (٢) ف : تنسب . (٣) ش : وكأنهم اعمنون فى البعد عن الشيء فتجور أبصارهم . (٤) ف : إذا وصفت لزم ... (٥) ف : نتيجة مناقضة . (٦) ف : هار . (٧) ف : فى . (٨) ف : فن . (٩) ف : لأننا عندهم (؟) . (١٠) ف : وصف ، عناد — ش : التبكيك توقيف الانسان (ف : المبكى) على أنه خاطئ — بحق قال ذلك التوقيف أم يباطل (ف : بخاطلة) . وتبكيك السوفسطائيين إنما هو بخاطلة (ف : تخيل) ومغالطة .

للقياس ونبتدىء من أول^(١) ، إذ النقائص بالطبع ، فنقول : إنه قد يكون

قياس صحيحا ، وقد يكون قياس مشبه ليس بصحيح — وهذا معروف
من العوام^(٢) . فكما أنه قد جاز التشبيه في سائر الأشياء ، كذلك يجوز في الكلام^(٤) .

من ذلك أنه قد يكون قومٌ جيدة أخلاقهم^(٥) [١٣٢٨] بالحقيقة وآخرون
متشبهين بهم ، فيجبهم القليل من الأمر فيشغلهم^(٦) ، وكذلك الصحاء فإن منهم^(٧)

صحيحا في نفس محاسن الجمال ، ومنهم من يتخيل أنه جميل لمكان الهيئة والزينة^(٨) .
وكذلك نجد في الأشياء التي لا نفس لها مثل الدنانير والدراهم : فإن منها

ذهبها صحيحا وفضة صحيحة بالحقيقة ، ومنها ما ليس هو كذلك إلا أنه يتخيل
للحس فيشبه الصحيح من الذهب والفضة وهو في نفسه مدخول : إما رصاص^(٩)

قلبي ، وإما مموه بالمرداسنج^(١٠) أو ذهب مصبوغ ، وكذلك حال القياس^(١١) .

والتبكيك الناقض على القياس ، وهو الذي يسمى النكس ، فإن أحدها موجود
بصحة ، والآخر ليس بالصحة وجوده ، إلا أنه يتخيل لمن لا خبرة له به^(١٢)

(١) تحتها : وليس هو كذلك ، بل هو محال من القول وغير ناقضة للقياس ، ونحن
نجعل ابتداءنا من أول ... (٢) ف : عند . (٣) ف : لأنه كما أمكن
الاشباه لكثير . (٤) ف : أمكن ، تها . (٥) ف : أخلاقهم فاضلة .

(٦) ف : فيعرض لهم أدنى عاوض فيشغلهم . ش : أي فيلتاثون ويخرجون إلى غير الطريق .
(٧) ف : الحسان . (٨) ص : صحيح . (٩) ف : حقيقة أمره .
(١٠) مرداسنج أو مرداسنك : حجر متخذ من الرصاص (راجع « عجائب المخلوقات »

للفروني ، ص ٢٠٤) ، وهو بالفرنسية = argyrite أو litharge

(١١) ف : الحال في القياس . (١٢) ف بالأحر : نقل آخر : والمباكة فإن
منها صحيح بالحقيقة ، ومنها ما لا حقيقة له . (١٣) ف بالأحر : ليس معه خبرة بالأمر
ولا بحجربة لها ، فكانه ينظر إليها من بعد ، فلذلك ما ...

ولا تجربة للأشياء، فكأنه ينظر إليها من بُعد، فمن أجل ذلك يشبهه عليه .
 وإنما القياس بالحقيقة شئ^(١) تتقدمه أشياء يتولد منها غيرها باضطرار .
 فأما التبكيك^(٢) فإنه قياس^(٣) مناقض للنتيجة . وقد يفعل السوفسطائيون ذلك
 وهم لا يظنون أنهم فعلوه لعل^(٤) كثيرة أحدها لخال الأسماء^(٥)، وإن كانت لطيفة
 المأخذ مشهورة في العوام؛ لأنه لما لم يمكننا عند لفظنا أن نباشر الأشياء ،
 بل إنما نستعمل الأسماء

١١٦٥

كتاب أرسطوطاليس على «مباكتة السوفسطائيين»

ترجمة أخرى :

إننا قائلون على المباكتات السوفسطائية التي ترى أنها مباكتات ، وإنما
 هي مضلات وليس بمباكتات ؛ ومبتدئون كالطبيعة من المقدمات الأولى .
 ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بموجود ،
 لكن يظن أنه صحيح . وكما أنه قد يكون في سائر الأشياء الاشتباه ، وأن
 يلحق الظن فيها من قبل الاشتباه ، كذلك يكون في الكلام أيضا . وقياس
 ذلك أن من ذوى النيات من له النية الحسنة ، ومنهم من يتراءى بحسن النية
 ويفخر بها ويموه بإظهار التصاوان .

١١٦٤

٢٠

٢٥

١١٦٤

٢٠

(١) ف بالأحر: قول تقدم فيه أشياء تجب عنها أخرى . (٢) ف: المباكتة .

(٣) ف: قول . (٤) ف بالأحر: لأسباب بعضها .

(٥) ف: من أجل . (٦) ف: عند .

[٣٢٨ ب] نقل أبي زكريا يحيى بن عدى

- ٥ من الأسماء ، بل إنما نستعمل الأسماء بدل الأمور كالأدلة بحسب ما يعرض للأسماء أنه يعرض للأُمُور بمنزلة ما فى الحسابات التى يحسب^(٢) ، وهذا غير شبيه . وذلك أنه أما الأسماء وأكثر الكلام فمحدودة ، فأما الأمور فهى غير محدودة فى العدد ، فيجب ضرورة^(٤) أن تكون الكلمة بعينها والاسم يدل على كثيرين . فنبهو ما أن هناك أيضا هؤلاء الذين ليسوا حذافا باختصار الحسابات يتباهون هم منهم ومن العلماء ، فهذا النحو بعينه وفى الأقاويل هؤلاء^(٥) الذين ليسوا در بين بقوة^(٦) الأسماء يضللون إذا هم تكلموا وإذا أسمعوا آخريـن أيضا . فمن قبل هذا السبب وآخر سيقال القياس والتركيب الذى يرى وليس بموجود هو موجود . ولأن قصد أناس لأن يظنوا حكماء أكثر من أن يكونوا ولا يظنوا (والسوفسطائية حكمة ترى لا التى هى موجودة ، والسوفسطائى هو الملقب من الحكمة التى ترى ، لا التى هى موجودة) ، فمعلوم أنه يضطر هؤلاء أن يظنوا أنهم يفعلون أفعال الحكماء أكثر من أن يفعلوا ولا يظنوا . وعمل الحكيم هو أنه إذا قال واحدا على واحد لئرى كل واحد يعرفه إما بسبب^(١٠) التى يعرف فالأ يكذب وأن يمكنه أن يبين الذى

(١) ف : كلنا . (٢) ف : تحسبون . (٣) ف : ليس بشبه .

(٤) ف : بالعدد فن الاضطرار . (٥) ف : الكلم . (٦) ف : متدرين .

(٧) ف : بالأحر : ولما كان أناس يقصدون < أن > مخاطبرا حكماء .

(٨) أن يظن هؤلاء . (٩) ف : أعمال .

(١٠) ف : من أجل ، فى .

يكذب . وهاتان^(١) هما : أما تلك فبأن يمكنه أن يعطى القول ؛ وأما تلك فبأن يأخذ . فبالاضطرار أن يطلب هؤلاء الذين يريدون أن يعملوا السفسة جنس الكلم التى قيلت ، وذلك أنه هو القصد . وذلك أن مثل هذه القوة هى التى تجعلهم يبدون^(٢) حكماء ، وليسوا إذا كانت لهم الإرادة .

٣٠

فأما جنس لكم كـهذه موجودة^(٣) ، ولهذا يشاق الذين يدعونهم^(٤) سوفسطائيين إلى قوة كهذه ، فمعلوم . وأما كم أنواع هذه الكلم السوفسطائية ومن كم عدد تقومت هذه القوة ، وكم هى أجزاء الصناعة^(٥) وفى هذه الأجزاء المتكلمة لهذه الصناعة ، فهنا نحن نقول الآن .

٣١

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

موجود فى أن نتكلم أربعة أجناس من الكلم : تعليمية ، وجدلية ، وممتحنة ، وممرائية .

نقل عيسى بن زرعة

ونقيم الأسماء مقامها فى أقاويلنا كالدلائل عليها . وقد يظن أن الذى يعرض للأسماء يعرض مثله للأمور كما يخلق الحساب فى الحسابات ، غير أن

٥

(١) ف : وهذان . (٢) ف : يحسبون . (٣) ف : مثل هذه .
(٤) ص : يدعونهم . (٥) ص : مددا . (٦) ف : العلم .

- ١٠ هذا ليس بشبه . ولأن الأسماء وأكثر الكلم ^(١) محدودة ⁽⁺⁾، والمسميات غير متناهية العدة ^(٢)، فمن الاضطرار أن تكون الكلمة والاسم الواحد ^(٣) بعينه يدل دلالة واحدة على كثيرين ^(٤) . وكما أن هناك أيضا من لم يكن بعمل الحساب ماهرا قد يفظ ويغالطه العارفون بذلك ، فمثل هذه الضلالة بعينها تعرض في الألفاظ للذين لا خبرة لهم بما تدل عليه الأسماء : متكلمين كانوا أو مستمعين ^(٥) . فلهذا السبب ولأسباب أخر سنذكرها يكون القياس موجودا . وأما ما يظن تبكيئا فغير موجود . ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم أن يظن حكيما أكثر من إشاره أن يكون كذلك ولا يعتقد هذا فيه — ما تكون المغالطة ^(٦) حكمة مظنونة ، لكنها غير موجودة ^(٨) . والسوفسطائي ^(٩) وهو الذي له لقب ^(١٠) من حكمة تظن موجودة وليست كذلك . ومن البين أن هؤلاء من الاضطرار يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكياء أكثر من إشارهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم . وفعل الحكيم هو أنه إذا حمل شيئا ^(١١) على شيء نحو : كل مخاطب ^(١٢) أن
- ٢٠

(+...+) يحتمل أن ينقل ما بين العلامتين على هذه الحكاية : والكلم على كثرتها متناهية محدودة .

- (١) ف : متناهية . (٢) ف : محدودة .
 (٣) ف : ينبغي أن يفهم أن كل واحد من الاسم والكلمة .
 (٤) ف : الأكثر . (٥) ف : سامعين .
 (٦) ف : العمل . (٧) ف : السوفسطائية .
 (٨) ف : حقيقية . (٩) ف : والمغالط . — ص : والذي .
 (١٠) ف : الملقب . (١١) ف : حكم بشئ .
 (١٢) ف : في كل مفارقة .

يكون بماله من المعرفة يعلم أنه لم يكذب ويمكنه إظهار كذب الكاذب .
وهذان الأمران يكون أحدهما بالاعتدال على بادئة القول والآخر في استماعه .
فيجب إذن على الذين يريدون فعل المغالطة أن يلتمسوا جنس الألفاظ
المذكورة ؛ وذلك أن هذا متقدم للفعل ، لأن يمثل هذه القوة يصيرون
متى شأوا إلى أن يظن بهم أنهم حكماء [١٣٢٩] وليس هم كذلك . فاما
هل يوجد جنس ما للألفاظ يجري هذا المجرى وينسبه نسباً إلى مثل هذه
القوة القوم الذين نسميهم المغالطين ، فذلك ظاهر . ونحن منذ الآن
أخذون في أن نبين كم أنواع الألفاظ السوفسطائية ، وكم مبلغ عدد الأشياء
التي عنها تقوم هذه القوة ، وكم عدد أجزاء هذه الصناعة ، ونبين مع ذلك
أشياء أخر بها كمال هذه الصناعة .

٣٠

٣٥

٢

< أنواع المجج في المناقشة >

وأجناس الألفاظ التي تجري في المفاوضة أربعة : البرهانية ، والجدلية ،
والامتنانية ، والمرائية .

نقل قديم

مكان الأشياء كانت أسماء الأشياء دليلاً عليها وعلامات لها . فظننا أنه
يعرض للأشياء ما يعرض في الأسماء كما يعرض للتفكرين في الحساب ؛ إلا

٥

(١) ف : بالقوة ، بالامكان . (٢) ف : استعمال .

(٣) ف : الأمور . (٤) ف : بين الحساب . (٥) ف : للحساب .

- أن ذلك ليس شبيها بهذا ، لأن الأسماء ذوات نهاية^(١) ، وكذلك كثرة الكلام ذو نهاية . فأما الأشياء فلا نهاية لعددها . وقد تكون كلمة واحدة واسم واحد دليلين^(٢) على أشياء كثيرة باضطرار . وكما أن هناك من لم يكن ماهرا بمطارحة الحساب يصير إلى الحيرة في الكلام مع أهل البصر بالحساب ، كذلك يصير في الكلام من لا خبرة له بقوة الأسماء ، فيضل فكره : كان متكلمها أو مستمعا . فلهذه العلة وللتى سنقولها يكون القياس والتبكيك^(٣) المتحائل أنه ، وليس بالحقيقة تبكيكا . فلما كان أقوام يظن أنهم حكماء قبل أن يحكموا على أنهم لو كانوا كذلك لم يظن بهم أكثر من ذلك — كذلك حكمة السوفسطائيين يظنون بها أنها حكمة وليست حكمة . والسوفسطائي بعينه معناه أنه مُتَرَاءٍ بالحكمة بتخيله الحكمة وليست حكمة بالحقيقة . ومن أجل ذلك وجب بالاضطرار أن تكون غاية السوفسطائي أن يكون يظن به أنه قد فعل الحكمة وهو لم يفعلها ولا يظن به أنه يفعلها . وقد يجوز^(٤) أن تقول بقول مختصر في كل علم أنه لا يكذب فيما علم ، وأن له مقدرة على إظهار كذب كذبه ، وإنما يكون ذلك بشيئين : أحدهما القدرة^(٥) على الجواب ، والآخر بفهم ما ورد عليه من القول . فمن أراد أن يسلك طريق السوفسطائيين فهو

- (١) ف : وكثير من الكلم محدود . (٢) مصلحة بالأحر هكذا : دليل .
(٣) ف : والمباكنة . (٤) ف : متراى . (٥) ف : بانتعاله الحكمة .
(٦) ف : يعمل عمل الحكمة من غير أن يعملها .

(+ ... +) ش : آخر : والعمل في قول الشيء على الشيء . عند كل من يعلم ألا يكذب

فيا يقول وأن يوقف الكاذب على كذبه . وهاتان الخصلتان إحداهما تكون بالقدرة .

- ٣٠ مضطر إلى طلب جنس هذا الكلام الذى ذكرنا، لأن هذا هو الواجب قبل العمل . وبهذه القوة أمكنهم التصنع يزي الحكمة ، لا عن نية منهم لطلبها ^(١) .
- وقد تبين أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام . وإنما سمينا «سوفسطائى» لمن اشتهى ^(٢) مثل هذه القوة . ونحن قائلون كم نوع يكون كلام سوفسطائيين ، ^(٣) ٣٥
- وكم العدد الذى منه قوام قوتها ^(٤) ، وكم أجزاء صناعتهم . ونقول أيضا فيما ^(٥) ^(٦) كان متما لصناعتهم فيكون ذلك كاملا .

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

إن أجناس الكلام فى كل فن منه أربعة : منها جنس تعليمى ، وجنس جدل ، وجنس امتحان ، وجنس محاكمة .

نقل يحيى بن عدى [٣٢٩ ب]

أما التعليمية فهى التى هى قياسية من مبادئ خاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المجيبين (وذلك أنه ينبغى أن يصدق المتعلم أيضا) ؛ فأما الجدلية فهى الموجودة قياسات من المشهورات ؛ وأما المتحنة فهى التى يظنها المحيب ويجب ضرورة أن يعلمها الذى يعمل الشكل الذى له العلم بالنحو الذى حدث فى تلك الأنحر . وأما المرائية فهى التى من هؤلاء اللواتى يرين

- (١) ش : أن يروا أنهم حكماء وليسوا كذلك ، لكن يهوون أن يظن بهم ذلك ، وقد ...
 (٢) ف : قسى . (٣) ف : أحب . (٤) ف : < قو > تم .
 (٥) ف : تذكر . (٦) ف : ما . (٧) ف : يجب .

مسكورات بزى قياسية. ففي هذه التعليمية والبرهانية قد قيل في «أنا لوطيقا» ؛
فأما في الجدلية والمنتحنة ففي أخر^(١) . وأما في المجاهدية والمرائية فنقول^(٢)
الآن .

٣

< الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائى >

فليؤخذ أولا من كم يظن هؤلاء الذين يجاهدون ويمارون في الكلام .
وهذه هي خمسة في العدد : التبيكيت^(٣) ؛ والكذب ؛ وضعف الاعتقاد^(٤) ؛

(١) «الطويقا» : م ٨ ف ه

(٢) ف : فإنا نقول . (٣) ف : التوبيخ .

(٤) س : قال الحسن بن سوار إن الشيخ أبا زكريا رحمه الله أجرى في هذا الموضوع
السولوقسموس مجرى العجمة . وقد يسبق إلى الظن أنه لم يصب في ذلك ، لأن السولوقسموس غير
العجمة في لغة اليونانيين على ما وجدته ثابتا لمشهورهم باليونانية . وهذا قوله : قال : العجمة
هي الخطأ في لفظ حرف من جملة حروف ، أو في مخرج النغم ، مثل قولنا : « بيضة » مكان
« بيضة » ، أو مثل قولنا « بيضة » بكسر الباء مكان قولنا « بيضة » .

والفرق بين العجمة وبين السولوقسموس — وهو اللحن — أن العجمة كائنة في الحرف ،
وأما اللحن فهو في القول . فالعجمة التي تكون في حرف من جملة حروف : إما أن تكون من نقصانه ،
مثل أن نقول : « بية » مكان قولنا : « بيضة » ؛ أو عن تبديله مثل قولنا : « بيضة » مكان
قولنا « بيضة » ؛ أو عن المرات مثل ... (بياض) أو عن زمان مثل ... (بياض) أو عن أزواج
مثل ... والعجمة تقال أيضا إذا وقع اسم على معنى مخالف لما قد استعمل في اللغة ، مثل أن يستعمل
اسم المسورة على المخدة ، فنقول في المخدة ، وهي المرفقة ، مردعة ، وهي المسورة ، أو نسمى
المسورة وسادة .

١٥ والسولوقسموس^(١)؛ والخامس أن يصير الذى يكلمه أن يهذى ويهمز : وهذا هو أن يضطر أن يقول الواحد بعينه مرارا كثيرة، أو ألا يكون موجودا .

[١٣٣٠] نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

١٦٥ فأما البرهانية^(٢) فهى التى تجب على المتعلم التصديق ، لأنها تقيس من المبادئ الخاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المحبين^(٣) والجدلية هى التى تقيس مرارا . والامتحانية^(٤) هى التى تقيس من الأمور التى بحسب ظن المحيب . ومن الاضطرار أن يكون القائس عالما بذلك لوجود العلم له على نحو ماحدد .

= السولوقسموس وهو اللحن : اللحن هو خطأ يكون فى نظم الحروف ويفصل من الأشكال التى تكون فى الأسماء والكلم أن الشكل له علة واجبة وضعت لتكون العبارة عن ذلك القول الذى هو الاسم الذى قيل قبل الشكل جملة . وأما اللحن فليس له علة ، بل ينطق به الناطق جزافا مثل ... (بياض) . واللحن يكون فى القول إما عن زيادة حرف أو عن نقصان حرف أو عن تبديل حرف فى نوع أو جنس أو فى ظرف أو فى تصرف أو فى وجه أو فى زمان أو فى حال أو فى اقتران ؛ إلا أن هذا الرجل أيضا قد قال فيما يتلوما خططنا (ص : خطيناه) عنه أن القدماء سموا اللحن والعجمة باسم العجمة ، وكان السولوقسموس الآن يسمى بعجمة ، إذ كانت العجمة تقال عليه وعلى العجمة الخاصة .

وعلى هذا الوجه يكون الشيخ مصيبا فى نقله ، إذ كان كل سولوقسموس بعجمة ، وليس كل بعجمة سولوقسموس .

— سولوقسموس = σολουκισμός = لحن فى الكلام ، خطأ .

(١) ف : والعجمة .

(٢) ف بالأحر : فالبرهنون هم الذين يجب تصديقهم لأنهم يقيسون .

(٣) ف بالأحر : والجدليون هم الذين يقيسون مرارا ذائعة .

(٤) ف بالأحر : والمحتنون هم الذين يقيسون .

- في مواضع أخر. والمراثية هي التي تقيس من الأمور التي تظن مشهورة وليست كذلك؛ ولهذه العلة يُتوهم أنها قياسية. فأما التعليمية والبرهانية فقد تكلمنا فيها في « أنالوطيقا »؛ وقد تكلمنا في الجدلية والامتحانية في مواضع أخر؛ وسنتكلم الآن في قياسات المجاهدة والمرء.
- ١٠

٣

< الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي >

- فلنضع أولا، كم الأسباب التي من قبلها يظن هؤلاء أنهم منازعون ممارون — وهذه خمسة، وهي: التبكيث؛ والكذب؛ وضعف الرأي؛ والعجمة؛ والخامس أن تصير مخاطبة إلى الهذر والهتار. وهذا هو أن يضطره اضطرارا شديدا إلى تكرير القول الواحد بعينه.
- ١٥

< نقل قديم >

- بجنس الكلام الذي من طريق التعليم وإفادة العلم لا يكون إلا من خاصة أوائل ذلك العلم المستفاد، لا من حاصل جواب المحجب فيه؛ ولذلك يجب
- ١٦٥

-
- (١) ف بالأحر: والمحاربون هم الذين يقيسون .
 (٢) ف بالأحر: أنهم قائلون .
 (٣) « الطوبى » م ٨ ف ه (٤) ف: ونحن الآن متكلمون .
 (٥) ف: المعاندة، المقاومة . (٦) ف: مجاهدون .
 (٧) ف: وملاو الرأي المشهور والتعجب: (٨) ف بالأحر: ومن ...
 (٩) ش: يجب على طالب البرهان أن يقر بأوائل الأشياء التي كان منها البرهان لأنها مقر بها ضرورة .

التقليد^(١) على المتعلم . وجنس كلام الجدل لا يكون إلا من جمع فكر محمود^(٢)
مناقض للقول^(٣) . وجنس كلام الامتحان والاختبار لا يكون إلا من الأشياء
المظنونة عند المحيب واللاتي يضطر إلى علمها من أراد إيجاد الحكمة كالذي
فصلنا وجرّبنا في غير هذا الكتاب . وجنس كلام المباحكة لا يكون إلا من
أشياء مجمودة في ظاهرها وليست بالحقيقة من صنف القياس أكثر من أنها^(٤)
كذلك فيما ظهر منها . وقد تكلمنا في كتاب « أناطوطيقا » — ، وهو
الكتاب الثالث من كتبنا — في جنس كلام التعليم البرهاني ، وتكلمنا أيضا
في جنس كلام الجدل والامتحان قبل هذا الكتاب ، وهو الكتاب الرابع :
« أفود قطيقي » . فأما جنس كلام المباحكة^(٥) والمنازعة فنحن متكلمون فيه
في كتابنا هذا ، وهو الخامس .

٣

< الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي >

فلنضع أولا الجهات التي يستعملها هؤلاء الذين يشغبون ويمسحكون
بكلامهم وهي خمسة عدداً : أولها التبيكيت^(٦) ، والثانية الكذب ، والثالثة

(١) ف : التصديق . (٢) ف : رأى

(٣) ش : أوائل الجدل من الآراء المجمودة المناقضة لقول المجادل (ف : الخصم) .

(٤) ف : إلا أنها كذلك في ظاهر الأمر . (٥) ف : المشاغبة .

(٦) ف : المباكنة .

ضعف الفهم لما يدخله من شكوك^(٢)، والرابعة العجومة^(٣)، والخامسة الهذر والهتار — وهذه الخصلة تضطر المتكلم إلى تكرار كلامه أو يتكلم بالشبهة والتويه لا بالحقيقة . فغايتهم أولا أن يكونوا مبكّنين^(٤) في ظاهر أمرهم ؛ وثانيا أن يروا أن المتكلم كاذب وأن يروا الكذب ؛ وثالثا أن يضعفوا الفهم ويقودوا إلى الشك وقلة اليقين ؛ ورابعا أن يضطروا المتكلم إلى العجمة بحرف يأتون به فيبقى الحجب فيه مستعجما عنه ؛ وخامسا تكرير الكلام بالهذر والهتار .

٤

<التبكيك في القول وخارج القول : التبكيك في القول>

وأأنواع التبكيك على جهتين : منها ما يكون بالكلمة ، ومنها ما يكون خارجا من الكلمة . فاللآتي^(٥)

(١) ش : يعنى أن يضعفوا الفهم بما يدخلونه على المتعلم من الشكوك .

(٢) ف : يدخل عليه من الشكوك .

(٣) ف : الاستعجام .

(٤) ش : أن يروا أنهم قد بكثوا .

(٥) ف : يسوقوا .

(٦) ش : في نسخة أخرى : وأنواع المبككة نوعان : منها من الكلمة ، ومنها من خارج

الكلمة ؛ والأشياء التي ...

(+) هذه الأسطر المعلم عليها معناها في النقلين الآخرين في الصفح الآتية .

[٣٣٠ ب] نقل يحيى بن عدى

بل يرى أنه يفعل كل واحد من هذه، وهم يشاؤون أكثر أن يروا أنهم
يكتون . وأما الثانية فإن يثبتوا شيئاً كاذباً . وأما الثالثة فإن يسوقوا إلى
ضعف اليقين . وأما الرابعة فإن يعملوا^(٣) سولوقيسا، والسواوقسموس هو أن
يصير بالمجيب بالكلمة^(٤) إلى أن يلفظ بلفظ مجهول . وأما الأخيرة فإن يقول
واحداً بعينه مرات كثيرة .

٤

< التبكيت فى القول وخارج القول : التبكيت فى القول >

وأما التبكيت نحوان : أما هذا فن القول ، فأما هذا فنخرج عن
القول . وهذه التى تحدث الوهم من القول واللفظ هى فى العدد ستة —
وهذه هى : اتفاق الاسم، والمرء، والتركيب، والقسم، والتعجيم، وشكل
اللفظة . ومصدق هذا هو باستقراء وقياس أن أخذ شئ آخر فى الأسماء
والكلم والذى هو هكذا يدل على واحد بعينه .

أما الأقاويل اللواتى من اتفاق الاسم فهى كهذه : مثال ذلك الذين
يتعلمون هؤلاء الذين يعلمون . وذلك أن النحويين يتعلمون اللواتى يتحدث

(١) ف : لكن . (٢) ف : يحسبوا .

(٣) ف : يفعلوا . سولوقيس = سولوقسموس = σολοικισμός

(٤) ف : بالقول .

بهن من الأفواه . وذلك أن «يتعلموا» هي اتفاق اسم ، لأن : يستقيم ويتعرف
إذا استعمل العلم ، ولأن يقيس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات هذه اللواتي
تجب خيرات ، والشرور تجب . وذلك أن التي تجب مُثناة : الضرورية التي
٣٥ تعرض كثيرا في الشرور (فإنه موجود شرما ضروري) ، والخيرات تقول إنها
واجبة . وأيضا أنه بعينه قاعد وقائم معا ، ومريض وصحيح . وذلك أن الذي
١١٦٦ كان قائما قام ، والذي كان صحيحا صح ، وكان قائما الذي هو قاعد ، وكان
صحيحا الذي هو مريض . وذلك أن المريض أى شيء كان أن يفعل أو أن
ينفعل ليس يدل على واحد ، لكن حينما على الذي هو مريض ، وحينما على
الذي مرض قبل لكن كان صحيحا الذي هو مريض ، والذي كان مريضا أيضا
هو صحيح ليس هو مريضا ، لكن الذي كان مريضا ، لا الآن ، لكن قبل .
٥

نقل عيسى بن إسحق بن زرعة

فإذا أن يفعلوا هذه الأشياء ، أو إن لم يفعلوها يظن أنهم قد فعلوا واحدا
منها . وذلك أن أكثر ما يؤثرون أن يظن بهم أنهم قد بكتوا . وثانيا
أن يظهروا كذب قول ما . وثالث أن يصيروا بالمخاطب إلى خلاف الرأي
المشهور . ورابعا أن يستعجموا ، والعجمة هي أن يجعل المجيب من قبل
٢٠

(١) ف : منها . (٢) ص : مريض . (٣) ف : أول قصدهم .

(٤) ف : والثاني . (٥) ف : والثالث . (٦) ف : ضعف الرأي .

(٧) ف : والرابع . (٨) ف : أى أنهم يشنون أن مكلمهم هو ذا تجرى أقاويله

على خلاف ما استعملت اللغة تلك الأقاويل .

اللغة أعجمى اللفظ . والآخرو أن يكون القول الواحد بعينه مرارا كثيرة .
 وأنحاء التبكيث هما نحوان : أحدهما من القول^(١) ، والآخرا خارجا عن القول^(٢) .
 وأقسام النحو الكائن عن القول^(١) التي عنها تكون الشبهة عددها ستة ، وهى
 هذه : أحدها الاتفاق فى الاسم ، والمرء ، والتركيب ، والقسمة ، والتعجيم^(٤) ،
 وشكل القول . وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء والقياس . وهذا يكون
 إذا أخذ شيئا ما أخذنا مختلفا وواحدا بعينه فى الأسماء والكلم فلم تكن دلالاته
 واحدة بعينها . — والمثال على الألفاظ التى هى أسماء متفقة هو كقولنا : « هؤلاء^(٥)
 يتعلمون » ، « هؤلاء يعلمون »^(٧) . وذلك أن التى يلفظ بها هى التى يتعلمها
 النحوويون ، فإن لفظة « يتعلمون » اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف
 عند استعمال العلم^(٨) ويدل على اقتباس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات ، والأمو
 الواجبة خيرات^(٩) . والشرور تكون واجبة . وذلك أن الواجب يقال على
 جهتين : أحدهما الضرورى الذى يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور ، لأن

٢٥

٣٠

٣٥

-
- (١) ف : فى اللفظ . (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : الاشياء .
 (٤) ش : من « التعجيم » — الذى هو الشكل والنقط ؛ فإن الصورة الواحدة قد تفهم
 منها أشياء مختلفة إذا اختلف موقع شكلها بالشكل الواحدة أو بشكلا مختلفة .
 (٥) ف : مشتركة . (٦) ش : مثل هذا بعينه يعرض فى لفظة « ماشى » ،
 فإنه يقال على من هو ذا يمشى وعلى من شأنه أن يمشى . فأما لفظة « يتعلمون » فإنما تكون حالها
 على ما زكن فى اليونانى . (٧) ف : الآخر : ويعرفون .
 (٨) ش : إذا استعملت المعرفة .
 (٩) ف : الواجبات .

بعض الشرور ضرورى . وقد نقول فى الخيرات إنها [١٣٣١] واجبة^(١) .
 وأيضاً الشيء الواحد بعينه معا : قاعدا وقائماً ، ومريضاً وصحيحاً . وذلك
 أن الذى كان قائماً يقوم^(٢) والذى كان صحيحاً هو صحيح ، والقائم^(٢) هو الذى
 كان قاعداً ، والصحيح هو الذى كان مريضاً ، وذلك أن قولنا :
 « مريض » : فاعلاً كان أو منفعلاً ، ليس يدل على شيء واحد ، لكنه
 يدل أحياناً على الذى هو مريض ، وأحياناً على الذى كان فيما مضى مريضاً ،
 لكن المريض والذى كان مريضاً هو الآن صحيح ، والصحيح ليس هو^(٤)
 المريض ، بل الذى كان مريضاً ، لا فى هذا الوقت ، لكن فيما سلف .

نقل قديم

مداخل الشبهة على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ بها ستة عدداً : أولها
 اشتراك الأسماء^(٦) ، والثانى الشك^(٧) فى الكلام ، والثالث تركيبه ، والرابع تجزئته

(١) ش : لفظة « واجب » مشتركة تدل على ما يوجب اصطلاح وعلى ما توجه الطباع .
 وإنما تكون بعض الشرور واجبة من قبل وقوعه عن الطباع لا محالة ، وقد تكون عن اصطلاح
 مثل عقوبات المجرمين . (٢) ش : قام قائم ، والذى يقوم هو القاعد ، والذى كان
 صحيحاً هو المريض . (٣) ش : أولاً . (٤) ف بالأحر : وقد يصح ،
 لا الذى هو مريض . (٥) ف بالأحر : ليس الآن .

(٦) ش : مثال (ف) وتحقيقى ذلك أن يقدم مقدمة واجبة صادقة ، والأخرى فى اشتراك
 اسم ، مثال ذلك أن يقول : القتل واجب ، والذى يجب ينبغى أن يفعل ، فالقتل ينبغى أن
 يفعل . فالمقدمة القائلة : « القتل واجب » هى باشتراك الاسم ، لأن الذى يجب فيه القتل
 إنما هو قتل القاتل ، أما القتل بالإطلاق فليس بواجب . أما المقدمة القائلة : « فالواجب
 ينبغى أن يفعل » فصادقة لا شك فيها . (٧) ف بالأحر : المشاغبة فى الكلام .

وقسمته ؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط ؛ والسادس صورة الكلام
 وشكله . وتحقيق ذلك أنا نكرر الكلام والأسماء مرارا بأعيانها فلا ندل بها
 على شيء واحد . فالكلام الذى من اشتراك الأسماء مثل قولك ^(٢) إنما العلماء
 بالنحو يعلمون ^(٣) وإن الذى أطلقت ألسنتهم منذ قريب يعلمون ^(٤) . فالتعليم
 اسم مشترك يقع على الذى يتفهم هو ونفسه ويستنبط ، وعلى الذى يستفيد
 ويتعلم من غيره . فأما فهمه والمعرفة به فذلك استعمال العلم واتخاذ .
 وكقولك إن الضرر خير ، والخير قد ينبغى أن يكون ، فالضرر إذا ينبغى أن
 يكون . وقولك « ينبغى » على جهتين : إحداهما ^(٧) الواجب الذى يعرض
 كثيرا من فنون الضرر والشرور ، فقد يكون شر باضطرار . والجهة الأخرى
 أن الخير ينبغى أن يكون غير مدافع . ونقول أيضا فى الشيء الذى بعينه
 إنه كان قاعدا وقائما ، وصحيحا ومريضا ، والذى كان قائما « قام » ، والذى
 كان صحيحا ^(٩) « صح » ؛ ولم يقم إلا القاعد ، ولم يصح إلا المريض . فأى شيء
 فعل المريض أو فعل به فليس يدل على شيء واحد إلا أن يلحق بذلك
 شيء كان فعله إذا كان مريضا أو إذا كان صحيحا أو إذا كان قائما أو إذا كان

(١) ف بالأحرى : هيئة . (٢) ش : نقل آخر : مثل قولك يتعلم للعلم ، متعلمو النحو
 يتعلمون ما يتلى بالأفواه . وقولك : « يعلمون » اسم مشترك يقع على الذى يفهم ، ويدل إذا
 استعمل العلم ، وعلى الذى يستفيد العلم . (٣) ف : يتعلمون .

(٤) ف : يتعلمون . (٥) ف . من نفسه . (٦) ش : والذى ينبغى خير
 (٧) ص : أحدهما . (٨) ص : قائم . (٩) ص : صحيح .

(١) قاعداً . فالفعل من المريض يدل أحيانا على فعل المريض اليوم ، وأحيانا على فعل مريض كان مريضا قبل اليوم ؛ ويسمى صحيحا متى (٢) نقه من مرضه ، ويسمى صحيحا من ليس له عهد بمرض . فهذا ومثله من اشتراك الأسماء .

[٣٣١ ب] نقل يحيى بن عدى

فأما من المرء فأمثال هذه ألا يريدون أن يأخذوا للبحارب ، وأترى الذى يعرف الإنسان يعرف . وذلك أن بهذا القول يحتمل أن يدل على الذى يعلم والذى يُعَلَّم يعلم ؛ وأترى الذى يبصر إنسان هذا يبصر وهو يبصر عمودا ، والعمود إذا يبصر . وأترى الذى أنت قلت إنه موجود هذا هو أنت ، وقلت إن الحجر موجود ؛ أنت إذن قلت إنك حجر . وأيضا يوجد الذى هو ساكت يتكلم ، وذلك أنها مشاة ، وهى أن الذى وساكيت يتكلم وأن الذى هو قائل يسكت واللواتى يقلن .

والأنحاء التى من اتفاق الاسم ومن المرء هى ثلاثة : أحدها متى دلت الكلمة أو الاسم بالحقيقة على كثيرين — مثال ذلك : نمر ، كلب . والآخر متى كنا معتادين أن نقول هكذا . والثالث متى كان إذا ركب يدل على كثيرين ؛

(١) ش يقال : « صحيح » لذى كان مريضا (ص : مريض) وصح ، ولذى لم يمرض قط ؛ ويقال قاعد للذى كان قائما (ص : قائم) ولذى هو مقعد منذ أول عمره .

(٢) ف بالأحر : من . (٣) ف : وأمثاله . (٤) ص : إلى .

(٥) ف : أناه .

فإذا فصل على الإطلاق — مثال ذلك أن يعرف^(١) المكتوبات ، وذلك أن كل واحد إن عرض يدل على واحد الذى يعرف ، والمكتوبات . فأما إنباؤهما^(٢) فعلى كثيرين : إما أن المكتوبات لها علم^(٣) وأما المكتوبات هن لآخر .

أما المرء واتفاق الاسم فهما من الأنحاء التى كهذه . فأما من التركيب فأمثال هذه — مثال ذلك أن يمكن الجالس أن يمشى^(٥) ، والذى لا يكتب أن يكتب . وذلك أنه ليس يدل على معنى واحد بعينه إن قال إنسان إذا قسم^(٦) وإذا ركب إنه يمكن الجالس أن يمشى والذى لا يكتب أن يكتب . وهذا هكذا إن ركب إنسان الذى لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه يدل على أن له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وإن لم يركب التى له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وأن يتعلم الآن المكتوبات إن كان يتعلم اللواتى تعلم^(٧) ، فأيضاً الذى يمكنه أن يأتى بواحدة فقط يمكنه أن يأتى بكثيرة .

فأما من القسمة فالخمس هي اثنان وثلاثة ، أفراد وأزواج ، والأكثر مساوٍ — ومثل هذا . وأيضاً إن فى القول إذا قسم وركب مش فى كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه — مثال ذلك لم أنا لك جعلت عبداً وأنت حر .

(١) ف : يعلم . (٢) ف : كلامهما . ص : أنباؤهما .

(٣) ف : معرفة . (٤) ف : أن . (٥) ف : الذى هو جالس .

(٦) ف : فصل . (٧) ف : تعرف .

(٨) عامى : صوابه : ليس . (٩) ف : صرت .

نقل عيسى بن إسحق بن زرعة

- فأما التي من المراء فتكون على هذا النحو : « يريدون للمقاوم^(١) لي يأخذون » . و : « أترى الذي يعلمه الإنسان فذاك يعلم » — وذلك أن هذا القول يمكن أن يكون دالا على العالم وعلى المعلوم كأنه عالم . و : « أترى الذي يبصره الإنسان فذاك يبصر ؟ » و « هو يبصر^(٢) العمود^(٣) » ؛ « فالعمود^(٤) إذن يبصر » . و : « أترى الذي قلت إنه موجود أنت هو الموجود^(٥) ؛ وأنت قلت إن الحجر موجود ؛ فأنت إذن قلت إنك حجر » . وأيضا القول بأن « الساكت يتكلم » ، يفهم منه معنيان : أحدهما أن الساكت يتكلم ، والآخر أن المتكلم يسكت . وهذه هي الأشياء التي يتكلم بها .
- فالأشياء التي تكون من انصاف^(٦) الاسم والمراء ثلاثة : أحدها إذا كانت الكلمة والاسم على الحقيقة تدل على معاني كثيرة — مثال ذلك : النسر والكلب . والآخر إذا جرينا على العادة فيما نقوله على هذه الجهة . والثالث عند ما يكون القول إذا رُكب دل على كثير ، وإذا فصل دل على واحد ، مثال ذلك قولنا : معرفة^(٧) الكتابة . وذلك أن كل واحدة من لفظي الكتابة والمعرفة^(٨) قد عرض أنها تدل على واحد . فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر

(١) أى يمتنون لي أسر العدو . (٢) ف : يراه .

(٣) ف : فهو يرى . (٤) ف : يرى . (٥) ف : الذي يوجد .

(٦) ش : يعنى أن التي يسكت المتكلم عنها هي التي من شأنه أن يتكلم بها .

(٧) س : نسخة ؛ وإنما يسك عن الأشياء التي تقال . (٨) ف : اشتراك .

(٩) ف : كثرة . (١٠) ف : علم . (١١) ف : العلم .

من واحد ، لأنه يدل إما على أن الكتابة مجرّفة ، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر .

[١٣٣٢] والمراء واشترك الاسم يكونان من أمثال هذه الأنحاء . —

وأما المواضع التي من التركيب فتكون على هذا النحو : مثال ذلك : قد يمكن الجالس أن يمشى ، والذي لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه ليس دلالة القول إذا قيل بغير تركيب وإذا ركب فقول : الجالس يمكن أن يمشى ، والذي لا يكتب أن يكتب — واحدة بعينها . وكذلك يجري الأمر إذا ركبت ، مع أن الذي ليس يكتب يكتب . وذلك أن هذه تدل على أن له قوة إذا كان ليس يكتب على أن يكتب وإن لم يركب أن له قوة وهو لا يكتب على أن يكتب ، مع أنه يتعلم الكتابة الآن أن يكون يتعلم ما يعلم . وأيضاً الذي يمكنه أن يأتي بشيء واحد فقط يمكنه أن يأتي بأشياء كثيرة .

٢٥

٣٠

وأما من القسمة فإن الخمسة اثنان وثلاثة ، وأزواج وأفراد ، وأن

الأكبر مساو ، وما يجري هذا المجرى . وأيضاً فإن القول إذا قصد به شيء

٣٥

(١) ش : كان المفهوم أولاً مع تركيب يمكن هو أن له قوة على فعل شيء من الأشياء . وإن لم يكن له ؛ فلما حذف من جملة القول معنى « يمكن » كان المفهوم بعد ذلك أن الذي لا يكتب يكتب والذي لا يعلم يعلم ، فيلزم من المفهوم الأول والثاني أن يكون يتعلم ما يعلم ، وهذا محال ، بين به اختلاف المفهومين بإضافة : « يمكن » وحذفه ، لأن الأول كان أنه يحسن الكتابة إلا أنه ليس يكتب الآن ؛ والثاني أنه هو ذا يتعلم . فإن أخذنا جميعاً شيئاً واحداً لزم أنه يتعلم ما يعلم .

فليس يُظَنُّ به دائماً إذا فصل وركب أنه يدل على معنى واحد بعينه ، مثال ذلك أنا جاعل لك عبداً وأنت حر .

نقل قديم

والشك في الكلام كقولك : الشيء الذى يعرف الإنسان هو يعرف ، والإنسان يعرف الحجر ، والجحر إذاً يعرف . فإن قولك : « يعرف » قد يقع على العارف وعلى المعروف . وأيضاً الشيء الذى يراه الإنسان هو يرى ^(٢) ، والإنسان قد يرى الأسطوانة ، فالأسطوانة إذن ترى . وأيضاً ما قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك ؛ والإنسان قال حجر؛ فهو إذن حجر . وأيضاً ما قلت فيه إنه قد تقول في نفسك إنك بمثل ما قلت فيه فقد تقول في الحجر إنه ، فأنت حجر لا محالة . وأيضاً كقولك : هل يجوز أن يتكلم إلا متكلم ؟ — كان ذلك على جهتين : أحدهما على صمت المتكلم ؛ والآخر على انقطاع ^(٣) الكلام .

وقد يكون أيضاً من اشتراك الأسماء والتشكيك ^(٤) ثلاثة أنحاء ^(٥) : منها إذا كان الاسم والكلمة يدلان بالكثير على الحقيقة كقولك : عُقاب ، كلب . ومنها إذا قلنا ما جرت عليه عادتنا . ومنها ما إذا كان مركباً مؤلفاً دل على الكثير ، وإذا كان مفترقاً على غير تأليف دل على مبسوط ^(٦) من الأمر مرسل ^(٧) ، وإذا كان مفترقاً على غير تأليف دل على مبسوط ^(٨) من الأمر مرسل ^(٩)

-
- (١) ف : يبصره . (٢) ف : فذلك يبصر . (٣) ف : امتناع .
 (٤) ف : المشاغبة . (٥) ص : ثلاث . (٦) ف : شاهين .
 (٧) ص ؟ فنها . والتصحيح بجوارها بالأحر . (٨) ف : منفردا .
 (٩) ف : واحد .

- ٢٠ كقولك : علم الكتابة . فكل واحد من هذين الحرفين إذا انفرد دلّ على شيء واحد إن قلت : « علم » ، وإن قلت : « كتابة » . فإذا اجتمع ادّلا على الكثير ، إما أن يثبت للكتابة علم ، وإما أن الكتابة^(١) للكاتب . — فالتشكيل والاشتراك في الاسم إنما يكون من هذه الأنحاء . وقد يكون من التركيب والتأليف أنحاء^(٢) غيرها كقولك : قد يستطيع الجالس^(٣) أن يمشى ، ومن لا يكتب أن يكتب ، فلا تكون دلالة هذين القولين بحالٍ واحدة إذا كان القول مؤلفا أو مفترقا . وذلك أنك إذا قلت بالتأليف إن من لا يكتب يكتب دلّلت على أن له قوّة على الكتابة في الوقت الذي لا يكتب ، وعلى تعليم الكتابة واستفادتها في الوقت الذي لا يعلم . ومما يشبه ذلك أن نقول إن الذي يستطيع أن يأتي بشيء واحد قد يستطيع أن يأتي بالكثير . فهذه الأنحاء التي تكون من تأليف الكلام وتركيبه .

(١) ش : إذا قلنا أن للانسان علم الكتابة فقد يجوز أن يكون معناه (ص : معناه) أن للكتابة علما (ص : علم) أضفتم إليها كقولك : الإنسان مال ، فأوجبت ذلك العلم للانسان ، أو تكون قلت أن للانسان علم الكتابة ، تعنى أنه عالم بالكتابة .

(٢) ف : غير هذه .

(٣) ش : مثل قولك : قد يستطيع الجالس أن يمشى ، فيجوز أن يقول : إنما عنيّا أنه يمشى وهو قاعد ؛ ويجوز أن يقول إن له أن يمشى بالقوّة . فذلك في الكتابة ، إلا أن الكلام في الكتابة أكثر تقسيما (ص : تقسيم) ، لأنك تقول إنه يستطيع الذي لا يكتب أن يكتب ، فيعنى أن الذي لا يكتب أن يكتب وهو لا كاتب ، أو يقول وهو قد يعلم الكتابة ، إلا أنه في ذلك الوقت غير مستعمل للكتابة فيقول إنه مستطيع إذا أراد أن يكتب ؛ فنقول يستطيع الكتابة الذي لا يكتب أن يكتب — يعنى الذي لا يحسن الكتابة أن يتعلمها فيكتب إذا تعلم .

وتقول بالتجزئة والقسمة كقولك إن الخمسة اثنان وثلاثة ، أزواج
وأفراد ؛ ويقال الأكثر مساوٍ لمثل هذا العدد ولأكثر منه قليلا . وليس
مافضل من الكلام ثم ألف كانت دلالة واحدة وإن ظن به ذلك . وتقول :
أنا صيرتُ الأحرار عبيدا .

[٣٣٢ ب] نقل يحيى بن عدى

وأن من رجالِ خمسين مائةً قتل المدوحُ أخيلوس^(٤) .^(٣)

فأما التعجيم فليس يسهل أن نجعل القول في الأقاويل دون الكتابة^(٦)
وما كتبوا من المكتوبات وفي الأشعار ، مثال ذلك أن أفرادا قد يقومون
لأوميروش لدى الذين يوبخونه على أنه قال شناعة أنها لا تقتل بالمطر
فيحلونه بالتعجيم بأن يقولوا لا بالثقل ؛ وفي رؤيا أغا ممن أن ليس زاوس
نفسه قال : إنا نعطيه أن يأخذ المجد^(٧) ، لكنه إنما أمر الرؤيا أن تعطى .
فهذه اللواتى كهذه هى من التعجيم .

فأما اللواتى تعرض من شكل القول فتى لم يفسر هو بعينه على هذا
النحو بعينه — مثال ذلك متى كان الذكر أنثى والأنثى ذكرا والمتوسطات

(١) ص : مساوى . (٢) ش : فى نسخة أخرى : فى كل حين دلالة .

(٣) أى قتل المدوح أخيلوس مائة رجل من خمسين .

(٤) ف : المحمود ، المساجد . (٥) ف : الكلمة .

(٦) ص : ذوى الكتابة وكتبوا .

(٧) ف : الحمد ، المدح .

الأخر من هذين ، أو أيضا الكيفي كيا والكيفي كيا^(١) أو الفاعل المتفعل^(٢)
أو الموضوع الذي يفعل^(٣) وهذه الأخر كما قسمت^(٤) أولا . وذلك أن مثل هذا
الشيء هو الذي ليس هو من اللواتي يفعلن ، يدل بالقول^(٥) على أنه من اللواتي^(٦)
تفعل شيئا — مثال ذلك الذي هو صحيح^(٧) والذي يقطع^(٨) والذي ينقض^(٩) يبنى
تقال على مثل واحد بعينه في شكل القول على أن ذاك يدل على كيفما وكيف
هو موضوعا . فاما هذا فعلى أنه يفعل شيئا . وعلى هذا النحو بعينه
في الآخر .

فالتبكيكات من القول هي أمثال هذه المواضع . — فاما التضييلات الخارجة
عن القول^(١٠) فأنواعها سبعة : أما الأول فمن الأعراض . وأما الثاني فإن
يقال على الإطلاق أولا على الإطلاق ولكن في شيء ، أو أين ، أو متى ،
أو بالإضافة إلى شيء . والثالث الذي من الجهل بالتبكيكات . والرابع الذي
من التي تلزم . والخامس فإن يأخذ الذي من البدء . والسادس أن يضع
لا كيلة كيلة . والسابع أن يجعل^(١٣) مسائل كثيرة مسألة واحدة .

- | | |
|---------------------|---------------------|
| (١) ف : الذي يفعل . | (٢) ف : الذي يفعل . |
| (٣) ف : الفاعل . | (٤) ف : فصلت . |
| (٥) ف : قبل . | (٦) ف : الفاعلات . |
| (٧) ف : هوذا يصح . | (٨) ف : وأن يقطع . |
| (٩) ف : وأن ينقض . | (١٠) ف : من . |
| (١١) ف : مطلقا . | (١٢) ص : فالثالث . |
| (١٣) ف : يصير . | |

< التبكيئات التي خارج القول >

فأما التضييلات التي من العَرَض فهمي متى أهل للأمر نفسه ما هو موجود للعَرَض على مثال واحد . وذلك أنه من قبل

نقل عيسى بن زرعة

وأما من الخمسين الرجل فقتل المحمود أخيلوس مائة^(١) .

وأما الموضع الذي من التعجيم فليس يسهل على المتكلم أن يأتي فيه بقول من دون الكتابة . بل هو فيما يكتب وفي الشعر خاصة^(٢) ، مثال ذلك أن قوما يستدنون أوميروس عند اللاتمين له كأنه قد قال منكراً عند قوله :^(٣)

(١) ش : نقل تاوفيل : والذي بقى من الخمسين رجلاً أخيلوس الخير .

(٢) ش : في نقل تاوفيل : وأما في التعجيم فإن الذي يكون خارجاً عن الكتابة فليس الكلام فيه عند الجدلى هينا ، بل في الكتب والمكتوبات — بمنزلة ما يعذره قوم لأميروس عند اللاتمين له كأنه قال قولاً شاعراً — إما تلك وليس يوافق للانحلال بالمطر ، وذلك أنهم يحلون هذه الشبهة بالتعجيم بأن يبدلوا لفظة « ليس لا » بلفظة حيث ، أعني : « بحيث يوافق للانحلال بالمطر » — بإبدالهم التعجيم ، إذا يكون أجود ، أو وقدموا به التعجيم الذي يكفله ولفظه مكتوب فلان ... (كلمات غير واضحتين) ليس يحصل أيضاً مشكلة مخففة لا وأما التي تكون عن التعجيم فهي أمثال هذه (هذه التعليقة مكتوبة بالأحرى وقد بهتت بحيث صارت لا ترى إلا بصعوبة كبيرة) .

(٣) ف : على أكثر الأمر .

(٤) « الإلياذة » النشيد ٢٣ البيت رقم ٣٢٨ راجع ما يقوله أرسطوفى « أب » الشعر »

ف ٢٥ ص ١٤٦٢ س ٢٥ حيث ينسب الخطأ إلى هيباس الناسومي .

«ليس يعنى بالمطر»، و يحلون ذلك بالتعجيم بأن يجعلوا لفظة «ليس» مثقلة جدا . وكذلك ما فى رؤيا أغا ممن من أن ليس زاوس هو الذى قال إنا نمنحه الحمد^(١) ليحصل له ، إلا أنه^(٢) أوعز إلى الرؤيا بإعطائه ذلك .

فأمثال هذه الأشياء هى التى تكون عن التعجيم . والأشياء التى تعرض من شكل القول هى التى الواحد بعينه منها ليس يعبر عنه على جهة واحدة^(٣) ، مثال ذلك تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث ، أو بالذى ليس بمذكر ولا مؤنث ، وبأن يوصف أيضا ما من الكيفية^(٤) بالكمية^(٥) أو من الكمية^(٦) بالكيفية^(٧) أو الفاعل بأنه متفعل أو الموضوع بأنه فاعل . وتلك الأشياء الأخر بحسب قسمتها^(٨) بدءا . وذلك أن ما يجرى هذا المجرى يكون عندما يوجد شئ ليس من الأشياء التى تفعل فيجعل القول الدالّ عليه كالدالّ على شئ من الأشياء الفاعلة بمنزلة^(٩) القول القائل الصحيح فإنه سببه فى شكل القول بالقول القائل القاطع الناقض الدائى ، وإن كان ذلك إنما يدل على كيف ما وكيف يضع الذى يفعل شيئا ما . وعلى هذا النحو يجرى الأمر فى الأشياء الأخر .

(١) ف : الحمد . (٢) تحته : بل إما .

(٣) ف : يفسر . (٤) ف : يجعل .

(٥) ف : الكيفى . (٦) ف : كيا .

(٧) ف : الكى . (٨) ف : كيفيا .

(٩) ف : القابل . (١٠) ف : ما قسمها أولا .

(١١) ف : مثال ذلك .

- ٢٠ فهذه هي التبكيتات التي في القول ؛ ووجودها يكون من أمثال هذه المواضع . — وأنواع التضليلات الخارجة عن القول سبعة : فالأول المأخوذ من الأعراض ؛ والثاني من حمل شيء على شيء على الإطلاق ، أو ليس على الإطلاق ، بل في شيء أو بحيث أو في زمان أو بالإضافة . والثالث يكون من عدم العلم بالتبكيت [١٣٣] . والرابع الذي يكون من اللوازم . والخامس من الأمور المأخوذة بدءاً . والسادس من وضع ما ليس بعلة على أنه علة . والسابع أن يجعل السؤال الكثرة سؤالاً واحداً .
- ٢٥

٥

< التبكيتات التي خارج القول >

فأما التضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأي شيء اتفاق أمراً ما وعرضاً من الأعراض على مثال واحد ومن قبل أنه .

نقل قديم

ونقول إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلاً مائة .^(٣)

١٦٦ ب

فأما النوع الذي يكون من جهة الإعراب وتعجم النقط والعلامات فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن ننطس بكتاب مقدمات أهل المجادلة .^(٤)

(١) ف : الجهل : (٢) ف : يصير . (٣) ش : إذا قلت على التفصيل إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلاً وقتل أيضاً مائة أن تجمع ذلك وتقول إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلاً مائة ، فإنك إذا ألقت ذلك لم يمكن ، وكذلك إذا قلت أنت عبداً ، أعني عبداً الرقة فإنك (ف : وأنت) حر الأخلاق ، فلا يجوز أن أقول إنك عبداً حر .

(٤) ش : ينقل آخر : دون الكتاب ، ولكأن قد نبهته بالكتاب والأشعار .

ولكننا سنبين منه شيئا بما قد كتب وقيل من الأشعار مثل قول من [أ] عاب
أوميروس وخطأه في قوله إن كذا وكذا ليس شائبا للطير ، فأجاب عنه
أقوام فقالوا بوضع علامة في التعجيم على لفظة «ليس» فينقلها فتصير على جهة
الاستفهام فيصح معناها . ويقولون في منام أغا ممن : ليس زوس القائل^(١)
يعطيه الفخر، لكنه أمر لصاحب الرؤيا أن يعطيه الفخر. فهذا من القول —
ومثله يدخل التشبيه بسبب التعجيم والإعراب وهو منصرف غير ثابت^(٢) .

فأما الأنحاء التي تكون من شكل الكلام فإنها أنحاء ثلاثة ، لا مثل
الكلمة إذ كانت بحال واحدة ولم تنقسمها تلك الحال . فاصل الكلمة التي
تصير المذكر مؤنثا والمؤنث مذكرا أو تكون ما بين هذين فيوضع مكان
واحد منهما ، أو توضع النكبة مكان الكيفية ، أو الكيفية مكان النكبة ،
أو الفاعل مكان المفعول ، أو المفعول مكان الفاعل ، وسائر ذلك مع مثل ما

(١) ش : أما الرؤيا فإنما عني أن زوس أمر < بأن > يعطيه كذا وكذا ، أى : هل أمر
بهذا ؟ أو يعنى أن زوس أمر بهذا ، أى أنه حتم ، وهذا ينحى من طريق الاستفهام . فأما الذى
من قبل التعجيم فنحو قولك : لا يعيث ولا يغيث (ولا : مكررة) ، فإنه إنما يفرق بين هذين بالنقط
والأول بالشكل . (٢) ش : ينقل آخر : وأما ما يكون من شكل الكلام فإذا لم تكن
الكلمة بعينها فتفسر على نحو واحد ، وذلك إذا ما وصفت المذكر بالمؤنث ، والمؤنث بالمذكر ،
والواسط بين الذى ليس هو مذكرا ولا مؤنثا (ص : مذكر ولا مؤنث) بواحد منهما ، يعنى
بواحد من المؤنث أو المذكر ، أو بوضع النكبة مكان الكيفية .

(٣) ش : أما الذى في النكبة والكيفية فكقولك : كيف يباع كذا وكذا ؟ يقال : نحبة
أرطال بدرهم — فقد أقام الكيفية مقام النكبة ؛ وإنما أراد : كم يباع كذا وكذا ؟ — فأما المفعول
مقام الفاعل فنقل قولك : فلان يعيش فلان ، فكأنه فاعل ، وإنما العاشق مفعول فيه .

١٥ قَسَمْنَا وَجْزَانَا أَوَّلًا . فَكَثِيرًا مَا تَكُونُ الْكَلِمَةُ دَلِيلًا عَلَى مَفْعُولٍ ، وَمُخْرِجَهَا يَدُلُّ عَلَى فَاعِلٍ — مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْقَوَى تَدُلُّ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ وَوَصْفِهِ ^(٢) . وَقَوْلُكَ : « يَقْطَعُ » ، « يَبْنِي » قَدْ يَدُلُّ عَلَى كَيْفِيَّةِ فَعْلِهِ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ يَجْرَى هَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْأَشْيَاءِ الْمَشْكَلَةِ لَهُ .

٢٠ وَالْمُبَاهِجَاتُ الَّتِي تَكُونُ مِنَ الْكَلَامِ فِيهِذِهِ الْجِهَاتُ تَكُونُ . فَأَمَّا أَنْوَاعُ الْمُضَلَّلَاتِ ^(٣) الَّتِي تَكُونُ خَارِجَةً مِنَ الْكَلَامِ فَهِيَ سَبْعَةٌ عَدَدًا : الْأَوَّلُ مِنْهَا يَكُونُ بِالْعَرَضِ ^(٤) : وَالثَّانِي — مَرْسَلًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَرْسَلٍ — ، يَكُونُ إِمَّا فِي شَيْءٍ ، وَإِمَّا فِي مَكَانٍ ، وَإِمَّا فِي زَمَانٍ ، وَإِمَّا مُضَافًا إِلَى شَيْءٍ . وَالثَّلَاثُ يَكُونُ مِنْ قَلَةِ الْعِلْمِ بِالتَّبَكُّيَّتِ ^(٥) . وَالرَّابِعُ يَكُونُ مِنْ لَوَاحِقِ الْكَلَامِ وَمِنْ وَضْعِ الْمَقْدِمَاتِ . وَالْخَامِسُ يَكُونُ مِنْ أَوَّلِ الْمَسْئَلَةِ . وَالسَّادِسُ يَكُونُ بِإِثْبَاتِ عِلَّةٍ لَا كَعِلَّةٍ ^(٦) .
٢٥ وَالسَّابِعُ أَنْ يَجْعَلَ الْمَسَائِلَ الْكَثِيرَةَ مَسْئَلَةً وَاحِدَةً .

٥

< التَّبَكُّيَّاتُ الَّتِي خَارِجُ الْقَوْلِ >

فَالْمُضَلَّلَاتُ الَّتِي تَكُونُ مِنَ الْأَعْرَاضِ هَكَذَا تَكُونُ : أَنْ تَضَعَ مَقْدِمَةً ^(٨)

فَيُثَبِّتَ مَعْنَى وَاحِدٍ .

(١) ف : كَيْفِيَّةٌ . (٢) ف : وَصْفَةٌ .

(٣) ف بِالْأَحْمَرِ : الْأَغَالِيطُ ، الْمَغَالِطَاتُ . (٤) ف : بِالْأَعْرَاضِ .

(٥) ص : مَرْسَلٌ . (٦) ف : بِالْمُبَاهِجَةِ .

(٧) ف : الَّذِي يَضَعُ مَا لَيْسَ بِسَبَبٍ كَأَنَّهُ سَبَبٌ . (٨) ف : تَوْضِيعٌ .

نقل يحيى بن عدى [٣٣٣ ب]

٣٠ إنه قد يعرض لواحد بعينه أشياء كثيرة يجب ضرورة أن تكون كل هذه موجودة لجميع المحمولات — مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فهو غير نفسه، وذلك أنه إنسان ؛ أو إن كان خير سقراط ، وسقراط إنسان، يقولون فليقتز أنه غير إنسان، من قبيل أنه يعرض للذى يقول إنه غير^(١) — أن يكون إنساناً .

وأما أن التى على الإطلاق أو فى شىء تقال متكررة لا بالحقيقة متى كان يقال^(٢) بالجزء يوجد أنه قيل على الإطلاق — مثال ذلك إن كان الذى ليس بموجود^(٣) موجوداً مظهرنا فالذى ليس بموجود هو موجود . وذلك أنه ليس أن يكون شيئاً هو بعينه وأن يكون على الإطلاق . وأيضاً إن الذى هو موجود هو غير موجود وإن كان ليس موجوداً شيئاً من الموجودات — مثال ذلك إن كان ليس بإنسان، وذلك أنه ليس ألا يكون شيئاً ما هو بعينه ألا يكون على الإطلاق، ويرى من قبل تقارب القول وقلة الاختلاف بين أن يكون شيئاً وبين أن يكون على الإطلاق . وعلى هذا المثال بعينه من الذى فى شىء وعلى الإطلاق أيضاً — مثال ذلك إن كان كله أسود هو أبيض فى أسنانه فليكن إذن أبيض ولا أبيض اثناً^(٤) ،

(١) ف : فليعترف . (٢) ف : إذا قيل .
(٣) ف : معتقداً . (٤) ص : اثنيهما . ف : كليهما .

- ١٠ أو أن هذه المتضادات موجودة معا ، فهذه هكذا . وفي الأفراد يسهل على كل أحد أن يرى ، مثال ذلك أن إذا أخذ أن الزنجي أسود وأبيض في أسنانه يسأل هو أبيض . ففي هذه إذن هو أبيض ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يَظُنُّ إِذَا تَمَّ الْقَائِسُ السُّؤَالَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّهُ أَسْوَدُ وَلَا أَسْوَدُ . فَمَا فِي الْأَفْرَادِ فَيُضِلُّ كَثِيرًا فِي جَمِيعِ اللَّوَاتِي مَتَى قِيلَتْ فِي شَيْءٍ يَظُنُّ أَنَّهُ يَلْزَمُ الَّذِي عَلَى الْإِطْلَاقِ ١٥ أَيْضًا وَفِي جَمِيعِ اللَّوَاتِي لَا يَسْهَلُ أَنْ تَرَى أَيْمًا مِنْهَا يُعْطَى بِالْحَقِيقَةِ . وَهَذَا يَكُونُ هَكَذَا فِي هَؤُلَاءِ اللَّوَاتِي الْمُتَقَابِلَاتِ فِيهَا عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ بَعِينُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَظُنُّ إِمَّا أَنَّهُمَا اثْنَاهُمَا ^(٢) ، أَوْ وَلَا الْآخَرُ أَيْضًا يُعْطَى أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعًا عَلَى الْإِطْلَاقِ — مِثَالُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ نِصْفُهُ ذَاكَ أَسْوَدُ وَأَمَّا نِصْفُهُ هَذَا فَأَبْيَضُ ٢٠ فَأَيُّ هَذَيْنِ هُوَ أَبْيَضُ أَمْ أَسْوَدُ . — وَهَؤُلَاءِ اللَّوَاتِي مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمْ يَحْدُدْ ^(٣) .

نقل عيسى بن زرعة

- ٣٠ قد يعرض للشئ الواحد بعينه أعراض كثيرة ، فليس من الاضطراب ^(٤) أَنْ تَوْجَدَ جَمِيعَ هَذِهِ لَسَائِرِ الْمُحْمُولَاتِ ^(٥) — مِثَالُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ قُورِيسْقُوسُ غَيْرَ الْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ يَكُونُ غَيْرَ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ إِنْسَانٌ ، أَوْ إِنْ قِيلَ إِنْ سَقْرَاطُ غَيْرَ مُخَاطَبٍ ، ٣٥ وَسَقْرَاطُ إِنْسَانٌ ، فَيَلْزَمُ الْإِعْتِرَافُ بِأَنَّهُ غَيْرُ الْإِنْسَانِ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَرَضَ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ إِنَّهُ غَيْرُهُ هُوَ إِنْسَانٌ . فَمَا الَّتِي تَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْجَمَلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ مِنْ

(١) ف : معنى .

(٢) ف : ظاهرا .

(٣) ف : يحصل .

(٤) ف : إلا أنه .

(٥) ف : في نسخة زيادة : أو لما عليه يحل .

جهة لا على التحقيق فهي أن يكون مجحولا على جزء ما، فيؤخذ كالمحمول على الإطلاق — ومثال ذلك : ليكن^(١) ما ليس بوجود يوجد مظهرنا، فيكون غير الموجود موجودا، وذلك أن ليس معنى أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق معنى واحداً بعينه، أو يلزم أيضاً أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير موجود شيئاً من هذه الموجودات — مثل أن يكون ليس بإنسان . وذلك أنه ليس أن يكون الشيء غير موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئاً واحداً بعينه ؛ وقد يظن ذلك بهما لتقارب لفظيهما وقلة اختلاف بين أن يقال إن الشيء غير موجود وأن يكون موجودا على الإطلاق . وعلى هذا المثال أيضاً إذا كان موجودا في جزء فحمل على الإطلاق، مثل أنه إذا كان جميع الشيء أسود وكان أبيض الأسنان فإنه يكون أبيض وغير أبيض معا، أو يكون هذان الضدان موجودين معا . وما جرى هذا المجرى^(٢) من النظر في بعض الجزئيات يسهل على كل أحد، مثال ذلك أنه إذا أخذ أن التوبي أسود وأنه أبيض من قبل أسنانه يسأل عنه : هل هو أبيض ؟ فهو إذاً من هذه الجهة أبيض . ولهذا العلة يكون كالموهم عند إتمامه القياس بالسائل أنه قد قل بأنه أسود ولا أسود . وكثيرا ما يضل بعض الناس في جميع الأمور التي إذا قيل فيها إنها موجودة في شيء ما يظن أنه قد يلزم

١١٦٧

١٠

١١

(١) ف : أن يكون . (٢) ف : يرى أنه موجود . (٣) ص : موجودات .

(٤) ش : يحتمل أن ينقل هذا هكذا : وما جرى هذا المجرى من الغلط يسهل على بعض

الناس في كل الشيء .

أن تكون موجودة على الإطلاق ؛ فليس يسهل تأمل جميعها وأنها تسلم على^(١)
الحقيقة. وذلك أن هذه إنما توجد بهذه الحال في الأمور المتضادة التي على مثال^(٢)
واحد، لأنه قد يتوهم أنه إما أن يكونا جميعا محمولين على الشيء أو ألا يسلم
أن غيرهما محمول عليه [١٣٣٤] — مثال ذلك أنه إن كان شيء أحد نصفيه
أبيض والآخر منه أسود، فأى الاثنين هو : أسود أم أبيض ؟ فأما المواضع^(٣)
الكائنة من قبل أن القياس لم يحدد ما هو حسن

نقل قديم

للشيء الذى فيها وللعارض لها وليس هى بالاضطرار لما تثبت له^(٤)
وحده، بل هى لآخرين معه — ومثال ذلك أن يقال إن كان قوريسقوس^(٥)
سوى الإنسان فهو إذن سوى نفسه لأنه إنسان، وإن كان آخر غير^(٦)
سقراطيس، وسقراطيس إنسان، فالإنسان إذن غير الإنسان^(٧)، لأنه عندما^(٨)
قال : سقراطيس إنسان، عرض من ذلك ما أضل معنى الإنسان. فهذه الطرائق
المضلات مما يعرض من المقدمات والمضلات التى تكون بقول مرسل قد
تكون مرة على غير تحقيق، فإنها مستفاض على الكثير ؛ وهكذا إذا كان
الذى يقال بالجزء متأولا على الكثير بقول مرسل كقولك إن كان ما ليس

(١) ف : تعطى . (٢) الأشياء . (٣) ص : حسنا .

(٤) ف : يجب . (٥) ف : لأشياء كثيرة . (٦) وإن كان

سقراطيس آخر (ص : آخر) غير . (٧) ف : أو إن . (٨) ش : فى نسخة :

لأن قوله غير سقراطيس هو الإنسان .

بوجود متوهمًا كأنه موجود فقد يصير إذن ما ليس موجودًا كأنه موجود،
وليس يستوى أن يكون الشيء بالحقيقة وألا يكون، بقول مرسل^(٤) . ومن
ذلك أن تقول أيضا إن الذى هو موجود ليس بموجود، إذ من الأشياء^(٥)
شئ ليس كذلك : كقولك ليس إنسان . وليس يستوى أن يكون الشيء^(٦)
موجودا بالصحة وألا يكون إلا بالمرسل من القول ، فقد يرى ما كان مثل
هذا القول فى مقارنة الكلام أن الاختلاف فيه قليل، وكذلك فيما يثبت
وجوده بالحقيقة وما لم يثبت إلا بالمرسل من القول . وعلى هذا النحو
يكون الضرب الثانى من المضللات خارجا من الكلام — مرسلًا كان أو غير
مرسل — إما فى شئ، وإما فى مكان، وإما فى زمان، وإما مضافا إلى شئ —
كقولك إن كان جميع الإنسان أسود وهو أبيض فى أسنانه فقد يكون إذن
أبيض وغير أبيض، وهذا يكون فى الأمرين من جهة المكان ومن أجل
أن الأضداد فيه معا . وما كان بهذا النحو فمعرفة يسيرة على كل أحد
فى طوائف من الأشياء كقولك إن أنت أخذت حبشيا أبيض الأسنان ؛

(١) ص : موجود . (٢) ف : لأنه ليس يستوى .

(٣) بنقل آثر : أن يكون الشيء. وأن يكون مرسلًا (ص : مرسل) أظنه : وألا يكون

مرسلًا (ص : مرسل) . (٤) ف : أظنه بقول مرسل .

(٥) ش : و بنقل آثر : وأيضا إن الذى هو موجود كأنه ليس بموجود إن لم يكن من

الموجود كقولك إنسان فإنه ليس بسواء ألا يكون الشيء. وألا يكون مرسلًا (ص : مرسل) .

— ومرسل فى معنى مطلق — ولكنه يرى لمقاربة الكلام وقلة الاختلاف ما بين أن يكون

الشيء. وأن يكون مرسلًا (ص : مرسل) . (٦) ف : بسواء .

فإنه إذا كان بهذه الجهة أبيض وجب أن يكون أسود وغير أسود فتري أنك
 قد صرت إلى حملنا بطلب المسؤول إذ وجب أن يكون أسود وغير أسود
 بما يعاب من الفكر وأتممت عليه من مسئلتك إياه . فأما طائفة من الناس
 فقد نعت^(١) هذا المذهب عليهم كثيرا، وذلك إذا قيل منه في شيء إنه سواء
 بأنه لم ياحقه ما قيل فيه بالقول المرسل^(٢) : وكذلك ليس كل ما ليس بيسير
 المعرفة لا يعلم من الأشياء أنها تثبت بحقيقة وأنها لا تثبت ، وإنما يكون
 هذا النحو في الأشياء التي يكون الاختلاف فيها بالسواء ولأنه يظن التثاما
 كليهما ألا يكون حقا ولا في واحد منهما كقولك : إن كان نصف الشيء
 أبيض ونصفه أسود فبأيهما تنعته : بالأبيض أم بالأسود ؟ فأما الذين
 يضلون وهم لا يحدون ما القياس^(٣)

[٣٣٤ ب] نقل يحيى بن عدى

ما هو القياس ؟ أو ما التبكيك ؟ لأنهن يكنن من عدم العلة . وذلك أن
 التبكيك هو مناقضة شيء بعينه وواحد ليس للاسم لكن للأمر والاسم ،
 ولا للقرون في الاسم بل له بعينه من هؤلاء اللاواتي أعطين من الاضطرار
 من حيث لا يلعب مع الذى في الابتداء وفيه بعينه وهو وكذلك بعينه وفي زمن
 واحد بعينه وعلى هذا بعينه وأن يكذب في شيء . وأفراد قد يظنون أنهم

(١) ف : خذ لنا . (٢) ص : نعا .
 (٣) ف : مرسلا . (٤) ف بالأحر : المقياس .
 (٥) ف : وعنده .

يكتون إذا أخلوا بشيء^(١) من هؤلاء اللواتى وصفن — مثال ذلك أنه بعينه
ضعف وليس بضعف، وذلك أن الاثنين إما لواحد فهما ضعف، فأما
الثلاثة فليس بضعف؛ فإن كان هو بعينه شيء بعينه ضعفا ولا ضعفا، إلا
أنه ليس في شيء بعينه، لكنه أما في الطول فضعف، فأما في العرض فليس
بضعف. أو إن كان لشيء واحد بعينه وفي شيء واحد بعينه وكذلك بعينه
إلا أنه ليس معاً، فلا تبكيت يرى قد يدفع إنسان هذا إلى هؤلاء اللواتى^(٢)
من الكلمة.

٣٠

٣٥

فأما هؤلاء اللواتى من أخذ^(٣) التي في البدء، فإنها تكون بحسب ما يمكن^(٤)
أن يصادر على التي في البدء، ويرون أنهم يكتون من قبل أنهم لا يمكنهم^(٥)
أن يتبينوا معنى الواحد بعينه والغير.

فأما التبكيت من التي تلزم فمن قبل أنه يظن أن اللزوم ينعكس، وذلك
أنه إذا كان هذا موجودا يجب ضرورة أن يكون هذا، وإذا كان موجودا
يظن أن الآخر يكون من الاضطرار. ومن هنا لك تكون الضلالة^(٦)، فالرأى
من الحس في كل حين، وذلك أن مرارا كثيرة يظن المرار عسلا من قبل أن
اللون الأحمر لازم للعسل؛ ويعرض للأرض أن تكون نديّة إذا مطرت،

١٦٧ ب

- | | | |
|------------------|------------------|---------------|
| (١) ف : نقصوا . | (٢) شيئا . | (٣) ف : يظن . |
| (٤) ف : شها . | (٥) ف : إن حد . | |
| (٦) ف : بقدر . | (٧) ف : يظنون . | |
| (٨) ف : يربحون . | (٩) ف : الخدعة . | |

فيظن إذا كانت أندية نها مطرت ، وهذا ليس هو واجبا ضرورة ، ففي
البلاغة البراهين التي هي كالعلاقات إنما هي من اللواتي يلزم ، وذلك أنهم
إذا أرادوا أن يبرهنوا أنه زان إنما يأخذون الذي يلزم وهو أنه مترين أو أنه
يطوف بالليل . وكثيرون أما هؤلاء ...

نقل عيسى بن زرعة

ولاما هو التبكيك ، فإن الكذب يكون فيها بسبب ما يلحقه من النقص .
فأما التبكيك فهو مناقضة شيء واحد بعينه لا في الاسم ، بل في المعنى والاسم ؛
ولا يكون ذلك في شيء مما أسبق منه ، بل في الاسم نفسه ومن الموضوع
بعينه من الاضطرار من غير أن يكون ، سيما للذي قيل أولاً وفي شيء واحد
بعينه وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمان واحد
بعينه . والكذب يكون في الشيء على هذا النحو بعينه . ولإغفال بعض
الناس شيئا من هذه المعاني المذكورة قد يظن أنهم بكتوا — مثال ذلك أن
الشيء الواحد بعينه قد يكون ضعيفا وليس بضعف ، وذلك أن الاثنين :
أما بالإضافة إلى الواحد فهما ضعف ، وأما بالإضافة إلى الثلاثة فليس
بضعف ، أو أن يكون الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه ضعفا وليس
بضعف ، إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة بعينها ، وذلك أنه يكون أما من

(١) ف : نسخة : فإنها تكون عن نقصان علة ما يدخلها .

(٢) ف : بعينه . (٣) ص : سيما .

جهة الطول فضعف ، وأما بحسب العرض فليس بضعف ، أو إن كان لشيء واحد بعينه وفي معنى واحد بعينه ومن جهة واحدة ، إلا أن ذلك ليس في زمان واحد بعينه ، ولذلك يكون التبيكيت مظنوناً . وللا انسان أن يدفع هذا الموضع إلى التي من القول [١٣٣٥] .

٣٥

فأما المواضع التي تكون عما يؤخذ من مبدأ الأمر فهي على هذا النحو ، وذلك بأن يسأل ما أمكن عن التي في أول الأمر ؛ وإنما يظن أنهم قد بكتوا لأنه يتعذر عليهم أن يفرقوا بين الذي هو واحد بعينه والمخالف .

وأما التبيكيت الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس ، حتى إنه إذا كان هذا موجوداً فمن الاضطرار أن يوجد ذاك . وإذا كان ذاك موجوداً ، يظن أن الآخر يكون موجوداً من الاضطرار . ومن هذا الموضع تقع الضلالة في الاعتقاد دائماً من قبل الحس ، وذلك أنا كثيراً ما نظن بالمرار أنه غسل للزوم اللون الأحمر للغسل . وقد يعرض للأرض أن تندى إذا مطرت ، فإن كانت ندى توهماً أنها قد مطرت ، وهذا ليس واجباً ضرورة . والبراهين الخطئية التي من العلامات مأخوذة من اللوازم ؛ وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبينوا أن فلاناً زان أخذوا الشيء اللازم وهو أنه مترين ، أو أنه يطوف بالليل . وقد توجد هذه لكثيرين ، والمحمول ...

١٦٧

٥

١٠

(٢) ف : والذي ليس كذلك .

(١) ف : يظنون .

(٣) ف : فيما يعتقد .

نقل قديم

وأما المباكتة^(١) فإنما يكون ذلك منهم لمكان^(٢) النقص في الكلام ، وذلك أن نفس التضميل إنما هو انطيفاسيس ، أى مناقضة الشيء بعينه المفرد الذى ليس باسم ، بل هو غير مسمى باسم ، بمواطأة مقرون إلى اسم شيء غيره ٢٥
فيتناقض ذلك الشيء بعينه بالأشياء التى يؤتى بها بلاضطرار ، ولا يعد معه ما كان في الابتداء ، بل يكون بحال واحدة وإلى شيء واحد ، كالذى كان في زمان واحد . وعلى هذا النحو يكون الكذب على الشيء . فبعض الناس^(٣) إذا نقضوا شيئاً من هذه التى ذكرنا كانوا كالمبطلين ، كقولك : إن الشيء بعينه ضعف وغير ضعف ، وذلك أن الاثنين ضعف الواحد وليساهما بضعف ٣٠
الثلاثة ، وكقولك إن الشيء نفسه ضعف نفسه وغير ضعف ، لا من جهة واحدة : فيكون من جهة^(٤) الطول ضعفاً ، وليس ضعفاً من جهة العرض ، أو يكون ضعفاً من جهة واحدة ونحو واحد ، لأن ذلك ليس^(٥) معاً ، من ٣٥
أجل ذلك يتخيل أنه من الكلام تضميل^(٦) . وقد يجوز أن نضع هذا النحو مع الأنحاء التى قلنا إنها تكون من نقض الكلام .

(١) ف : فأما . (٢) ف : لعدم المعرفة بالسبب والمباكتة .

(٣) ش : وبقل آخر : وبعض الناس إذا نقضوا شيئاً مما قيل هم يرون أنهم قد بكتوا .

مثل قولك : للشيء بعينه ضعف وغير ضعف ، ولكن على جهة واحدة .

(٤) ف : ولكنه . (٥) ف : بالأحرى : أظن : إلا أن .

(٦) ف : بنقل آخر : ولكن ليس معاً . (٧) ف : مغالطة .

فأما الضروب التي تكون من الماخوذ في بدء الكلام فقد يجوز لها أن تكون بكل جهة كان فيها افتتاح المسئلة . وبذلك القدر من الكلام يرى أنها مضللة مبكئة للذى لا يجد سبيلا إلى مقدمة للفصل بين الشيء من غيره .

فأما التبكيث الذى يكون من لواحق الكلام فإنما يكون للذى يظن المتكلم أنه قد ألقب لاحقة الكلام ، كقولك إنه متى كان هذا باضطراب فقد يظن بغيره يكون كذلك باضطراب من أجل ما يعرض ذلك للوهم من قبل الحس ، فقد ظن بالمرة أنها عسل لمكان الصفرة التي في لونها . وقد يعرض للأرض أن تبطل بعد المطر ، فمتى كانت مبتلة ظننا أن ذلك لمكان المطر ، وليس ذلك باضطراب . وكذلك برهان أصحاب الهدر إنما يثبتونه من قبل العلامات التوابع ، لأنهم إذا أرادوا أن يثبتوا على إنسان أنه زان أخذوا برهان ذلك مما يلحق بذلك الإنسان ، فيقولون إنه متصنع بالزينة ، أو أنه لا يزال يرى بالليل مترددا ، وقد يكون هذا في الكثير من الناس فلا يثبت من ذلك نعت .

١٦٧

١٠

- (١) ش : بنقل آخر : فأما الذى يكون مما أخذ في ابتداء الكلام فقد يكون في الأنحاء التي تستطاع أن تسأل . (٢) بالهامش : لم .
- (٣) ف : للفرق . (٤) ش : فأما المبكئة التي يكون منها مما يلحق من الظن فإنما يكون من أن الذى يلحق قد يرجع ، مثل قولك إن متى كان هذا فن الاضطراب أن يكون هذا ؛ وإذا كان هذا فيظن أنه يكون آخر باضطراب . ومن هناك الضلالات التي تكون من قبل الوهم إنما تكون في كل حين من الحس . فقد يظن بالمرة مرارا أنها عسل للذى في العسل من الصفرة . (٥) ف : الريطور يقي .

نقل يحيى بن عدى

[٣٣٥ ب]

فوجوده لهم ، وأما التى تحمل فليست موجودة . — وعلى هذا المثال بعينه
 وفى هذه القياسات — مثال ذلك القول الذى لم^(١) ليسوس أن الكل لا ابتداء
 له ، لما أخذ أن الكل ليس بمكوّن (وذلك أنه لا يتكوّن شيء مما ليس
 بوجوده) ، فإن الذى يتكوّن إنما يتكوّن من ابتداء . فإن كان كل
 ما لا يتكوّن لا مبدأ له ، فإذن هو غير متناه . وليس يجب ضرورة أن
 يعرض هذا : وذلك أنه ليس إن كان كل ما يتكوّن له مبدأ ، فكل ما له
 مبدأ يتكوّن . كما أنه ليس إن كان المحموم حازا ، فالحاز من الاضطراب
 محموم .

فأما اللواتى من لا علة كعلة فهو متى استزيد فأخذ غير العلة بمنزلة ذلك
 إذا كان التوبيخ ، وإنما يعرض مثل هذا فى القياسات المؤدية إلى
 ما لا يمكن . وذلك أنا فى هذه يجب ضرورة أن نرفع شيئا من الموضوعات
 إن عدّ فى السؤالات الضرورية ، لذا الذى يعرض للذى لا يمكن يظن صراحا
 كثيرة أن التبيكيت من هذا يكون — مثال ذلك أن النفس والحياة ليستا
 واحدا بعينه . وذلك أنه إن كان ضد الكون هو الفساد ، يكون ضد فساد ما
 كون ما ، والموت وفساد ما ضدان للحياة ، فالحياة إذن كون وإنعاش هو

(٢) ف : فهو إذن .

(١) Melissus =

(٤) فوقهما : يعرض .

(٣) ف : غير علة .

أن يكون . وهذا غير ممكن . فليس إذا النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه ،
بل إن الحياة ضد الموت الذى هو فساد فقط ، والفساد للكون . أما أمثال^(٢)
هؤلاء الأفاويل فليست غير مقترنة^(٤) . فأما نحو الذى قدم فوضع ، فهى غير
مقترنة^(٦) وإنما تضلل أمثال هذه السائلين مراراً كثيرة ليس باليسير .

٣٥

فالأفاويل^(٨) التى من التى تلزم ومن التى لا علة هى أمثال هذه . وأما التى من^(٩)
أن تجعل مسئلتين مسألة واحدة فتى ذهل عن أنها كثيرة وأعطى الجواب
على أنه واحد إما فى أوحاد^(١٠)

نقل عيسى بن زرعة

غير موجودة ، وكذلك تكون الحال فى الأمور القياسية — مثال ذلك^(١١)
قول مالمس إن الكل لا مبدأ له ، عند أخذه أن الكل غير مكون ، والكائن

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) ف : هى والحياة نفسها . | (٢) ف : لكن . |
| (٣) ف : الكليات فليست . | (٤) ف : مؤلفات . |
| (٥) ف : لذى . | (٦) ف : مؤلفة . |
| (٧) تأكلت حروفها . | (٨) ف : فالكليات اللواتى . |
| (٩) ف : اللواتى . | (١٠) ف : أفراد . |

(١١) ش : نقل ثاوفيل : قول مالمس فإنه قال إن الكل غير متناه ، لأن الكل ليس
بذى بدء وليس يتكون شئ . عما ليس بوجود ، والذى يتكون يكون عن ابتداء ؛ فإن كان الكل
غير مكون لما كان له مبدأ ، فهو إذن بغير نهاية .

[هذه التعليقة غير واضحة لأن الخبر الأحمر المكتوبة . باهت] .

- ١٥ يكون مما ليس بكائن (وذلك أنه ليس يتكوّن شيء مما ليس بوجوده)،
والكائن إنما يكون عن مبدأ . فإن كان كل ما ليس بكائن لا مبدأ له ، فإذن
ولا نهاية له . وليس يلزم هذا من الاضطرار . وذلك أنه ليس إذا كان
لكل كائن مبدأ فكل ما له مبدأ كائن^١ . كما لا يلزم إن كان كل محمول
يكون حارا، أن يكون كل حار من الاضطرار محمولا .
- ٢٠

- فأما المواضع التي تكون العلة ما ليس بعلة فتكون إذا أضيف إلى
ما يؤخذ ما ليس بعلة — وقد يعرض مثل ذلك في القياسات السائفة إلى
المحال . وذلك أنا قد نضطر في هذه إلى رفع شيء من التي وضعت ؛ فإن
كان واحدا وعدد في جملة ما يسأل عنه من الاضطرار في لزوم ما يعرض .
وكثيرا ما لا يمكن أن يظن التبكيث يكون من هذا — مثال ذلك أن النفس^(٢)
- ٢٥

(١) ف : المقاييس . (٢) ش : في نقل ثاوفيل : وذلك أنا نضطر في هذه
إلى إبطال شيء من الأمور الموضوعة إن كان معدودا في المسائل الاضطرارية ، فالتبكيث يكون
مرارا كثيرة خارجا من هذه الأمور نحو أن يعرض محال أو يظن ذلك .

نقل متى : وفي هذه المقاييس السائفة إلى المحال قد يجب ضرورة أن يقع شيئا من هذه القضايا
الموضوعة المعطاة ، وذلك الشيء الذي ليس متبعا له (غير واضحة في المخطوط) معدودا منه وعلة .
(٣) ش : نقل ثاوفيل : مثال ذلك أن النفس غير موجودة وإن كان الحي موجودا
من قبل أن الفساد هو كون المضادات ، ولذلك فتكوّن الإنسان كون ما ، والموت فساد
ما مضاد للحياة ، فإذن الحياة كون ، والذي يحيا أيضا يتكوّن ، وهذا غير ممكن ، فليس
النفس إذن والحياة شيئا واحدا . ولا يكون ذلك على جهة القياس أيضا ، وذلك أنه ليس يعرض
للإنسان أن يقول إن النفس والحياة شيء واحد بعينه ، لأن ذلك غير ممكن ، بل هي مضاد فقط :
أما الحياة فضاة الموت ، والفساد يضاة الكون . فأما الأقاويل الجارية هذا المجرى فليست =

والحياة ليستا شيئا واحداً بعينه ، وذلك أن الكون إن كان مضاداً للفساد
ففساداً ما يضاده كون ما ، والموت هو فساد ما ، وهو مضادٌ للحياة ، فالحياة
إذن كون ، والذي يحيا يتكون ، وذلك غير ممكن ، فليس النفس والحياة
شيئاً واحداً بعينه ، ولا يكون عن ذلك قياس . [١٣٣٦] وقد يعرض
أيضاً محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شيء واحد بعينه ،
بل قال إن المضاد للحياة هو الموت الذي هو فساد فقط ، وأن الكون مضاد
للفساد . فاما هذه المقدمات فليست مما لا تأليف فيه على الإطلاق ، لكن
تأليفها ليس هو نحو الأمر الذي تقدم وضعه ، ولذلك تُضِلُّ السائلين هذه
الأشياء مراراً كثيراً ضلالة ليست باليسيرة .^(٢)

فالأقاويل التي تكون من اللوازم ومن التي توضع فيها علة ما ليس بعلة
هي أمثال هذه . — فاما التي تكون من تصيير السائلين سؤالاً واحداً فإنما
تُضِلُّ إذا كانت المسائل كثيرة فأجيب عنها كأنها سؤال واحد .

نقل قديم

الرأى ، فكذلك يكون في الأشياء المتسلجة ، أى المحمولة على القياس ،
كقول مالسس الحكيم إن الكل لانهاية له ، وذلك أنه جعل مقدمته أن الكل

== قياسية على الإطلاق ، بل هي نحو الأمور الموضوعية قياسية . وكثيراً ما يضل الذين يسألون . بل
هذه المسائل ضلالة ليست يسيرة . فالأقاويل الكائنة من اللوازم والكائنة عن وضع ما ليس بعلة علة
هي مثل هذا (فوقها إشارة كتب عنه مناظرها : « على هذا النحو » ، تفسير القول : مثل هذا) .
(١) ف : المطلوب . (٢) ش : يحتمل أن يقل هكذا : ليست بدون ضلالة المسولين .

١٥ من شيء ليس بمكثون (ومن غير شيء لا يكون شيء)، وأن الكائن إنما كان بأولية . فإن كان الكل من شيء ليس بمحدث فليس للكل أولية^(*) . من أجل ذلك وجب ألا تكون له نهاية . وليس يثبت هذا المعنى باضطرار ، لأنه وإن كانت أولية لكل كائن فليس يلزم باضطرار ما كانت له أولية أن يكون حادثاً ، كما أنه لا يلزمنا إذا نحن قلنا إن المحموم حاز أن نجعل كل حار
٢٠ محموما باضطرار .

فأما النوع السادس الذى يكون بإثبات ما ليس بعلة^(٣) كعلة فإنما يكون بأخذنا العلة فى غير موضعها ، فيكون التبيكيت من أجلها . وقد يعرض مثل هذا فى السولوجسموسات^(٤) التى تكون على غير مثال ، وذلك أنه لا بد من رفع شيء من الموضوع فيها . فإذا عدت مع المسائل اللازمة ظن بها مع الذى هى عليه من غير الإمكان أنها ممكنة . ومثال ذلك أن القول : ليست النفس والحياة شيئاً واحداً — أنه إن كان الكون ضد الفساد ، فقد يجوز أن يكون كل جزئى ضد فساد جزئى ، والموت ضرب من ضروب الفساد ،

(*) هنا تعليق لم يشر إلى موضعه وهو : إن كان ما ليس فليس بمكثون ، ومن الذى ليس لا يكون شيء ، وإن الكائن كائن من أولية ، فالكل ليس له أولية كان منها ، وهو غير ، والغير كان ، وهو موجود ، فلن يزل ، فالكل لم يزل — (واضح أن هذا التعليق يخص ترجمة رأى ملسوس) .
(١) ف : وما ليس . (٢) ش : ليس يجب على من قال إن كل ماله أولية فوجود أن يكون كل موجود فله أولية ، كما أنه وإن كان كل محموم حاراً أن يكون كل حار محموماً (ص : محموم) . (٣) ش : ما ليس بسبب كانه سبب ، فإنما يكون إذا زيد ذلك الذى ليس بسبب واحد كانه سبب . (٤) ف : القياسات . (٥) ف : كون .

٣٠ وهو مضاد للحياة ، فيجب بذلك أن تكون الحياة كونا وأن الحياة تتكون ،
وذلك ما لا يمكن ، فلا محالة أنه ليس النفس والحياة بحال واحدة . ولا ضائع^(١)
لإقامة هذا المعنى جميع السولوجسموسات ، فإن القائل لم يقل إن النفس^(٢)
والحياة بحال واحدة فيعرض من ذلك غير الإمكان ، ولكن سيعرض أقل
ما فيه التضاد . وذلك أن الحياة ضد الموت الذى هو فساد ، والكون ضد
الفساد ، فهذا ومثله من الكلام ليس هو مؤلفا منه على ما يكون عليه تأليف^(٣)
السولوجسموس . وقد يذهب مثل هذا على أصحاب المسئلة بأعيانهم
٣١ فيجهلونه مرارا كثيرة .

(١) ف : شيئا واحدا . (٢) ش : فى نقل آخر : لأنها ليس مؤلفة ، وقد يكون
وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة شئ واحد ، وهذا مما ليس بممكن (ص : يمكن) ، ولكنه
يقول إن الحياة ضد الموت الذى هو فساد ، والكون ضد الفساد ، فنل هذا الكلام .
تعلق لم يشر الى موضعه : إذا اعتل المعلن فى إثبات الشئ ونفيه بوضعه ما ليس بعلة
كالعلة فإن ذلك تبكيت . وذلك أن يقول إن النفس ليست الحياة ، فيسأله السائل عن العلة التى
لها قال إن النفس ليست الحياة ، فيقول إن الكون ضد الفساد . فلفساد الجزئى كون جزئى ،
والموت فساد ، والحياة ضدّه ، فالحياة ضد الموت . وليس هذا بواجب من أجل أنه إن كانت
النفس هى الحياة ، والحياة ضد الموت ، فالنفس ضد الموت ، والنفس جوهر ، والموت عرض ،
فيكون الجوهر ضد العرض ، والعرض إنما هو فى الكيفية ، فيصير الجوهر كيفية ، وهذا شنع من
القول ؛ إذ أن ليس النفس هى الحياة . (٣) ص : أن يقال — والتصحيح بالأحر فوفوها .
(+ ... +) ش : تحبير على ما بين هاتين العلامتين : فنل هذا الكلام غير مؤلف لا يكون
موصلا فأعيد المقدمة الموضوعة ، فهو غير مؤلف . ومن أجل ذلك يضلهم كثيرا الذين يسألون
مرارا كثيرة عن مثل هذه . فالكلام الذى يكون من الذى يباحق ، والذى مما ليس بسبب
فهو على مثل هذا النحو . (٤) ص : مؤلف .

فهذا ومثله أنواع تهجين الكلام من لواحقه من إثبات ما ليس بعلّة^(١) كعلّة^(٢) ، فيظن أن ذلك تبكيت . وقد يكون ضروب غير هذه في تهجين الكلام إذا جعلت المسألتين مسألة واحدة أو إن < كان > كثير الجهل^(٣) لشيء معهن فأجاب بجواب مسألة واحدة .

[٣٣٦ ب] نقل يحيى بن عدى

فليس يسهل أن يتبين أنها كثيرة وألا يعطى أفوفو نسبى على أنه واحد^(٣) ١٦٧ — مثال ذلك الأرض ، أى هذين : أبحر أم سماء ؟ فأما فى أوحاد قليلة^(٤) فلكنها هو واحد أن يُقروا إذا لم يجيبوا عما سئل وأن يروا أنهم يوبخون — مثال ذلك : أترى هذا وهذا هو إنسان ؟ فإذا إن ضرب إنسان هذا وهذا فإنما يضرب إنسانا ، لا أنا . وأيضا : من هؤلاء ؟ أما هؤلاء فهن خيرات ، فأما هؤلاء فهن لا خيرات ، فكهن أى هذين هو : أخيرات أم لا خيرات ؟ وذلك أنا أى هذين قلنا يظن أنه قد عمل توبيخا وكذبا يرى ؛ وذلك أنه كذب أن يقول فى شيء من هؤلاء اللواتى ليس خيرا لانه خير ، أو من اللواتى هن خير لانه خير ليس بخير . فأما إذا ما نريد على ما أخذ^(٥) شيء ، فإنه يتكون تبكيت صادق — مثال ذلك إن أعطى إنسان أن الواحد والكثيرين يقالان على مثال واحد بيضا وعُمرأة وعُميانا . وذلك أنه إن كان الأعمى هو الذى ليس له بصر إذا كان ممكنا أن يكون له ، فيكون العُميان

(١) ف بالأحر: و(من إثبات...) . (٢) ف بالأحر: كن (!) كثيرا لجهل ذلك الشيء..

(٣) ف : الجواب . ἀπόφανσις = (٤) ف : أفراد . (٥) ف : انتضب .

هم الذين ليس لهم بصر إذا كان ممكناً أن يكون لهم . فإذا كانوا : أما ذاك
فلهم ، وأما هذا فلا فيكون اثناهما ، أو أن يبصروا أو عميانا ما لا يمكن :

٦

< رد الأغليط إلى تجاهل الرد >

فأما أن نقسم بالقياسات التي ترى . والتبكيات هكذا : فأما أن نأخذها
كلها في الجهل بالتبكي من حيث نجعل المبدأ هذا ، وذلك أنه يمكن أن
تحال جميع هذه الأنحاء التي قيلت من حد التبكي . — أما أولاً فإن لم تكن
مقتزنة ^(٢) . وذلك أنه إنما يجب أن تعرض النتيجة من التي وضعت كيما تكون ،
أى أنها من الاضطراب ، لا أنها ترى . وأما بعد فبحسب أجزاء الحد ، وذلك
أن هؤلاء اللواتي في الكلمة ؛ أما هؤلاء فهن من أنها مشاة ، مثال ذلك
اشترك الاسم والكلمة ، فاشترك الشكل ، وذلك أنه معتاد أن يكون الذي
للכל كأنه يدل على هذا الشيء . فأما التركيب والقسمه

نقل عيسى بن زرعة

فأما في بعض الأمور فليس يسهل الوقوف على أنها كثيرة ، ويتمتع من
الإجابة عنها . مثال ذلك : هل الأرض هي البحر أم السماء ؟ وهذا في بعض

(١) ف : فصل . (٢) ف : مؤلفه .

(٣) من نقل ثاويلا : فأما عند بعض الناس فقد يسهل الوقوف على أنه كثير ، وأنه
لا ينبغي أن يجاب عنه — مثال ذلك : أى هذين هو الأرض : البحر أم السموات ؟ وعند
بعض الناس هو وإن كان يقال على نحوين فيعرف فيه بأنه واحد فلا يجاب عما عنه كانت
المسئلة أو يظهر أنهم قد نظنوا . (٤) ف : الناس .

- الأشياء أقل وكأنها أمر واحد^(١)، فإما اعترفوا بأنهم لا يجيبون عما عنه كانت
 المسئلة، وإما أن يظهر أنهم قد بكتوا — مثال ذلك : أترى هذا وهذا
 هما إنبيان — فإذا إن ضرب ضارب هذا وهذا فقد ضرب الإنسان، إلا أنه
 لم يضرب الناس . وأيضا بعض هذه الأشياء هي خيرات وبعضها ليست
 خيرات ، فإلى حال جميعها^(٢) : أخيرات هي أم ليست خيرات ؟ فبأى شيء
 أجاب من هذين فإنه يكون أحيانا كالمبكت وكالذى يظن أنه قد أظهر
 كذبا . وذلك أنا إن قلنا فى شيء من هذه التى ليست خيرات إنه خير،
 أو فى شيء من الخيرات إنه ليس بخير، هو كذب، فإن كان قد أخذ
 زيادة ما ، فإن التبكيت يكون صحيحا — مثال ذلك أنه إن سلم الإنسان
 أن القول فى الواحد وفى الكثيرين إنهم بيض فإنهم عمرة، وإنهم عمى
 يكون على مثال واحد بعينه . فإن كان الأعمى هو الذى لا بصر له فى الوقت
 الذى من شأنه أن يوجد له ، فإن العمى يكونون الذين لا بصر لهم فى الوقت
 الذى من شأنه أن يوجد لهم . فإن كان موجودا لبعضهم وغير موجود
 لبعضهم ، فإن القسمين جميعا يلزم أن يكونا مبصرين أو عمى^(٤)، وهذا غير
 ممكن .

(١) ف : يعنى المسائل الكثيرة التى قد جعلت مسئلة واحدة .

(٢) ف : بالجملة .

(٣) ش : نقل ثانويلا : فإن كانت الأمور هى المأخوذة ، فإن التبكيت يكون صحيحا .

(٤) ص : عمى .

< رد الأغاليط إلى تجاهل الرد >

وقسمتنا القياسات المظنونة والتبكيث إما أن يكون على هذا النحو،
أو بأن ترفع جميعاً إلى الجهل بالتبكيث ، ويعمل هذا مبدءاً لذلك . ولنا
أيضاً أن ندخل جميع هذه الأنحاء التي ذكرت في حد التبكيث . — أما أولاً
فإنهم إن كان فيها تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدمات [١٣٣٧]
الموضوعة حتى نقول إنها موجودة من الاضطرار، لا أنها مضمونة .
وينظر بعد ذلك بحسب أجزاء الحد ، فأما التي توجد في القول فهي التي
توجد له من حيث تقال على نحوين — مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة
والاشتراك في الشكل ، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كالدال على مثل
هذا .^(٣) والتركيب والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة الكلمة أو الاسم
واحدة بعينها أو كأنها مختلفين .

نقل قديم

ومثال هذا كأن سائلاً سأل فقال : خبرني عن الأرض : بحرٌ هي
أم سماء ؟ فبعض الناس قد تقصر معرفته عن ذلك قليلاً : فلما أقر أنه
لا جواب عنده فيما يسأل وأن المسألة واحدة ، وإما أن يبتكت ، فكان

(١) ف : عدم العلم . (٢) ف : نصير مرئية . (٣) ف : ذلك .
(٤) ف : عن اشتراك . (٥) ف : أو إذا كأنا مختلفين .

- الظاهر منه أنه قد أبكت بالحيرة ^(١) — ومثال ذلك أن يقول : يا ليت شعري هل هذا وهذا هما إنسان ! والضارب لهذا وهذا إنما ضرب إنسانا ، لم يضرب إنسانين . ومن ذلك أن تقول أيضا : من الأشياء ما هو خير ، ومنها ما ليس بخير ، فجمعوهما أخير هو أم غير خير ؟ فأى هاتين قلت فقد هجنت القول وجعلته كالتبكيك أو جعلته كذا ظاهرا ، لأن من أثبت الخير فيما لاخير فيه أو نفاه عما يثبت فيه فقد قال كذبا . وإن أنت زدت على ذلك القول شيئا فقد يصح ، وإن كان تبكيكنا وتهجيننا كقولك إن الواحد والكثير قد يقال بنحو واحد أنها بيض وأنها عراة وأنها عُميان . فإن كان الأعمى هو من لا بصر له وقد يمكن أن يكون له بصر ، فالعميان قد يمكن أن تكون لهم أبصار . فإن كان أحد هذين له مرةً بصرٌ ومرةً لا بصرَ له ، فقد يكونان جميعا ^(٢) إما مبصرين وإما أعميين ، وذلك مالا يمكن . فإما أن نقسم السؤل وجسموسات والتبكيك ^(٣) المتخيلة على هذا النحو ، وإما أن نرفعها جميعا ^(٤) إلى الجهل بالتبكيك

(١) شـ : أقول : إن هذا وهذا إنسان ؟ فإذا أجابه بنعم فقال : الضارب لهذا وهذا لم يضرب إنسانين . وأيضاً إذا كان هذا وهذا إنسانا (ص : إنسان) فضرب أحدهما ، فلم يضرب إنسانا (ص : إنسان) لأن هذا وهذا إنسان . فإذا لم يضرب هذا وهذا فلم يضرب إنسانا (ص : إنسان) .

(٢) شـ : بنقل آخر : فتى كانت لهم واحدة وليست لهم الأخرى فليكونوا كليهما عميانا (ص : عميان) ومبصرين ، وهذا مالا يمكن .

(٣) ف : والتبكيكات ، المباكمة .

(٤) ف : كلها .

فيصير ذلك لنا ابتداءً . وقد يجوز أن ننقض جميع هذه الأنحاء التي قيلت
 إذا نحن صرنا إلى تفصيل التبيكيت . — فأول ذلك إن كانت هذه الأنحاء على
 تأليف السولوجسموس^(١) ، فإن الواجب أن نستخرج النتيجة من الموضوع
 قبلها ، فيكون القول باضطرار غير متخيل . وبعد ذلك أن يكون بقدر أجزاء
 القياس ، لأن من الكلام ما يكون مذهبه مبنيًا على جهتين كقولك : اشتراك
 الأسماء والكلمات واشتراك الاسكيم وهو الشكل ، فإنه من العادة إذا قلت :
 كلاً — فكأنك تدل على < شيء >^(٢) مشار إليه . فأما التأليف والقسمة
 والتعجيم فإن الاسم فيها ليس بتبدلاً^(٣) ، والمعنى في ذلك على غير حال واحدة ،
 وقد كان يجب أن يكون المعنى واحداً .

[٣٣٧ ب] نقل يحيى بن عدى

والتعجيم فمن قبل أن الكلمة والاسم المغير ليس هو واحداً بعينه .
 وقد كان ينبغي أن يكون هذا بمنزلة الأمر واحداً بعينه إن كان التبيكيت
 أو القياس مزمعا أن يكون — مثال ذلك ، إن كان رداؤه لا يؤلف الثوب
 بل الرداء ؛ وذلك أن ذاك أيضاً صادق إلا أنه غير مؤلف ؛ وهو محتاج أيضاً
 إلى السؤال عن هل يدل على شيء واحد بعينه لدى من يطلب : من قبل ماذا^(٤) .

(١) ف : القياس . (٢) ص : مبنى .

(٣) الزيادة بالأحر فوقها . — اسكيم = σκῆμα

(٤) شه : بنقل آخر : وبالتعجيم فبأن لا تكون الثلاثة هي بعينها والاسم بدل ، فإنه قد

كان ينبغي لهذا أن يكون كما أن الشيء هو بعينه . (٥) ص : تبديل .

(٦) ف : القول . (٧) ف : أخذ .

فأما هؤلاء اللواتي من العرض، فإنهن يكن معلومات إذا أخذ القياس. وذلك أنه ينبغي أن يكون الحدّ واحداً بعينه بالتبكيك أيضاً، إلا أنه يزداد التناقض،^(١)

٣٥

وذلك أن التبكيك هو قياس التناقض. فليس إذن قياس العرض هو الذي يكون بالتبكيك: وذلك أنه ليس إن كانت هذه موجودة يجب ضرورة أن يكون هذا، وهذا هو أبيض يجب ضرورة أن يكون أبيض من قيل القياس.

٤٠

١٦٨ —

ولا إن كان المثلث ذا \angle زوايا $<$ مساوية لقائمتين وعرض له أن يكون شكلاً ما أو أن يكون في الشكل أولاً ففي الأول أو في المبدأ، من قبل أن البدء شكل أو الأول الذي هو هكذا: وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل ولا بمعنى أول، لكن بمعنى المثلث. وعلى هذا المثال بعينه وفي هؤلاء الأخر. فإذن إن كان التبكيك قياساً ما، لا يكون التبكيك الذي كالعرض. لكن من

٥

هذا الصنّاع أيضاً، وبالجملة، العلماء يُكْتَوْن من غير العلماء: وذلك أنهم يعملون القياسات كما في العرض عند الذين يعلمون؛ وأما هؤلاء الذين لا يمكنهم أن يقسموا: إما أن يعطوا إذا سئلوا، وإما أن يظنوا — إذا لم يعطوا — أنهم يعطون.^(٢)

١٠

وأما هؤلاء اللواتي من معنى في شيء أو على الإطلاق فمن قبل أن الإيجاب والسلب ليسا له بعينه. وذلك أن السالبة التي للأبيض في شيء $<$ هي: $<$ التي في شيء ليس أبيض، فأما التي للأبيض على الإطلاق فآتي على الإطلاق ليس بأبيض. فإن أخذ إذا أعطى أنه

(١) ف: المناقضة. (٢) ف: يوبخون بيكتهم. (٣) ف: ينبغي أن يقول: إنهم قد يعطون. (٤) ف: فبان الموجبة والسالبة ليسا هو.

نقل عيسى بن زرعة

والذى يجب فى هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها إن كان التبيكيت والقياس مما من شأنه أن يوجد — مثال ذلك، إن كان الذى قيل ثوبا فلا يقول عند التأليف قيصا، بل « ثوب » — على أن القول الآخر حق، إلا أنه ليس يكون منه تأليف : بل يحتاج أيضا الذى يبحث عن السبب إلى المسألة : هل الذى يدلان عليه واحد بعينه ؟

٣٠

فأما التى من العَرَض فإنها تكون معلومة عند تحديد القياس، وذلك أن حدّ القياس بعينه يجب أن يكون حدّ التبيكيت، بل يضاف إليه ذكر التناقض من قَبْلِ أن التبيكيت هو قياسٌ على النقيض. فليس قياس بالعرض إذن هو الذى عنه يكون التبيكيت، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فن الاضطرار أن يكون ذلك موجودا، وهذا هو أبيض، فن الاضطرار أن يكون أبيض على طريق القياس. ولا أيضا إن كان المثلث هو الذى زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وقد عرض له أن يكون شكلا ما، وأن يكون أولا فى معنى الشكل أو فى الأول أو فى الابتداء، من قَبْلِ أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذى هذه حاله، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما [١٣٣٨] هو أول : بل البرهان عليه إنما هو بما هو سلب. وعلى هذا المثال فى الأمور الأخر. فإذا إن كان التبيكيت

٣٥

٤٠

١٦٨ ب

(١) ش : نقل ثاو فلا : وليس ينبغي أن يكون المثلث متساوى الساقين لأن هذا يعرض فى هذا الشكل بعينه أو الأول أو المبدأ، من قبل أن الشكل بما أو يكون الأول الذى يجرى هذا المجرى، وذلك أنه ليس يكون شكلا لعرض، فأتقدم كذلك. (٢) ف : كان .

٥. قياسا ما ، فليس يكون التبيكت الذى على جهة العرض . إلا < أن > من هذا النحو أصحاب الصنائع ، وبالجملة ، العلماء إنما يبيكتهم من لا علم له : لأنهم يقيسون على العلماء من الأمور العَرَضِيَّة ، وهؤلاء [هم] الذين لا يمكنهم أن يقسموا^(٢) ، إما الذين ييجيون عند ما يسألون ، أو الذين يظن بهم — وما سلموا — أنهم قد سلموا .

فأما التى تكون من الخلل من جهة أو على الإطلاق فإنما تكون لأن الموجبة والسالبة لا توجد لشيء واحد بعينه . وذلك أن الذى يناقض قولنا : « إنه أبيض من جهة » إنما هو أنه « غير أبيض من جهة » ؛ وسالبة — قولنا « أبيض على الإطلاق » : « ليس بأبيض على الإطلاق » . فإن أعطى أنه أبيض من جهة ، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق

نقل قديم

٣٠. كما أن الشيء الواحد إن كان مشرفا على أن يكون تبيكتا أو سولوجسموس^(٤) ومثال ذلك أنه إن كان الموضوع أراد ألا يجمع القياس على أنه ربطه ، بل إنه أراد بقوله ربطه هو < حق >^(٥) إلا أنه غير مؤلف : وهو بعد محتاج إلى مسألة : لم كانا جميعا عند طالهما بدلالة واحدة ؟ فأما الانحاء التى تكون

(١) ف : يؤبخهم . (٢) ف : يفصلوا . — ص : أو الذين .

(٣) ش : بنقل آخر : كما أن الشيء هو بعينه إن كان مستعدا على أن يكون مباكتة أو سولوجسموس . وذلك أنه إن كان قال : رابطة فلا يقولون بالتوب ، ولكن رابطة ، وقوله : توب — حق ، ولكن ليس بمؤلف . (٤) ف : قياس . (٥) الزيادة بالأحرف فوقها .

(١) من العرض عند تحديد القياس فتلك بينة واضحة ، وذلك أن حدّ القياس
وحدّ التبكيث حدّ واحد، إلا أن حدّ التبكيث على معنى مناقضة القياس ،
لأن التبكيث إنما هو مقياس مناقضة . فلما لم يكن القياس عرضيا لم يكن
تبكيثا ، لأنه ليس من الاضطرار إذا كانت هذه المشار إليها أن يكون هذا
كذلك : فإن كان هذا أبيض فلم يكن باضطراب أبيض لمكان القياس .
وكذلك الأطريغتون وهي المثلث^(٢) ، لما كان زواياه مساوية لزائيتين قائمتين^(٣)
لم يجب أن يكون الاسكيم عارضا له ، فتكون لمكان الاسكيم أولية أو ابتداء^(٤) .
وذلك أن البرهان عليه لم يكن لأنه اسكيم^(٥) أو لأنه أولية ، بل يثبت البرهان
عليه لأنه مثلث ، وكذلك في سائر الأشياء . من أجل ذلك إن كان التبكيث
قياسا مناقضا لا يكون إلا من العارض في القياس ، لذلك لا يصح معنى
التبكيث ، إذ لا يكون إلا بالعرض . ولذلك ما يتخير مهرة الصناع والعلماء^(٦)
عند تبكيث الجاهل إياهم : لأنهم يجمعون القياس من العارض فيلقون به
العلماء وهم لا يقدرّون على القسمة : فإما سئلوا فأجابوا ، وإما لم يجيبوا
فظنوا أنهم قد أجابوا .

(١) ش : بنقل آخر : فإذا حدد القياس فإنها تكون واضحة معروفة . ويذنب أن يكون
ذلك الحد بعينه لثلاث ، إلا أنه زاد عليه المناقضة ، فإن المباكنة سولو جسموس المناقضة ؛ فليس
إذن مقياس العرض الذي يكون بينه المباكنة . (٢) ش : إنه وإن كان ثلاث زوايا كل
مثلث مساوية لزائيتين قائمتين ، فلم يكن كذلك من أجل أنه شكل ، ولا هذا الشكل أولى ولا أبدى ،
ولا هو لثلاث أولى ، ولكن الذي هو أولى لكل مثلث أنه ذو ثلاث خطوط ، فإن هذا أولى وأبدى لكل
مثلث . — أطريغتون = $\tau\rho\acute{\iota}\gamma\omega\nu\nu$ (٣) ف : الشكل . (٤) ص : عارض .
(٥) ف : شكل . (٦) ص : قياس مناقض . (٧) ص : مهرة الطبايع .

فأما ضروب التبكيث التي تكون مما في الشيء أو من المرسل من القول؛
 فإنما تكون من أجل أن الموجبة والسالبة لا تكونان لشيء واحد بعينه بحال
 واحدة. لأن الذي هو أبيض في شيء فسالبته أن يكون في شيء ليس بأبيض؛
 وكذلك ما كانت موجبته بأنه أبيض بالمرسل^(١)، فسالبته ألا يكون أبيض بذلك
 القول من المرسل. فإن أعطاك^(٢) القائل أن الأبيض أبيض في شيء وتأويله^(٣)
 أبيض بالقول المرسل

[٢٣٨ ب] نقل يحيى بن عدى

أبيض في شيء كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لا يعمل تبكيثا؛ ويرى
 من قبل الجهل بما هو التبكيث. [من قبل نقصان يسير^(٥)]^(٤)

وهؤلاء اللواتي وصفن أولا أعرف من جميعها من حد التبكيث الذي
 من قبله لُقيت هكذا. وذلك أن التخييل يكون من قبل نقصان الكلمة،
 فإذا قسمناها كذا فليوضع العموم لجميع هؤلاء نقصان الكلمة.

وأما اللواتي من أن يأخذ التي في البدء وأن يضع الذي ليس بعلة كلمة
 فيعرف بالحد. وذلك أنه يجب أن تكون النتيجة وأن يعرض بأن هؤلاء هذا^(٦)

(١) ف : بمرسل . (٢) ش : بنقل آخر : لأنه حيث أعطى أنه في شيء. أبيض

أخذه كأنه قيل مرسل لا يصنع المباشرة . (٣) ف : فأولته . (٤) ف : فلا علم .

(٥) هذه الزيادة يجب حذفها إذ لا معنى لها ولا توجد في اليوناني .

(٦) ف : من أن . (٧) ف : لكن .

الذى لم يكن موجود في اللواتى ليس علة . وأيضا لا أن يعد مع التى من
البدء هذا الذى لا يوجد اللواتى من مسألة التى فى البدء . ٢٥

وأما هؤلاء اللواتى من التى تلزم فهى جزء للعرض . وذلك أن التى تلزم
عرضت وتخالف العرض من قبل أن العرض يوجد إن يوجد فى واحد فقط
أيضا (مثال ذلك أن يكون واحد بعينه أحمر وعسلا ، وأبيض وقُفُز) ، ٣٠

وأما الذى يلزم فى كل حين فى كثيرة : وذلك أنا نؤهل اللواتى اواحد بعينه
بعضهن لبعض هنّ فيهنّ . ومن قبل هذا يكون التبيكيت من الذى يلزم . وهو
ليس صادقا لا محالة إن كانت تكون كالعرض ، وذلك أن هاهو الثلج وقفنز^(١)
هما للأبيض واحد بعينه . وأيضا ككلمة ما لئس^(٢) الذى أخذ أن الذى ٣٥

يتكوّن والذى له مبدأ بأنه يتكوّن ، وذلك أن من قبل أن الذى يتكوّن له
مبدأ يؤهل الذى له مبدأ أنه يتكوّن كأنهما كليهما هما واحد بعينه بأن لهما
مبدءا ، والذى يتكوّن والمتناهى . وعلى هذا المثال وفى اللواتى تكون متساوية
إن كانت اللواتى عظما واحدا تكون متساوية تأخذ عظما واحدا ، فإذا أخذ
الذى يلزم ، فإن التبيكيت الذى من العرض والذى من الذى يلزم هو من قبل
الجهل بالتبيكيت هو ظاهر . وليفعل هذا على نحو آخر أيضا . ١٦٩

وأما هؤلاء اللواتى من أنا نجعل سؤالات كثيرة واحدا فبأنا لا نقوم كلمة
المقدمة . وذلك أن المقدمة هى واحد ٥

نقل عيسى بن زرعة

- ١٥ فإنه لم يبيك ، بل يظن ذلك لعدم المعرفة بما هي التبيك . [لأنه ينقص
(٢) نقصانا يسيرا]
- ويصير عندنا أظهر من جميع الأشياء التي تقدم ذكرها من حد التبيك
(٣) الذي منه لقبوا . وذلك أن الشبهة تدخل على القول لما فيه من النقص ، وإذا
٢٠ جرت قسمتنا على هذه الجهة كان نقصان القول عاما لجميع هذه الأشياء .
وهذه التي تكون من المأخوذة في أول الأمر ، وعن التي تضع علة
ما ليس بعلة فمن الحد يوقف عليها . وذلك أن النتيجة يجب أن تكون
عارضة عن هذه ؛ وهذا ليس بموجود فيما لا علة له ؛ وألا يكون ذلك أيضا
٢٥ عند ما تعد في جملة الأشياء المأخوذة أولا . وهذا ما لا يوجد لهذه التي إنما
تكون عن التي يسأل عنها في أول الأمر .
- فأما التي من اللوازم فهي جزء للتي من العرض ، وذلك أن التي من اللوازم
عارضة . والفرق بينها وبين التي من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضا
في شيء واحد فقط (مثال ذلك أن يكون الأحمر والعسل شيئا واحدا بعينه ،
وكذلك الأبيض وقفنس) ، فأما اللازم فيحمل أبدا على كثيرين : وذلك أن
٣٠ المحمولات التي تؤخذ لشيء واحد ليس يحملها عليه وحده ، فإننا نحمل تلك
(١) ف : للجهل . (٢) ف : من قيل أنه يعجز شيئا . — وما بين المعقوفتين يجب
حذفه ، (٣) ش : نقل ثاو فلا ؛ ويصير ما خرج عن حد التبيك أظهر من جميع المذكورة
أولا . ولهذا السبب أيضا لقبت بهذا اللقب ، فإن الوهم يدخل على القول من جهة نقصانه .
(٤) ف : معرفتها تكون من الحد .

بأعيانها بعضها على بعض . ولهذا السبب يكون التبكيك عن اللوازم . وليس
 هو لا محالة صادقا إن كان مما وجوده على جهة العرض ، وذلك أن الثلج
 ٣٥ وقفس هما في البياض شيء واحد بعينه . وبحسب قول مالمس أيضا الذي
 أخذ أن المتكون والذي له مبدأ هما شيء واحد بعينه في أن لها كونا ^(١) فلأن
 الذي يتكون له مبدأ يوجب لما له مبدأ أن يكون متكونا وكأنهما جميعا شيء
 واحد بعينه في أن لها جميعا مبدءا ، وكذلك الذي يتكون وما له نهاية . وعلى
 ٤٠ هذا النحو يجرى الأمر في المتساوية ؛ فإن كانت الأشياء التي عظمها واحد
 متساوية ، فإن التي تكون متساوية عظمها واحد ، فيكون إذن قد أخذ
 ١٦٧ اللازم . — فلأن التبكيك الذي من العرض يكون من قبل الجهل بالتبكيك
 [١٣٣٩] فظاهر أن كذلك أيضا ما يكون عن اللوازم . فلتعمل هذه على
 جهة أخرى .

فأما التي تكون من تصيير المسائل الكثيرة مسألة واحدة ، فكونها من
 قبل أن ألفاظ المقدمة تكون غير مستقيمة ، وذلك أن المقدمة هي حمل واحد ^(٢)

نقل قديم

أي ليس في شيء ، بل مشاع مستفاض . فمثل هذا الفهم لا يعطل ^(٣)
 ١٥ تبكيكنا وإن ذلك يخيل عند السامع الجواب لجهله بحال التبكيك ، وما هو .

(١) ص : كون . (٢) ص : شيئا واحدا . (٣) ف : العكس .
 (٤) ف : عام . (٥) ف : من قبل أن اضطراب ألفاظ المقدمة .
 (٦) ف : يخيل ذلك .

وأبين هذه كلها تلك التي قبلت أولا من حد التبكيث، ومن أجل ذلك

سميت بمثل ما ذكرنا . فقد يكون الاشتباه بهذه الحال من نقص الكلام^(٢)،
 ٢٠ لاسيما عند الذين يريدون القسمة ، فنقصان الكلام يعم هذه كلها .

وكذلك الضروب التي تكون من الموجود في ابتداء المسألة ووضع ما ليس^(٥)

بعلة كعلة ، وذلك بين من الحد لأنه يجب للنتيجة أن تكون مضاهية لمعاني^(٦)

مقدماتها ، فليس ذلك بموجود فيما ليس بعلة . وأيضا يجب أن لا يعتد^(٩)

بما كان في ابتداء المسألة ، وليس كذلك يفعل السوفسطائيون في مسائلهم .

فأما ضروب تهجين الكلام من الحرف اللاحق فذلك من العرض لأن^(١١)

اللاحق أبدا بالكلام عارض . وفرق ما بين العارض في الكلام واللاحق

— وإن كان عرضا — أن العرض يمكن أن يوجد في واحد فقط (كقولك

٣٠ إن الأشقر والعسل بحال واحدة ، لأن العسل بعينه هو عسل وأشقر ، وأبيض

والثلج هو ثلج وهو أبيض) ، فأما اللاحق أبدا فإنما يكون من الأكثر . ومن

أجل ذلك يتولد التبكيث من اللاحق بالكلام ، إلا أنه ليس بصادق من كل

جهة إن هو كان كالعرض ، لأن الثلج والاسفيداج إنما صارا بحال واحدة

(١) ف : وقد . (٢) ف : نقصان . (٣) ش : فيسمى ما يعم هذه كلها نقصان الكلمة .

(٤) ف : من تلك التي يأخذها . (٥) ش : ومن وضعنا ما ليس بسبب كأنه سبب .

(٦) ش : لأنه ينبغي أن تكون النتيجة من أجل المقدمات .

(٧) ص : مظاهية . (وقد بدل هذا على أن الناصح أو المولى عليه عراقى أو فارسى) .

(٨) ف : بسبب . (٩) ف بالآخر : أظنه يعتد ما .

(١٠) ص : السوفسطائيين . (١١) ص : لا ، والتصحيح بالآخر .

٣٥ بلياضهما ، أو كالذى قال مالمس^(١) الحكيم أيضا فإنه تأول الآنية والكون بحال واحدة فزعم أن لها ابتداء ، كقولك إن المساوى بحال واحدة من قدر أجسامهما . وذلك أن مالمس أثبت أن ما قد كان كانت له أولية ؛ وما كانت له أولية فقد كان ، وكلاهما^(٢) بحال واحدة ، لأن لها أولية ونهاية . وكذلك ما كان مساويا^(٣) فقد در جسمه بحال واحدة ، وما كان جسمه بحال واحدة فذاك مساويا^(٤) من أجل ذلك عمد مالمس إلى أخذ اللاحق بالكلام فصيره مقدمة . — فلم^(٥) كان التهجين الكائن من العارض في الكلام لا يتكون إلا من قلة المعرفة بالتهجين ، وكان اللاحق في الكلام من باب العرض ، وجب أن تكون ضروب التهجين من اللاحق مثلها . وسنقصي النظر في ذلك من جهة أخرى .

(١) ش : بنقل آخر : إن مالمس قال إن ما كان وما لكونه بدء هو واحد بعينه ، لأن الذى كان له بدء والذى له بدء فكلاهما شئ واحد . وكان يرى ذلك لقوله إن لها بدءا والذى كان والمحدود وفي هذا النحو وعلى ما تكون مستوية ، مثل قولك إنه إن كانت الأشياء التى لها قدر واحد بعينه مستوية ، والتى تكون مستوية يكون لها قدر واحد .

وجد بورقه : ليس يجب إذا كان : كل إنسان ضحك ، وكل ضحك إنسان ، وكل إنسان حتى ناطق مائت ، وكل حتى ناطق مائت إنسان ، أن إذا كان : كل إنسان حتى ، أن يكون : كل حتى إنسان . وقد تبين ذلك في الآراء المنطقية : أن الموجبة الكلية إنما تنعكس موجبة جزئية ، ومالمس إنما عكس الموجبة الكلية موجبة كلية فقال إن : كل ما له كون فله مبدأ ؛ فكل ما له مبدأ فله كون — وليس ذلك بواجب ، لأن أشياء كثيرة لها بدء ولا كون لها .

(٢) ص : كليهما . (٣) ص : بقدر . والتصحيح فوقها بالأحر .

(٤) ص : مساوى . (٥) ش : فأما من أجل المباينة التى من العرض بقلة

العلم بالمباينة فقد ثبت في تلك التى تكون مما يلحق .

٥ فاما انحاء التهجين في الكلام الذى يكون من قبل أنا نجعل المسائل
الكثيرة مشكلة واحدة، فإنما يكون من أجل أنا لا نلخص ولا نوضح معنى
المقدمة وحدها . لأن البروطاسس^(١)، وهى المقدمة، إنما هى شئ واحد
بحال واحدة

[٣٣٩ ب] نقل يحيى بن عدى

على واحد ، وذلك أن الحد هو هو بعينه لواحد فقط وعلى الإطلاق
والأمر مثال ذلك للإنسان ولا إنسان واحد فقط ؛ وعلى هذا المثال
١٠ فى آخر أيضا . فإذا إن كانت المقدمة الواحدة فقط هى التى تؤهل واحداً^(٢)
لواحد، يكون السؤال أيضا على الإطلاق كهذا مقدمة . ومن قبل أن
القياس من مقدمة، والتبكيك قياس، يكون التبكيك من مقدمة . فإن
كانت المقدمة واحداً على واحد، فهو ظاهر أن هذا أيضا بالجهل بالتبكيك :
١٥ وذلك أنه يرى كيف تكون التى ليست بمقدمة مقدمة . فإنه إما إن أعطى
مقدمة كقيد سؤال واحد ، فيكون تبكيك ؛ وإما إن لم يعط ، إلا أنه
يرى ، فتبكيك يرى .

فإذن جميع الانحاء تقع من الجهل بالتبكيك : وأما هؤلاء اللواتى من
٢٠ الملفظ فمن تناقض يرى^(٤) الذى كان خاصة التبكيك ، وأما هؤلاء الأخر فمن
حدّ القياس .

(١) πρότασις . (٢) ف : الآخر . (٣) ف : تعطى .

(٤) ف : مناقضة .

< أسباب الأغاليط >

وأما الضلالة فتكون إما لهؤلاء اللواتى من اتفاق الاسم والكلمة فبأن لا يمكنه أن يقسم هؤلاء اللواتى تقال على أنحاء كثيرة (وفى أفراد ما ليس بسهل أن يقسم : مثال ذلك معنى الواحد ، ومعنى الموجود ، ومعنى : هو هو بعينه) ، وأما اللواتى من التركيب والقسمة فبأن لا يظن أن الكلمة تختلف بشيء إذا ركبت أو إذا قسمت كما فى كثيرة . — وعلى هذا المثال وهؤلاء اللواتى من التعجم ، وذلك أنه يظن أن الكلمة لا تدل على شيء آخر إذا كانت مقصورة وممدودة ، ولا على واحد ولا على كثيرة أيضا . —
 وأما اللواتى من الشكل فمن قبل مشابهة اللفظة . وذلك أنه صعب أن يقسم^(١) أية تقال بحال واحدة ، وأية على اختلاف : وذلك أن الذى يمكنه أن يعمل هذا هو قريب من أن يرى الحق إلا قليلا ويبادر كثيرا إلى أن يرمز على أن كل ما يحمل على شيء يظن أنه شيء والموجود بسمعه هذا الشيء وواحدا :
 وذلك أنه يظن أن هذا الشيء والموجود يلزمان الواحد والجوهر خاصة .
 من قبل هذا يوضع هذا النحو لهؤلاء اللواتى من اللفظة : أما أولا فمن قبل أن الضلالة تكون

(٢) ف : يشير إلى

(٤) ف : أكثر

(١) ف : يختلف

(٣) ف : الشيء

(٥) ف : الصوت

نقل عيسى بن زرعة

- على واحد . وذلك أن الحد الواحد بعينه إنما يكون لما هو أمر واحد فقط على الإطلاق . ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسانٍ واحد فقط ؛
وكذلك في الأشياء الأخر . فإن كانت إذن المقدمة الواحدة فقط هي التي تجمع شيئاً مقولاً على شيء ؛ وبالجملة ما جرى هذا المجرى من السؤالات فهو مقدمة ، ولأن القياس يكون من المقدمات ، والتبكيك قياس ، فالتبكيك يكون من المقدمات . فإن كانت المقدمة هي التي يحمل فيها واحد على واحد ،
نظاهر أن هذا أيضاً يكون من قبيل عدم المعرفة بالتبكيك : لأنه مضمون
كما يظن بما ليس مقدمة أنه مقدمة . فأما إن أجاب بأنه مجيبٌ عن سؤال
واحد ، فإن التبكيك يكون وإن لم يعط ، بل ظن به أنه قد سلم ، فإن
التبكيك يكون مضموناً . بجميع الأثناء إذن ترتقى إلى عدم المعرفة بالتبكيك .
فالتى تكون عن القول هي الكائنة عن المناقضة المضمونة التى هي خاصة
التبكيك ؛ وهذه الأخر تكون من حد القياس .

(٢) ف : متوهم .

(١) ف : تضم .

(٣) ف : يتوهم فيها .

(٤) ف : بسلم .

(٥) ف : أعطى .

(٦) ف : الجهل .

(٧) ف : اللفظ .

٧

< أسباب الأغاليط >

والضلالة الكائنة إما في اشتراك الاسم والكلمة^(١) فيكون للعجز عن قسمة ما يقال منها على أنحاء كثيرة (وقد تعسر قسمة^(٢) أفراد منها ومثال ذلك الواحد والموجود والذي هو هو بعينه)، فاما التي من التركيب والقسمة فلا نأنتوهم أن القول غير مختلف ألبتة عند تركيبه وتفصيله كما يمرض في أمور كثيرة . — وعلى هذا النحو يجرى أمر ما يكون عن التعجيم ، وذلك أنه ليس يظن أن دلالة اللفظ تختلف إذا قيل مرسلا أو مسددا ، ولا إن كان حملها على واحد أو على كثير . — فاما التي من شكل القول فيصعب تمييز ما كان منها بهذه الحال وما كان يقال على جهات أخر لتشابه اللفظ بها : لأن الذي يمكنه أن يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق [٤٣٠ ١] وكثيرا ما يتسرع إلى الإشارة بأن كل ما يحمل على شيء يظن أنه أمر موجود . ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشيء وهو واحد : وذلك أنه قد يظن أن الواحد والجوهر يلزمهما على الأكثر هذا الشيء والموجود . ولهذا العلة يكون هذا النحو هو الموضوع للتي يلفظ بها : أما أولا فلائن الضلالة تكون خاصة عند مفادتهم غيرهم

- (١) ف : تفصيل . ش : في نقل ثاوفيلا : وبعضها لا ينبغي أن يقسم — مثال ذلك الواحد والموجود هو هو . (٢) ف : فيعسر . (٣) ف : ف : نسبة تشابه . ش : نقل ثاوفيلا : وكثيرا ما ينجذب إلى الظان بأن كل ما يحمل على شيء فأنما يسمع منه ما يدل على ما الشيء ، وذلك أنه يظن أن الجوهر والواحد خاصة بينهما ما الشيء ، وهما شيء واحد بعينه . (٤) فوقهما : أمر موجود .

نقل قديم

- والحد واحد للشيء المفرد وللشيء المرسل الكلى المشاع، كقولك على
 الإنسان الكلى والإنسان الواحد المفرد^(١)؛ وكذلك يجوز هذا القول في سائر
 الأشياء . فإذا كانت المقدمة الواحدة أيما هي التي تثبت شيئاً واحداً على واحد
 فقد تكون مثل هذه المسألة مقدمة مرسل^(٢) مشاعة^(٣) . فلما كان القياس من
 مقدمة جاز التهجين والتبكي^(٤) من مقدمة . وكما أن المقدمة إنما هي شيء
 واحد على واحد، فكذلك هو بين أن التهجين لا يكون إلا من قلة المعرفة
 بالتبكي^(٥) : وذلك أن المقدمة تخيل من كلامهم كأنها مقدمة حق وليست
 كذلك . فإن كان المسؤول قد جعل جوابه جواباً عن مسألة واحدة، وإنما
 سئل عن كثير، فعند ذلك ما يكون جوابه جواباً مهيجاً؛ وإن لم يكن
 أعطى الجواب، بالحقيقة فقد يحيل فصار شديداً بالهجنة . ومن أجل ذلك
 وجب أن تكون جميع هذه الأنحاء إلى مبدأ واحد وهو قلة المعرفة بالتبكي^(٦) .
 وأنواع التهجين التي من كلمة^(٧) فهي في ظاهر أمرها كقول مناقض
 بالأنطافاسيس^(٧)؛ وذلك خاص للتبكي^(٧)، فأما الضروب الباقية فإنما تكون
 من أجل الخطأ في حد القياس

(١) ف : الجزئى . (٢) ف : كلية . (٣) ف : عامة .

(٤) ف : أن يكون التهجين . (٥) ص : جواب .

(٦) ف : التي تكون من الكلمة .

(٧) ف : بالسالبة . — ἀντίφασις

< أسباب الأغليط >

وقد يكون الغلط في بعض الناس^(١) من اشتراك الأسماء ومن أجل الحد
أنهم لا يجدون سبيلا إلى تفصيل ما يقال بوجوه كثيرة (وكذلك نجد
أشياء ليست تجزئتها بيسيرة : مثل قولك : واحد ، وأنه والذي هو بحال^(٢)
واحدة هذه ليست قسمتها بيسيرة) . ومن الناس من يدخل عليه الغلط من
قبل التأليف والتركيب ومن قبل القسمة والتجزئة لأنهم لا يظنون فرقا^(٣)
بين التأليف والقسمة . وكذلك الأكثرون من العوام . وقد يدخل الغلط أيضا
على الناس من الإعراب والتعجيم بالنقط والعلامات ، وذلك أنهم لا يرون
< أن > الحرف إذا نُقل أو خُفف تصرفت معانيه لا في الواحد^(٤)
ولا في الكثير . فأما الغلط الذي يدخل على الناس من شكل الكلمة وصورتها
فذلك لا يكون إلا لمكان الاشتباه فيها^(٥) . وقد يصعب الفرق في ذلك حتى
يعرف ما كان يقال من ذلك بالمثال والحال الواحدة ، وما إذا قيل كان
غيريا . فبالحرى أن من قدر على فرق ما بين هذين كان قريبا من الوقوع
على الصدق والحق ، ولا سيما أنه يقارب ذلك لا بالظن أن كل ما ثبت شيئا

- (١) ف : وقد يلحق الغلط ببعض . (٢) ش : نقل آخر : وقد تكون الضلالة
من الاشتراك في الاسم وفي الكلمة . (٣) ف : والموجود . — = öv
(٤) ف : بهذه . (٥) ش : لأنهم لا يظنون أن بين التأليف والقسمة فرقا .
(٦) ف : التركيب . (٧) الزيادة بالأحر فوقها . (٨) ف : من أجل .

كان مشاراً إليه وإنما نسمعه ونفهمه كشيء واحد . وذلك أنه لا يشبه
 أن يشار إلى شيء فيقال " هذا " أو " إنه " إلا ما كان مفرداً أو جوهراً
 من الجواهر . من أجل ذلك قلنا إن هذا الضرب من التهجين لا يكون
 إلا في الضرب من الكلمة . وقد يجب أن تعلم أولاً أن الضلالة والغلط قد
 تكون أكثر عند مناظرتنا غيرنا أخرى من أن تكون إذا كنا متفكرين بذاتنا .
 (وعلة ذلك أن المناظرة مع غيرنا لا تكون إلا بكلام واسط متروِّفينا) ؛
 وأن الفكر من الإنسان إذا كان بذاته لا مع غيره ، فأكثر ذلك لا يكون
 إلا من نفس الشيء معبرة عنه بلا واسطة من الكلام .

٣٥
 ٤٠
 ١٦٩ ب

[٣٤٠ ب] نقل يحيى بن عدى

أكثر، إذا فكروا مع آخرين أكثر مما هم مع أنفسهم . وذلك أن
 التفكير مع آخرين تكلم . وأما التي على حياها فبالأمر بعينه ، ليس بأقل .
 وأيضاً قد يعرض أيضاً أن يضل على انفراد إذا تفكر في الكلمة . وأيضاً
 الضلالة من قبل المشابهة^(٥) ، والمشابهة من اللفظة^(٦) . — وأما هؤلاء اللواتي من
 العرض فن قبل أنه لا يمكنه أن يقسم معنى فهو < هو > والآخر ، والواحد
 والكثير ، ولا أى اللواتي من الجول عرض جميعها للأمر أيضاً . — وعلى
 هذا المثال ول هؤلاء اللواتي من التي تلزم ، وذلك أن التي تلزم جزءاً من العرض ؛

٤٠
 ١٦٩ ب

(١) ص : مشار . (٢) ص : عند أكثر — ثم ضرب على « أكثر » بالقلم الآخر .

(٣) ف : على انفرادهم . (٤) ف : الانفراد . (٥) ف : الاشتباه .

(٦) ف : الصوت . (٧) ص : العرب . (٨) ص : التي .

من قَبْلَ أنها ترى في كثيرة أيضا ويؤهل هكذا : إن لم ينفصل هذا من هذا
 فلن ينفصل آخر من آخر أيضا . — وأما اللواتي من نقصان الكلمة واللواتي
 من التي في شيء وعلى الإطلاق فالضلالة من قلة النقصان تُنزل ، وذلك أنا
 نزل بالكلية معنى ما أو معنى كيف أو معنى الآن كأنه لا يريد فيدل على
 شيء . — وعلى هذا المثال [و] في هؤلاء اللواتي تأخذ التي في البدء ،
 وفي اللواتي تُصيرُ علة وفي جميع اللواتي يجعلن سؤالات كثيرة واحدا ؛ وذلك
 أن الضلالة في جميعها من قبل قلة النقصان ، وذلك أنا لا نبحث على استقصاء
 لأخذ المقدمة ولا القياس أيضا من قَبْلَ العلة التي قيلت .^(١)
^(٢)

٨

< المبادئ السوفسطائية في المادة >

ومن قَبْلَ أنه موجود لنا من كم تكون القياسات التي ترى يوجد لنا أيضا
 من ماذا تكون القياسات السوفسطائية والتبكيئات ، وأعني تبكيئنا سوفسطائيا
 وقياسا لا الذي يرى قياسا وتبكيئا وليس هو فقط ، بل الذي هو موجود ؛
 ولا يرى أيضا من قبل قابل الأمر النسيب . وهؤلاء هم الذين لا يبتكون
 ويثبتون للذين لا يعلمون بحسب الأمر الذي كان صناعة الجدل ، وذلك أن
 صناعة الجدل إذا أخذت تجزئة تؤلف كذبا . والمتحنة هي جزء صناعة الجدل :
^(٣)

(١) ف : ويوجب . (٢) اللواتي تأخذ التي في البدء = المصادرة على المطلوب الأول .

(٣) ف : السبب . (٤) ف : الذي قيل ، وصف . (٥) ف : لكن .

(٦) ف : ويرهنون . (٧) ف : والامتحان هو .

وذلك أن هذه يمكنها < أن > تؤلف كذبا من قبل جهل الذى يعطى الكلمة . والتبكيئات السوفسطائية ، وإن ألفت التناقض ، فلن نتحدثن علما إن كان لا يعلم وذلك أنها تعوق .

نقل عيسى بن زرعة

أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم ؛ وذلك أن المفاوضة تكون مع أغيارنا بالألفاظ ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك ، لأنها تكون من ذلك الأمر نفسه . فقد يعرض للإنسان أيضا أن يضل بنفسه إذا كان مفكرا فى القول .^(٢)
والضلالة أيضا تكون من قبل التشابه ، والتشابه إنما يقع فى اللفظ . فأما التى تكون من العرض فلا نألا نقدر على تمييز ما هو واحد بعينه وما يختلف ، وما هو واحد وكثير ، ولا على تمييز أصناف الحمل . وجميع هذه أعراض للأمور . — وعلى هذا المثال أيضا تكون هذه التى من اللوازم . وذلك أن اللزوم جزء ما للتي من العرض ؛ من قبل أنه أيضا مما يظن مقولا على كثير على هذا النحو إن كان هذا غير مفارق لهذا فإن الآخر يكون غير مفارق لذلك ؛ ونحن نلغى بالكلية ذكر التى تكون عما به القول من النقص ، وهى التى تكون عن وجود الشيء من جهة وعلى الإطلاق ، من قبل أنها مما تكاد أن تكون ضلالة ، لأن القول لم يُستثن فيه بما يدل على ما الشيء أو كيف هو أو متى .

(١) وذلك أن هذه : فوقها : وهذه . (٢) ف : ناظرا .

(٣) ف : الاشتباه . (٤) ف : تفصيل .

وكذلك أيضا يضرب عن التي يؤخذ فيها المطلوب وعن التي لغير علة وعن جميع التي المسائل الكثيرة فيها واحدة . وذلك أن الضلالة في جميعها تكون لأننا لا نكاد نبحث بحثاً مُستقصًى : لا من حدود المقدمات ، ولا عن القياس ، للسبب المذكور .

٨

< المبادئ السوفسطائية في المأدّة >

فإذ قد حصل لنا كم الأسباب التي عنها تكون القياسات المظنونة ^(٢) ، فإننا نكون قد وجدنا أيضا : كم الأسباب التي عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيئات ، وأعني بالتبكييت والقياس السوفسطائي ليس الذي يظن قياسا وتبكيئا ، وليس كذلك ، فقط ، بل والموجود كذلك ، فليس بمظنون من قبل الموضوع الخاص بالأمر . وهؤلاء هم الذين ليس يثبتون ويثبتون للذين لا يعلمون من الأشياء المأخوذة من ذات الأمر ، فإن هذا هو فعل الجدلي . وذلك أن صناعة الجدل تنتج الكذب عن تجزئة . والمجزأة هي جزء من الجدلية : وهذه فإنما يمكنها إنتاج الكذب لأن المحيب ليس ^(٣) [١٣٤١] بعالم . والتبكيئات السوفسطائية ، وإن كانت تنتج النقيض ، فليس إنما تفيد من ليس بعالم ؛ لكنها تعوق بهذه الأقاويل من كان عالما .

(٢) ف : المقاييس .

(١) ف : ولأننا قد وجدنا عدد .

(٣) ف : مجهل المحيب .

نقل قديم

وقد يجوز الغلط من الإنسان وهو متفكر في نفسه، سيما إذا كان فكره في الكلام الذي يقع فيه الاشتباه ^(١) في < المعبرة عن الشيء . وأيضاً إن الضلالة والغلط إنما يكونان من الاشتباه ، والاشتباه لا يكون إلا من أجل الكلمة والصوت واللفظ . فأما أنحاء الغلط التي من العرض فلأنما تكون من أجل أنه لا يستطيع المتكلم أن يفصل ^(٢) بين نفس الشيء وغيره، وبين الواحد والكثير ولأية الأشياء المعروضة تعرض هذه كلها . — وكذلك تكون ضروب الغلط مما يلحق بالكلام لأن لاحق الكلام هو جزء من العرض؛ وذلك أنه يتخيل كأنه على الكثير، وهذا مذهبه يقول إن كان هذا لا يفارق فإذاً إنما لا يفارق غيره . — فأما الغلط الذي يكون من نقص الكلمة وما يقال في الشيء أو يقال بالقول المرسل فذلك غلط صغير، ولذلك ما ضربنا عنه البتة، لأن قولك : الآن ، وفي ، وكيف لا تربح ^(٣) المعنى إلا أقل ذلك، وكذلك الغلط الكائن من الموجود في ابتداء المسألة ووضع ما ليس بعلّة كعلّة أو من تصير المسائل الكثيرة مسألة واحدة ؛ فإن الغلط في هذه كلها لا يكون إلا القليل من الأمر، وذلك أنا لا نستقصي ^(٤) حد المقدّمة ^(٥) ولا حد القياس لمكان العلة ^(٦) من الأمر، وذلك أنا لا نستقصي ^(٧) حد المقدّمة ^(٨) ولا حد القياس لمكان العلة

التي ذكرنا .

- (١) تحتها : في (٢) ف : يفرق . (٣) ف : لأي . ش : بنقل آخر : ولا أي شيء مما هو للقول كنه قد يعرض للشيء . (٤) ف : انتقاص . (٥) ف : تعبر . (٦) ف : نستقصي (٩) . ش : يعني أنا لا نستقصي العلم في صحة المقدّمة ولا تأليف القياس . (٧) ش : يعني أنا لا نغني بهذه لقلة ما يعرض فيها ، فنُدع الفحص عنها . (٨) ف : للسبب الذي قلنا .

< المباحثات السوفسطائية في المادة >

فإذ قد حصل من قولنا بكم جهة تكون المقاييس المتخيلة المتشبهة بالمقاييس الصحيحة وليست كذلك ، فقد حصل من كم جهة تكون مقاييس السوفسطائيين ونقائض ليست أريد بها المقاييس فقط والنقائض التي هي متخيلة في ظاهر أمرها كالمقاييس وللنقائض ، وليست كذلك ، بل أريد بها أيضا التي هي بالحقيقة مقاييس ونقائض ، إلا أنها في ظاهر أمرها متشبهة بكلام المجادلين الذين لا يتناقضون من نفس الشيء ليعينوا الجهل على من كلمهم .^(٢)

وذلك أن طريق المجادلين امتحان ما يريد المتكلم أن يتكلم به ، فيجمعون عليه من فكرهم قياسا كاذبا لقللة معرفة المتكلم لهم بحد الشيء الذي يتطالبان به جميعا :^(٣)

السائل والمسئول . وأما السوفسطائيون في تهجينهم الكلام إذا ألفوا قولاً مناقضاً فليسوا يفعلون ذلك القول واضحا بئنا . فالجاهل به لا يعطى جوابا ، والبصير به قد يبطىء عن الجواب .

-
- (١) ش : إن سألنا من كم وجه ترى أنحاء مع أنها حقيقة وليست كذلك لم نقرر <أن> نقول أيها ، إلا السوفسطائية ووجوهها .
- (٢) تحبها : عن .
- (٣) ص : السوفسطائيين .

[٣٤١ ب] نقل يحيى بن عدى

- أيضا الذى يعلم بهذه الكلمات .
 (١) وأما أن الصناعة موجودة لنا بهذا بعينه فمعلوم : وأما عند هؤلاء اللواتى
 ٣٠ يرين للذين يسمعون كأنهم يسألون فمؤلة من هؤلاء وإن ظنها المحيب أيضا ؛
 فإذا تكون القياسات الكاذبة بهذه : إما كلها وإما أفراد : وذلك أن الذى إن
 لم يسأل يظن به أنه أعطى إن يسأل أيضا يُعطى . ولكن فى أفراد يعرض معا
 ٣٥ أن يزيد فيسأل التى ينقض وأن يبرهن التى للكذب ، مثال ذلك فى التى من
 اللفظ ومن العجومية . فإن كانت ضلالات التناقض هن من تبكىت يرى ،
 فمعلوم أن قياسات الكذب هى من جميع هؤلاء اللواتى للتبكىت الذى يرى
 أيضا . والتبكىت الذى يرى من أجزاء الصادق . وذلك أن التبكىت يرى لكل
 ٤٠ واحد ناقض (٨) مثال ذلك التى من العرض من قبل الكلمة التى فى غير الممكن ؛
 ١١٧٠ ولذى يصير سؤالين واحدا من المقدمة ، وإن كان شىء منفردا فمن العرض ؛
 وجزء هذا من الذى يلزم ؛ وأيضا التى تعرض لا للامر لكن للكلمة . وأيضا
 ٥ إن كان شىء للكل للتناقض على انفراده وإضافة إلى واحد بعينه ونحو واحد
 من التى على الشىء أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا لم يعد أنه يأخذ

(١) ف : وأما أنها موجودة لنا فى هذه الصناعة بعينها . (٢) ف : فى هذه بعينها .

(٣) ف : لهؤلاء الذين . (٤) ف : وإن كان يظنها . (٥) ف : أنهم أفراد منها .

(٦) ف : مع الكذب . (٧) ف : المفوطة . (٨) ف : ناقضا .

(٩) ف : على انفراده .

الذى من البدء . — قلنا إذن من كم تكون الضلالات ، وذلك أنهم لا تنكح
من زوائد ومن هذه الالاي قلت ^(١) يكن كلهن .

والتبكيك السوفسطائى هو ليس تبكيكنا على الإطلاق ، ولكن بالإضافة
إلى شيء ؛ وكذلك القياس . فإما إن لم نأخذ أن الذى من اشتراك الاسم
يدل على واحد ، والذى من اتفاق الشكل أنه هذا الشيء وحده ؛ وكذلك
هذه الأخر لا تكون تبكيكات ولا قياسات على الإطلاق ، ولا لدى التى
سئلت . وإما إن أخذوا : أما عند الذى يسأل فيكون ، وأما على الإطلاق
فلا يكون : وذلك أنهم يأخذون < لأمأ ^(٢) > يدل على واحد ، لكن الذى
يرى ، ومن هؤلاء الباقية .

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

وأما كم تبكيك هؤلاء الذين ييكتون ، فلا يجب أن يروم أن يأخذ من
دون علم جميع الموجودات ، وهذا لا يوجد .

نقل عيسى بن زرعة

وقد يعلم أن الموجود لنا فى هذه الصنائه نفسها إنما يُنحى به نحو الأمور
المظنونة ، وهى عند السامعين مثلها عند المحبين ؛ وإنما يقاس على ذلك
إذا كان المحيب هو الذى يظن . فالمقاييس الكاذبة إذن تكون : إما بجميع هذه

الأشياء ، أو بالمفردات منها . والذي يعتقد الإجابة قبل السؤال فإنه لو سئل
 لأعطى^(٢) ؛ بل قد يعرض في بعض الأشياء الأمران جميعا معا ، أعني أن
 يسأل سؤالا ناقضا وأن يبين كذبا ، ومثال ذلك المواضع التي من القول ،
 ومن السؤلوقسموس^(٣) . فإن كانت التضميلات الكائنة عن التناقض إنما تكون
 من التبيكيت المظنون ، فعلوم أن قياسات الكذب تكون من جميع هذه ،
 أعني من جميع الأشياء التي عنها يكون التبيكيت المظنون . والتبيكيت المظنون
 يكون من أجزاء التبيكيت الصحيح ، وذلك أن النقص في التبيكيت يظهر
 لكل أحد (مثال ذلك : أما في التي تعرض من قبل القول فلا تـه يـودى إلى
 الحال^(٤)) والذي يجعل السؤالين سؤالا واحدا في المقدمات وإن كان الشيء
 بذاته من العرض ، والتي من اللوازم هو جزء من هذا . وأيضا إن كان الذي
 يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول ، وأيضا إن كان التناقض كلياً وبذاته
 وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة فأخذ محمول على شيء^(٥) ،
 أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا اقتضت من أول الأمر بما ليس
 من شأنه أن يعدد .

فقد حصل لنا إذن عن كم شيء تكون التضميلات ، وأنها لا تكون
 من أمور زائدة ، وأنها بأمرها إنما تكون من الأمور التي ذكرت ،
 وأن التبيكيت السوفسطائي ليس تبكيتاً على الإطلاق بل نحو شيء . وكذلك

(١) ف : التسليم ، وإن لم يسأل . (٢) ف : سلم . (٣) ف : التعجيم .

(٤) يـودى إلى الحال : ف : في الممكن . — الحال : ف : ما لا يمكن .

(٥) ف : المناقضة . (٦) ف : واحد . (٧) ص : تبكيت :

أيضا القياس . فإما لم يأخذ الذى من الاسم المشترك دالاً على واحد، والذى من اشتراك الشكل دالاً على هذا الشيء فقط، وكذلك فى تلك الآخر، فليس تكون تبكيات ولا قياسات : لا على الإطلاق ، ولا نحو الأمر الذى عنه كانت المسألة . فإن أُخِذَتْ فإنها تكون موجودة نحو ما عنه كان السؤال ، ولا تكون موجودة على الإطلاق . وذلك أن الذى أخذه لم يأخذه دالاً على واحد ، بل ما يُظن كذلك . وعلى هذا يجرى الأمر فى الباقية .

١٥

٩

< استحالة معرفة كل التضميلات >

وليس يجب أن يروم تحصيل مدد الوجوه التى منها يكون توبخ الذين يكتون قبل المعرفة بجميع الموجودات ، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحد .

٢٠

نقل قديم [١٣٤٢]

وهذا معروف لصناعتهم وكلامهم فبقدر ما يعطون السامعين فيرون أنه قد وجبت المسألة من تأليف الكلام ، وبقدر ذلك يدخل الغلط على المحيب فيما يحتاج إليه من الجواب . من أجل ذلك وجب ألا تكون المقاييس الكاذبة إلا : إما لكل هذه ، وإما لبعضها ، لأن من لم يسأل^(٣) يظن أنه

٣٠

(١) ف : يتعطى . (٢) ش : بكل هذه أو ببعضها .

(٣) كانت بالأسود : لأن من سئل . ثم صححت بالآخر كما أثبتناه . ش : فى نسخة أخرى : فإن الذى يسأل ويظن أنه كان قد أعطى فهو أن يسأل إن أعطى .

قد سأل ، والمسئول يظن أنه قد أعطى الجواب وهو بعد لم يُعْطِ . إلا أنه
 قد يعرض لبعضهم اجتماع هذين : مضاعف المسألة وإظهار الكذب فيها .
 وإنما يكون ذلك إما لبعض كلمة ، وإما لعجومة السائل . فلها كانت
 المضلات من النقائص لا تكون إلا من تخيل أو تهجين في الكلام ، استبان
 أن غلط المسئول وظنه قد أجاب ولم يجب لم يكن إلا لما تخيل له من
 التهجين والتبكي في الكلام . والتهجين في الكلام لا يكون إلا لنقص أجزاء
 الكلام الصدق ، وذلك أن كل كلام ناقص يتخيل أنه تبكي وتهجين
 كالذي يجعل المسئلتين مسألة واحدة ، فإن ذلك لا يكون إلا من نقص
 مقدمة ، وكالذي يُدْخِلُ العرض مكان الذاتى ، وذلك لنقص جزء من الكلام
 وبأن الحق الكلام الكل مكان الجزء ، وأيضا أن يظن أن العرض
 إنما عرض لكلام المبين عن الشيء لا لنفس الشيء ، وأرى أن القول
 الناقض في الكل مشاعا بحال واحدة وأنه موجود إما في شيء منها ، وإما
 في كل واحد منها ، وأيضا من الاعتداد بالموجود في ابتداء المسألة وتصيره

(١) ف بالأحر : معا ضعف .

(٢) ش : يعنى أنه يقيم العرض في الشيء مقام الأمر الذاتى له .

(٣) ف بالأحر : (الذات) ت . (٤) ف : يلحق .

(٥) ش : يعنى أن ما يعرض من الفساد إنما هو في الكلام ، لا في ذوات الأشياء .

(٦) ف : عاما .

١٠ منها . فقد استبان من كم تكون المضلات وأنها لا تكون من الأشياء أكثر من هذه ، بل إنها تكون من الأنواع التي قيلت .

فتبكيك السوفسطائيين والتهجين من كلامهم ليس بتهجين مشاع ^(٢) يعم الكثير، بل إنما يلاقى به واحد؛ وكذلك قياسهم . غير ما لم يأخذ شيئا مفردا لدلالة خارجا من اشتراك الأسماء أو يأخذوا شيئا واحدا مشارا ^(٣) إليه غير مشابه بشكل غيره وكان سائر كلامهم كذلك ، لم يفعلوا تبكيكا ولا قياسا ^(٤) لا مشاعا ولا مفردا عدد الواحد المسئول . وإن هم جعلوا كلامهم كليا جاز أن يكون قياسهم وتبكيكهم موافقا للواحد المسئول ، لا للكثير ، لأنهم ^(٥) يأخذون شيئا دلالاته مفردة بالتخيل لا بالحقيقة ^(٦) .

٢٠

٩

< استحالة معرفة كل التضميلات >

فأما سائر وجوه التبكيك والتهجين في الكلام فليس ينبغي لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء، وذلك لا يكون لصناعة واحدة .

(١) ف : إنما . (٢) ف : دام . (٣) ص : مشار .

(٤) من : بنقل آخر : والذي هي اشتراك شكل الشيء وحده . (٥) ف : عاما .

(٦) ف بالأحر : لأنهم لا ... (بالتخيل) إلا (بالحقيقة) .

(٧) ش : بنقل آخر : فأما من كم وجه يكون التبكيك فليس ينبغي أن نتعاطى معرفة جميع ذلك ، لأن ذلك ليس للصناعة الواحدة ، لأن العلوم كثيرة وليس لها غاية ؛ فقد تبين أن المبصرات أيضا كذلك .

[٣٤٢ ب] نقل يحيى بن عدى

ولا لواحدة من الصناعات ، وذلك أن الصناعات كثيرة وبغير نهاية .
 فإن كان هو معلوم أن البراهين أيضا هي تبكيات وصادقة ، وذلك أن مبلغ
 ما يوجد أن يبين ، يوجد أن يبكت الذى يصنع نقيض الصادقة — مثال
 ذلك إن كان وضع القطر مساويا للضلع ^(١) يبكته إنسان ببهان أنه غير
 ٢٥ مشارك . فإذا نحتاج أن نكون عارفين بجميعها . وذلك أن ^(٢) : أما هذه
 فتكون من هذه المبادئ التى فى الهندسة ونتائج هذه ، وأما هذه فمن هذه
 التى فى الطب ، وأما هذه فمن هذه العلوم الأخر . لكن والتبكيات الكاذبة
 أيضا على هذا المثال تكون بغير نهاية ، وذلك أن فى كل صناعة التى كبادئ
 ٣٠ تلك . فمعلوم إذن أنه ليس من جميع التبكيات ، لكن يأخذ الأنحاء من هؤلاء
 اللواتى من صناعة الجدل : وذلك أن هؤلاء عاميات عند كل صناعة وقوة .
 وأن يرى التبكيت فى كل علم هو للعالم إن كان يرى أن ليس هو ، وإن كان
 موجودا من قبل ماذا هو . وأما التى من العامة والتى ليست تحت صناعة
 واحدة فمن هؤلاء الجدليات . وإن كان يوجد لنا من أى هؤلاء القياسات
 المشهورة بسبب أى شئ كان ، فوجود لنا من هؤلاء التبكيات أيضا :
 ٣٥ وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض . فإذا ن قياس واحد ، وإما
 قياسان ^(٤) : التناقض . القياس الذى بهذه ^(٥) إما قياس يرى ، وإما جدلى
 ٤٠ يرى — فهو تبكيت التناقض .

(١) ف : مشاركا . (٢) ف : أنه . (٣) ف : وذلك أنه إن كان .

(٤) ف : قياسان التناقض . (٥) ف : هؤلاء .

فوجود لنا إذن من كم توجد جميع التي كهذه، وإن كان موجوداً لنا
 هذا ؛ والحلول أيضاً موجودة لنا ، وذلك أن معاندات هؤلاء هي حلول .
 وموجود لنا أن من كم تكون هذه^(٢) اللاتي ترين وهؤلاء اللواتي ترين ، لا في
 أمة كان ، لكن في هؤلاء اللواتي كهذه ، وذلك أنها غير محدودات إن فكر
 إنسان في أن من كم يرين هؤلاء يعرض . فإذاً هو ظاهر أن للجدلي
 يوجد أن يجد أن يأخذ هؤلاء العايات إن كم تكون أو هذه اللواتي^(٣)

نقل عيسى بن زرعة

من الصنائع ، وذلك أن المعلومات كثيرة غير متناهية . فمعلوم إذن أن
 البراهين أيضاً كذلك . والتبكيئات قد تكون صادقة ، لأنه كما لنا أن نبين فلنا
 أن نبكت من يضع نقيض الحق — مثال ذلك الوضع بأن للقطر والضلع
 مقداراً مشتركاً : فإذا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه ليس لهما مقدار
 مشترك . فنحن إذن محتاجون إلى أن نكون عارفين بجميع الأشياء ؛ وذلك
 أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادئ الهندسية ونتائجها ، وهذه من الأمور
 التي في الطب ، وهذه من العلوم الأخر . وكذلك التبكيئات الكاذبة قد تكون
 غير متناهية ، وذلك أن في كل صناعة يوجد قياس كاذب — مثال ذلك :
 أما في الهندسة فقياس هندسي ، وأما في الطب فطبي ، أعني أن في كل

(١) ف : كهؤلاء . (٢) ف : هؤلاء . (٣) ف : هؤلاء .

(٤) ف : ولعل المعلومات أن تكون غير متناهية . (٥) ص : مقدار .

صناعة ما هو بحسب مبادئ تلك الصناعة . فعلوم إذن أنا ليس إنما نأخذ
المواضع من جميع التبيكات ، بل من المأخوذة من الجدلى ؛ وذلك أن هذه
التي تعم كل صناعة وقوة . فأما النظر في التبيك الذى يكون فى جميع
العلوم ، وهل هو مظنون لا حقيقة له ، وإن كان موجودا ، فمن قبل ماذا
وجوده — فهو من شأن العالم . فالذى يكون من الأمور العامة التي ليست
تحت واحدة من الصنائع هو من المقدمات الجدلية . فإذا كان عندنا
مماذا تكون القياسات المشهورة نحو أى شئ أردنا ، فإن لنا أن نعمل من
هذه تبيكات ، وذلك أن التبيك هو قياس التناقض . فقياس التناقض
إذن إما أن يكون واحدا ، وإما أن يكون اثنين . فالقياس إذن الكائن
بهذه الأشياء : كان قياسا مظنونا أو قياسا جدليا أو جدليا مظنونا ، فهو
تبيك بالتناقض .

فقد حصل لنا إذن عن كم شئ تكون أمثال هذه الأشياء كلها . وإذا
كانت هذه حاصلة لنا فإن حلها^(١) موجود عندنا ، وذلك أن بوجود هذه توجد
الحلول . وقد حصل لنا عن كم شئ تكون القياسات المظنونة .
والمظنونات ليست موجودة فى ما اتفق^(٢) ، بل فى التي وجودها على هذا
النحو ، وذلك أن الإنسان لو فكر فى عدد الأشياء التي من أجلها يظن أن
هذه الأشياء تعرض وحدها غير محدودة . فقد ظهر إذن أن الجدلى هو الذى

يمكنه أن يأخذ من الأمور العامة كم الأسباب التي عنها تكون : إما أسباب
التبكيك ، أو التي [لما] تظن تبكيكنا

[١٣٤٣] نقل قديم

فعمى أن العلوم لا نهاية لها ، ومعروف أن براهينها كذلك . وقد تكون
تبكيكنا محققا صادقا لأن كل ما جاز لأحد أن يثبت فيه برهانا قد يجوز تبكيك
لمن وضع نقيض^(١) الحق — كقولك إن كان من وضع أن القطر مقدر ، فقد
يجوز للبكيك إثبات البرهان أن القطر غير مقدر . من أجل ذلك نحتاج إلى أن
نكون بجميع هذه الأشياء وأمثالها مهرة علماء^(٢) ، لأن هذه الأقاويل إنما تثبت
من أوائل صناعتها : فما كان منها للساحة فلإنما يقوم بقدر أوائلها ونتائجها ،
وكذلك ما قيل في الطب وسائر الصناعات . وأيضا فإن النقائص الكاذبة
لا غاية لها بمثل ما قلنا في العلوم إنما لا نهاية لها ، لأن في كل علم من العلوم
مقاييس كاذبة كقولك : قياس مساحي في المساحة > وقياس طبي
في مذهب الطب < . وقولى : « قياس في الصناعة » إنما أريد به الذى
وضع في أوائل الصناعة . ولسنا نتفقد ولا نأخذ في كتابنا هذا جميع أنحاء^(٣)
التبكيك والتهجين من الكلام ما خلا الذى يذهب فيه المجادلون ، لأن الأنحاء
التي يأخذ فيها أهل التهجين هي عامة لكل صناعة ولكل قوة كلام . فأما

٢٥

٣٠

٣٥

(١) تحتها : نقيضة . (٢) ف : وأشابهها . (٣) ف : فهما .

(٤) هذه الزيادة (وتوجد في الأصل) بالأحرى الهامش .

(٥) ف : نيين . (٦) تحتها : يأخذون .

التهجين والتبكيك الذى يكون فى ضرب من ضروب العلم على حدته فلا يست معرفته إلا للهاذق الماهر به : كان متخيلا بالتهجين ، أو كان حقا ، أو لم يكن ^(*) .
فأما معرفة التهجين والتبكيك الذى يكون من كل مشاغب ^(٤) فذلك واجبة على أهل الجدل ، وهم الديالقطيقيون ^(٥) ، لأننا إذا وجدنا ما منه تكون المقاييس المحموده عن أى الأسماء كانت ، فنحن واجدون ما منه يكون التبكيك ،
لأن التبكيك إنما هو مقياس مناقضة ، وإن كان مقياسا متناقضان فهما ^(٨) إذن تبكيك .

فلا محالة أنه قد حصل من كم جهة يكون هذا ومثله من التبكيك ،
وإذ قد وجدنا ذلك فقد أصبنا النقض عليه لأن فى منازعتها نقضا .

(١) ش : فى نسخة أخرى : والتبكيك والمباكنة التى لكل علم إنما يصيرهما العالم
الحاذق . — كان ينبغي أن يزيد فى قوله لكل عالم فى خاصة نفسه . (هذا فى الهامش أيضا) .
(٢) ف بالأحر : (فى) كل (ضرب ...) .

(*) عند هذا الموضع بالهامش : إنه وإن كانت أجناس العلوم متناهية ، فإن جزئياتها لانهاية
لها ؛ كذلك لانهاية لجزئيات المباكنة ؛ ولها ولكل صناعة أوائل ، فليس أوائل صناعة الرياضات
أوائل للابحاث .

(٣) ش : بنقل آخر : والتبكيك (ف : والمباكنة) العامى الذى ليس تحت صناعة واحدة
فأحد ذلك من صناعة الجدل .

(٤) ف بالأحر : فى (كل) مشاعا (وليس) تحت (واحدة من الصناعات ...) .
(٥) ص : الديالقطيقيون . (٦) ف بالأحر : الأشياء .
(٧) ص : مقياسين متناقضين . (٨) ف : فهما .
(٩) ف : وأمثاله .

وفي خلال ذلك قد استبان لنا المتخيل منها من كم جهة يكون . وقولى :
 "مخيل" لست أريد به ما كان متشبهاً بشيء مشار إليه ، بل ما كان شبيهاً
 بكذا وكذا ، وهو شيء غير محدود ، فكذلك هى أنواع التبكيث المخيلة إن
 أحدها استقصى النظر فيها فعلم من كم جهة تكون . فقد استبان أن المجادل
 يجد السبيل لوجد هذه الضروب وأخذها مما منه تكون وأخذها إياها بمعنى
 مشترك ، فإما : تبكيثاً محققاً وإما مخيلاً ، والمجادل لا يعدو

[٣٤٣ ب] نقل يحيى بن عدى

للتبكيثات أو التبكيث الذى يرى أو الجدلية التى ترى أو الممتحنة .

١٠

< المجج اللفظية والمجج الموضوعية >

وليس يوجد فصل الكلمات الذى يقول ناس بأن يكون : أما هؤلاء فعند^(٣)
 الاسم ، وأما هؤلاء فلدى الاعتقاد . ذلك أنه شنع أن يُظن أن كلمات ما يكن
 لدى^(٤) الاسم وأخرى لدى^(٤) الاعتقاد ، لا هن هن بأعيانهن . وذلك أن
 ماذا هى التى لدى^(٤) الاعتقاد إلا التى متى لم تستعمل الاسم الذى إذا ظن الذى
 يسأل الذى سئل يعطى ، وهذا هو هو بعينه لدى^(٤) الاسم أيضاً . — وأما التى
 لدى^(٤) الاعتقاد فتى فهم الذى يعطى وأن الاسم يدل على كثيرة ، يظن إنسان

(١) ف : تبين . (٢) ف : إلى وجود .

(٣) ف : فلدى . (٤) ف : نحو .

- (أى الذى يُسأل والذى يُسأل) أنه يدل على واحد على مساواة والموجود يدل
 معا وكثيرين ، لكن والذى بحيث والذى يسأل كزينن^(١) إذ يظن أن الموجود
 واحد، والكلمة هى أن الكل واحد — هذا يكون نحو يتكلم لدى الاسم
 ولدى الاعتقاد الذى يسأل . وإن ظن إنسان أنه يدل على كثيرة فمعلوم
 أنه ليس لدى الاعتقاد . أما أولا فهى لدى الكلمات التى كهذه : أترى
 ٢٥ هى التى لدى الاسم ولدى الاعتقاد جميع التى تدل على كثيرة؟ وبعد ذلك
 لدى أيا كان، وذلك أن الذى هو لدى الاعتقاد ليس هو فى الكلمة، لكن^(٢)
 بأنه ليس للذى بحيث كيف هو لدى هؤلاء اللواتى تطالب . — وأيضا ممكن
 أن يكون جميع هؤلاء لدى الاسم : وذلك أن معنى لدى الاسم هو معنى أنه
 ٣٠ ليس يكون لدى الاعتقاد هو هاهنا وألا تكون كلها أشياء أخر، لا لدى الاسم
 ولا لدى الاعتقاد أيضا . وهؤلاء يقولون تكون كلها وتنقسم^(٣) أما لدى الاعتقاد
 جميعا، وأما أخر فلا . — لكن جميع القياسات هى من معنى على طريق الكثرة^(٤)
 ٣٥ هى من هذه أفراد هؤلاء التى من الاسم ، وذلك أنه شينًا قيل إنه يقال إن
 جميع هؤلاء اللواتى من اللفظ^(٥) هى من الاسم ، لكن هن ضلالات ما، لا بما
 يوجد لديها للذى بحيث^(٦) ، لكن بما يوجد له سؤال كهذا، أى الذى يدل على
 ٤٠ ككثرة .

وبالجملة، هو شنع أنه يتكلم فى التبيكيت .

(١) Zenon = والنقاد يرون هذه الكلمة زيادة من الشراح ولم توجد فى نص أرسطو
 الأصل . (٢) ش : نسخة : لكن بأنه للذى بحيث . (٣) ف : ويقسمون .
 (٤) ف : الكثير . (٥) ف : الصوت هو . (٦) ف : نحوها .

نقل عيسى بن زرعة

أو أسباب التي تظن جدلية أو המתحنة ^(١).

١٠

١٠

< المجج اللفظية والمجج الموضوعية >

وليس الذى يقوله بعض الناس فى الألفاظ من أن بعضها موجودة
بجسب الاسم ^(٢)، وبعضها بجسب الاعتقاد فصلاً لها . وذلك أنه من القبيح
أن يظن أن الألفاظ التي يُنحى بها نحو الاسم غير الألفاظ التي يُنحى بها نحو
الاعتقاد، فإنها ليست واحدة بأعيانها، وذلك أنه ليس يعنى بأنها ليست نحو
الاعتقاد سوى ألا يستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المسئول
أعطاه إياه . وهذه الحال بعينها موجودة فى التي نحو الاسم ^(٣) . فاما التي نحو
الاعتقاد فيكون عند تأمله ما يعطيه ^(٤) . فإن ظن ظاناً، إذا كان الاسم دالاً على
كثير، أنه يدل على واحد : مثلاً كان أو مسئولاً، فإنه يكون دالاً على واحد
وكثير معاً، إلا أن المحيب والسائل — شبيهها بزنين فى مسئلته ^(٥) — وهو يظن أن ^(٦)
الموجود واحد؛ وقوله هو هذا : «إن الكل واحد» . فهذا الكلام متوجه

١٥

٢٠

(١) ف : الانتحانية . (٢) ف : نحو . (٣) ف : ينحى بها نحو .
(٤) ف : يجب به . (٥) يقصد زينون الإيلي Zénon d'Elée .
(٦) ف : عند . (٧) ف : عنده .

نحو الاسم وهو بحسب اعتقاد السائل^(١) . فإن ظن أنه يدل على كثيرين فمعلوم أن هذا ليس هو بحسب الاعتقاد^(*) . فأما النظر في هذه الأقاويل أولاً فيكون على هذا النحو : أترى الأقاويل التي ينحى بها نحو الاسم ونحو الاعتقاد وهي جميع التي تدل على كثيرين ؟ ثم ينظر بعد ذلك : أى هذه يتبقى ؟ وذلك أن الذى يقصد به قصد الاعتقاد وليس بموجود فى اللفظ ، بل هو فيما للجيب أن يذكره من حال القول عند الأمور المطلوبة^(٤) . — وقد يمكن أيضا أن تكون هذه كلها مما ينحى به نحو الاسم ، ذلك أن معنى أن يقصد بها قصد الاسم هو فى هذا الموضع [١٣٤٤] ، ألا يقصد بها قصد الاعتقاد . وذلك أنها إن لم تكن كذلك فجميعها أن تكون شيئاً آخر ليس هو الذى نحو الاسم ولا الذى نحو الاعتقاد . وقد قال هؤلاء إنها بأسرها موجودة ، وإن جميعها تنقسم إما إلى التى نحو الاسم أو نحو الاعتقاد ؛ وقال آخرون ليس الأمر كذلك . — بل جميع القياسات التى تكون مما يقال على أنحاء كثيرة إنما توجد من هذه . واليسير من هذه هى التى من الاسم . والقول بأن جميع التى تكون من اللفظ هى من الاسم ، فقد قيل

(١) ش : بدل ما بين العلامتين (النجمتين) فى نقل ثاويلاً ما هذه حكايته : فإن ظن ظان إذا كان الاسم دالاً على كثير أنه يدل على واحد ، فإن ذلك أيضاً يكون فى السائل والمسئول — مثال ذلك : أترى الموجود يدل على واحد أو على كثير ؟ إلا أنه كذلك فى المجيب والسائل . وذلك أن زيناً إنما سأل وهو يظن أن الموجود واحد . والقول هو : « هذا الواحد هو كل شيء » . فهذا القول هو كذلك بحسب الاسم وبحسب اعتقاد المسئول .

(٢) ف : يقصد . (٣) ف : قصد . (٤) ف : التى سأل عنها .

على جهة شناعة ، بل القول بأنها تضليلات ما وأنها ليست بحسب ما يراه
المجيب فيها ، لكن بأن يكون السؤال الذى على هذا النحو هو الدال على كثير .

نقل قديم

أن يكون إما محيلاً في مجادلته وإما ممتنحاً .

١٠

< المجحج اللفظية والمجحج الموضوعية >

وليس هناك فصل كالذى قال به بعض الناس في دلالة الاسم وفي المعنى
الثابت^(١) في الفكر من دلالة الاسم ، فيكون المعنى في الاسم غير المعنى الراكد
في الضمير . فإنه من القبيح أن يُظن أن دلالة الاسم غير ما يثبت عليه المعنى
في النفس . ومن أول الاسم على غير ما يثبت في الفكر لا يزل^(٢) الاستعمال
للأسم تحت الجواب من المسئول عنه^(٣) ، وكذلك صرف المعنى عن دلالة
الاسم لا يكون إلا للشك فيما فهم^(٤) وأجابك المسئول . فإن أحد ظن — سائلاً
كان أو مستولاً — أن الاسم الكثير الدلائل مفرد بالدلالة كقولك في الواحد
وفي الموجود أو ما يثبت عليه أنه هذه ، وليس منها شيء إلا دليل على كثير ،
فالسائل والمسئول قد يلتبس عليهما الكلام كالذى فعل زينن ، فإنه ظن

(١) ف : المتصور . (٢) تمنحاً : ما .

(٣) ص : لا يزال . والتصحيح بالأحرف فوقها .

(٤) صحح بالأحرف في الهامش هكذا : بحيث .

(٥) تمنحاً : فيه . (٦) بالأحرف فوقها (فهم) ما .

(٧) ش : فإن كان الاسم الذى يدل على كثير وظن به إنسان أنه يدل على واحد .

بالواحد أن دلالاته مفردة فَضَّلَ ، وكان ما أثبت من مسئلته أن الكل واحد ،
فصار التضييل في هذا الموضع إنما يكون من قبل الاسم وليس من التي
في الضمير أو في فهم المسئول . — فإن أحد ظن^(١) بالكثير الدلائل من قبل
الاسم المشترك أن دلالاته كثيرة ، فقد استبان أن التضييل فيه ليس^(٢) من قبل
كلمة الضمير^(٣) . فلا محالة أن أول التضييل يكون في مثل هذه الكلمات التي
نرفعها إلى لفظ الاسم وإلى معنى الضمير فنبدل على الكثير في أى الأشياء
قيلت^(٢) : وليس يستبين^(٤) في الكلمة ما في الضمير ، ولكنه يستبين^(٥) ذلك بجهة
من الجواب من المسئول على ما يخرج من الكلام . — فأما من قبل اللفظ
بالاسم فقد يمكن أن تكون كلها : وأما ها هنا فما لم يكن فصلا من قبل
المعنى فهو بالاسم يتضلل^(٦) . — فإن لم تكن كلها كذلك فسيكون غيرها ،
لا من قبل الاسم ولا من قبل الضمير . ومن الناس من قال إنها كلها :
إما من قبل الاسم ، وإما من قبل المعنى ، وعلى مثل ذلك يقسمونها^(٧)
ولا يزعمون أنه يكون غيرها . — إلا أنها تكون منا بليسير^(٨) من الأكثر ، فمنها

٢٥

٣٠

٣٥

(١) ص : أحدا . (٢) ش : في نسخة أخرى : ليس عند الضمير ، وأول ذلك
عند الكلام الذى بهذا النحو ، فهى بإذن تلك التى عند الاسم وعند الضمير جميع تلك التى تدل
على كثير . ثم بعد ذلك عند أى الأشياء كان ، فانه ليس فى الكلام ذاك الذى عند الضمير .
(٣) ف : ما فى . (٤) ف : يتبين . (٥) ف : يكن متصلا .
(٦) ف : يتصل . (٧) ف : حسب . (٨) ف : مقاييس . ش :
ينقل آخر : ولكن جميع السولوجسموسات إنما من المكتر (ف : الكلى) والمفردات منها
هذه التى من الأشياء .

ما هو فصل من جهة الاسم : وقبيح أن يقال إن كل ما كان مضللاً من جهة اللفظ فذلك من قبل الاسم : فقد تكون مضلات لا من قبل جواب المحيى عليها ، ولكن من قبل الكلمة فى المسئلة وما يدل عليه من الكثير . ٤٠

وقبيح النية أن نتكلم فى شىء من التبيكيت والتضليل قبل أن نتكلم فى المقياس ، وذلك أن التضليل إنما هو مقياس . ومن أجل ذلك يجب أن نتكلم أولاً على المقياس . ١٧١

[٣٤٤ ب] نقل يحيى بن عدى

لا فى القياس أولاً ، وذلك أن التبيكيت هو قياس ما : فإذا نفع^(١) فى القياس القياس الذى قبل القياس ، وفى التبيكيت الكاذب والذى كهذا هو تبيكيت يرى . وقياس التناقض بسببه تكون العلة ، وفى التناقض^(٢) (وذلك أنه يجب أن يزداد التناقض) متى كان فيهما كليهما التبيكيت الذى يرى . ويوجد «أما أن الساكت يتكلم» ففى التبيكيت^(٣) أو فى القياس^(٤) ؛ وأما أن «ما ليس للإنسان يعطى» ففيهما كليهما^(٥) ؛ وأما التى بـ «شعر أوميروس الشكل الذى بالدائرة» ففى القياس^(٦) ؛ وأما الذى ولا فى واحد منهما فقياس صادق .

-
- (١) ف : أى ينفع أن يتكلم فى القياس الذى قبل القياس . (٢) ف : من قبله .
 (٣) ف : أكثر من . (٤) ف : ويجب . (٥) ف : بهما .
 (٦) ف : فالتبيكيت . (٧) ف : أو بالقياس . (٨) ف : فيهما .
 (٩) ف : فبالقياس .

ولكن من حيث جاءت الكلمة ^(١) : أولا الكلمات اللواتى فى التعاليم لدى ^(٢)
الاعتقادهن أو لا ؟ وإن استحسن إنسان أن المثلث يدل على كثيرة ، ليست
كهذا الشكل الذى منه كان يجتمع معنى القائمتين ^(٣) : أية الذى اعتقد هذا
بعينه يتكلم ، أم لا ؟

وأىضا إن دل الاسم على كثيرة ، وذلك لا يفهم ولا يظن ، كيف لا يتكلم
هذا لدى الاعتقاد ؟ أو كيف يجب أن يتكلم ^(٤) إذ يعطى القسمة (أو يسأل إنسان
إن كان موجودا أن الساكت يتكلم) أولا أو يوجد كأنه لا ، ويوجد كأنه
نعم ؟ وإن أعطى إنسان بغير نهاية فالذى يتكلم ليت شعري أليس لدى ^(٥)
الاعتقاد يتكلم ؟ وهذا على أن الكلمة يظن أنها للتي من الاسم . فليس إذن
يوجد جنس ما للكلمات لدى ^(٥) الاعتقاد . لكن أما هؤلاء فهن لدى الاسم ،
وهؤلاء ليس جميعهن ولا تبكيات ، لكن ولا هؤلاء اللواتى يرين ، وموجودة
التي لأمر اللفظ تبكيات ترى أيضا ^(٦) — مثال ذلك من العرض وأخر .

وإن أهل إنسان أن يقسم ، ” أعنى أن الساكت يتكلم ” : أما هؤلاء
فهكذا ، وأما هؤلاء فهكذا : إلا أن هذا هو أما أولا فإنه شنع أن يؤهل ،
وذلك أنه يوجد حينئذ ألا يظن ، الذى يسأل ^(٧) أنه على طريق الكثرة ؛ وليس
ممكنا أن يقسم التي لا يظن . وأما بعد ذلك فإن يعلم بكون شيء آخر ، وذلك
أنه يجعل الذى يداوم كماله ظاهرا ولا يعلم ولا يظن أنه يقال ^(٨)

(١) ص : حاب . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى : ينتج .
(٤) ف : يسأل . (٥) ف : نحو . (٦) ف : الصوت .
(٧) ف : التي سئلت أنها . (٨) ف : يواظب . (٩) ف : أنها .

نقل عيسى بن زرعة

وقد يقبح بنا بالجملة أن نتكلم في التبكيث قبل أن نبدأ بالكلام
في القياس : وذلك أن التبكيث هو قياس ما ؛ فالأول إذن أن نقدم
الكلام في القياس^(١) الذي له يقدم على الكلام في التبكيث^(٢) الكاذب ؛ وذلك
أن ما جرى هذا المجرى هو تبكيث مظنون . وقياس المناقضة^(٤) هو الذي
يكون عليها موجودة إما في القياس أو في المناقضة^(٤) (وينبغي أن يضاف إلى
القول لفظة التناقض) ، إذا كان التبكيث المظنون موجودا فيهما جميعاً^(٦) .
فأما القول إن "السالك يتكلم" فيوجد في التناقض لا في القياس . فاما أن
"الإنسان يعطى ما ليس له" فيوجد فيهما جميعاً . وأما القول بأن "شعر
أوميروس له شكل الدائرة" فإن ذلك يكون في القياس . والقياس الذي
قد عدم كل واحد من هذه فهو قياس صحيح .

وليس ذلك من مصدر القول^(٧) ، ونبدأ أولاً بالكلام في الألفاظ التي^(٨)
في التعاليم و : هل هي مما ينحى به نحو الاعتقاد أم لا ؟ وإن استجاد قائل^(٩)
القول في المثلث إنه يدل على معانٍ كثيرة ، وسلم أنه ليس هو هذا الشكل
الذي يتحصل^(١٠) منه أن زواياه مساوية لفاعمتين : أترى هذا يتكلم بحسب
اعتقاد ذاك ، أم لا ؟

-
- (١) ف : نسخة : سوء القياس . (٢) ف : يستحق التقديم . (٣) ف :
ثاويلا : في كذب الكاذب . (٤) ف : التناقض . (٥) ف : سببه . (٦) ف :
يعنى في المقدمات والنظم . (٧) ف : مخرج اللفظ . (٨) ف : الأفاويل .
(٩) ف : العلوم . (١٠) ف : يجتمع .

- فأما إن كان الاسم أيضا يدل على كثيرين ، فإن ذلك لا يفهم هذا ولا يظن^(٢) ، كيف يكون كلام هذا ليس نحو الاعتقاد أو كيف كان يجب أن يتكلم : أبأن يقسم^(٣) ، (أو بأن يسأل : هل الساكت يتكلم) ، أم لا ؟ أو قد يجوز أن يسأل ذلك بجهة ، ويوجه بجهة ؟ فإن أعطى^(٤) إنسان أن لا نهاية موجودة : أفليس كلام الذى يتكلم نحو الاعتقاد ؟ وإن كان القول يؤهم أنه من التى من الاسم فليس يوجد إذن ما يكون نحو الاعتقاد جنسا للالفاظ^(٥) .
- لكن أما هذه فهى التى نحو الاسم ، وهذه فليس جميعها تبكيات ولا من التى تظن كذلك أيضا ، وقد تكون اللواتى ليست من القول^(٥) تبكيات مظنونة — ومثال ذلك من العرض ومن المعانى الأخر .
- فإن أوجب بعض الناس للقول بأن "الساكت يتكلم" أن يقسم حتى يكون منه كذا ومنه كذا : فإن هذا الإيجاب منه لهذا أولا شنع^(٦) ، وذلك أنه ربما لم يظن بالأمر الذى سئل عنه أنه مما يقال على أنحاء كثيرة [١٣٤٥] وليس يمكن أن يقسم ما لا يظن ذلك به . وأيضا ليكن أن يعلم شيئا آخر هو أن يجعله ظاهرا عند من لا دربة له كدربته ، وليس يعلم ولا يظن أنه مما يقال على جهات كثيرة من قبل أن فى

(١) ف : أى الحبيب . (٢) ف : يتوهم .

(٣) ف : سلم . (٤) ف : للافاويل ؛ بل .

(٥) ف : اللفظ تبكيت مظنون .

نقل قديم

قبل أن نتكلم على التضليل الكاذب ، فإنه ما كان كذلك وإنما هو تضليل
 مخيل ومقياس مناقضة . ولذلك يجب أن تكون العلة إما في المقياس ، وإما
 في الإنطافاسيس وهى المناقضة (وقد ينبغي أن يزيد فيقول : ربما كان
 التضليل المخيل في الأمرين جميعا) . فقولك ^(١) : ” الساكت يتكلم ” — وهو
 تضليل وهو من الأنطافاسيس ^(٢) لا في المقياس . وإذا ” أعطى الإنسان من
 كلامه ما ليس له ” كان المضلل في الأمرين . وقولك إن ” شعر أوميروس
 إنما هو شكل بدائرة ” فهذا بقول مُضِلٍّ بالمقياس . وما لم يكن واحداً من
 هذه فهو مقياس صادق .

فلنعهد إلى ما جرى عليه الكلام ؛ ولننظر : من أين يكون التضليل
 في كلام المعلوم : من الفهم أو من غير الفهم ؟ وإن أحد ظن أن المثلث ^(٣)
 كثير الدلائل وأعطى أنه ليس مثل الشكل الذى يجتمع فيه خطان
 متساويان ، فما نحن قائلون : هل قائل هذا القول عند نفسه فهم ، أم لا ؟
 وأيضا إن كان الاسم دليلا على أشياء كثيرة والناظر فيه لا يقسمه ولا يظن
 ذلك ، فكيف تكون ضلالة ذلك عند نفسه أو كيف ينبغي أن يسأل

(١) ف : كقولك . (٢) ف : المناقضة .

(٣) ش : إن القائل إن كل مثلث متساوى الساقين ثلاث زواياه مساوية لزاويتي قائمتين
 قد صدق ، ولكن إن كان عني أن هذا هكذا من أجل أن كل مثلث ثلاث زواياه مساوية لقائمتين
 فقد أصاب . وإن كان إنما عني أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين من أجل أنه متساوى
 الساقين فليس ذلك كذلك ، وإنما هى كذلك من أجل أن هذا أولى لكل مثلث .

- ٢٠ إلا أن يعطى أولاً (فإن أحد سأل فقال : يجوز للساكت أن يتكلم أولاً يجوز) ،
أو ذلك جائز مرة ، ومرة ليس بجائز . فإن أجاب مجيب فقال إنه ليس
بجائز ألبته ، ثم تكلم الساكت ، أفما أن يكون المجيب مبكراً عند نفسه ؟
وقد يظن أن التضييل في هذا القول من قبل الاسم . < و > لا محالة
أنه ليس لهذا الكلام الذى يسند إلى الفكر جنس جامع له ، بل إنما يكون
بعضها من قبل الاسم . وليست كلها مِضَلَّات ، ولا المخيلة كلها بمِضَلَّات ،
٢٥ فقد تُخِيلُ مِضَلَّاتٌ من غير المفظ كالذى يكون من العارض في الكلام .

- فإن أحد حمل نفسه على القسمة فقال : إن "الساكت أن يتكلم" إما هكذا
٣٠ وإما هكذا — فليعلم أولاً أن ذلك قبيح به ، لأنه ربما لم يكن المسئول
متصرفاً لأوجه كثيرة ولا فهماً بالقسمة وما لم يكن مظنوناً لم تمكن قسمته .
وأيضاً إن إفادة العلم ليست غير إثباته على غير فكر المتفكر وعلى خلاف
الجاهل الظان له ، وإلا فما المانع له من أن يفعل < ذلك > فيما ليس
بمضاعف ؟ !

(١) ص : فإما أن فيكون . ف : يكون . (٢) الزيادة بالأحر .

(٣) ف : مثبتاً للقسمة . (٤) ف : لا .

(٥) ش : في نسخة أخرى بنقل آخر : ثم بعد ذلك إن قولك يتكلم شيء آخر ، فيجعلها ظاهرة
لن ليس له فهم إلا بعلم ، ولا يظن أنها تنال بنحو آخر ، وفي هذه التي ليست بمضاعفة ما الذى
يمنع أن يضع هذا ، مثل قولك : أرايت يا هذا مساويات هي المتوجهات للثنيات في أربعة .
(٦) الزيادة بالأحر فوقها .

[٣٤٥ ب] نقل يحيى بن عدى

على وجه آخر من قبل أن هى هؤلاء غير المضاعفات أيضا ما الذى يمنع
 من أن يفعل هذا : أترى الوحدات التى فى الرباعيات هن مساويات للثنايات ^(١) ^(٢) ٣٥
 والثنايات هن : أما هؤلاء فتحدات هكذا ، وأما هؤلاء فهكذا ؟ وأترى لهؤلاء
 الأضداد علم واحد ، أم لا ؟ وموجود أضداد أما هؤلاء فمعلومات ؛ وأما هؤلاء
 فغير معلومات . وبالجملة ، فالذى يؤهل هذا لا يعلم أن الذى يعلم هو آخر
 غير الذى يفحص بأن الذى يجب أن لا يسأل بل أن يجعل معلوما ، وأما ذاك ١٧١ ب
 فإن يسأل .

١١

< أنواع تجاهل المطلوب >

وأیضا فإن يؤهل أن يضع أو أن يرفع ليس هو للذى يبرهن ، لكن
 للذى يأخذ تجربة . والتجربة هى جدلية ما ، ومن قبل هذا يفكر ^(٤)
 فى هؤلاء ، وذلك أنها ليس تبصر الذى يعلم ، لكن الذى لا يعلم ويظن . — فأما ^(٥) ^(٦) ^(٧)
 ذاك الذى يبصر بالأمر هؤلاء العاميات بجدلى . وأما الذى يفعل هذا بخيلا
 فسوفسطائى . — والقياس المرائى والسوفسطائى هو : أما واحد فالذى يرى قياسا ^(٨)
 من قبله الجدلية هى ممتحنة ، فإن كانت النتيجة صادقة : وذلك أنه مطالب ١٠

-
- (١) ف : يعمل . (٢) ف : ليت شعرى . (٣) ف : فإن .
 (٤) ف : ترى . (٥) ف : فى (الأمر) . (٦) ف : يعمل .
 (٧) ف : على طريق التخيل . (٨) ف : أجله .

- من قبل ماذا . و < ثانيا > جميع التضليلات اللواتى لسن بحسب صناعات كل واحد ويظن أنهم موجودات بحسب الصناعات . وأما هؤلاء الرسوم الكاذبة فليست غير مرئية ، ولكن هؤلاء اللواتى تحت الصناعة ، هنّ فارلوجسمو < س > . فليس إن كان موجودا رسم ما كاذب عند الصادق — مثال ذلك الذى لبقراط [أى التربع الذى بالمنسقة^(٣) ، أى الأشكال الهلالية] . لكن كما ربع بروسن الدائرة إن كانت الدائرة تُربع ؛ إلا أنه ليس بحسب الأمر . ومن قبل هذا هو سوفسطائى^(٤) . وأما متى كان يرى من قبل هؤلاء اللواتى كهذا قياسا ، فكلمة مرئية ، والذى يرى قياسا كالأمر^(٥) وإن كان قياسا هو كلمة مرئية ، وذلك أنه إنما يرى بحسب

نقل عيسى بن زرعة

- هذه التى ليست مضاعفة أيضا ما الذى يمنع من أن يفعل هذا الفعل : ترى الوحدات فى الأربعة مساوية للثنايات ، وثنايات هذه فوجودها متحدة يكون على هذا الوجه ، وهذه على هذا النحو . وليت شعرى : هل الأضداد علمها واحد أم لا ؟ وقد يكون : أما بعض المتضادات فمعلومة ، وبعضها غير معلومة . ويظن ، بالجملة ، أن الذى يسوى بين هذه ليس يعلم أن المعلم غير الذى يبحث عما ينبغى^(٦) ؛ فأما الذى يعلم فلا يسأل ، بل يجعل الأمور معلومة ، وأما ذاك فأن يسأل .

(١) ف : أجل . (٢) فارلوجسمو = تضليل παραλογισμος

(٣) منسقة = هلال μηνίσκος وما بين المعقوفين يرى ديلز Diels أنه زيادة وضعها الشراح . (٤) ف : مرأى . (٥) ف : بحسب الأمر . (٦) ف : لا مانع . (٧) ف : على هذه الجهة . (٨) ف : الذى يعلم . (٩) ف : عن الواجب .

< أنواع تجاهل المطلوب >

وأيضاً فإن المبرهن ليس له إما أن يضع^(٢) أو أن يرفع بالسوية ، بل ذلك للذى يمتحن . وذلك أن الامتحان جزء^٤ من صناعة الجدل ، ولهذا العلة يكون نظرها فى هذه المعانى ، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم ، بل مع الذى لا يعلم ويظن ذلك به . — فأما الذى ينظر فى الأمر من قَبْلِ الأشياء العاقية فهو جدلى . والذى يظهر أنه قد فعل مثل هذا الفعل هو سوفسطائى . — وأما القياس المرأى والسوفسطائى فهما واحد يظن أنه قياسى — ومن أجلهما تكون الجدلية هى الممتحنة . فإن كانت النتيجة صادقة والقياس الذى يكون على «لِمَ الشئ» هو الطالب و<ثانيا> جميع التضميلات هى التى ليست بحسب المحصول لا واحدة من الصنائع ، ويظن أنها بحسب الصناعة . وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير مرئية (إلا أن سوء القياس إنما يكون من الأمور المرتبة تحت الصناعة) ، فإن الرسم الكاذب ليس يؤدى إلى الحق — ومثال ذلك تربع الدائرة ، لا الذى عمله بقراط بالأشكال الهلالية ؛ بل كما ربع بروسن الدائرة بالمربعات ، إن

(١) ش : فى نقل ثاوغيللا : وأيضا فإن المبرهن <ليس له> أن يأتى بالإيجاب والسلب ، لكن عندما يريد الامتحان ، لأن الصناعة الممتحنة هى جدلية ما . (٢) ف : يوجد . (٣) ف : الامتحانية . (٤) ف : جدلية . (٥) ف : الباحث . (٦) يوجد . (٧) بقراط = Hippocrates (٨) بروسن = Bryson

كانت الدائرة مما يرجع ، إلا أنه ليس بحسب الصنعة ^(١) . ولهذا العلة يكون قياسه سوفسطائيا . فإذا كان القياس إنمّا يظن موجودا من أمثال هذه الأشياء ، فإن القول يكون مرئيا . فاما الذى يُظنُّ أنه قياس بحسب الأمر ، وإن كان ذلك القياس قولاً مرئياً ^(٢)

نقل قديم

كقولك : ليت شعري أى الأحاد مساوية للأزواج فى الترابيع ؟ !
فمن الأزواج ما هو بحال كذا وكذا ؛ ومنها ما هو بحال غيرها ، أو كقولك : هل العلم علم واحد حاصر للأضداد ، أم ليس كذلك ؟ فمن الأضداد ما كان معروفاً ، ومنها ما ليس بمعروف . [١٣ ٤٦] فمن أجاز هذا ومثله كان شبيهاً بمن جهل أن حال المفيد للعلم غير حال المتكلم ، وأن الواجب على مفيد العلم ألا يكون سائلاً ، بل يكون مبيّناً عما علم وأن المسألة لغيرة .

١١

< أنواع تجاهل الرد >

وأيضاً إن الإثبات والنفي ليسا لمن لم أراد أن يُبصّر بالطريق ، وإنما هو للجرب المتبحر ، لأن من شأن المجادل الامتحان والاختبار . من أجل

(١) ف : الأمر . (٢) ص : قول مرأى . (٣) ف : بالأحر .
ومثل قولك : هل العلم بالأضداد واحد ، أم لا ؟ (٤) ف : مظهرها لما علم ومفيدة .
(٥) ش : فى نسخة أخرى : وأيضاً الوضع والرفع ليسا لمن تبصر ، ولكن الذى يأخذ التجربة ، لأن التجربة إنما هى نحو من الديالاقطيقية (ف : صناعة الجدل) . ومن أجل ذلك على هذه نقض ، لأنها لا ترى الذى يعلم ، ولكن الذى لا يعلم ويظن ؛ وذلك الذى يرى بالفعل هذه العامة هو الديالاقطيق ؛ والذى يفعل هذه بالتخييل سوفسطائى .

ذلك كان بسطه في كل لون ، فيمتحن البصير ، ويمتحن الجاهل ، ويمتحن
 المتري بزي أهل العلم . — والناظر في الحقائق من جمل الأشياء فذاك
 مجادل بصحة ، والذي يفعل ذلك بالتخييل فذاك سوفسطائي . — فالمقاييس
 المشاغِب (٢) والسوفسطائي إنما هما واحد تخيل بالمقاييس الصحيح الذي
 عليه يدين أهل الجدل بالامتحان . فإن صدقت النتيجة من كلامهم
 لأن الشيء الذي "من أجله" كان مقياسهم معطى (٤) . وكل ما مثله مما ليس
 هو على طريق الصناعة بجميعها من المضلات في الصناعة ، لأن الكتب
 التي يجاب فيها على أسماء قوم ليست من طريق الممارسة والشغب
 من أجل أن المضلات إنما تقصد لنقض الصناعة ، وليست الكتب
 المنحولة كذلك ، وإنما كان مذهبها الصدق ، كالذي افتعل باسم
 بقراطيس [واقفال التربيع الذي يكون بالمنسقس وهو من نصف للدائرة (٨)
 ولكن كتربيع الدائرة الذي فعله ابروسن الحكيم (٩) ، إن كان يمكن تربيع الدائرة .
 إلا أن ذلك لا يكون بالاستقصاء والحقيقة ، ولذلك وجب أن يكون من

١٠

١٥

-
- (١) ف : بطشه . (٢) ف : المنارى . (٣) تحتها : فهما .
 (٤) ش : ينقل آخر : وإن كانت نتيجة صادقة وتلك التي من أجل أى شئ . هو مطالب ؛
 وجميع المضلات تلك التي ليست كصناعة بجمل واحد ، ويفان أنها كصناعة . فأما هذه المسميات
 الكاذبة فليست غير ممارية ، ولكن تلك التي تحت الصناعة . (٥) ف بالأحر : مضغى (؟) .
 (٦) ف : فعل . (٧) المنسقس = $\mu\eta\nu\iota\sigma\kappa\omicron\varsigma$ = الملل .
 (٨) ما بين معقوفتين هو ، كما لاحظ ديلز Diels ، تعليق . يجمع على النص الأصلي
 لأرسطو ، وضعه أحد الشراح . (٩) تحتها : ياسين (؟) — وهو تحريف ظاهر .

طريق السوفسطائية . فالقول يحير إذا لم يكن نفس صنعة الشيء^(١) ، فذلك مقياس
 مما يرى ^(٢) تخيل^(٣) ، وإن كان من نفس الشيء فذلك مقياس بعيد من قول
 الماراة والشغب ، لأنه ما لم يكن من نفس الشيء بالحقيقة والاستقصاء^(٤)
 فذلك لغير تخيل ، لذلك وجب أن يكون [وجب] مطيعا عالما . < فكذا >
 أن الظلم

[٣٤٦ ب] نقل يحيى بن عدى

الأمر ، فإذا هو مطالب وجائر . وذلك أنه بمنزلة ما أن في الجهاد^(٥)
 يوجد للبور صورة ما هو جور جهاد ما ، هكذا جور الخصومة هو في مضادة^(٦)
 الكلمة المرائية : وذلك أن ها هنا الذين يشتهون أن يغلبوا لا محالة كأنهم
 يلقون جميعهن ، وها هنا هؤلاء الممارون . فأما هؤلاء الذين هم هكذا من
 أجل الغلبة يظنون ممارين ومحبي الصغر^(٧) ، وأما هؤلاء الذين فن أجل المديح
 الذى على اللقب الميرائى : وذلك أن المراء كما فلنا ملقب من حكمة ترى .
 ومن قبل هذا يشناقون إلى البرهان الذى يرى . وهؤلاء المحبون للشغب
 والممارون هم للكلمات هن ، لكن ليس من أجلهن بأعيانهن ، وكلمة هى^(٨)
 ٣٠

- (١) ش : نقل آخر : كما ربيع بروسن الدائرة ، إن كانت الدائرة تربيع .
 (٢) ف : ذات . (٣) ص : الممازه . (٤) ف بالأحر : بعد .
 (٥) ش : وكما أن الظلم المضاد في الصراع . (٦) الزيادة بالأحر فوق الكلمة التالية .
 (٧) ف : مخترع . (٨) وذلك أنه بمنزلة : ف : وبمثلة . (٩) ف : نوع .
 (١٠) ف : الخصومة . (١١) ف : فى . (١٢) راجع ف ١ ص ١٦٥
 س ٢٢ . (١٣) ف : بأعيانهن . (١٤) ف : بعينها .

فهى تكون مرائية وشغبية ، لكن ليس لها بعينها ، لكن : أما من حيث الغلبة التى ترى فشغبية ، وأما من حيث الحكمة فمرائية ، وذلك أن السوفسطائية^(١) هى حكمة ما ترى ، إذ ليست . والذى هو مرائى فى مكان يوجد له عند الجدلى كما للكاتب الكاذب عند المهندس : وذلك أن الجدلى والكاتب الكاذب يقرن^(٢) منها بأعيانها الهندسيات . لكن أما ذاك فليس مرائيا من قبل أنه من المبادئ والتأجج اللواقى تحت الصناعة فكتب على طريق الكذب ، وأما ذاك فتحت صناعة الجدلى ، وأما أنه عند هؤلاء الآخر مرائى فمعلوم —^(٤) مثال ذلك التربع الذى بالأهلة ليس مرائيا ، وأما الذى لبروسن فرائى : وأما ذاك فليس لنا أن ننقله فيصير به إلا إلى الهندسة فقط من قبل أنه من مبادئ خاصة ؛ وأما ذاك فإلى كثيرين ، أى جميع الذين لا يعلمون الممكن^(٥) فى كل واحد وما ليس بممكن ويلائم . إما كما رجع أنطيفون أو أن يقول^(٦) إنسان أن يمشى من العشاء فهو فاضل من قبل كلمة زينون : لا الطيبة ، وذلك أنه عامى . فأما إن كان للرأى إلى الجدلى^(٧) لا محالة ، كما للكاتب الكاذب عند الجدلى على مثال واحد — فلا يكون .

نقل عيسى بن زرعة

فقد يظهر أنه موجود بحسب الأمر ، فهو إذن مطالب وجائر . وكما أن للبحور فى الجهاد صورة ما وهى الجور فى مخاصمة ما ، فكذلك يكون الجور

-
- (١) ف : المرء هو . (٢) ف : يؤلف . (٣) ف : منن بأينان .
 (٤) ف : فهو معلوم . (٥) ف : يعدون ما هو ممكن . (٦) ف : قال .
 (٧) ف : المجادل .

في المخاصمة التي تكون في مضادة القول هو المرء : وذلك أن الذين يحبون

الغلبة لا محالة هناك معرضون لأن يلقوا كل شيء^(١)؛ فكذلك الممارون ها هنا . ٢٥

فهؤلاء^(٢) الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون

للشغب، وهؤلاء من أجل المديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية؛ وذلك أن

السوفسطائية هي — كما قلنا — أمر ما له لقب من الحكمة المظنونة؛ وهذه العلة

يشتاقون ما يظن برهانا . وأقاويل الممارين والمغالطين واحدة بعينها^(٤)؛ إلا أنها ٣٠

ليست لأسباب واحدة بأعيانها؛ والقول الواحد بعينه قد يكون سوفسطائيا

ومرئيا، لكن لا من جهة واحدة بعينها : لكنه إذا قصد به لأن يظن

غالبا فهو مرئي؛ وإذا قصد لأن يظن حكيما فهو سوفسطائي، وذلك

أن معنى السوفسطائية هي حكمة ما مظنونة من غير أن تكون كذلك . وحال ٣٥

المرئي في بعض المواضع عند الجدلي كحال الذي يرسم الخطوط على خلاف^(٥)

الحق عند المهندس، وذلك أن الجدلي يقيس من تلك الأمور بأعيانها وهذه

فقياسها فاسد، وهذه هي حال الذي يرسم الخطوط على خلاف الواجب عند

المهندس . إلا أن ذاك ليس مماريا، لأنه يرسم الخطوط على خلاف الواجب^(٦) ١١٧٢

من مبادئ ونتائج مرتبة تحت الصناعة . وهذا المرتب تحت صناعة الجدلي

(١) ص : يلقون . (٢) ش : قد يحتمل أن ينقل هذا الفصل هكذا : فبعض

هؤلاء الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون للشغب، وبعضهم هم الذين

يفعلون ذلك للمديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية . (٣) ف : وألفاظ .

(٤) ف : بأعيانها . (٥) خلاف الحق : ف : الكذب . — الحق : ف : الواجب .

(٦) خلاف الواجب : ف : الكذب .

فمعلوم أنه بالقياس إلى هذه الأمور الأخر يكون مرآثيا — مثال ذلك تربيع
الدائرة الكائن بالأشكال الهلالية غير مرآثي^(١)، والمرآثي هو الذى عمله بروسن.
فأما ذاك فليس لنا أن نرفعه إلا إلى الهندسة فقط، لأنه من مبادئها الخاصة؛
والآخر فقد يرفعه إلى أشياء كثيرة [٣٤٧] القوم الذين لا يعرفون الممكن^(٢)
والمتنع^(٣) فى كل واحد من الأمور. وذلك أن تربيع الدائرة على مذهب أنطيفن^(٣)
أوفق من قول القائل إن المشى بعد العشاء فضل^(٤)، بسبب قول زين، الذى
لم يقل بحسب صناعة الطب لأنه قيل على العموم . فإن كانت حال المرآثي
عند الجدلى كمال الذى يرسم الخطوط على خلاف الحق بعينها

نقل قديم

فى المضاف أو الصراع إنما نوع من أنواع الجور فى القتال ، كذلك
المضاد فى الكلام هو ضرب من الجور فى قتال الكلام : فكلُّ يتناول كلاً.^(٥)
وكذلك يفعل ها هنا أهلُ المرء : فأحد الفريقين حريصٌ على نفس الغلبة ،
يبتشون بكلِّ ، ولذلك يقال إنهم . شاغبون محبون للقتال . فأما السوفسطائيون
فإنهم يمارون فى الكلام طلبا للفخر ، لأن مذهبهم كما قلنا مذهب مقتبس
من حكمة مخيلة ببرهان مخايل . فالشاغبون والسوفسطائيون كلامهم كلام

(١) ش : إنما صار غير مرآثي لاستعماله أصولا هندسية وإن كانت على خلاف الحق ،
فصار الآخر مرآثيا لأنه بنى على غير الأصول الهندسية . (٢) ف : وغير الممكن .
(٣) أنطيفن = Antiphon . (٤) ف : فاضل .
(٥) ف : بالأحر : المضاد .

واحد، إلا أنه ليس من أجل شيء واحد، بل عماد المشاغب الاستظهار^(١)
 بالغبلة، وعماد السوفسطائي المراءاة بالحكمة، لأن السوفسطائية إنما هي حكمة
 مخيلة غير موجودة على الصحة. فأما المشاغب فهكذا حاله عند المجادل بمثل
 من يفعل الخطوط بالكذب عند الماسح^(٢)، لأن المشاغب إنما يضع قياسا
 من الذى يقتاس به الديا لقطيقوس وهو المجادل، كمثل ما يفعل المضلات
 صاحب الخطوط الكاذبة على الماسح، إلا أن أحدهما ليس بمشاغبي من
 أجل أن وضعه الخطوط الكاذبة لم يكن^(٣) إلا من أوائل الصناعة ونتائجها.
 فأما الذى يقتاس بقياس المجادل فمعروف بأنه مشاغب مباحك من قوله إن
 الترييع من نصف الدائرة ليس كاذبا، وإن قول بروسن الحكيم باطل. فأحد
 هذين يجوز أن يصرفه إلى المساحة وحدها، لأنه جعل كل كلامه من
 أوائلها الخاصة بها، والآخر فإنه صرف إلى وجوه كثيرة، لأن من قال إنه
 لم يعرف الممكن فى كل واحد من الأشياء ولا غير الممكن وإن يصلح ذلك،
 وإنما يصلح كالتربيع الذى جعل أنطيفون، أو كقول من قال إن المشى بعد
 العشاء ليس بنافع، ذلك زينون واحد من العوام ليس بطبيب. فلو كانت^(٤)
 ١٠

(١) ش : أى ليس غائبهم واحدة . (٢) ف : عناد . (٣) الماسح =
 صاحب المساحة = المهندس . (٤) ش : أظن : التى لم تكن من أوائل الصناعة .
 (٥) ص : كاذب . (٦) ش : كأنه يقول : وإن صلح ذلك إنما يصلح كالتربيع —
 معناه : فإن جاز ذلك وتبأ فالما . (٧) ش : يقول زينون الذى ليس بطبي ، فانه عامى .
 (٨) ش : ينقل آخر : فإن كان على كل حال للشاغب عند الديا لقطيق ، وهو المجادل فى سنة
 واحدة كالذى للكاتب الكاذب عند الحق .

حال المشاغب^(١)ات عند المجادل بمثل حال مفتعل الخطوط عند الماسح لما كان
ألبنة مشاغبا ولا مماريا .^(٢)

[٣٤٧ ب] نقل يحيى بن عدى

من قبل هذا مرأيا^(٣) ؛ والآن^(٤) ليس الجدلى عند جنس ما محدود وغير
مبرهن ولا لشيء وليس كهذا كذاك^(٥) الكللى : وذلك أنه ليس الموجودات
ليس جميعهن تحت جنس ما ولا يحتمل أن يكن^(٦) تحت مبادئ^(٧) هى فهمى .

فإذا^(٨) ولا صناعة واحدة من هؤلاء اللواتى تبرهن شيئا هى سائلة : وذلك أنها
ليست مسلطة على أن يعطى أيا كان من الأجزاء ؛ وذلك أن القياس لا يكون
من كليهما . وأما الجدلى^(٩) : مسائله^(١٠) وإن كانت تبرهن ، فليس جميعهن ؛ ولكن

هؤلاء الأوائل والمبادئ النسبية لم تكن تسأل . وذلك أنه إذا لم يعط لم يكن
لها أيضا من أين تقول نحو المقاومة . — وهذه ممتحنة أيضا ، وذلك أنه
ليست الممتحنة موجودة كهذه ، أى كالهندسة ، لكن التى توجد الذى لا يعلم^(١١) ؛

إن أعطى لأمر هؤلاء اللواتى يعلم ، ولا من هؤلاء الخاصات ، لكن هؤلاء
اللواتى يتبعن من جميع اللواتى كهؤلاء . وأما هؤلاء الذى يعلم فولا^(١٢) شيء
يمنع ألا يعلم الصناعة ؛ وأما الذى لا يعلم فليس من الاضطرار ألا يعلم .

(١) ف : (الشا)غب . (٢) ص : مشاغب ولا ماري . (٣) ف : ماري .

(٤) ف : أما الآن فليس . (٥) ف : كالكللى . (٦) تحتها : تكون

(٧) هى فهمى : ف : بأعيانها . (٨) ف : أى صناعة الجدلى . (٩) ف : ولو .

(١٠) ف : يوجد لها الذى . (١١) ف : يلزم .

- فإذن هو ظاهر أن العلم الممتحن ليس لشيء محدود وأنه موجود لجميعها ؛
 ٣٠ وذلك أن جميع الصناعات يستعملن شيئا عاما أيضا . ومن قَبْلَ هذا جميع
 الأُمِّيِّين يستعملون نحو ما الجدل والممتحنة : وذلك أن جميعهم يرومون
 إلى مبلغ ما أن يختبروا هؤلاء الذين يَقَوُّون^(٢) . وهؤلاء هن عاميات ، وذلك
 أن هؤلاء ليس يعلمون أقل < من > أولئك الذين وإن كانوا يظنون أنهم
 يقولون شيئا خارجا كثيرا، ييكتون . فإذن ليس جميعهم مشتركين دائما^(٣) ،
 وذلك أن هذه الصناعة الجدل ؛ والذي هو ممتحن لصناعة قياسية هو جدلي .
 ٣٥ ومن قَبْلَ أن هؤلاء هن كثيرات وهؤلاء بجميعهم ، وليست بجميع هؤلاء ،
 كما تكون طبيعة ما وجنسا ، لكن كسلب ، وهؤلاء ليس جميع هؤلاء^(٤)
 [[إلى هذا الموضع وَجِدَ من تفسير قويا لهذا الكتاب]]

نقل عيسى بن زرعة

- لا محالة فإنه لا يكون لهذا السبب مماريا . فأما الآن فالجدلي ليس هو
 نحو جنس ما محدود ولا مُبرهن لشيء أصلا ؛ وليس يحرى بحرى الكلى في هذه
 (١) وذلك : ان جميعهم : ف : وجميعهم . (٢) ف : يقصوا . (٣) ص : مشتركون .
 (٤) قويا (ويكتب أيضا قويرى كما في « الفهرست » لابن النديم ص ٢٦٢ ،
 وابن القفطى ص ٣٧) : هو أبو إسحاق إبراهيم . كان أستاذا لأبي بشرمى بن يونس . وله من
 الكتب : « تفسير سوفسطيقا » ، « تفسير قاطيغورياس » (مشجر) ، وكتاب « بارمينياس »
 (مشجر) ، وكتاب « أنالو طبقا الأولى » (مشجر) ، وكتاب « أنالو طبقا الثانى » (مشجر) .
 — راجع كتابنا : « التراث اليونانى » ص ٧٥ .
 (٥) ش : فى نقل ثاوفيل : فإنه لا يكون عند ذلك مماريا .

- ١٥ الحال : وذلك أن ليس جميعها تحت جنس ما ، ولا يمكن أن تكون هذه الموجودات محصورة في مبادئ واحدة بأعيانها . فولا واحدة من الصنائع إذن اللواتي تبرهن شيئا ما تستعمل السؤال ، وذلك لأد ليس لها أن تعطى أى جزء اتفق : من قبل أن القياس لا يكون منهما . فأما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت^(١) فليس تفعل ذلك وجميع الأشياء ، بل في الأمور المتقدمة ، وليس تسأل عن المبادئ الخاصة : فليس لها أيضا أن تأتى بقول فيه مقاومة ، ما لم يسلم لها . — وهذه هي حال الصناعة المجربة ؛ وليس^(٢) إنما للصناعة الممتحنة هي بهذه الحال كالمهندسة ، بل هي التي لها أن تختبر^(٣) ومن لا يعلم . وذلك أن للذي لا يعرف الأمر أن يختبر من لا يعرفه ؛ وله مع ذلك أن يجيب^(٤) لا من الأشياء التي قد عرفها ، ولا من الأمور الخاصة ، بل جميع الأمور الموجودة على هذا النحو تكون من اللوازم . فهذه الأشياء أما عند من يعلم فليس يمنع مانع أن تكون من غير عارف بالصناعة ؛ والذي لا يعلم فليس^(٥) من الاضطراب ألا يعلم . فظاهر إذن أن الصناعة الممتحنة ليست من أجل شيء محدود ؛ لأنها من أجل جميع الأشياء : وذلك أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامة . ولهذا العلة يستعمل من لا علم له صناعة الجدل وصناعة الامتحان بجهة ما ، لأن جميعهم يروم الحكم على
- ٢٠
- ٢٥
- ٣٠

(١) ف : برهنت . (٢) ما : ف : إذا . (٣) ف : المتحنة .
 (٤) ف : في هذه . (٥) ف : يعطى . (٦) ش : في العربي ينقل الناعى :
 إن لم يحسنها كان مضطرا (ص : مضطرا) إلى الجهل بالصناعة (وسيرد من بعد ص ٨٥٤ م ١١) .

الضامنين إلى حد ما . وهذه هي أمور مشتركة^(٢) ؛ وذلك أن ليس معرفة هؤلاء بتلك الأشياء — وإن كانوا يظنون أنهم يقولون قولاً خارجاً عن الأمر^(٣) جداً — دون معرفة غيرهم . فليس جميعهم^(٤) إذن يبتكون ، لأن اشتراكهم ليس هو على طريق الصناعة ؛ وذلك أن هذه الحيلة^(٥) جدية ؛ والمجرب الذي يستعمل الصناعة القياسية^(٦) هو جدلي . ولأن هذه الممانى الموجودة للكل كثيرة ، وليس جميعها موجودة كأنها [١٣٤٨] طبيعة ما أوجنس ، بل على جهة السلب ؛ وهذا ليس في جميع هذه

٣٥

نقل قديم

إلا أنا نرى أن المجادل ليس يقصد قصداً جنس من الكلام محدود ، ولا يثبت البرهان على شيء ألبتة ، لا مفرد ولا غير مفرد ، ولا مذهبه مثل مذهب من تكلم بالجهل لأنه لا يقع جميع كلامه تحت جنس واحد . ولو أنه أمكن ذلك ، لما جاز أن يرفع الأشياء إلى أوائل محدودة ، فلا تكون أوائل غيرها . من أجل ذلك لا يجوز أن تكون الصناعة^(٨) مسألة ما كانت منسوبة إلى طباع بيئة لها ، لأنها لا تدرى بأى الحرفين^(٩) تقوم . والمقياس

١٥

-
- (١) ف : اختبار المذعنين . (٢) ف : عامة . (٣) ف : هؤلاء .
 (٤) ش : يحدل أن ينقل أيضاً هكذا : وليس يبتكون جميع الأشياء . لأنهم دائماً مشتركون .
 (٥) ش : في نقل تافيلاً : وجميعهم يبتكون ، لأن مشاركتهم لهذه بغير صناعة ؛ والذي يذهب مذهب الصناعة هو الجدلي . (٦) ف : الصناعة . (٧) ف : الجدلية .
 (٨) ص : الصاعة — ف : أظنه الصناعة ، صح . (٩) ف : الجزئين .

لا يكون ألبتة من كليهما . ومذهب الديالقطيقيس ، وهم المجادلون ، كذلك المذهب سواء . فلو كان المجادل يثبت البرهان أو يبصر به ، بض ما عليه ٢٠ أوائل صناعة . وإن لم يكن ذلك في كلها وفي جملتها ، لما كان يسأل فيما لا يمكنه أن يعطى في ذلك شيئا ، ولا يثبت في ذلك أقاويل لم تكن له شيئا يجعل منه مجادلة من رد عليه . — فإن زعم أيضا أن مذهب المشاغب هو مذهب امتحان : وليس الامتحان والتجربة كمثل المساحة ، ولكنها قد تكون فيمن لا يحسن شيئا . فقد يجوز لمن يحسن شيئا أن يأخذ العبرة على من لا يحسن شيئا وإن أخذ من لا يحسن فعال شيء فلم يقله من أشياء ٢٥ تقدمت معرفته بها ، أو أنها خواص الشيء المطلوب ، بل إنما قال من اللواحق وما لم أشبهها فتلك من أحسنها ، ليس يمنع شيء إلا أن يكون عالما بالصناعة ؛ وإن لم يحسنها كان مضطرا إلى الجهل بالصناعة . فقد تبين أن التجربة والامتحان ليس هو بعلم لشيء محدود . ومن أجل ذلك صار جائزا في جميع الأشياء . وذلك أن الصناعات قد تستعمل أشياء مشتركة مُشاعة ٣٠ في الجميع . لذلك صار الجميع من الجهلة يذهبون مذهب الجدلى والامتحان . فقد نرى الكثيرين يناظرون مدعى العلم إلى قدر من الأقدار . وبهذا عنيت أنه مشترك مشاع في الكثير ، لأنه يمكن كلاً أن يفعله وهم يعلمون ما يأتون من ذلك ، وإن ظنوا أنهم يضللون أحدا فيما يكون من تبكيتهم . فلما كانوا جميعا

(١) ف : بالآخر : أجاز . (٢) ف : معرفتها عنده . (٣) ف : عامة .

(٤) ف بالآخر : الجدال . (٥) ص : كل .

يذهبون هذا المذهب على غير اتفاق ولا تثبت — وهذه صناعة الديالقطيقس
 ٣٥ وهم المجادلون المشاغبون — صار الامتحان في طريق من استعمال صناعة
 القياس. فن أجل أن هذا كثير في جميع الأشياء، وليست حاله كحال شيء،
 قائم بطباعه أو جنس من الأجناس، بل إنما حال بعضه كحال السالبة النافية،
 وبعضه ليس كذلك، بل حال خاصة

[٣٤٨ ب] نقل يحيى بن عدى

لكن خاصيات: وموجودة هؤلاء اللواتي يُؤخذُ الامتحان بسببهنّ كلهنّ،
 ١٧٢ ب وتكون صناعة ما ليس التي كهؤلاء اللواتي تبرهن: ومن قبل هذا التمازى
 أيضا ليس هو الذى يوجد له لا محالة كما للكاتب الكاذب: وذلك أنه
 لا يكون مُضَلًّا من جنس مبادئ، ما محدود، لكنه يكون مماريا عند كل
 جنس.

° فأما المواضع للتبكيئات المرئية فهى هذه. ومن قبل أن [أن] ننظر
 في هؤلاء هو للجدلى، فليس يصعب أن ينفار. وذلك أن الصناعة التى نحو
 المقدمات يوجد لها جميع هذا النظر. (٣)

(٢) ف: يفسر

(١) ف: بطبعه.

(٣) ف: المادّة.

> الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخضم فى الضلال

أو فيما يخالف المشهور <

- ١٠ أما فى التبيكات اللواتى يرين فقد قيل . — فأما فى أن يروا شيئاً كاذباً وأن يؤدوا الكلمة إلى غير الإمكان^(٣) (وذلك أن هذا كان ثانى الإرادة المرائية) :
أما أولاً فمن أن يسأل كيفما كان وبالسؤال خاصة يعرض^(٤) . وذلك أنه إن يحدد ويسأل إلى شىء غير موضوع فهو صيد هؤلاء : وذلك أنهم إذا قالوا باطلاً يخطئون أكثر ويقولون باطلاً متى كان يسأل^(٥) كثيرات ؛ إذ ليس شىء موضوع ، وإن كان محدوداً عند الذى يتكلم . وإذا يقول هؤلاء اللواتى تظن تؤهل يوسع توسعه ما يحق أن يؤدى إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب ؛ وإنما كان إذا يسأل يضع أو يرفع فإنه يؤدى شيئاً من هؤلاء أن يوسع إن يسرع .
٢٠ وذلك أنه يمكن الآن أن نعمل بهذه رديئاً أقل منه أولاً ، وذلك أنه يطالبون بأن ما هذه عند التى من البدء ؟ وذلك أن أسطكس^(٦) بأن يعرض إما الكذب ، وإما شىء غير مرائى هو أن يسأل ولا وضعاً واحداً يعقب ذلك ، لكن إذا يسأل أن يرفع إذ يريد أن يتعلم^(٧) : وذلك أن موضع الجراءة يعمل التفكير .

(١) ف : هذه . (٢) ص : شىء . (٣) ف : أى : إلى الحال .
— التأدى إلى غير الإمكان : Amener dans le paradoxe . (٤) ف : يعرض أكثر ذلك . (٥) ف : يستعلم . (٦) أسطكس = مبدأ ، تنصير — والترجمة حرة جداً ، والمعنى الحقيقى هو : « إنه لمبدأ أول ... » . (٧) ف : التسرع .
(٨) ف : صواباً وعلى غير صواب .

٢٥ والموضع الخاص السوفسطائى نحو أن يبين الكذب ، أن يؤدى هؤلاء إلى هؤلاء اللواتى تتوسع فى الكلم ، وموجود أن يفعل هذا جيدا وغير جيد^(١) ، كما قيل أولا^(٢) .

وأىضا نحو هؤلاء ضعف اليقين بفكر الذى يتكلم إن من أى جنس . وبعد ذلك يسأل أنهم يقولون اللواتى لا يراها الكثيرون ، وذلك أنه يوجد لكل واحد

نقل عيسى بن زرعة

بل فى أشياء خاصة : فلما أن نستعمل التجربة فى جميع هذه الأشياء ، ونُصير

١٧٢ ب صناعة ما ليست كصناعة المبرهينين . ولهذا العلة لا يكون الممارى هو الذى حاله لا محالة كحال الذى يرسم الخطوط على الكذب ؛ وذلك أن التضاييل^(٣) ليس يكون من جنس ما للبائى محدود ، بل المرء موجود فى كل جنس .

٥ فهذه هى المواضع التى منها تؤخذ التبيكات السوفسطائية . ولأن صناعة الجدل هى التى تستعمل النظر ، فلذلك ما يكون النظر ليس بعسير ، وذلك أن جميع هذا النظر إنما يقصد قصد المقدمات^(٤) .

(٢) راجع « الطوبىقا » م ٢ ف ٢ .

(٤) ف : نحو .

(١) ف : أى التشكيك .

(٣) ف : خلاف ما يجب .

١٢

> الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخصم

فى الضلال أو فيما يخالف المشهور <

- ١٠ فهذا مبلغ ما نقوله فى التبكيّيات المظنونة . — وأما فى المعنى الثانى الذى يقصد المغالطون فعله ، وهو أن يبينوا كذب القول ويرفعونه إلى ما يخالف الرأى المشهور، فإنه يكون : أما أولا فن المسئلة عن الشئ كيفما اتفق ، وعن السؤال يعرض هذا على أكثر الأمر ، وذلك أن تصيد هذه الأشياء يكون إذا لم نقصد بسؤالنا موضوعا محدودا . فإذا أجابوا جوابا باطلا يخطئون على الأكثر؛ وذلك أنهم إنما يقولون قولاً باطلا إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة ولم يكن عن شئ ما موضوع . فإن كان عند المتكلم محدودا ، وإذا استجاز أن يقول الأشياء المظنونة ، كثر الطرق التى تؤدى إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب . فإن كان عند ما يسأل يضع أو يرفع ، فإن أخذ هذين يؤدى إلى ما تتسع فيه الشكوك . وقد يمكنه أن يجعل فعله الآن وفى اول الأمر أقل شراً بهذه الأشياء ؛ وذلك أنه قد يلتبس منهم : كيف حال هذه عند التى أخذت فى المبدأ ؟ لأن الأصول التى عنها يعرض إما الكذب أو شئ غير

(١) ف : يؤثر . (٢) ف : هذا خاصة .

(٣) ش : فى نقل ثاوفيل : وأصول إمكان تبين الكذب أو ما يخالف الرأى المشهور هو الانسأل عن الأوضاع أو شئ فيه ، بل يكون كلامنا فيه ومسلتنا عنه مسألة المتعلم . وهذا الموضع إنما يوجد بطل . وتبين الكذب أيضا يكون بموضع خاص ، وهو أن يصير بهؤلاء على جهة المغالطة إلى هذه الأشياء بحسب ما يمكن من الأفاو يل .

مشهور هي الألسال من أول الأمر عن واحد مما يوضع ، بل نسأل
 ٢٥ إذا أردنا أن نرفع ، كما يسأل المتعلم ؛ وذلك أن موضع التشكك إنما يحدثه
 الفكر . فالموضع [١٣٤٩] السوفسطائي خاصة الذي يؤدي إلى تبين
 الكذب هو أن يسوق هؤلاء إلى الأشياء التي يتسع فيها القول . وقد يكون
 فعلنا ذلك على جهة محمودة وعلى جهة غير محمودة كما قلنا فيما تقدم .^(١)^(٢)

وأيجل أيضا المتكلم فكرة في الأشياء التي ليست مشهورة ومن أي جنس
 ٣٠ هي ، ويسأل بعد ذلك عما لا يحمّد القول به كثير من الناس ، وذلك أن عند
 كل واحد

نقل قديم

جاز أن يوجد الامتحان منها والعبارة على جميع الأشياء ، وأن يكون ذلك
 ضربا من الصناعة ، وليس كالصناعة التي ترى شيئا أو تثبت برهانا . من أجل
 ذلك لا يجب أن تكون حال المشاغب من كل جهة مثل حال مفتعل^(٣)
 الخطوط ، لأن هذا ليس بمضلل ،^(٤) وذلك أنه يضع أوائل كلامه من أصل^(٥)
 جنس محدود . فأما المشاغب فإنه يبطش بكل ضرب ويتناول كل جنس .

فهذه مواضع تضليل السوفسطائيين : وليس يعسر أن ترى للجادل سبيلا
 ٥ إلى أن ينظر في هذه كلها ، لأن صناعة المقدمات قد تحصر جميع هذه
 المذاهب .

(١) ف : صالحة . (٢) « الطوبىقا » م ٢ ف ٢ . (٣) تحمّا : هو .

(٤) ف : بمغالط . (٥) ف : يأخذ .

> الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخضم

فى الضلال أو فيما يخالف المشهور <

- ١٠ وقد قيل فى المضلات الخيلة ما قد قيل ^(١) . — فأما التبصير بالكذب ^(٢) وانسياق القول إلى شىء غير محدود ^(٣) (وهو الضرب الثانى من بغية المشاغبين) : فإنما يعرض أكثر ذلك من السؤال ومن الفحص بأية حال تكون المسئلة ، إذا لم تكن عن موضع محدود كانت داعية إلى هذه ومثلها ^(٤) ، من أجل أنهم إذا قالوا شيئاً باطلاً إذا لم يكن على شىء موضوع محدود أو الجواب كثيراً ^(٥) بعد أن يكون المقول عليه محدوداً والجواب مضموناً ، فذلك يجعل سبيلاً لانسياق الكلام إلى الكذب وإلى غير محدود ^(٦) من الجواب . أو سئل أحد ^(٧) فأنبت أو نفى ، فقد يستطيع أن يسوق القول إلى ما ذكرنا من المتسع ^(٨) ؛ إلا أنه بعد إنباته أو نفيه أقل مقدرة على التضليل والفكر فى القول منه أولاً ^(٩) . فقد يطالب من فعل هذا الفعل فيسأل عما صار إليه أخيراً وما زال عنه ^(١٠) ما كان من ابتداء به . فالأصل الذى يصير منه الإنسان إلى الكذب أو إلى

(١) ف : يكفى به . (٢) ف : وسابقة . (٣) ف : محدود . (٤) ص : محمود . ف : موضوع محدود . (٥) ف : وأمثالها . (٦) محدود أو الجواب : ف بالأحرى : فالسؤال إذا كان . (٧) ص : محمود . ف : محدود . (٨) ف : الاتساع . (٩) ف : بالأحرى تصحيح هكذا : أو . (١٠) ف : عند . (١١) ش : ينقل آخر : لأن أصل ما يعرض منه الكذب أو شىء غير محدود إنما هو ألا يسأل من ساعته .

غير المحدود^(١) من القول ألا نجعل مسئلته من أول افتتاح كلامه عن موضوع مفرد، بل يكون نائياً عن مسئلته وهو محتاج إلى التعليل : وفي الفكر ما يظهر به كذب الكاذب .

- ومن أجل ذلك وجب لهذا الموضوع أن يكون من مذاهب
السوفسطائيين لأنه يسرق إلى المنسج في الكلام . وقد يكون في مثل هذا
الفعل صواب وغير صواب كالذى قيل أولاً^(٢) .
- وإن أراد أحد أيضاً أن يقول بقول غير محمود فقد يوجد مثل هذا^(٣)
في كل فن من الفنون .

[٣٤٩ ب] نقل يحيى بن عدى

- شيء كهذا . واسطكس^(٥) هؤلاء هو أن يأخذ في المقدمة أوضاع كل
واحد منهم . وحل هذه أيضاً الجميل الذى يؤتى به هو الذى يدل أنه ليس^(٦)
من قبل الكلمة يعرض ما لا يرى : وفي كل حين هذا هو الذى يريد المجاهد .
- وبعد ذلك : من الاعتقادات ومن الآراء الظاهرة ، وذلك أنهم ليس
يعتقدون هي فهمى بأعيانها، لكن يقولون في كل حين من الحكم هؤلاء اللواتى

(١) ص : المحدود . ف : المحدود . (٢) ف : بيتا .

(٣) ش : بنقل آخر : وأيضاً عند هذه المتقدمة بالإقرار بها ليتفكر الذى يتكلم من أى جنس
هى ، ثم يسأل بعد ذلك عن تلك التى يزعم الكثير أنها غير محمودة ؛ فإن يكن واحد فهمى شيء كهذا
(ف : هكذا) . (٤) ف : محدود . (٥) اسطكس = اسطقس = عنصر ، مبدأ .

(٦) ف : اللاتق . (٧) ف : يبرهن .

أحسن في الشكل ، ويعتقدون هؤلاء اللواتي يرين نافعات — مثال ذلك
 أنه يجب أن يمات جيدا أكثر من أن يعاش رديئا، وأن يفتقر عدلا أكثر
 من أن يثرى قبيحا — ويطلبون هؤلاء المضادات . فاما الذي يقول
 كالأعتقادات فيؤديه إلى الآراء الظاهرة، فاما الذي يقول هؤلاء، فإنى هؤلاء
 المحبّات : وذلك أنه مضطر أن يقولوا نقصان الرأى على نحوين ، وذلك
 أنهم يقولون : الأضداد إما نحو الآراء الظاهرة ، وإما نحو هؤلاء غير
 الظاهرات .

والموضع الكثير هو أن نعمل أن نقول غير المرئية كما كتب أيضا
 قليقليس في « غورغياس <س> » ، إذ يقول : وذلك أن القدماء ظنوا أنه
 يعرض الذي هو أقل من الطبيعة والذي كالسنة . وذلك أن الطبيعة والسنة
 متضادتان ، والعدل : أما بحسب السنة فهو خير ، وأما بحسب الطبيعة فليس
 بخير . فيجب إذن أن نلقى : أما نحو الذي يقول بحسب الطبيعة فكالطبيعة ،
 وأما نحو الذي كالسنة فإن يؤديه إلى الطبيعة . وذلك أنه يكون أن يقال
 نقصان الرأى على ضربين ؛ ويوجد لهم : أما الذي بحسب الطبيعة فصادق ،
 وأما الذي بحسب السنة فالذى يظنه كثيرون . — فإذا هو معلوم أن أولئك
 أيضا كما هؤلاء الذين الآن أيضا يتسرعون إلى أن يبتكتوا أو إلى أن يقول
 المحيب نقصان الرأى .

(١) ف : شعا . (٢) ف : ويريدون . (٣) ص : نحو بين .

(٤) Calliclès = غورغياس = محاوره Gorgias لأفلاطون صفحة ٨٢ هـ .

فأفراد من السؤالات يوجد لها أن يكون الجواب غير مرئى على ضربين؛
مثال ذلك : أى هذين هو أوجب : أن نطيع^(١)

نقل عيسى بن زرعة

شئ مثل هذا . فأصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم
في المقدمات . وأحسن ما أتى به في حلّ هذه هو أن يبين أن لزوم خلاف
المشهور لم يعرض عن القول . وهذا المعنى هو الذى يطلبه المجاهد في كل وقت .^(٢)
٣٥

وذلك ، من بعد ، الاعتقادات والآراء الظاهرة . وذلك أن ما يعتقدون
وما يقولون ليس هو شيئاً واحداً بعينه ، بل يقولون من الأقاويل دائماً
ما كان شكله أحسن . ويعتقدون^(٣) أن المظنونة هى التى تنفع — مثال ذلك :
هل الواجب إشارنا أن نموت على جهة مجودة ، أو أن نحيا على جهة
مذمومة^(٤) ؟ وهل أن يفتقر على جهة العدالة أثر ، أو أن يستغنى على جهة قبيحة ؟
وهم يطلبون هذه المتضادات : فمن كان كلامه بحسب الاعتقادات جريئاً به
إلى الآراء المشهورة^(٥) ، ومن تكلم بحسب هذه قدناه إلى الأمور الخفية ، لأن
اضطرارهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون على جهتين : وذلك أنهم
١١٧٣

(١) ص : أوجب (بصفة أفعل التفضيل . — وقد يمكن تأويله أيضاً على أنه فعل
والهمزة للاستفهام) . (٢) ف : دائماً . (٣) ش : فى نقل ثاويلا : ويؤثر
أن يتفهم هذه الأشياء المظنونة . (٤) ف : رديئة . (٥) ف : يلتسمون .
(٦) ف : الظاهرة .

• يقولون : المتضادات إما نحو الآراء الظاهرة ، أو نحو الآراء التي أيسست ظاهرة .
 والموضع الذي يجعلنا نقول ما يخالف الآراء المشهورة واسع بحسب^(١)
 ما يثبت أيضا عن قيلقليس في « جورغيا »^(٢) « س » إذ قال : وقد ظن القدماء^(٣)
 بجميع الأشياء العَرَضِيَّة أنها دون التي بالطبيعة ، حتى التي بحسب السنة . وذلك
 أن الطبيعة والسنة ضِدَّان : فإن العدالة : أما بحسب السنة فهي خير ؛ وأما
 بحسب الطبيعة فليست خيرا . فيجب إذن أن يدل قول من يقول بحسب
 الطبيعة بالتي بحسب السنة . وأما قول من يتكلم بحسب السنة فبأن يصير به
 إلى التي بحسب الطبيعة . وذلك أن القول بخلاف الرأي المشهور يكون على
 الجهتين جميعا ؛ وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح ، وأن ما بحسب السنة^(٤)
 مما يظنه الكثيرون . — فمعلوم [١٣٥٠] إذن أن أولئك مثل الموجودين الآن
 جميعا يرومون إما تبكيث المحيب ، أو أن يقول ما يخالف الرأي المشهور .
 والأسئلة التي من شأن الجواب عن قسمتها أن يلزم أمرا غير مشهور
 يسيرةً ، مثال ذلك : أيما أوجب طاعةً :

(١) ف : والمواضع .

(٢) ف : كثيرة .

(٣) ش : في نقل ثاوفيل : بحسب ما ببيان قالفليس قاله على جهة الكفر .

(٤) ش : في نقل قديم عربي : إن الأولين كلهم ظنوا أن ما يعرض تلك التي هي أنقص
 من الطبيعة فهي تلك التي كالسنة .

(٥) ف : صدق .

نقل قديم

والأصل^(١) المقتدر لذلك من المعرفة بما توضع عليه المقدمات . ونقيضة

التي يليق فيه بشرحها أن الذي ليس بمحمود^(٢) لم يعرض لمكان لفظة الكلمة :
والمجادل قد يحتاج إلى هذا ويريده .

وأيضاً قد يكون تضليل ما بين الفكر وما يلفظ به ظاهراً . وذلك أنه
ليس ما يريدون في أنفسهم^(٣) ويلفظون به شيء واحد ، وكأنهم يقولون من
الكلام ما يحسن مخرجه ويريدون ما يتخيل أنه خير وأفضل ، كقول القائل :

ينبغي أن نموت كراماً دون أن نحيا حياة دنيئة ، والمسكنة مع العدل خير من
الغنى مع الجور والظلم ، — فقد يلفظون بما يحسن مخرجه ويريدون في أنفسهم
ضد ذلك . فن كان كلامه على الضمير الخفي في النفس فليقتد إلى الظاهر^(٤)
في القول من محمود اللفظ ، ومن كان كلامه على المحمود مما ظهر فليأت إلى
الخفي من الضمير : فالشئعة في القول والذم قد يلزم باضطرار . وقد يلزم

(١) ش : ينقل آخر : فأصل هذه أيضاً أنت يأخذ أصل ما وضع كل واحدة منهن
في الأفروطاسيس والنقض الملازم لهذه ذاك الذي يبصر أنه ليس من أجل الكلمة تكون تلك التي
لا يقربها ، لأن الذي يجادل إنما يريد في كل حين هذه ؛ ثم بعد ذلك من الفكرة وهي المحمودات
الظاهرة ، لأنه ليس ما يضمرون ويقولون واحد .

في نسخة أخرى : مثل قولك إن الموت على حال فضيلة أفضل من الحياة على حال نقبصة ورداءة .

(٢) ص : بمحمول . ف : (بمحمود) د .

(٣) ف : بالأحر : وما (يلفظون ...) .

(٤) ص : فليقتاد . (٥) ف : أظنه : فالشئعة من القول — صح .

الأميرين، جميعاً لأنهم أبداً يقولون خلاف ما يظهر من ضميرهم وما خفى .
 وفي مثل هذا الموضع فُسحة للتكلم بالمعجيات ، كالذى يخبر به في كتاب
 فلاطن إلى ” غرجيا < س > “ من كلام قاليقلس : وجميع القدماء قد
 ظنوا أنه يعرض المصاد فيما بين الطباع والناموس . ويقولون إن^(٢) الطبع^(٣)
 والناموس ضدان ، فالعدل من طريق الناموس خير ، وليس هو من طريق
 الطباع^(٥) بخير . فالواجب لمن^(٦) أراد أن يقول بالشنعة والأعجوبة إذا سمع قائلًا
 يقول بالناموس أن يسمع جوابه بالطباع ، وإذا آثر أن يقول بالطبع إذ يجره
 إلى الناموس فكلاهما معجب ، وإن كان القول صادقا من جهة الطباع^(٧) والقول
 بالناموس المظنون عند الكثير . — فقد تبين أن هؤلاء القدماء إما متحجوا^(٩)
 قول المجيب ، وإما أنحوه إلى القول بالشنعة والأعجوبة في الجواب وأن
 نقض السائل غير محمود على الجهتين — ومثال ذلك أن تقول : لا يما ينبغي أن
 نطبع : للحكام

[٣٥٠ ب] نقل يحيى بن عدى

الحكام أم البلد ؟ وأن يفعل العادات ، أم اللواتى ينفعن ؟ وأن يحار
 علينا أشهى أو أن نضر ؟ ويجب أن يؤدى إلى هاتين المتضادتين من التى

(١) ش : فى نقل آخر : كالذى كتب فالقافلس (كذا !) فى « غروغوريا » حيث قال
 إن الأوائل كلهم ظنوا . (٢) ف : انضاد . (٣) ف : فى .
 (٤) ف : الطباع ، الطيعة . (٥) ف : الطبع . (٦) ف : على من .
 (٧) ف : بالطبع . (٨) ص : فكليهما . (٩) منح (بالتاء المثناة الفوقية) :
 صرع ، قطع . ف بالأحر : هجئوا . (١٠) ف : الموضع فى العربى بنقل آخر :
 أم الآباء ؟ — وهذا هو الصحيح .

للكثيرين وللحكاء : أما إن قال إنسان فهؤلاء اللواتى عند الكلم فباللواتى
للكثيرين ، وإن كان بحسب هؤلاء الكثيرين فهؤلاء اللواتى فى الكلمة .
وذلك أن هؤلاء يقولون إن المفلح من الاضطرار يكون عادلا . وأما الكثيرون
فإن الملك لا يمكن أن لا يفلح ، والتى على هؤلاء اللواتى تجمع ^(١) هكذا عن
المسركات (؟) هى فهى التى تؤدى إلى المتضادتين التى بحسب الطبيعة
وبحسب السنة : وذلك أن السنة آراء الكثيرين ، والحكاء يقولون بحسب
الطبيعة وبحسب الحق .

١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخضم فى المهاترة >

وَأما هؤلاء اللواتى من نقصان الرأى فيجب أن نطلبها من هذه المواضع . —
وَأما مِنْ قِيلَ أن نجعل أن يهجر ، وَأما هؤلاء الذى يقول إنه يهجر فقد قلنا ^(٣)
وفرغنا . وجميع هؤلاء الكلمات اللواتى هن هكذا هذا يريد أن يعمل أنه
لا يختلف بشئ أن يقول اسما أو كلمة ، والضعف أو ضعف النصف هو هو
بعينه ؛ فإن كان إذا موجودا ضعفا للنصف ، يكون ضعفا للنصف ، وأيضا
إن كان شئ ضعفا للنصف ، ليوضع أنه قد قيل نصف النصف ، وثلاثا
ضعفا للنصف للنصف للضعف ضعف . وأترى توجد شهوة للذيذ — يوجد
شوق إلى اللذيذ ؟ ويوجد شوق إلى اللذيذ ، فموجودة إذن شهوة للذيذ ،
شوق إلى اللذيذ .

(١) ف : تنتج . (٢) غير واضحة فى المخطوطة . (٣) ف : يهذى .

(٤) راجع ف ٣ ص ١٦٥ ب س ١٦ .

٤٠ وجميع ما كان من الكلمات كهذه هن في هؤلاء المضافات جميع اللواتي
 ١٧٣ ليس موجودات في جنس واحد، لكن أولئك أيضا يُقَلَّن أيضًا بالإضافة
 ويعطين إلى واحدٍ بعينه أيضا (مثال ذلك : الشوق شوق إلى شيء، والشهوة
 شهوة لشيء؛ والضعف لشيء : مثال ذلك الضعف للنصف)؛ وجوهر جميع
 ٥ اللواتي لَسَن موجودات في المضاف بالكلية اللواتي هن توجد الكلمات
 أو الانفعالات أو شيء كهذا في

نقل عيسى بن زرعة

٢٠ الحكماء أو الآباء؟ ^(١) فإن يفعل الأصلح، أو الأفعال العادلة؟ وأي هذين
 أشهى : أن يُظَلَم أو أن يُظَلِّم ؟ وقد ينبغي أن نحمل على هذه المتضادات
 أمر الكثيرين والحكماء . فإن قال القائل مثل ما يقوله الكلاميون حملناه
 على ما يقوله الكثيرون . ^(٢) فإن قال ما تقوله الكثيرة حملنا على التي من القول .
^(٣) وهؤلاء يقولون إن من أفلح فمن الاضطرار أن يكون عادلا . والكثيرون
 ٢٥ يقولون إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحا . وإنتاجنا في ^(٤) هذه الأشياء
 الموجودة على هذا النحو مما يخالف الآراء المشهورة هو مثل أن يسوق القول
 في التي هي بحسب الطبيعة والتي بحسب السنة إلى المتضادات بعينه : وذلك
 أن السُّنَّة هي ما يراه الكثيرون ، والحكماء هم المبتغون في قولهم الطبيعة
 ٣٠ والحق .

(١) ف : سنة البلد . (٢) ف : أي الحكماء . (٣) ف : الجمهور .

(٤) ف : عن .

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخضم في المهاترة >

فالأشياء التي تخالف الآراء المشهورة ينبغي أن تطلب من هذه
المواضع . — فأما أن نجعل المحيب مكرراً فقد تقدم قولنا ما الذي نعني بقولنا :
تكرر . وجميع أمثال هذه الأفاويل فإنما يقصدون بها هذا المعنى ، وهو^(١)
ألا يفرقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة ، وأن الضَّعْف أو ضعف النصف^(٢)
هي شيء واحد بعينه . فإن كان إذن الضعف للنصف ، فإن النصف^{٣٥}
للضعف يكون موجوداً . فأما إن كان أيضاً شيء ما ضعفاً ، وقد وُضِعَ
أنه ضِعْف للنصف ، فإن ”النصف“ يكون قد قيل ثلاث مرات : للنصف
للنصف للنصف ضِعْفٌ . فأتري إذا كانت شهوة اللذيذ موجودة ، فالشوق
إلى اللذيذ موجود ؛ وقد يوجد الشوق إلى اللذيذ ؛ فقد تكون إذن الشهوة^(٣)
للذيذ هي الشوق إلى اللذيذ .

-
- (١) ف : تهذر . (٢) ص : فإن — ش : ثاو فيلا : وذلك أن الضعف وضعف النصف
هي شيء واحد بعينه . فالتقول فيه بأنه نصف هو القول بأنه ضعف للنصف . فإن النصف
إنما هو للضعف . فإن أخذت بدلاً من قولنا : « ضعف » — القول بأنه : ضعف النصف ،
فإن النصف يكون قد قيل ثلاث مرات : للنصف للنصف للضعف ضعف .
(٣) ش : فتكون إذن الشهوة شوقاً (ص : شوق) إلى اللذيذ .
في نسخة أخرى سر يانية : فقد توجد شهوة شوق إلى اللذيذ اللذيذ (مرتين) .

- ٤٠ وكل ما كان من الألفاظ يجري هذا المجرى فهي داخله في المضاف^(١)،
وهي التي ليست بأشهرها داخله تحت جنس واحد ، لكنها تقال على جهة
المضاف وتُجْعَلُ محمولَةً على شيء واحدٍ بعينه (مثال ذلك الشوق : يقال
إنه شوق إلى شيء ، والشهوة : شهوة لشيء ، والضعف : ضعف لشيء — مثال
ذلك : الضعف للنصف) ؛ وجواهر جميع الأشياء ، التي ليست داخله
في المضافات بالكلية ، التي للكات والانفعالات أو ما جرى هذا

[١٣٥١] نقل قديم

- ٢٠ أم للآباء؟ والعمل بالإصلاح، أم بالعدل؟ والرضا بأن يكون مظلوما،
أو ظالما^(٢)؟ فالواجب أن يوجه إلى ما يضاد الكثير والحكماء . فإن قال
قائل مما يقول به أهل الكلام فانسياق^(٣) إلى الحمود عند الكثير؛ وإن قال
بما يقول به الكثير فانسياق^(٤) إلى ما يقول الحكماء؛ فإن بعضهم يزعم أنه من
الواجب باضطرابٍ للسعيد أن يكون عدلا ، فأما الذي عند الكثير فليس
بجائز أن لا يكون سعيدا من أوتي ملكا . بجمع أمثال هذه ليست بمستحسنة^(٥)،
والقول بها يضاد الناموس والطباع^(٥) — [هو شيء واحد] : وذلك أن الناموس
إنما هو رأى استحسنة الكثير؛ فأما الحكماء فإنما قالوا بالطباع^(٦) وبالصدق .

(١) ش : من نسخة أخرى : وليس هذا موجودا في جميع التي هي أجناس فقط .

(٢) ص : مظلوم أو ظالم . (٣) ص : فالنسباق . (٤) تحبها : مثل .

(٥) ف : والطبع . — وما بين المعقوفتين يجب حذفه . (٦) ف : بالطبع .

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخضم في المهاترة >

فما كان مستثنى غير محمود فمن مثل هذه الأماكن يجب طلبه . — فأما افتعال
الهُتَار والهُذَر وما هو فقد قدّمنا ذلك وقلنا بدءاً . وغاية جميع ما كان من نحو
هذا الكلام أن يفعل الهُتَار ، إلا أن يكون الاختلاف للاسم والكلمة ، كقولك
إن الضعف وضعف النصف شيء واحد ، لأنه إن كان ضعف النصف
بفائز أن يكون الضعف ضعف النصف ونصف . وأيضا إن جعل الذاكر
الضعف لا يذكره باسم مفرد دون أن يضم إليه النصف ، فيقول : نصف
ضعف ، فقد كاد أن يكون هناك ذكر ثلاثة أنصاف النصف ، والضعف
الجامع للنصف . ومن ذلك أن يقول يا ليت شعري أ [ن] تكون الشهوة
مُلِدٌّ من الأشياء ؛ وما كان كذلك فهو شوق إلى شيء ملذ ؛ فلا محالة أن
أن الشهوة شوقٌ مُلِدٌّ .

- ٤٠ . وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو إنما هو محصور في فن المضاف الذي
ليست الأجناس فيه تسمى بهذا الاسم فقط ، بل وهذه بأعيانها تقال إنها
منه لأنها ترجع إلى شيء واحد ، والمسؤول إذا سئل أعطى الجواب فيها
(كقولك إن الشوق لا يكون شوقا إلا لشيء ، والشهوة لا تكون شهوة إلا
لشيء ، والضعف لا يكون ضعفا إلا لشيء) ؛ وكل ما كان معنى جوهره
(١)

بالمضاف لا بالآنية وله أحوال ثابتة ، والآخرة^(١) ، أو ما شا كل ذلك يستبدل عليه بما فيه من نعتة وصفته

[٣٥١ ب] نقل يحيى بن عدى

كلمة هؤلاء اللواتى يحلن بأعيانهن ويرون فيدلن على هؤلاء — مثال ذلك أن "الفرد" هو "عدد يوجد له وسط" ؛ < ويوجد عدد فرد > ؛
فإذن هو < عدد > عدد يوجد له وسط . والفطاسة انقمار الأنف ،
< ويوجد أنف أفطس > فوجود أنف < أنف > متقرر .

ويرون أنهم يعملون إذ لا يعملون . أما حينما فن قبل أنه لا يريد
فيسأل هل يدل على شيء إذا قيل على انفراده ، أو ولا على شيء . فإن دل
على شيء فأى هو : هل على واحد بعينه^(٢) ، أو على آخر ، لكن بأن يقول
النتيجة على المكان^(٣) . لكن يرى من قبل أن الاسم يكون واحداً بعينه ويدل
على واحد بعينه^(٥) .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

وأما ما المعجومية فقد قيل أولاً^(٦) ، وموجود أن يعمل هو أيضاً وأن يرى
إذ لا يعمل ، وإذ يعمل لا يظن . كما قال فروطاغورس إن كان السخط^(٧)

(١) ف : بالآخر : أو الأمر . (٢) ف : هو فهو . (٣) ف : بعض (؟) ذلك .
(٤) واحد بعينه : ف : هو فهو . (٥) واحد : ف : هو فهو . (٦) راجع ف ٣
ص ١٦٥ ب من ٢٠ . (٧) Protagoras = وهو الذى ميز بين الأجناس الثلاثة
(المذكر والمؤنث والمتوسط) — راجع « الريطوريقا » لأرسطو م ٣ ف ٥ ص ١٤٠٧
ب من ٧ ؛ وراجع كذلك « الشعر » لأرسطو ف ٢١ ص ١٤٥٨ أ من ٨ .

- ٢٠ والفعل ذكرا : أما الذى يقول "يهلك" أما بحسب ذلك فعجومية ، وليس يرى لآخرين ؛ وأما "أن يهلك" فيرى إلا أنه ليس عجومية . فهو معلوم إذن أنه يمكن إنسانا أن يفعل هذا بصناعة أيضا . ومن قبل هذا كثير من الكلمات ، إذ ليس مؤلفات عجومية ترين مؤلفات كما فى التبيكات .
- ٢٥

- وجميع اللواتى ترين عجوميات إلا قليلا من التى هى هكذا متى كان التصريف لا يدل على ذكر ولا على أنثى ، لكن على المتوسط . وذلك أنه أما هذا فيدل على ذكر ، وأما هذه فعلى أنثى ، وأما « طوطو »^(٢) فيريد أن يدل على المتوسط . وكثيرا ما يدل على كل واحد من ذينك أيضا — مثال ذلك : ما هذا ؟ قاليوب ، نغم أو عود ، قوريسقوس . فأما تصاريف الذكر والأنثى بجميعها مختلفة . وأما للمتوسط فأما هؤلاء نغم ، وأما هؤلاء فلا . وإذا أعطى على طريق الكثرة يؤلفون كأنه قد قيل هكذا . وعلى هذا المثال تصريف آخر يدل آخر أيضا . والضلالة تكون من قبل
- ٢٠
- < أن > "هذا" هو عام لتصاريف كثيرة ، وذلك أن
- ٣٥

(١) ف : مذكرا . — السخط = $\mu\eta\nu\iota\varsigma$. أما « الفعل » فيناظره فى النص اليونانى $\pi\eta\lambda\eta\chi\eta$ أى « خودة » — فلا ندرى كيف ترجمها هكذا !

(٢) طوطو = $\tau\omicron\upsilon\tau\omicron$ (٣) ف : خشبة .

(٤) قاليوب = Calliope إلهة شعر الملاحم والخطابة ؛ وقوريسقوس =

Coriscus — والكلمات الثلاثة : قاليوب ، عود ، قوريسقوس هى مؤنثة ومتوسطة ومذكرة على التوالى فى اليونانية .

نقل عيسى بن زرعة

المجرى إنما يوجد لها ، فإنها توجد في حدود هذه المحمولات بأعيانها ،
وتبدل — مع ما تدل عليه — عليها ؛ مثال ذلك أن "الفرد" هو عدد له وسط ،
وذلك العدد هو الفرد ، فيكون إذن العدد < الفرد هو > عددا له وسط ؛
والأفطس ^(١) هو تعبير في الأنف ، وقد يوجد أنف أفطس ، فقد يوجد إذا
أنف هو أنف أفطس .

فهم يوهمون أنهم قد عملوا ولم يعملوا . وربما كان ذلك من قبيل أنا
لا نسأل — مع ما نسأل عنه — : هل الضَّعْف يدل على شيء إذا قيل مفردا
على حياله ، أو ليس يدل على شيء ؟ وإن كان دالًّا على شيء ، فهل ذلك
الشيء واحد بعينه أو مختلف ؟ بل نأتى بالنتيجة للوقت . إلا أن هذا إنما
يكون من قبيل الظن بأن الاسم إذا كان واحداً بعينه فإن دلالاته تكون
واحدة بعينها .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقي : الاستعجام >

فأما السولوقسيموس ^(٢) فقد قلنا أولاً أى الأشياء هو . ولنا أن نفعل
ذلك وأن يظن ذلك بنا وإن لم نفعل ، وإن نفعل ولا يظن ذلك بنا ، كما

(١) ش : ثاويلا : وإن كانت الفطسة موجودة فتسطيح الأنف موجود .

(٢) σολοικισμος = soloecismus =

قال فروطاغورس إن كان السجّط والعمل مُدَّكَّرِين^(١) ، فالذى يقول فيها إنما
 قد هلك فقد أتى بحسب هذا بسولوقسموس^(٢) ، إلا أنها غير مظنونة عند
 آخرين . فأما إن قال هلك ، فإنها مظنونة إلا أنها سولوقسموس . فمعلوم
 إذن أن الإنسان قد يمكنه أن يفعل ذلك بصناعة . ولهذا السبب كثير من
 الألفاظ التي لم يأتلف منها سولوقسموس يُظنُّ أنه قد تُؤلف مثل
 ما في التبيكات .

٢٥ بجميع التي يظن بها أنها عجمة إلا اليسير إنما تكون من التي تجرى
 هذا المجرى . وعندما تحرف دلالتها فلا تدل على مذكرة ولا مؤنث ، لكن
 على المتوسط . وذلك أن لفظة « هذا » تدل على الذكر ، ولفظة
 « هذه » تدل على الأنثى ، ولفظة « طوطو »^(٤) تروم أن تكون دالة على
 المتوسط ، وكثيراً ما تدل وعلى كل واحد من ذينك : مثال ذلك : ما هذا ؟
 قلوب — ويكون : الطرف أو خشبة ، — قوريسقوس — . فأما تصارييف
 المذكر والمؤنث فإنها كلها مختلفة . فأما المتوسط فهو في بعضها موافق ، وفي
 بعضها غير موافق . وكثيراً ما إذا سُلم لهم هذه يجعلون التأليف كأث الذي
 سُلم لهم هذا . وكذلك يبدلون تصريفاً بتصريف غيره . والضلالة إنما تكون
 من قبل أن لفظة « هذا » تكون عامة لتصارييف كثيرة . وذلك أن

(١) ص : مذكران . (٢) ص : بسولوقيري . (٣) ف : الشاذ .

(٤) ف : يرام بها . — طوطو = τούτο .

(٥) ص : الطرف أن .

نقل قديم [١٣٥٢]

من ذلك أن يقول إن العدد المفرد واسط؛ وقد يكون عددا فردا^(١)، فلاحالة
 ١٠ أنه قد يكون عددا وهو عدد واسط . وكذلك إن كانت الفطوسة عيبا
 في الأنف، وهو قد يوجد أنف عائب، فلا محلة أنه يكون أنفا عائبا .

فقد يتخيل بها ولا يفعلون شيئا وهم غير فاعلين، من أجل أنهم لم يقدموا
 المسئلة في أن كان الضعف يدل بذاته على شيء، أو لا يدل على شيء . فإن
 ١٥ كان يدل على شيء: فعلى نفسه، أو على غيره؟ وإن كانت النتيجة توضح ذلك من
 ساعته، إلى أن تحيل الدلالة فيها أنها واحدة .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

فأما الاستعجام فقد قيل ما هو أولاً . وقد يجوز أن تكون العجمة من^(٢)
 فاعلها ولا يظن به أنه فعلها، كالذى قال بروطاغورس إن كان الغضب والعمل^(٣)
 مذكرين فالفاعل "تهلك"، بالتأنيث، "تهلك" الضعف معا استعجاما، وليس
 ٢٠ ذلك ظاهرا لغيره . وإن كان قال بالذكورة : يهلك الغضب، والغضب

(١) ص : فرد . (٢) ص : يجوز . ف : أظنه يجوز . (٣) ص : بروفسطاغورس .

(٤) ش : في نقل آخر : إنه إن كان الغضب والعمل مذكرا، فالذى يقول تهلك فقد صنع
 بهذه سولوقسموس، ولكنه لم ير (ص : يرى) عند آخرين . وقولك « يهلك » ترى، ولكن ليس
 سولوقسموس (ص : سولوفلسفى) .

باليونانية مؤنث ، فقد تخيل لكثير أنه قد أعجم ، وهو بالحقيقة لم يفعل ذلك .
وقد يمكن الصناعة من الصناعات أن تفعل ذلك ؛ من أجل < أن > كثير < أ >
من الكلام إذا صار إلى القياس كان ما يظهر من قياسه عجمة ، كالتى ترى
في مقياس التضليل .

بجميع الاستعجام إلا يسيراً منه لا يكون إلا بهذا النحو ؛ فإذا كان
التصريف غير مذكر وغير مؤنث وكان واسطاً فيما بينهما ، فإن قولك ” هذا “
هو دليل على مذكر من الاسم ، وقولك ” هذه “ هو دليل على مؤنث من
الاسم . فأما قولك ” طوطو “ فهو اسم دايل على هاتين ، وكثيراً ما دل على
أحدهما ، كقول القائل إذا أشار فقال : ” طوطو “ ما هو ؟ فإن يكن المشار
إليه أنثى قال إنها أنثى ؛ وإن كان غير مؤنث ولا مذكر كاسم العود باليونانية
أجاب فقال إنه كسولن^(٥) . وإن كان مذكراً أجاب فقال إنه فلان . بجميع
تصريف الأسماء المذكرة والمؤنثة فرقها بين . فأما تصريف الأسماء الواسطة :
فمنها ما له فرق ، ومنها ما لا فرق له . فأكثر ذلك إذا أعطى أحد الاسم
الواسط ، كان القياس فيه تضليلاً على ما ذكرنا . وكذلك يكون إذا جعل المتكلم
تصريفاً مكان تصريف ، لأن التضليل يكون هناك من أجل أن هذا الفعل
مشترك لتصريف كثيرة . وذلك أن

(١) تحتها : منها . (٢) ف : المنصرف . (٣) ف بالأحر : ما بين هذين .

(٤) ف : يدل . (٥) ص : كسوار — وهو تحريف كسولن $\kappa\sigma\lambda\omicron\nu$ =

[٣٥٢ ب] نقل يحيى بن عدى

”طاطو“ يدل أما حيناً فعلى هذا^(٢) ، وأما حيناً فعلى هذا . ويجب أن تدل بالتبديل أما مع ”الموجود“ فعلى ”هذا“ ، وأما مع ”يكون“ فعلى ”هذا“ — مثال ذلك : ”قوريسقوس موجود“ ، ”يكون قوريسقوس“ . ومع الأسماء المؤنثة أيضاً كذلك ، وفي هؤلاء اللواتي يُقَالُ على أوانى^(٣) الاستفراغ^(٤) ويوجد لهن تصريح الأنثى أو الذكر ، وذلك أن جميعهن ينقضين :
 < «أو» و «أون» . وهؤلاء يوجد لهن تصريح الأوانى أيضاً ، مثال ذلك :
 عود ، حبل . وهؤلاء اللواتي لسن هكذا التى للذكر وللأنثى وأفراد منهن يأتى بهن على التفريعات — مثال ذلك أما ”الزق“ فاسم الذكر ، وأما التصريف^(٥)
^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١)

٤٠

١٧٤

(١) ف : « طوطو » . (٢) ف : لهذا .

(٣) ش : وكذلك فى الأسماء المؤنثة ، وعلى الأسماء المؤنثة كذلك ، وفي هؤلاء اللواتي يقلن لهن يوجد لهن فلسيس ، أى تصريح الأنثى والذكر ، وذلك أن جميعها التى من « طو » ، أى من المقدمة الوضع تبندى هى أسماء للأوانى — مثال ذلك طوكسلون ، أى عود (ف : خشبة) ، طواسكو بليون (ص : كسون) أى حبل . وأما اللواتي ليس لها تصريح ذكر أو أنثى هكذا هذين اللذين منهما يأتى على الآناء — مثال ذلك : أسكوس (ص : أوسوقيس) ، أى الرق الذى للذكر ويصرف مؤنثاً . (٤) ف : فى . (٥) ف : التفريغ .

(٦) ف : يتدنن . (٧) ص : ينقضين من وعلى ! — ف : على أو على أو لو هؤلاء !

(٨) ف : خشبة . — فى اليونانى : ἔλαον, σχοίνον (٩) ف : التصريفات .

(١٠) ف : ذكر . — الزق (بالزأى المعجمة) : إناء من الجلد يوضع فيه الخمر . وهو

فى اليونانى ἄσχος (١١) كذا ! وفى اليونانى : ἡλίνη (السرير) وهو مؤنث .

فالذى للآئتي . ولهذا في هؤلاء اللواتي كهؤلاء ، كذلك أن يوجد وأن يكون مختلفا . فالعجومية بنحو ما هو سببه بالتبكيئات اللواتي يقال من هؤلاء اللواتي لا يشبهن على هذا المثل ، وذلك أنه بمنزلة ما يقع في أولئك على الأمور في هؤلاء على الأسماء أن يعملوا عجومية : وذلك أن الإنسان والأبيض هما أمر واسم أيضا .

١٠ فهو ظاهر أنه يروم أن يؤلف عجومية من هذه التصاريف التي قيلت .^(٤)

فأما أنواع هؤلاء الكلمات الجهاديات وأجزاء الأنواع^(٥) والمواضع ^(٦) فهي < هؤلاء اللواتي قيلت . فإن ترتيب اللواتي كهؤلاء

نقل عيسى بن زرعة

٤٠ ”طوطو“ تدل أحيانا على ”هذا“ ، وأحيانا على : ”لهذا“ . وينبغي إذا بدلت أن تدل أما مع ”موجود“ فعلى : ”هذا“ ، وأما مع ”يكون“ : فعلى : ”لهذا“ — ومثال ذلك : ”يوجد“ قوريسقوس ، ”يكون“ قوريسقوس . وكذلك يجري الأمر في الأسماء المؤنثة وفي الأشياء التي يقال إنها آنية التفريغ ، فإن لها ميلا^(٨) إلى التذكير والتأنيث . وذلك أن

(١) ف : ومن قبل هذا . (٢) ف : على . (٣) ص : أن أن — ف : أنه .

(٤) ف : وصفت . (٥) ف : الصور . (٦) ف : وصفت .

(٧) ش : في نقل ثاوفيلا : وذلك أن هذا يدل أحيانا على مؤنث ، وأحيانا على مذكر .

(٨) ص : مثل .

١٧٤ أ جميع ما في آخره "أو" أو "أون" فله مثل الانحراف < الذى > يوجد
 لأسماء الأوانى ، مثال ذلك الخشب ، الحبل . وما لم تكن كذلك فهى
 إما مذكرة ، وإما مؤنثة . وقد أتى بأفراد منها على انحراف^(٤) — ومثال
 ذلك : أما الزق فهو اسم مذكر ، وهو مائل إلى التأنيث ؛ فهذه العلة
 يكون الموجود والمتكون ، فى الأشياء التى تجرى هذا المجرى ، مختلفين^(٥)
 كاختلاف هذه . وقد تشبه العجمة بجهة ما التبيكات التى تكون من
 غير المتشابه إذا قيل إنها على مثال واحد ، وذلك أن مثل ما يعرض
 لأولئك فى الأمور يقع لهؤلاء فى الأسماء أن يفعلوا عجمة^(٦) ، وذلك أن
 قولنا : الإنسان ، وقولنا : أبيض ، وهو أمر و اسم .

١٠ فقد ظهر أنا إنما نزوم تأليف السولوقسموس من هذه التصاريف
 المذكورة .

وقد تختلف أنواع الأفاويل الجهادية وأجزاء أنواعها ؛ وهذه المواضع
 المذكورة إن رُبَّتْ فى أن تضل على نحو ما فعل

-
- (١) ش : ثاوفىلا : ومتى كانت تبندى من « طو » فهى أسماء الأوانى . — ش آخر :
 فى نسخة : وذلك أن كل ما يتبندى من عل وعلى .
 (٢) ف : طوكسيلون . = τό ξύλον
 (٣) ف : طوخنوينيون (ص : سخرن) = τό σχοινίον
 (٤) ف : التفريع . (٥) ف : مختلفان .
 (٦) ف : يعملوا .

[١٣٥٣]

نقل قديم

« طوطو » إذا كان في موضع المذكور دل مرة على هذا، ومرة على هذا . فما جمعت إليه : « هو » ، دل على « هذا » ، كقولك : هو هذا . وإذا جمعت إليه : « أنه كان » ، « لهذا » : كقولك : هو فلان وإنه فلان . وكذلك يجوز في هذا النحو في الأسماء المؤنثة وفي الأنثى التي لأسمائها تصاريف : إما مذكرة وإما مؤنثة : « فالسرير^(١) مؤنث باليونانية، وهو عود، وهو اسم واسط بين المؤنث والمذكر ؛ وانزق اسم مذكر، وهو جلد، واسمه لامذكر ولا مؤنث . فكذلك يكون الفرق في الأسماء إذا ضم إليها : إما « كان » ، وإما « هو » . فبنحو من الأنحاء قد يشبه الاستعجام للضلالت التي إذا قيلت يشبه بعضها بعضا بنحو واحد . فكما أن المقاييس المضللة في الأسماء، كذلك حال الاستعجام في الأسماء، لأن الإنسان هو شيء وهو أبيض وهو اسم .

فقد تبين أن الاستعجام إما يتألف من مثل هذه التصاريف التي قيلت . وهذه ضرور كلام المشاغبة وأجزاؤها وأنواعها . وليس الفرق بينها يسيراً للسائق إلى الجهل إذا وضعت بهذه الجهة المسئلة، كالذى يكون

[٣٥٣ ب]

نقل يحيى بن عدى

لدى السؤال^(٢) لأن يضلن مختلف غير قليل كما هو في هؤلاء الجدليات . فبعد هذا إذن فلنقل أولاً في هؤلاء اللواتي قيلت^(٤) .

١٥

(١) ص : والرو . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى اختلافاً ليس باليسير .
(٤) ف : ذلك . (٥) ف : وصفت .

< ترتيب الحجج >

فأولاً وموجود نحو أن يبيكت إما واحد فالطول : وذلك أنه صعب
 أن تبصر كثيرة معاً ؛ ولنستعمل في الطول هذه الاسطهقات^(٣) التي قدمت
 فلنقت^(٤) . — وإما واحد فالمبادرة^(٥) ؛ وإذا أبطأوا^(٦) قليلاً ما يتقدمون
 فيصرون . — وأيضاً السخط والمرء ؛ وذلك أنهم إذا اضطربوا^(٧) قليلاً
 ما يمكنهم أن يحفظوا : وجميع اسطهقات^(٨) السخط إن يعمل إذا أراد^(٩)
 أن يحجور ظاهراً وإن لم يعط ألبته . — وأيضاً أن يضع هؤلاء اللواتي
 يسألن بالتبديل ، وإن كان للإنسان نحو الواحد بعينه كلم كثيرة وإن كان
 إنه هكذا وإنه ليس هكذا : وذلك أنه يعرض معاً أن يجعل الحفظ إما نحو
 كثيرة ، وإما نحو هؤلاء المتضادات . — وبالجملـة جمع هؤلاء اللواتي
 وُصِفْنَ أولاً^(١٠) نحو الإخفاء هن نافعـات نحو الكلمات الجهادية : وذلك أن
 الإخفاء هو لسبب أن يضلل ؛ وأن يضلل بضلاله .

-
- (١) ف : لدى . (٢) ف : ترى . (٣) ف : أى الأصول .
 (٤) ف : فرصت . — والاشارة هنا إلى « الطوييقا » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب
 س ٢٦ — ص ١٥٧ أ س ٥ . (٥) ف : فـالـعـجـلة . (٦) ف : وذلك
 أنهم إذا أبطأوا . (٧) ف : نسخة : اشتغلوا . (٨) ف : أصول .
 (٩) ف : طلب . (١٠) « الطوييقا » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب س ٢٦ —
 ص ١٥٧ أ س ٥ . (١١) ف : في .

- ٣٠ ونحو هؤلاء الذين يسيرون إلى فوق حين يظنون أنها نحو الكلمة تسأل من السالبة، كأنه ^(١)يريد التي هي مضادة؛ أو أنه يجعل السؤال من المساوية، وذلك أنه إذا كان غير معلوم ما الذي يريد أن يأخذ قليلا ما يتصعبون ^(٢)؛ وحين يعطى في الأجزاء أن لكل واحد ^(٣)إذ يأتي بالكلية لا يسأل كثيرا، لكن يستعمل كما في التي قد أعطيت : وذلك أنه قد يوجد حيناً أن يظن أوائل أنهم قد أعطوا ؛ ويرى هؤلاء الذين يسمعون من قبل ذكر ^(٤)الاستقراء كأنه ليس يسألون ^(٥)باطلا . — وانستعمل هؤلاء اللواتي لا تدل على الكلي بالأسماء، لكن بالشبه نحو ما ينفع، وذلك أن الشبه يضل كثيرا.
- ٣٥

نقل عيسى بن زرعة

- ١٥ في الأقاويل الجدلية اختلافا ليس باليسير .

١٥

< ترتيب الحجج >

- ٢٠ فليكن كلامنا إذن أولا بعدما تكلمنا فيه في هذه المعاني . فأحد ما يعين على التبيكيت هو الإطالة : وذلك أن تحصيل ^(٦)أشياء كثيرة معاً يعسر؛ والإطالة تستعمل في هذه الأصول التي تقدم ذكرها . — وموضع ثانٍ من المبادرة،

(١) ف : فن . (٢) ف : يتعمرون . (٣) ف : على كل .
(٤) تحتها : بذكر . (٥) ف : يسألون (؟) . (٦) ف : محط (؟) .

وذلك أنهم إذا لم يلحقوا ^(١) تقص ما يسبقون إلى تأمله . — والغضب أيضا ^(٢)
والمرء ، وذلك أنهم إذا أسخطوا ^(٣) قصرُوا عن ضبط جميع ما يُحتاج إليه ،
وأصول السخط هي أن يُظهر فعل الجور إذا أراد أن يجور ولا ينجل البتة .
وأیضا أن يتدل وضع الأشياء التي يسأل عنها . وإن كان للإنسان أن يأتي
في بيان الشيء الواحد بعينه بأقوال كثيرة ، وكان له أن يبين أنه كذا وأنه
ليس كذا ، فيعرض مع ذلك أن يحتس إتما من الأقوال الكثيرة أو من
المتضادة . — وبالجمله بجمع الأشياء التي قصد بها فيما تقدم قصد ^(٥) الستر
نافعة في الأقوال الجهادية . وذلك أن الستر إنما يراد من أجل أن يضل ،
ولأن يضل تضليلا .

٢٥

وأما السؤال إذا كان نحو الذين يؤمنون إلى فوق ، إذا ظنوا أن الكلام
متوجه نحو معنى ما ، فيكون على جهة السلب — كأنه إنما طلب المضاد
ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية : وذلك أن الذي يريد أخذه إذا
كان غير معروف كان تعسرهم أقل . وإذا سلم في مفردات الأجزاء من
حيث هي أجزاء للسلكي ، فلا يكثر السؤال ، بل يستعمله كالشيء المقرب به .
وقد ^(٧) ربما ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من أجل ما جرى له من

٣٠

٣٥

(١) ف : قل (ص : قد) مقدار . (٢) ش : ثاويلا : وأيضا إذا كدروا بالسخط
والمرء ضعفت قدرتهم على إظهار فعل من يريد أن يجور بالواحدة . (٣) ف : كدروا .
(٤) ف : حفظ . (٥) ف : الإخفاء . (٦) ف : يسرون .
(٧) ف : وذلك أنه .

الذكر أن مسألتهم لم تكن باطلة ؛ ففي هذه الأشياء ليس إنما يعرف الكلي بالاسم ، بل إنما يستعمل التشبيه^(١) نحو الشيء الأول ، وذلك أن التشبيه^(١) كثير التضليل .

[١٣٥٤] نقل قديم

في كلام المجادلين ، فلنقل هنا أولاً بعدما قيل .

١٥

< ترتيب الحجج >

إن طول الكلام ضرب واحد من ضروب التضليل ؛ وذلك أنه يصعب فهم الكلام الكثير ليكون فهما معا ، واستعمال هذه الأحرف والتصاريف التي ذكرنا معين^(٢) في طول الكلام . — وضرب ثانٍ^(٣) من التضليل الاستعجال في الكلام ، فإنهم إذا أبطأوا في لفظهم قلما يبرمون مما يقدمون عليه^(٤) بهماهم . — وأيضاً الغضب والممارة نحو آخر من التضليل ، لأنهم إذا اضطربوا قلما يمكن التحفظ عليهم : وأصول الغضب فيهم شيان : أنهم يريدون بذلك إظهار جور الجائر ، ومكابرة . — وفيما بين ذلك يضعون المسائل بالتبديل : كان عند آخر منهم فيها كلام كثير ، أو لم يكن ؛ فإنه يعرض للجيب عند ذلك أن يكون محتفظاً معا من الكثرة والتضاد .

(١) ف : المشبه . (٢) ص : معنى - ف : معين : (٣) ص : ثاني .

(٤) كذا في الأصل ! (٥) ف : أظنه : الصولة . — وهذا التصحيح خطأ .

(٦) ص : ذلك .

<و> في الجملة كل ما قيل أولا بالخفاء فذاك نافع في كلام المجادلين ، لأن السيرة في الكلام إنما يراد بها إدخال الجهل ، وذلك من الخديعة .

٣٠ أما الذين يتصنعون في كلامهم فإذا ظنوا أنهم قد صاروا إلى الحجة فليسألوا مسألة أنتافاسيس^(٢) ، كأن سائلها يريد المضادة أو يجعلها مساوية لمسألتهم ، لأن السوفسطائي إذا لم يعلم ما الذي يحتاج إلى أن يأخذ من كلام المتكلم له ، كان أقل شغبا . وأما إذا أعطى أحد جوابا في الأجزاء ، والجواب كلي ، فربما لم يسأله ، ولكننا نبني على كلامه كم قد أعطى الجواب . وكثيرا ما يظن مثلهم أنه قد أعطى الجواب ، ويتخيل ذلك للسامعين لمكان ما يدكرون من قول الفخار وأنهم لم يسألوا باطلا . وأما الكلام الذي لا يدل بالاسم ، بل دلالاته عليه بالشبه ، فتلك نستعملها على قدر ما يوافق من الحاجة إليها ، لأن الشبه يدخل الدهش على السامع .

[٣٥٤ ب] نذل يحيى بن عدى

١٧٤ ب وأما نحو أن يأخذ المقدمة فيقابل الشيء الذي يصلح أن يسأل . مثال ذلك إن احتجنا أن نأخذ أن هل يجب أن نطيع الأب في كل ، أى هو : أيجب أن نطع الآباء في كل شيء ، أو في كل شيء لانطع ؟ وهؤلاء اللواتي

(١) ف : يتصنعون .

(٢) ص : نافاسيس — والأنتافاسيس = ἀντιπασις = المناقضة ، الرد ، التفنيد .

كثيرا كثيرة، أى هو: أن ندع كثيرة أم قليلة؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها
 كثيرة: وذلك أنهم إذا وضعن إلى جنب هؤلاء المتضادات ترين كميرات
 وقليلات، وشئنا فافضلات للبشر.

وكثيرا وعلى طريق الكثرة يجعل أن يظن أنه قد بكت، خاصة البكت
 المرأى من أولئك الذين يسألون أنهم إذا لم يؤلفوا شيئا، ويجعلون ذلك
 الآخر ألا يسكت، لكن يقولون على طريق الجمع كأنهم قد ألفوا: فإذا
 لا تلك وتلك.

وأما المرائية والتي وضعت من ضعف الاعتقاد أن يؤهل فإن يجب
 بالتى يرى. أما إذا ما تقدمت موضوعة التى يظن من الابتداء فيعملون
 سوالات هذه التى كهذه هكذا إنما يظن. وذلك أنه من الاضطراب إن كان
 السؤال يكون من هؤلاء اللواتى منهن القياسات أو التبعيات أو ضعف
 الاعتقاد. إما إذا أعطى فيبكت، وإما إذا لم يعط ولا يظن أنه قال بغير
 ممكن، وإما إذا لم يعط ويظن أنه يقر فشبه مبكت.

-
- | | | |
|-------------------------|----------------|-------------------|
| (١) ف: على طريق الكثرة. | (٢) ف: يترك. | (٣) ف: كانت تظان. |
| (٤) ف: وخاصيات. | (٥) ف: للناس. | (٦) ف: أكثر. |
| (٧) ف: يقيسوا. | (٨) ف: الشج. | (٩) ف: كن. |
| (١٠) ف: الموضوع. | (١١) ف: البدء. | |
| (١٢) ف: قياس وتبكي. | (١٣) ف: نقصان. | |
| (١٤) ف: يقول. | (١٥) ف: مشهور. | |

٢٠ وأيضاً كما في هؤلاء الخطيبات وفي هؤلاء المباحث الذين يظنون كهؤلاء
أو نحو هؤلاء الشبهات أو نحو كثيرة أو نحو جميعهم بمنزلة ما يفعل كثيراً
هؤلاء الذين يجيبون إذا بكتوا على ضربين : إن ظنوا أنهم لم يبتكتوا، وإذا
سألوا يستعمل حيناً

نقل عيسى بن زرعة

٤٠ وقد ينتفع في أخذ المقدمات بأن يجعل المشبه سؤاله على جهة التضاد .
ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدمة : « أن في كل شيء ينبغي أن يطاع
الآباء » ، فبأن نقول : أفى كل شيء ينبغي أن يطاع الآباء ، أو ألا يطاعوا في كل
شيء ؟ والأشياء التي هي على أكثر الأمر كثيرة ما الذي نفعل فيها ؟ أنطرح
الكثيرة أم البسيطة ؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها كثيرة من الاضطرار .
وذلك أن هذه إذا قُرِنت بالمضادات عظمت وخفت في ظن الناس : الرذائل
والفضائل .

١٠ وأكثر ما يوهم به السائلون إيهاماً قوياً أن الغشم السوفسطائي خاصة
قد بكت أنهم من غير أن يقيسوا أو يؤلفوا أو أن يصيروا بالتكلم لهم إلى
الإمساك يقولون قولاً كالنتج ، كأهم قد ألفوا ، ولا أحسبهم يذكرون
المقدمات .

والمغالطة ، التي تكون من خلاف الرأي المشهور ، تضع أن الواجب أن
يجاب بالمظنون . فإذا قدمت وضع الشيء المظنون في ابتداء الأمر ، وكان

إيراد هؤلاء لأمثال هذه المسائل على هذا النحو^(١) ما المظنون عندك ، فإن السؤال
 ١٥ إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الاضطراب إما تبكيك
 أو ما يخالف الرأي المشهور . أما إن اسلم فيبك ، وإن لم يسلم فتوهم فيه
 أنه قد سلم فشيبهه بالتبكيك .

وأيضاً فمثل ما يفعل في الأشياء الخطئية ليفعل في الأمور التبكيكية من^(٢)
 النظر في الأضداد وفيما يقوله الذي يبكيك أو فيما يعترف بأنه محمود من
 قول أو فعل ، وكذلك أيضاً في الأمور التي يظن بها أنها مثل هذه ،
 ٢٠ أو نحو التي تشبهها ، إما عند أكثر الناس أو عند جميعهم — . بمنزلة^(٣) ما يفعل
 المحبون ذلك كثيراً على نحوين إذا بكتوا ، إن كانوا يظنون أنهم لم يبكتوا ،
 ٢٥ أو يفعل هذا الفعل أحياناً^(٤)

[١٣٥٥] نقل قديم

حتى لا يدري كيف يأخذ الأفروطاسيسه . وإن كانتا اثنتين لم ندر
 ٤٠ أيهما نختار ، وعن أيتهما نسأل . ومثال ذلك : ينبغي أن يطاع الآباء في كل
 ١٧٤ ب شيء ، أو يعصوا^(٦) في كل شيء ، ويطاعون مراراً في الكثير ، أو يعصون

(١) « ما » : متعلقة بقوله : « النحو » — أي هذا النحو : المظنون عندك .

(٢) ف : المغالطة . (٣) ف : بحسب .

(٤) ش : ثاو فيلا : فهم يتوهمون أنهم لا يكونون لسبيين : لأنهم سائلون ، ولأنهم قائلون .
 وأما متى وأين يكون ذلك فيوجد عند الذين يثبتون أن هذا يعرض هاهنا ولم يوجد هاهنا من هذه
 الجهة بمنزلة ما فعل قلوبوف في مجلس المشاورة .

(٥) الأفروطاسيسه πρότασις القضية . — والترجمة هنا كما ترى خطأ ، فراجع الترجمتين
 الأخرتين . (٦) ص : يعصون .

قليلًا في القليل؟ وأى ذلك أوفق : القليل أم الكثير، لا سيما إن كان أكثر ذلك مجولاً على الاضطراب، لأننا إذا جمعنا بين الأضداد عند ذلك ما يظهر الأكثر والأقل، والأعظم والأصغر، والأجود والأشر .

وأكثر ما يصير من التضييل ^(١) ضم السائل من السوفسطائيين وقرءهم من كلهم، لأنهم لا يؤلفون مقياساً، ولا يعملون آخر كلامهم على مسألة، ولكنهم يعملونه بالنتيجة كمن قد ألف المقياس فيقولون : لا محالة إنه ليس كذا وكذا .

ومن فعلهم أن يكون سبب الكلام غير محدود، فيجيبوا على ما يظهر منه ويضربوا عن الأصل الذي هو غير محدود ؛ فإن أعطى الجواب أعطى جواباً مضللاً ، وإن لم يعط لم ير أن يعطى ، فذلك غير محمود . وإن هو لم يجب ورأى أن الجواب واجب ، فذاك منه شبهة بالتضييل .

وكذلك نرى حال المتضاد من كلام الريطوريقيين (وهم الخطباء) ، وجل كلام المبكتين المضللين فيما قالوا عند أنفسهم وفيما أقروا به من حيثية ما قال قائل ، أو فعل أو ظن به أنه متشبه بهم أو مثلهم في أكثر ذلك ، أو كله . — كالذى يفعل المحبون إذا تجبروا فظنوا أنهم لم يضلوا ، ويسألون فيجعلون مسألتهم أحياناً بينهم وبين من يضادهم ؛ فيثبت أنها كذلك أو ليس كذلك لتأوله أنها بجهة ما من الجهات ^(٦) — كالذى فعل

(١) ضامه حقه : انتقصه ؛ والمصدر : الضم — وقرء فلانا : غابه وانه .

(٢) ف : أظنه : محمود — صح . (٣) ف : محدود . (٤) ف : المغالطين .

(٥) ف : المحبون . (٦) ص : أنا ما بجهة من الجهات .

[٣٥٥ ب] نقل يحيى بن عدى

(٢)

(٢)

هذا نحو الذين يثبتون أن أما هكذا فيعرض ، وأما هكذا فلا ؛ من قبل

أنه هكذا يأخذ ، < مثل > تلك التى فعل فلاوفون فى « مندر و بولس » . — (٤)

ويجب إذا كنا بعداء عن الكلمة أن نقطع باقى الجسارات ، وإن تقدم الذى

يوجب فشعر أن يتقدم ويقيم ويتقدم فيقول . — وأن يتسرع حينئذ إلى ٣٠

أخريات أيضا أن يضعوا من التى قيلت إذا أخذوا إن كان لا يوجد الإنسان

لدى تلك المتقدمة الموضوعية بمنزلة ما فعل لوقوفرون ، إذ أعطى ألمانا

تمدح < القيثارة > . وعند هؤلاء الذين يطلبون نحو ماذا يتسرع ،

من قبل أنه يظن واجبا أن يعطى علة . — وإذا قيلت أفراد يعرض ٣٥

أن يحفظ الكل فى التبيكيت أن يقال التناقض أسهل أن : أما الذى

(١) ف : عند ، لدى . (٢) ف : الثابتين . (٣) ف : يظن .

(٤) ص : فلاوفون فى « مندر بولس » — ف : أى مجلس المشاورة . —

وفلاوفون Cleophon شاعر مسرحى آثينى ، ألف مسرحيات تراجيدية لم يبق لدينا منها غير

أسماء بعضها (راجع سويداس ، تحت اللفظ) ، ويقول عنه أرسطو إنه كان قبل البضاعة

فى الخيال والمثالية (« كتاب الشعر » ف ٢) وإن أسلوبه مل (« كتاب الشعر » ف ٢٢) ؛

« الخطابة » م ٣ ف ٧) . ومندر بولس Mandrobulus تراجيدية مفقودة ، أولها

محاوره كتبها اسبيوسيوس . أما قوله « مجلس المشاورة » فلعله ظن أنها مأخوذة من

manδra (مندر) أى مجلس المشاورة أو الصحن .

(٥) ف : التسرعات . (٦) ف : فأحسن . (٧) ف : أخذما .

(٨) ف : ليس . (٩) Lycophron = (١٠) ف : نحو .

(١١) ف : عند . (١٢) ف : شيئا .

وَضِعْ فِيرْفَعْ ، وأما الذى رفع فيضع : لكن ليس من قِبَل أن هؤلاء الأضداد^(١)
 علماً واحداً بعينه ، أو أن ليس واحداً بعينه . — وليس يجب أن يسأل النتيجة^(٢)
 على طريق الامتداد (وقد يوجد حيناً أن لا يسأل أيضاً) : لكن تستعمل^(٣)
 كأنها مَقْرَّبَةٌ .

١٦

< حل التضليلات >

فأما من أى السؤالات ، وكيف يسأل فى المحاورات والمفاوضات
 الجهلاء به ، فقد قيل . وأما فى الجواب وكيف يصلح أن يتبدى^(٤) ،
 ونحو أى استعمال تنفع هؤلاء الكلمات اللواتى بهذه الحال ، فلنقل من بعده هؤلاء .
 فإنهم نافعات فى الفلسفة بسبب اثنتين ، وذلك أنه : أما أولاً فإنه^(٥)
 إذ الألفاظ اللواتى يفعلنها على طريق الأفضل ، لكن على الأكثر ، نحو^(٦)
 أن على كم نحو يقال كل واحد ، وأيه على مثال واحد ، وأيه على غير ذلك ؛
 ويعرض فى الأمور وفى الأسماء . — وأما ثانياً ففى الطلب على حياله ، وذلك^(٧)
 أنه ليس يضل من آثرين بسهولة ؛ وهذا إذن لا يحسن وإن كان ينفع^(٨)
 هو منه كثيراً . — وأما ثالثاً والذى يبقى فهو نحو الاعتقاد وذلك إذن أن تعذل^(٩)
 كلمات الذى يشارك فى الكلمات ، إذ ليس له أن يحدد شيئاً فى الشناعة

(١) ف : المتضادات — ص : علم واحد . (٢) ف : يعطى . (٣) ف : بل .
 (٤) ف : ينص . (٥) ف : صالحات . (٦) ف : كثرة .
 (٧) ف : نحو . (٨) ف : انفراده . (٩) ف : رأى . —
 وفيه نقص ، وتسامه : « أن المرء خبير فى كل شيء وليس غير مدرب فى أى شيء » ، إذ ... »

نقل عيسى بن زرعة

عندما يكون السؤال متوجها نحو من يريد أن يثبت أن هذا إن كان
يعرض على هذا النحو فليس هو على هذه الجهة، من قبل أنه يوهم مثل ذلك. وقد
فعل قلاوفون هذا الفعل أيضا في «مندروبولس»^(١)، أي مجلس المشاورة. — وينبغي
إذا كانت بيننا وبين النتيجة وسائط كثيرة أن نطرح باقي المناحيب^(٢) . فإن^(٣)
سارع المحيب إلى الإحساس بذلك بادرنّا إلى مقاومته وعاجلناه بالقول. —
وربما عدلنا أحيانا إلى معاني آخر غير التي كنا نقصدها عندما كنا نأخذ
المقدمات إن لم نصل إلى أن نتكلم في الأمور التي كانت أولا موضوعة لنا،
بمنزلة ما فعل <لو> قوفرون عندما مدح الألمان. فأما إذا كان الذين يخاطبون^(٤)
يبحثون عما كان قصده أولا فلا نأخذ أن ذلك واجب، فينبغي أن نأتي
في ذلك بعلّة. وإذ قد عددنا الجزئيات، فالكلي أيسر حفظا. فقد يعرض
في التبيكيت أن نأتي بنقيض الوضع : فإن وضع رفعنا، وإن رفع وضعنا .
إلا أن ليس من قبل أن هذه متقابلة تكون المعرفة بها واحدة بعينها، أوليست
واحدة بعينها. — وليس ينبغي على جهة الإطالة أن نسأل عن النتيجة (فقد
ربما تركنا أحيانا المسئلة أصلا) : بل قد نستعمل النتيجة كالشيء المُقَرَّر به .

(١) ص : مندرو . (٢) ف : نقطع . (٣) ف : الحجج . — والنحب :
البرهان ؛ وناحبه : حاكمه وفائره وراسته . فالأصح أن يقول : المناحية ؛ أولعله جمع المصدر
المبني من نحب — وفي اليوناني بمعنى : الهجمات، المعارضات . (٤) ش : ثاويلا :
وينبغي أن نأتي بعلّة إن أثّرنا ذلك للذين يسألون نحو ماذا كان التوجه (غير واضحة في النص) .

< حل التضليلات >

١٧٥ فقد قلنا من أى المسائل، وكيف نسأل في مجالس الجدل^(١) والمفاوضات التي على جهة المقاومة . ولنتكلم^(٢) — بعدما تكلمنا فيه — في الجواب، وكيف يستعمل الحل، وما المنافع المقصودة في أمثال هذه الأقاويل .

٥ فأما في الفلسفة فهي نافعة لشيئين : أما أولاً فإذا كانت الألفاظ تدل على معاني كثيرة فإنها تجعل تلك موجودة على ما يجب عندما نعدد على كم نحو ثقال كل واحدة منها، وأياها على مثال واحد، وأياها مختلفة . وقد يعرض ذلك في الأمور والأسماء^(٣) . — والثاني عندما يبحث الإنسان مع نفسه، وذلك أنه ليس يسهل أن يُضللَّ آخرون كما يلحقه ذلك كثيراً من نفسه، وهو لا يشعر . — وقد بقي نحو ثالث هو الذي القصد فيه المدح، وذلك أننا إذا وبنحنا أقاويل من يشاركنا في المفاوضة، من غير أن يكون له ما يتفضل به من الشناعة

[١٣٥٦] نقل قديم

٣٠ فلاوفون الحكيم في "مجلس المشاورة" . — والواجب إن أحال عن كلامه إلى مسألة أخرى فشغب بذلك الحبيب، أن يوجز في جوابه وأن يتقدم فيسبق ويضع . — وأحياناً ربما قلنا بغير ما وضع، بجلعلناه كموضوع الكلام . وإن لم يكن أحد يأخذ بالأصل الذي كان فيه الكلام، كالذي فعل لوففون عند

(١) ف : عند مراعاة النظر . (٢) ف : المائدة . (٣) ف : المعاني .

ابتداء مدح القيثارة^(١) . فأما من استقصى المسئلة فقال في بادئ نطسها فأولئك
 لما كان يجب أن يعطوا الجواب، وقد قيل بعض ذلك، بجوابهم بما يعرض
 ٣٥ في جملة التضليل أشد حرزا وتحفظا، وهو الانطيفاسيس، أى القول
 المناقض، فيرفع الذى وضع ويضع الذى نفى وسلب . وليس العلم لما كان
 علما لأشياء متضادة غير مفرد، وليس بعلم واحد، والنتيجة لا يسأل عنها بمثل
 ما يسأل إلا بروطاسيسه، (وبعضها لا يسأل عنها) : بل يستعمل كمقربها .
 ٤٠

١٦

< حل التضليلات >

وقد قيل في مواطن الشغب والمحاوره، وماذا تكون المسائل^(٢) ، وكيف
 ١١٧٥ تكون . فأما عن الجواب ، وما ينبغى أن يكون، وكيف ، وفي أى الأشياء
 الضرب من هذا الكلام نافع ، فتحن قائلون في موضعنا هذا .

• إن هذا الكلام نافع في الفلسفة لأمرين : أولها أنه إذا كان الشئ
 مشتركا في دلالاته فصّلت جهاته فاستبان كل واحد منها : أى شئ حاله، وأيها
 مشابه، وأيها غير مشابه . وذلك يعرض في الأشياء وفي الأسماء ؛ فهذا أحد
 الأمرين الذى تعرف به منفعة هذا الكلام في فن الفلسفة^(٣) . — وقد ينفع أيضا
 ١٠ فيما يتكلم به الإنسان ويطلبه عند نفسه ، لأن من كان سريع الانقياد يسير

(١) ص : اودح اليجاز ! (٢) ص : يطون . (٣) ف : قلنا .

(٤) ص : فلذا . (٥) ف : علم .

الاتصال بكلام غيره بغير حس يحسه من اتصال نفسه، أخلق به أن يصاب بذلك من نفسه فلا يحس به . — والضرب الثالث من منافع هذا الكلام ^(٢) الضرى^(٣) فى جمع الفنون لئلا يكون الناظر فيه لا خبرة له : لأن من كان صاحب كلام فذم الكلام ولم يكن عنده فصل بين ذمه ، فقد جعل السبيل ليظن به أن ذمه إياه إنما كان للجهل به وقلة الخبرة بالكلام ، لا لطلب الصدق والحق .

[٣٥٦ ب] نقل يحيى بن عدى

يعطى ظنا لأن يظن به أنه يتصعب ^(٤) ، لا من قبل ^(٥) التى هى صادقة ، لكن من قبل عدم الحركة .

وأما إذا كما بحيث أن كيف نفسر عند هؤلاء ^(٦) اللواتى كهؤلاء ، فهو ظاهر إن كما قلنا أولا صوابا من أية هن التضييلات ، وقسمنا ^(٧) القسم التى فى أن يسأل على الكيفية . وليس هو واحدا بعينه أن ^(٨) يبصروا ^(٩) الشناعة إذا أخذنا الكلمة ، وأن إذا سئلنا يمكننا أن نقسم ^(١٠) سريعا ، وذلك أن تعلم مرارا عندما يوضع ، فالقلب ^(١٢) لا يعلم ^(١٣) . وأيضا بمنزلة ما أن

-
- (١) ص : حسن يحسه — والصحيح فوق الكلمتين . (٢) ص : يحسن . ف : يحس ، يشعر — صح . (٣) ف : الارتياض . (٤) ف : يتعسر . (٥) ف : بسبب ، فى . (٦) ف : نحو . (٧) ف : المصوب (٩) (٨) ف : يرى . (٩) ف : وينقض . (١٠) ف : بسرعة . (١١) ف : التى نعلمها . (١٢) القلب : قلب الوضع — والمعنى أن ما نعلمه قد يقع لنا أن نجهل إذا قلب وضعه . (١٣) ف : يعلم بها .

في الآخر إنما تكون خاصة السرعة والإبطاء من أن يتخرج ويعتاص .
 ٢٥ فهكذا يوجد في الكلم . فإذاً إن كانت لنا معرفة أن نعطي إذ يسرع كثيرا
 ما يبطئ من الزمان . وحينما يعرض كما في الكتابات والخطوط ، وذلك أنه
 هناك إذا حللنا يوجد حيناً لا يمكننا أن نركب ^(١) . فهكذا في التبيكات إذا
 علمنا التي تعرض منها الكلمة نضطر إلى أن نحل الكلمة .
 ٣٠

١٧

< الحلول الظاهرية للغالطات >

فأما أولاً فإنه بمنزلة ما يجب أن نشتهى أن نؤف حيناً على طريق الرأي
 أكثر من طريق الصدق هكذا . وننقض ^(٢) حيناً على طريق الرأي أكثر من التي
 كالصادقة ، وبالجملة ، نخاص الممارين لا كأننا نبكت ، لكن كأننا نماري . وذلك
 ٣٥ أنا لا نقول إنا نؤلف لهم . فإذاً ليسدد نحو ألا يظن ، وذلك أنه إن كان
 التبيكات تناقضاً ما ، لا اتفاق اسم ، فليس يحتاج في شيء أن يقسم نحو المراء
 واتفاق الاسم (وذلك أنه ليس يعمل قياساً) ، ولا لواحد إلا للذي من قبله
 يريد ، لكن أن النتيجة بعينها ترى أنها تشبه التبيكات . فإذاً لا إن بُكَّتْ ،
 ٤٠ لكن أن يظن من قبل أن يسأل هؤلاء الآخر هؤلاء اللواتي من اتفاق الاسم ،
 ١٧٥ ب وجميع التضييلات الآخر اللواتي كهؤلاء يفسدن التبيكات الصادق ويمعان

(٢) ف : الفان خاصة .

(١) ف : نقضنا .

(٣) ف : ويحل .

الذى يبكت غير معروف . وذلك أنه من قبل أنه مسلط على أن يقول إذا
 جمع في الانقضاء أنه ليس الذى وضع يرفع ، لكن على اتفاق الاسم : وإن
 أتى بالتى عرضت خاصة عليه بعينه .^(٣)

نقل عيسى بن زرعة

فإن هذا يومهم أن ماظن به من التعسر ليس هو من أجل الحق ، بل من
 قلة الدربة .^(٤)

فأما كيف يقاوم أمثال هذه عندما يجيب فهو بين إن كان ما قلناه
 أولا — فى أن من أى الأشياء تكون التضييلات ، وفى قسمتنا صنوف الغلبة
 بالمسألة — كافيا . وليس أن يأخذ القول وينظر فيه ويحل الشناعة وأن
 يسأل فيمكننا المقاومة بسرعة — شيئا واحداً ، وذلك أن الشيء الذى نحن
 عارفون به كثيرا إذا وضع معكوسا لم نعرفه . وأيضا فكما أن السرعة والإبطاء
 فى الأشياء الأخر إنما تكونان من التخرج والدربة خاصة ، كذلك الحال
 فى الأقاويل : فإن كانت لنا إذن معرفة بأن يجيب بسرعة فيتباطأ مدة طويلة .
 فقد يعرض أحيانا مثل الذى يوجد فى الكتابات والخطوط ؛ وذلك أنا هناك
 قد ربما حللنا فلا يمكننا أن نعود فنركب : وكذلك فى التبيكيات إذا علمنا الشيء
 الذى عنه يعرض القول ، فنحن إلى حل النول مضطرون .^(٧)

(١) ف : أى نتج . (٢) ف : الآخر . (٣) ف : فيه .
 (٤) ص : الموربة ! ف : ضعف الحنكة . (٥) ف : بالسؤال .
 (٦) ف : القسمة . (٧) ف : نقض .

< الحلول الظاهرية للاغاليط السوفسطائية >

فأما أولاً فنكما أنه يجب أحيانا أن نؤثر أن نقيس على الأكثر مرارا
 مشهورة أو صادقة ، فكذلك وأن نحل^(٢) أحيانا يكون إنما على جهة الرأى
 المشهور خاصة ، أو على جهة الحق . وذلك أنا إنما نقصد بالجملة مقاومة^(٣)
 الممارين ، لا على أنا نبكت ، بل على أن نمارى ، وذلك أنا ليس نقول إنما
 نقيس عليهم فنحن إذن متوجهون إلى ألا يظن ذلك بنا . فإن كان التبيكت
 هو مناقضة ما ، وليس هو الاشتراك فى الاسم ، فلأنك ليس محتاج ألـبـتـة
 إلى التشكك فيما بين المراء واشتراك الاسم (وذلك أنه ليس يقيس نحو
 شىء من الأشياء) ؛ سوى الشىء الذى كان مؤثرا له ، إلا أن النتيجة يظن
 أنها شبيهة بالتبيكت^(٤) . فليس إذن التبيكت هو الذى يُضَلُّ ، بل ما يظن
 كذلك ، من قِبَل أن المسألة عن الأشياء المرائية ، والتي من الاسم المشترك^(٥)
 فى جميع الضلالات الأخر الجارية هذا المنجوى تفسد التبيكت الصحيح
 وتجعل الشىء المبكت غير معروف . وذلك من قِبَل أن له عندما يجمع اجترأ
 أن يقول إنه رفع ، لا الذى وضع ، بل على جهة الاشتراك فى الاسم ، وإن
 أتى فى ذلك الشىء بعينه بما يعرض على الأكثر، فليس يعلم أنه بكت .

(١) ف : خاصة . (٢) ف : ننقض . (٣) ف : مخصوصة .

(٤) ص : بالتبيكت . (٥) ف : الأخر .

نقل قديم [١٣٥٧]

- وجواب مثل هذا الكلام وكيف التعبئة ليلقاء من يكلمه بمثله ظاهر واضح ، لا سيما إن كنا قد قلنا أولا قولاً مستقيماً مبنيًا مما تكون المضلات ،
 ٢٠ وفصلنا بالكفاية كيف تكون الزيادة في المسائل . فليس من وردت عليه كلمة فاستعمل نظره فيها لبعض ما فيها من الخطأ بمساو لمن سُئِلَ فاستطاع أن يجيب سريعاً : لأن ما علمناه ببقيناه عاماً ، ربما جهلناه إذا غُيِّرَ عن حاله .
 كما أن في سائر الأشياء إنما تكون السرعة والإبطاء من التضرى فيها كثيراً من أجل ذلك ، وإن نحن علمنا الشيء بعد ألا نكون منه على روية ربما أبطلنا في وقته . وقد يعرض في ذلك أحياناً ما يعرض في الكتاب والخطوط ؛
 ٢٥ لأننا هناك إذا نقضنا ربما لم نقدر أن نؤلف : كذلك تكون الحال في التضييل . وإن عرفنا القول الذي منه عرض التضييل ، إلا أنه يضيق بنا تأليفه .
 ٣٠

١٧

< الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية >

- وكما أنا نؤلف المقياس أحياناً بالظن لا بالحقيقة ، فكذلك ربما نقضنا التأليف بالظن لا بالحقيقة . وفي الجملة ، إنا ننزع المبارين ليس كالمبكتين أو المضللين لهم ، بل نكون^(٣) نُسبه أولئك في كلامنا لهم ، لأننا لا نزع^(٤) أنهم يؤلفون مقياساً ولا يقسمون سولوجسموس . فينبغي لنا أن نصالح من

(١) ص : فبقيناه . (٢) ف : يعنى : الدرجة . (٣) ص : أو نكون
 نُشبهه — والنص اليوناني يقتضى هذا التصحيح . (٤) ف : نقول .

ظنونهم . لأنه إن كان التضميل قولاً متناقضاً ليس بمؤلف من أشياء
 مشتركة ، فليس هناك فرق بينه وبين المشكوك فيه والمشاركة (لأنها
 لا تفعل مقياساً) ؛ ولكننا إذا فعلنا فرقا لم نفعله إلا لما كان أن نتيجه
 تخيل كمضلة . فالواجب أن يحصل عليهم الظن لا الإضلال^(١) ؛ فأما المسئلة
 ٤٠ فالتشكك والاشتراك من الأسماء ، وكلما اشتد ذلك من التعنيت ، فذلك
 يجعل التعنيت الصحيح غير بين ، ولا يعلم به ما بين الضالّ وغير الضالّ .
 فلما كان جائزاً في آخر كلام السوفسطائين أن ينتج ، فلا يبقى ما أوجب
 ولا يوجب ما أبقى ، ولكن باشتراك من الأسماء والتشكيك : ولو صار إلى
 ٥ ذلك بالبحث لما كان تضليله بظاهري ، لأنه لا يعرف ما يقول إن كان حقاً .
 ولو كان إذا سأل فصل ما بين المشترك والمشكوك فيه ، لما كان التضميل
 يبقى إذا طلب الممارون الجواب من المسؤول بـ « لا » ، أو « نعم » ؛
 ١٠ ولكن لأن السائلين لا يجيدون المسئلة^(٢) ، من أجل ذلك يضطر المحيب إلى
 إصلاح ما في المقدمة من الفساد . فأما < إن كان >^(٣) قد فصل مسألته
 بالكفاية ، فالمحيب عند ذلك مضطر إلى أن يقول بـ « لا » أو بـ « نعم » .

[٣٥٧ ب] نقل يحيى بن عديّ

فليس بمعلوم أن يبيكت^(٤) ، وذلك أنه ليس بمعلوم إن كان يقول الآن
 صدقاً . وإما سأل أن يقسم اتفاقاً في الاسم أو مرائياً ، فليس الذي يبيكت^(٥)

(١) ص : لا الاتصال — والتصحيح فوق الكلمة . (٢) ص : يجيدوا .

(٣) غير واضحة في المخطوطة لوقوع حبر عليها . (٤) ص : بكتب . (٥) ف : حقا .

غير معروف حين يطلبون ؛ أما الآن فقليلًا ، وأما أولًا فأكثر هؤلاء المرئية ،
 ١٠ . وحينئذ فكان يكون ألا يجيب أيضا لذي يسأل : وأما الآن فنقبل أن
 هؤلاء الذين يسألون إذا لم يشأ لواجب^(٢) من الاضطرار أن يزيد فيجيب
 بشيء إذ يقوم شيئا عنه السؤال من قبل أنه إذا قسم على الكفاية من
 الاضطرار أن يقول الذي يجيب .^(٣)

١٥ . وفي هؤلاء اللواتي يرين مضطراً إلى أن يرفع الاسم الذي وضع وأن يضع
 الذي رفع . فكما يقوم أناس فليس ينفع شيئا : وذلك أنهم < لا >
 يقولون إن قور يسقوس مغن ، ولا مغن ، لكن لقور يسقوس هذا : مغن ،
 ولقور يسقوس هذا : لا مغن . < ولا تحل الصعوبة بهذا > ، وذلك أن
 الكلمة تكون واحدة بعينها التي لقور يسقوس هذا ، والتي لقور يسقوس هذا ؛
 ٢٠ . إن يرفع أو يضع معا . لكن عسى < أن تحل المغالطة بقولنا إنها >
 ليست تدل على واحد بعينه^(٤) ، وذلك أنه ليس هناك الاسم أيضا ؛ إذ أن
 هي مختلفة بشيء . وإن كان يعطى أن يقول إن أما لذلك فعلى الإطلاق ،
 ٢٥ . وأما لذلك فيريد أن في شيء أو لهذا ، فشنع : وذلك أنه ولا شيء أكثر لذلك
 الآخر ، وذلك أنه بأيما كان^(٥) ، ليس مختلفا بشيء .

-
- (١) ف : فكثيرا . (٢) ف : حبذا . (٣) ف : فتأخذ (٩) .
 (٤) ف : المحجب . (٥) ف : ذاك الاسم . (٦) ف : ذاك الذي .
 (٧) ف : فأما كما يقوم . (٨) ف : هي فهي . (٩) ف : هو فهو .
 (١٠) ف : في أيما .

لكن، من قبل أنه غير معروف من الذى لم يحدد^(١) المرائية إن أيا
 ٢٠ ييكت^(٢) أو لم ييكت، فأعطى فى الكلمات أن يقسم، فهو ظاهر إذا أن يعطى
 السؤال إذا لم يحدد، لكن على الإطلاق، هو ذنب^(٣)، فإذا كان ليس
 هو، لكن الكلمة بمينها هى شبيهة بالتي قد تكتب^(٤). فيعرض^(٥)، إذا سألنا
 كثير^(٦)، المرء أن يتكاسل عن أن يقسم، من قبل اتصال اللواتى لهؤلاء اللواتى
 يتقدمون فيمدون هكذا كيلا يظنوا أنهم يتصعبون^(٧) فى جميعهن : وأيضا
 وإن لم يظنوا أن الكلمة —
 ٢٥

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أنه ليس يعلم أن الذى قاله الآن حق . فإن كانت مسئلته مع
 قسمتنا للاسم المشترك أو المرائى تتعذر معرفة الشيء أن ييكت فى وقت من
 الأوقات فتكون المرائية يسيرة وقد كانت قبل ذلك كثيرة ؛ فعند ذلك كان
 ١٠ المسؤول لا يجيب : فأما الآن فمن قبل أن الذين سألوا لما لم يحرسوا لهم
 على الصواب، وجب من الاضطرار أن نضيف إلى جوابنا شيئا ينصاح به
 فسأد السؤال من قبل أن قسمته إن^(٨) كانت كافية، فقول المجيب من
 الاضطرار يكون إما : ” نعم “، أو ” لا “ .
 ١٥

(١) ف : حدّ . (٢) ص : يكتب . (٣) ف : جرم، خطأ .

(٤) ف : فاه يمرض . (٥) ص : كثيرا . (٦) ف : بسبب .

(٧) ف : يتصرون . (٨) ص : إذن — واليونانى يقتضيه .

فإن ظنَّ ظانُّ أن التي تكون بحسب الاسم المشترك هي بجهة ما تبكىت ،
 فإن المحيب ليس يخلص من التبكىت . وقد يضطر في الأمور المحسوسة إلى
 أن يرفع الاسم الذي وضع ، ويضع الذي رفع . فليس ينتفع بتقويم بعض
 الناس لهذا المعنى : وذلك أنهم ليس يقولون إن قوريسقوس موسيقار وليس
 بموسيقار ، لكن أن قوريسقوس هذا : موسيقار ، وقوريسقوس هذا :
 ليس بموسيقار . > ولا تنحل الصعوبة بهذا < ، وذلك أن قوريسقوس
 هذا وقوريسقوس هذا هما جميعا في الحد شيء واحد بعينه . > و < ما نحلّه
 على ذاك يكون على الإطلاق ، فشنع أن نزيد فيما نحل على الآخر أنه في شيء
 أو أنه لشيء ، فإنه ليس يوجد للآخر شيء زائد ؛ وذلك أنهما ليس يختلفان
 بشيء ^(١) البتة .

٢٠

٢٥

ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذي بكت أولم يبكت ، لأن المرء
 لم يحدد ، وقد أخبرتنا لنا قسمة الألفاظ ، فظاهر أن الذي يجيب من غير
 أن يحدد ، بل على الإطلاق ، فقد أخطأ ، فإذن وإن لم يكن هو ، بل القول ^(٢)
 نفسه ، يكون شديدا بالذي قد بكت . وقد يعرض لكثرة ما يسأل على جهة
 المرء لإبصال ما يورد علينا مما يجري هذا المجرى أن نتكاسل عن القسمة
 حتى لا يعترض في جميعها ، فيظن بنا التعسر في التسليم ومرارا كثيرة ؛ وهم
 لا يشعرون أيضا أن من هذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأي المشهور .

٣٠

٣٥

(١) ش : في نسخة : ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذي بكت أولم يبكت ، ما الذي
 حد المرء . (٢) ش : أي القول المبكت (وردت هذه العبارة مرتين في الصفحة نفسها ،
 مع أن الإشارة إلى هذا الموضع فقط في النص ، فعلة سهو من الناسخ) .

[١٣٥٨] نقل قديم

- ١٥ وإن سبق إلى ظن أحد بضرب من الضروب أن الاشتراك في الأسماء
مضلل فلا سبيل له إلى أن ينجو^(١) من التصليل إن كان مجيباً . وأما في الذي
يرى ، فقد يضطر إلى رفع الاسم الذي وضع وإلى وضع ما رفع . وقد قال
٢٠ أقوام إنه ليست في ذلك منفعة لأنهم يقولون إن فلانا مله ، وذلك القلان
غير مله ، ولكن فلان مله ، وفلان الآخر غير مله وإلا وجب القولان لواحد ،
فيكون الإيجاب والنفي معا ، وذلك أنه ليست دلالتهما مساوية بحال واحدة ،
ومن أجل ذلك يوجب الفصل لا سيما إذا كان ما أعطانا أحد القولين
٢٥ مرسلا وكان في القول الآخر زيادة من التحديد بفلان هذا . ولو لم يكن
ذلك كذلك ، لما كان هناك فصل بينهما .

- فلما كان من لم يجعل فرقا في المشكوك من كلامه مجهولا إن كان ضل
أو لم يضل ، ومن مذاهب السوفسطائيين < في > الكلام السبيل في تفصيله ،
٣٠ فبذلك قد يستبين أن من لم يفصل كلامه فأجاب بجواب مبهم أن ذلك منه
خطأ ، وإن لم يكن عند نفسه بضالاً الفكر ، إلا أن قوله ضال . وقد يعرض
أحيانا بعد المعرفة بما في الكلام من التشكك الكسل عن تجربته لدهاء من
استعد لمثل هذه المسائل لكلا يكثر شغبهم من كل جهة . فإذا كان السبيل
٣٥ لتجربة الكلام وتفصيله ، فلا يكسل عن فعل ذلك ، كما قيل أولاً^(٥) .

(١) ص : ينجو . (٢) ص : ملهى . (٣) ص : القولين .

(٤) ص : فذلك — والتصحيح فوقها مع علامة : صح .

(٥) راجع : « الطويبق » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ أ س ٢٣ وما يليه .

ولو أنهم لم يجعلوا المسألتين مسألة واحدة لما كان تضليلا من الاشتراك
 ٤٠ في الأسماء أو من التشكيك ، ولكن إما كان يكون تهجينا من القول أو غير
 تهجين . فإما الفصل في فلان وفلان :

[٣٥٨ ب] نقل يحيى بن عدى

يكون من هذه يصادف مرارا نقصان الاعتقاد من قبل أنه يعطى أن
 يقسم لا يتكاسان ، كما قيل أولا^(٢) .

وأما إذا لم يجعل لإنسان سؤالين سؤالاً واحداً ، فليس يكون التضليل من
 ٤٠ اتفاق الاسم ومن المرء ، ولكن إنما كان يكون تبكيك ، وإما لا . وذلك
 أنه ما الفرق بين أن يسأل : هل قليس وثماسطوقلس هما مغنيان ، وبين
 ١١٧٦ أن يكون لكليهما اسم واحد ، إذ هما غيران ، وذلك أنه إن دل على كثيرين
 فقد سأل بواحد عن كثيرين . فإن كان ليس مستقيماً إن تأهل أن يؤخذ
 على الإطلاق نحو سؤالين جواباً واحداً ، فهو ظاهر أنه ليس بجميل أن
 يجب على الإطلاق ولا عن واحد من هؤلاء المتفقة في الاسم ، ولا إن كان
 ٤٥ صدقا في جميعها كما يؤهل^(٤) أناس . وذلك أنه لا فرق بشيء بين هذا وبينه

لو سأل أى هذين هو : قوريسةوس وقليس هما في البيت أو ليسا في البيت ،
 إذ هما كلاهما قريبان^(٥) أو إذ ليسا قريبين ؛ وذلك أن المقدمة كثيرة على

(١) ف : يكون . (٢) ف : قبل . — والإشارة إلى « الطوبى » م ٨ ف ٧
 ص ١٦٠ س ٢٣ وما يليه . (٣) ف : صوابا . (٤) ف : تأهل . — يؤهل
 يحسب . (٥) ص : كليهما . (٦) ف : حاصران — وهذه الترجمة أصح .

- ١٠ ضربين، وذلك أنه ليس، وإن كان صدقا، أن يقال في هذا < إنه > سؤال واحد، وذلك أنه محتمل أن يكون قد سئل عن عشرات ألوف سؤالات أخر يكون أن يقال فيها: ”نعم“ أو ”لا“، صدقا: لكن لا يُجاب بجواب واحد، وذلك أنه يرتفع أن يتكلم^(١). وهذا على هذا المثال وإلى وضع اسم واحد لآخر. فلـ كان إذن لا يجب أن يعطى في سؤالاين جوابا واحدا، فهو ظاهر أنه ولا في المتفقة الاسم أيضا يجب أن يقبل: ”نعم“ أو ”لا“: ولا الذى قال أجاب على التحقيق، لكن قال؛ لكن قد يؤهل في موضع ما في هؤلاء اللواتى يتكلم بهن، من قبل أنه يذهب عن الذى تعرض.
- ١٥

- فكما قلنا: ^(٢) إنه غير تبكيات ما أيضا إذ هن يحسن أنهن، وعلى هذا النحو بعينه غير حلولات ما أيضا يظن أنهن موجودات إذ ليست حلولاً^(٣). وهؤلاء اللواتى نقول توجد حيناً أنه يجب أن يأتى بهن أكثر من هؤلاء^(٤) الصادقات هؤلاء اللواتى فى الكلمات الجهادية إما نحو الملاقاة التى على تضعيف التضعيف.
- ٢٠

(١) ص: ينكل — . وقد صححناه كما فى اليونانى .

(٢) راجع: م ١ ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وقارن أيضا: « الطوبىقا » م ٨ ف ١١

ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) .

(٣) ف: نقوض . — (جمع: نقض = حل) .

(٤) ف: نقوضا .

نقل عيسى بن زرعة

فلأن القسمة إذن قد أطلقت لنا ، فليس يجب أن نتكاسل كما قلنا فيما
سلف ^(١) .

فإن لم يجمع الإنسان بين سؤالين ويجعلهما سؤالاً واحداً ، فإن الضلالة
ليس تكون من اشتراك الاسم ولا من المراء ، بل عسى أن تكون تبكيثا ٤٠
أو لا تكون . وذلك أنه ما الفرق بين أن يسأل عن قلياس وثامسطوقولوس :
هل هما موسيقاران ؟ — وبين أن يجعل لهما اسماً واحداً وهما مختلفان .
فإن كان دالاً على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين . مسألة واحدة . فإن لم يكن
صواباً أن يجيب عن مسألتين جواباً واحداً على الإطلاق ، فظاهر أن ليس
جوابنا في الواحد أيضاً من هذه المتفقة أسماؤها بصواب ، وبالجملة ٥
ولا لو صدق فيها كلها ، بمنزلة ما يوجب ذلك بعض الناس . وذلك أنه
لا فرق بين المسئلة عن هذه وبين المسئلة عن قوريسقوس وقالياس هل
هما في البيت أو ليس هما في البيت : كانا جميعاً حاضرين أم لم يكونا ^(٣) ،
لأن المقدمات المثناة كثيرة ، فليس من أجل أن القول الذي هذه حاله صدق
في مسألة واحدة يمكن إذا سئلنا عن عشرة آلاف سؤال آخر أن يجيب عن ١٠
جميعها إما ” بنعم ” أو ” لا ” ، ويكون قولنا صادقاً ، بل يجب ألا يجيب

(١) راجع « الطويقا » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ س ٢٣ وما يليه .

(٢) ش : نسخة : فإن جمع جامع بين سؤالين وجعلهما سؤالاً واحداً .

(٣) ص : حاضران . (٤) الترجمة هنا خطأ ، وصوابها : فإن كون الجواب

البسيط صادقاً ليس معناه أن المسألة واحدة .

١٥ بجواب واحد، لأن الكلام يُعَدُّم^(١) . وعلى هذا المثال بعينه لكثيرين . فإن كان ليس يجب إذن أن يجب عن مسئلتين جوابا واحدا، فظاهر أنه ولا عن الأسماء المشتركة ينبغي أن يجب ؛ ”نعم“ أو ”لا“ : < ولا > المحجب يخلص < بهذا > من تبعة < في > جوابه ، بل إنما قال قولا ؛ إلا أن هذا يجرى في بعض ما يتكلم به للذهول عما يعرض .

ومن قبل أن التي ليست تبكيتات يظن أنها موجودة شيئا ما ، كما قلنا^(٢) ، فعلى هذا المثال بعينه توجد أشياء ليست حلولاً^(٣) يظن أنها شيء ما من غير أن تكون حلولاً . فينبغي أحيانا أن نأتى بهذه التي قلنا خاصة إما نحو الأفاويل الصحيحة التي تكون في الأفاويل الجهادية ، أو نحو المقاومة التي تكون مضعفة .

[١٣٥٩] نقل قديم

١١٧٦ مُلْهَيْتَيْنِ أَوْ هُمَا مُلْهَيَانِ بِاسْمٍ جَامِعٍ لِمَعْنِيهِمَا وَهُمَا فِي غَيْرِ اسْمٍ وَاحِدٍ . وَإِنْ كَانَ مِنَ الصَّوَابِ أَلَّا يُعْطَى أَحَدُ جَوَابَا وَاحِدٍ عَنْ مَسْئَلَتَيْنِ فَيَكُونُ الْجَوَابُ مِنْهُمَا ، فَقَدْ اسْتَبَانَ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ سَادِجًا مَرْسَلًا عَنْ مَعْنَى فِيهِ اشْتِرَاكٍ ، وَلَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ حَقًّا فِي كُلِّهَا ، كَالَّذِي رَأَى أَقْوَامٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَصْلَ فِي السُّؤَالِ يُقَالُ : فَلَانٌ وَفَلَانٌ كِلَاهُمَا أَقْرَبُ ، أَمْ لَيْسَ بِأَقْرَبِ ؟ وَحَضُورُ أَمْ لَيْسَ بِحَضُورٍ ؟ لِأَنَّ الْمَقْدَمَاتِ فِي الْأَمْرَيْنِ كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ مِنْ

(١) ف : يرتفع . (٢) راجع م ١ ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وفارن أيضا «الطوبىقا»

م ٨ ف ١١ ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) . (٣) ص : حلول .

(٤) ص : فقال — والتصحيح فوقها مع إشارة : صح .

- ١٠ الحق أن يظن بهذا القول أنه مسألة واحدة . فقد يمكن ألوف^(١) المسائل إذا سئلت أن يجاب فيها إما بـ « لا » وإما بـ « نعم » وأن يكون ذلك حقا : إلا أن ^(٢) نه ليد < س الجواب فيها بجواب واحد ، وإلا بطل الكلام . وقد يكون أن نضع ذلك الاسم بعينه لشيء آخر . فإن كان ينبغي ألا يجيب أحد بـ < و ^(٢) أو > مفرد عن مسألتين ، فقد استبان أنه لا ينبغي أن يعطى أحد عن المشتركات جوابا بـ « لا » أو بـ « نعم » : وأنه إن أعطى لم يجب ، ولكنه قال ، < وإن كان قوله قو ^(٢) لا جائزا في مواضع من الكلام من أجل أنه ينبغي > عن < العارض في كلامه .
- كالذي قلنا أولا^(٣) ، فإن من تهجين السوفسطائية للكلام ما يظن به أنه مضلل وليس هو بالحقيقة كذلك ، وقد يكون كذلك نقائص^(٤) مظنونا بها أنها نقائص وليس بالحقيقة كذلك . وبمثلها ينبغي أن نجيب في الأخبار لا بالصادقة ، لا سيما عند كلامنا الممارس وجوابنا لمسئلتهم المضعفة . — فليكن جوابنا إما في المظنون بها بأن نقول : قد تحون ، فإنه إذا كان كذلك أخلق به ألا يكون قولنا مصللا . وإلا اضطرر القائل إلى أن يقول شيئا ناقضا للحمود فهناك بالحري يزيد : « تلك المظنونة بها » . فإذا كان القول —

(١) ص : الوار (كذا غير مقروءة) . (٢) خرم في المخطوطة .

(٣) راجع م ١ ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وقارن أيضا : « الطويقا » م ٨ ف ١١

ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) . (٤) ص : نقائصا مظنون .

(٥) ف : فقال .

[٣٥٩ ب] نقل يحيى بن عدى

ويجب أن يحجب في هؤلاء اللواتى يظنن فيقول : « التى تكون » ، وذلك
 أن هكذا إما تبكى فلم يكن ليكون أبنة ، وإما ل^(١)ز إلى أن يقول شيئاً ناقض
 الاعتقاد ، فها هنا خاصة يكون « التى تظن » : وذلك أن هكذا لا يبكى
 ولا نقصان الاعتقاد يظن أنهما يكونان . — وفي أن كيف يسأل الذى فى البدء
 فهو معلوم ، وذلك أنه يظنون لا محالة أنه إن كان يكون قريباً يرفع ولا يدع
 أن يكون أفراداً إذا كان كأنه قد سأل ما فى البدء ، وأما متى أهل إنسان
 التى كهذه أى إما تلك التى يضطر أن يعرض من الموضوعه ويكون كذب
 أو < كان > ^(٢) لا يرى ، فليقل هى فهى : وذلك أن هؤلاء اللواتى يعرض من
 الاضطرار يظن أنهن لتى هى موضوعه بعينها . — وأيضاً متى لم يوجد الكلى
 باسم < معين > ، لكن < بامقاً > ^(٣) يسه ، فليقل إنه ليس يمد فإخذ كما أعطى
 ولا كما فى شىء ، وذلك أن من هذا يكون كثيراً تبكى .

وإذا سكتنا عن هؤلاء < فعلينا أن نتوجه > على التى لم تبين جيداً
 ليد < يكن أن > تلقى كالحذ الذى قيل ^(٤) .

فأما فى الأسماء اللواتى تقال على الحقيقة فباضطرار أن يحجب أو على
 الإطلاق ، أو إذ يقسم ويضع هؤلاء اللواتى يفكر فيهن — مثل ذلك جمع

(١) لز = اضطر . (٢) ف : أنه يكون . (٣) خرم فى المخطوطة .

(٤) ف : وصف . والإشارة إلى « الطوبى » ٨م ف ٧ . (٥) ف : هؤلاء .

- ٣٥ اللواتى يسألن، لاظاهرا : لكن على التقصير؛ ومن هذا يكون تبكيت .
- ٤٠ مثال ذلك : أترى ما هو الآثنين هو ملكٌ للآثنيين ؟ — نعم . — وعلى هذا المثال وفى آخر . لكن : أما الإنسان فهو للحيوان ؟ — نعم ، فالإنسان إذن ملك للحيوان <ولم يكن هذه سفسطة> ، وذلك أنا نقول : الإنسان للحيوانات من قبل أنه حيوان ، ولوسندروس للافون من قبل ^(١) < أنه > لاقوفى ^(٢) .
- ٥ فهو معلوم أن فى اللواتى ليست التى تتقدم فتمتد ظاهرة لن تدع على الإطلاق .

- ومتى كان اثنان إذا كان الواحد موجودا يظن أن الآخر يكون من الاضطرار ، وهذا الآخر أن ليس من الاضطرار أن يسأل ، فيجب أولا أن يعطى التى هى أقل : وذلك إذ أن يؤلف من كثير هو أصعب ^(٣) . وإن كان يتسرع إلى الذى أما فى تلك فهو ضد

نقل عيسى بن زرعة

- ويجب أن يجيب عن التى يظن أنه قالها على جهة الإيجاب : وذلك أنه أما على هذا النحو فليس يكون تبكيتا البتة . فإن اضطر إلى القول بخلاف رأى المشهور فى هذا الموضوع خاصة يزيد فى قوله : ” فيما أظن “ ، ذلك أن على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبكيتا ولا ما يخالف رأى المشهور .

(١) ص : للصولون — ولاقون = Λάκων أى اسبرطة ، المدينة اليونانية المشهورة .

(٢) ص : للقولون — ولاقوفى = اسبرطى .

(٣) ف : أعسر .

ولأنه قد علم كيف يكون السؤال عن التى ^(١)أول الأمر ، وذلك أنهم يظنون أنه ، وإن كان قريبا ، فإنه يرفع لا محالة ، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل التى يسأل عنها فى أول الأمر ^(٢)، فإذا أوجب الإنسان مثل هذا ، فإن الذى يعرض بالاضطرار عن الموضوع كذبا كان أو خلاف الرأى المشهور ، فإن الذى يقال هو ذلك الشئ بعينه ، وذلك أن التى تعرض من الاضطرار إنما يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه . — وأيضا إذا لم يصرح بذكر الكل ، بل أخذ بالمقايضة ، فيقال إنه لم يوجد على ما سلم ، ولا فرّع على ما أصل ، فإن التبيكيت كثيرا ما يكون عن مثل هذا .

فإذا أمسكنا عن هذه على أنها ^(٣)ليست مبنية على ما يجب ، فليكن السعى ٣٥ فى المقاومة بحسب الحد المذكور .

فأما فى الأسماء الحقيقية فمن الاضطرار أن يجيب إما على الإطلاق ، أو بأب يقسم : ويكون ما يضعه هو ما قد فكرنا فيه مثلما يجرى فى جميع ٤ الأشياء التى لم يفصح بالمسئلة عنها ، بل سئل عنها على جهة الإيجاز ، فإن التبيكيت قد يكون من هذه . ومثال ذلك : أترى ما هو للاتنيين فهو ١٧٦ ملك للاتنيين ؟ — فيقال : ” نعم “ ! — وكذلك فى أشياء آخر : ألا إن الإنسان للحيوان ؟ فيقال : نعم ! — أترى الإنسان ملك للحيوان ؟ — ولكن هذه سفسطة < ، وذلك أنا إنما نقول إن الإنسان للحيوان من قبل أنه ٥

(١) التى أول الأمر = المصادرة على المطلوب الأول .

(٢) تحتها : أولا . (٣) ف : لأنها .

حيوان، ونقول إن لوسندروس للاقون^(١) من أجل أنه لاقوني^(٢). فعلوم إذن أن في هذه الأشياء التي يظهر كيف يتفرع فيها ما أصل يجب ألا نتركها مطلقة.

وإذا كان السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطراب، وليس هذه حال الآخر عند المسئلة عنه من الاضطراب، فيجب أن يجب أولاً بالذي هو أنقص^(٣)، وذلك أنه عسر جداً أن يؤلف من أشياء كثيرة. فاما إن رام الكلام في شيء هو مضاد بجهة وغير مضاد

[١٣٦٠] نقل قديم

هكذا لم يكن مضلا ولا ناقضا للحمود. — فأما كيف المسئلة في الابتداء فذلك معروف^(٤) ... فإذا كان القائل شيئا يعرف باضطراب ذلك من موضع الكلام فذلك إما كذب وإما غير محمود^(٥)، لأن ما عرض من الكلام باضطراب^(٦) فذلك من موضع واحد. — وأيضا إذا صار الإنسان إلى أحد معني الكل^(٧) لا بالاسم، ولكن بالإضافة، يقال له ليس كذلك أعطينا وليس أخذك له كالذي قدمت : فقد يكون التضليل من مثل هذا كثيرا^(٨).

(١) ص : للاقون ؟ — ولاقون = Λάκων أى لاقونيا (اسبرطة).

(٢) ص : لاقون . — لاقوني = اسبرطى . (٣) ف : أقل .

(٤) هنا علامة نقص كلام وأشير إلى هذا في الهامش هكذا : صح : قد سقط شيء من الكلام .

(٥) ف : محدود . (٦) ف : في . (٧) ص : إحدى معنيين .

(٨) ص : كثير .

فإذا مُنعنا من ذلك فلنصّر إلى تعريفهم أنهم لم يبصروا حسنا ، بأن
نلقاهم بالحد الذي قيل ^(١) .

فالأسماء ما كانت مشهورة ، فالمحجب عنها مضطر إلى أن يجيب إما بالحقيقة

[وإما بالخزم] ^(٢) وإما بالقسمة : فأما ما كان يدخل فيه معنى غيره كالقول إذا

لم يكن واضحا أو كانت المسألة نافضة قصيرة ففي مثل هذا يعرف التضميل .
كقول القائل : هل ما كان لأهل آثانس هو قُنية لهم ؟ فيجاب بنعم .
^(٣)

وكذلك يجرى هذا القول فيما خلف ذلك : فالإنسان من الحيوان ، وهو قنية

للحيوان ، فلا محالة أن الإنسان للحيوان ، لأنه من الحيوان ؛ وفلان آئينائى

لأنه منهم . فمقد استبان أن ما لفظ به أحد فلم يكن واضحا لم يُتزل ولم يجب

فيه بجواب مرسل .

فثان : إذا كان أحدهما ثابتاً ، بالاضطرار ولاخر قد يجوز فيه الظن ،

وليس نسأل عن ذلك الآخر بالاضطرار ، وينبغي أن نعطي أولاً الأقل : لأنه

يعسر تأليف السولوجسموس من الكبير . وإن فعل ذلك أحد صار بعض

ما يقول مضاداً وبعضه ليس به ، إن كان القول صادقا أن التضميل قد يكون

في شيئين أحدهما

(١) ص : منعناهم .

(٢) راجع : « الطويقا » : م ٨ ف ٧ .

(٣) ص : باحق — والتصحيح بالآخر بجوارها .

(٤) أى آئية ، كبرى مدد يونان .

[٣٦٠ ب] نقل يحيى بن عديّ

وأما في تلك فليس هو ، وإن كانت الكلمة الصادقة مضادة لقول فالاسم ليس بموضوع للآخر .

ومن قبل أن أفرادا ما منها يقول الكثيرون للذي لا يدع أن يكذب ١٥
أن يقولوا ، وأما أفراد فلامثال ذلك جميع اللواتي يُرين على ضربين أى هذين
هو (نفس الحيوانات هي فاسدة ، أم غير مائتة ؟ ليست محدودة عند
الكثيرين) ، ففي هؤلاء اللواتي ليس بمعلوم في أيما هي معتادة أن يقال التي
تمدّ أولا أيما : أكالاعتقادات ؟ وذلك أنهم يدعون اعتقادات الآراء
الصادقة بالكلية والسالبة أيضا ، مثال ذلك الفطر غير مُقادر . — أما إذا ٢٠
يعتقد على ضربين ، كما في التي هي صادقة خاصة إذ ينتقل إنسان^(٢) فيأتى
ينسى الأسماء ، وذلك أنه من قبل أنه يكون غير معلوم أن أيما يوجد لها^(٣)
الصادقة لا يظن حيلة ، ومن قبل أنها تعتقد على ضربين لا يظن أنها تكذب ،^(٤)
وذلك أن الانتقال يجعل الكلمة غير مبكّنة .

وأيضا في جميع السؤالات إن تقدّم إنسان فأحس فليتقدم وليقم وليسبق^(٥)
وليقلّ : وذلك أن هكذا يمنع أكثر الذي يسأل^(٦) . ٢٥

-
- | | |
|-------------------------|----------------|
| (١) ف : يعتقدون . | (٢) ف : فكما . |
| (٣) ف : يذهل . | (٤) ف : ترى . |
| (٥) ف : فاقشعر فليسبق . | (٦) ف : خاصة . |

< الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية >

- من قبل أن الحل المستقيم^(١) يبين القياس الكاذب من عند أى
 ٣٠ السؤالات الكاذبة يعرض الكذب — وذلك أن القياس الكاذب يقال على
 ضربين (وذلك أنه إما أن يؤلف كذبا ، وإما إذ ليس هو قياسا يظن أنه
 يكون قياسا) ، فليكن الحل^(٢) الذى قيل^(٣) الآن ، وتقويم القياس الذى يرى
 ٣٥ < بأن يُبين > الذى يرى عند شئ من السؤالات . فإذن يعرض من
 الكلمات إما القياس فإن كان يوجد له شئ ، وأما هؤلاء اللواتى يُرىن فإن
 يحل^(٥) إذ يقسم . — وأيضا فى الكلمات المؤلفات : أما هؤلاء فلهن نتيجة
 صادقة ، وأما هؤلاء فلهن كذب ؛ أما هؤلاء اللواتى بحسب التى فى النتائج
 ٤٠ الكواذب فمحتمل إذا أن ينقض على ضربين ، وذلك أنه بأن يرفع
 ١١٧٧

نقل عيسى بن زرعة

بجهة أخرى ، وكان قوله صادقا ، بخوابنا يكون بحسب ما هو مضاد بجهة
 أخرى وكان قوله صادقا بخوابنا يكون بحسب ما هو مضاد ، فالجهة الأخرى
 لا اسم لها .

(١) ف : الصواب . — ص : الكاذب إن عند . (٢) ف : النقض .

(٣) ف : وصل . — والإشارة إلى الفصل ١٧ .

(٤) ف : نحو . (٥) ف : ينقض .

- من قبل أن بعض هذه يقوله كثير من الناس ، فلا يتطرق على قولهم الكذب ، وبعضها ليست كذلك ، والمثال في ذلك جميع لأشياء التي
- الرأى المشهور موجود فيها على جهتين ^(١) (وذلك أن القول بأن : هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائة؟ هو عند كثيرين غير محدود) ، ففي هذه الأشياء التي ليس يعلم ما من شأنه أن يقال في التي يتقدم وضعها : أترانا نجيب بحسب الاعتقادات؟ وذلك أنهم يسمون الاعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة ، ومثال ذلك القطر غير مشترك للضلع . — أو عسى ، لأن الآراء الصادقة تقال على جهتين : فإنه إذا تنقل غفل عن الأسماء : ولأن الحق ليس يعلم في أى شيء هو ، ليس يظن أن في هذه الأشياء حكمة ^(٢) ، وذلك أنها لما كان الرأى فيها على ضريين لم يظن أنها تكذب ، من قبل أنها تجعل ما يتهى إليه القول غير مبكّت .
- وأيضاً فإن الإنسان إذا تقدمت معرفته بجميع السؤالات سارع إلى الكلام في مقاومتها ، وذلك أنه هكذا خاصة يكون منعه للسائل .

١٨

< الحل الحقيقي للآقيسة السوفسطائية >

- ولأن النقض الصحيح برهان على كذب القياس ، وعلى الكذب ونحو أى سؤال يعرض ، (وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين ^(٤) : إما عند تأليفه من الكذب ، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس) ، فيكون

(١) ف : بخوين . (٢) ف : حيلة .

(٣) أنها : أى تغيير الأسماء ونقلها . (٤) ف : نحوين .

الحل المذكور الآن وتهذيب القياس الذى يظن موجودا إنما يكون فى بعض المسائل . فيعرض إذن فى مقدمات القياس ان كان فيها شئ من الأشياء المظنونة أن يكون النقض عندما نقسم . — وبعض الأقاويل المؤلفة تلزمها نتائج صادقة، وبعضها يلزمها الكذب، والى لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن نُحلَّ على جهتين : إما برفع شئ مما سئل عنه ، وإما بتبيين أن النتيجة ليست كذلك .

[١٣٦١] نقل قديم

ليس له اسم موضوع .

لأن طائفة منهم تقول فكذب ، وطائفة لا تكذب من ذلك ما قيل فكان مشكوكا فيه (كقولك : نفس الحيوان فاسدة هى أو غير مائة ؟ فإن الأكثرين لم يجعلوا فى ذلك فصلا) ، فكذلك حال كل ما لم يكُ بينا ، فيعلم بأى جهة يقال كالآراء التى عن الفكر ، فقد يسمون القانون الصادقة آراء ، ولكل قول سالب كقولك : القطر ليس بمقادير الضلع . — وقد يكون الحق أيضا على جهتين ، لا سيما إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها : فالحق إذا كان غير بين فكيف ينبغي أن يقال ، وبأى جهة — من أجل ذلك لا يظن به أن فيه حيلة ، ومن أجل أن فيه جهتين لا يظن به كذب ، ولا نقل الأسماء عن مواضعها يجعل القول غير مدفوع .

ففى جميع المسائل إذا شعر الإنسان فليسبق وليتقدم فيقول ، فإنه

إذا فعل هذا أخلاق به أن يمنع السائل عن سؤاله .

(١) ف : وتنويم . (٢) ف : بمقدر . ف بالأحر : بمقادر .

< الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية >

- فلما كان النقص الصحيح إظهار كذب تأليف المقياس بأية مسألة عرض ذلك الكذب ، وكذلك تأليف المقياس فقد يقال على جهتين (إما مؤلف فكان كذبا ، وإما لم يتألف فظن به أنه مقياس مؤلف) ، فالنقص الذى ذكرنا إنما هو إصلاح المقياس المتخيل أنه مقياس بأية جهة كانت فيه المسألة . فبعض ما يؤلف من الكلام إنما يكون برنع شيء منه وإبطاله ، ونقص ما يخيل منه أنه مؤلف إنما يكون بتجربته وقسمته . — وما تألف أيضا وافترن من الكلام فمنه نتيجة صادقة ، ومنه ما نتيجه كذب (٢) < وما هو كذب > فى نتيجه قد ننقصه على جهتين : بأن نبطل شيئا من المسئول عنه ، وبأن نرى أن النتيجة حالها ليست كالذى قيلت . فأما الكلام الذى كذبه فى

[٣٦١ ب] نقل يحيى بن عدى

شيئا من هؤلاء اللواتى سئلن وبأن يبين أن النتيجة ليست بهذه الحال . وأما هؤلاء اللواتى كما فى المقدمات فبأن يرفع شيئا فقط ، وذلك أن النتيجة صادقة . فإن ليفكر هؤلاء الذين يريدون أن يحلوا كلمة (٣) ، أما أولا : أهى مؤنة أم ليست مؤلفة ؟ وبعد ذلك النتيجة : صادقة هى ، أم كاذبة ؟ كما

(١) ف : يأتلف . ص : يالف . (٢) ف : كاذبة .

(٣) ف : ينقصوا . (٤) أى مطابقة لقواعد القياس كلها .

- ٥ يحل : إما إذ يقسم ، وإما إذ يرفع ، وإما أن يرفع هكذا أو هكذا كما قيل
 أولاً^(٢) . والفرق بين أن لا ينقض الكلمة إذ يسأل ، وبين إذ هي معلومة —
 كثير : وذلك أن^(٣) أن يتقدم فيبصر هو صعب ، وأما أن يبصر في الفراغ^(٤)
 فهو سهل .

١٩

< حل التبكيئات الناشئة عن اتفاق الاسم والمرء >

- فأما من التبكيئات اللواتي من اتفاق الاسم ومن المرء : أما هؤلاء فهو
 ١٠ شيء من سؤالات تدل على كثرة ؛ وأما هؤلاء فإن النتيجة تقال على أنحاء
 كثيرة — مثال ذلك أما في أن "الذى هو ساكت ويتكلم"^(٥) ، فنتيجة ثنائية ،
 وإما في أن "لا يعلم الذى يعلم"^(٦) ، أما سؤال واحد فراء . والثنائى^(٦) أما حينما
 ١٥ فموجود ، وأما حينما فليس بموجود . ولكن يدل على ثنائى : أما ذاك فموجود ،
 وأما ذا فليس بموجود .

فأما في هؤلاء اللواتي في الانقضاء معنى على وجوه كثيرة ، إن لم يزل
 فيأخذ النقيض فلن يكون تبكييت — مثال ذلك بأن : أن "الأعمى يبصر" ،
 وذلك إن حلوا من النقيض لم يكن ليؤخذ تبكييت . — وفي السؤالات
 كلها ليس ضرورة^(٦) إلى أن يتقدم فيرفع الثنائى ، وذلك أنه ليست الكلمة

(١) ف : ينقض . (٢) راجع ص ١٧٦ ب ص ٣٦ — ص ١٧٧ أ ص ٢ .
 (٣) ف : عسر . (٤) الفراغ : فراغ البال والراحة . (٥) ويتكلم :
 ف : يتكلم . — ص : ثابتة ، وقد صححناه كما في اليونانى . (٦) ص : الثانى .

- ٢٠ نحو هذا ، لكن من قبل^(٢) هذا . فأما في المبدأ عن الاسم والكلمة المضاعفين ، فهكذا فليجب أنه موجود هكذا ، وأما موجود هكذا فلا — بمنزلة ”الذى هو ساكت يتكلم“^(٣) أنه موجود هكذا ؛ وأما موجود هكذا فلا ؛ وهؤلاء الواجبات يفعل هن هؤلاء ، وأما هن هؤلاء فلا ، وهؤلاء الواجبات يقلن على وجوه كثيرة . وإن ظن في الانقضاء فليقوم إذ يزيد على السؤال : أترى يوجد الساكت يتكلم ؟ لا ! لكن هذا الساكت — وعلى هذا المثال .

نقل عيسى بن زرعة

- فأما التي من قبل المقدمات فبأن يرفع الشيء فقط ؛ وذلك أن النتيجة تكون صادقة . فليظن الذين يريدون نقض القول أولا : هل هو مركب أو غير مركب ؟ وينظرون بعد ذلك : هل نتيجته صادقة ، أم كاذبة ؟ حتى يكون نقضنا إما عندما نرفع^(٤) ، ورفعنا يكون إما على هذا النحو أو على هذا النحو كما قلنا فيما تقدم^(٥) . — وبين أن يسأل عن الشيء ، وبين أن يكون الشيء معلوما فلا ينقض القول — فرق كبير . وذلك أن المسارعة في النظر صعبة ؛ وأما التملی للنظر فسهل^(٦) .

(١) ف : فى ، عند . (٢) ف : بسبب ، من أجل . (٣) الذى هو ساكت : الساكت . (٤) ف : عندما : ف : بأن . (٥) راجع ص ١٧٦ ب س ٣٦ — ص ١٧٧ أ س ٢ . (٦) التملی : التهل .

< حل التبيكات الناشئة عن اتفاق الاسم وعن المراء >

- فاما التبيكات فما كان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهي
- ١٠ شىء من السؤالات التى تدل على أشياء كثيرة وهى التى نتأجها تقال على جهات كثيرة — ومثال ذلك : أما النتيجة القائلة إن الساكت يتكلم فتكون على نحوين ^(١) ، والقائلة إن الذى يعلم ليس يعلم ، فإن أحد السؤالين يكون مرائيا . وأما الثنائى فيكون أحيانا موجودا وأحيانا غير موجود ، لكنه يدل بجهتين : أما أحدهما فعلى أنه موجود ، والأخرى على أنه ليس بموجود .
- ١٥ وأما ^(٢) فى المسائل التى تدل على كثير فإن لم يضاف إلى ما يأخذه التناقض فإنه لا يكون تبكيت : والمثال فى ذلك القول بأن ”الأعمى يبصر“ ، وذلك أنه ليس يكون تبكيت بغير تناقض . — وليس فى جميع المسائل يضطر إلى أن يتقدم فيرفع ما يدل على نحوين : وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا ، بل من أجل هذا . فاما فى أول الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر من معنى واحد ، فليكن جوابنا هكذا : وهو أنه موجود على هذا النحو ، وغير موجود على نحو آخر ، بمنزلة القول : إن الساكت يتكلم ، فإنه يكون موجودا بجهة ^(٣) وغير موجود بجهة ^(٤) . فاما الأشياء التى يجب أن يفعلها فهي

(١) راجع ف ٤ ص ١٦٦ أ س ١٢ .

(٢) ش : نسخة : وأقول بالجملة إن فى هذه الأشياء التى تقال على جهات كثيرة وإيس يكون

تبكيت ما لم يضاف التناقض إلى ما أخذ . (٣) ف : صادقا . (٤) ف : صادق .

هذه بجهة، وبجهة ليست هذه ؛ والأمور الواجبة تقال على أنحاء كثيرة .
فإن لحقه غلط فإنه يتلافى غلطه في آخر الأمر بزيادة في السؤال : ” أترى
يكون للساكت أن يتكلم ؟ ” . — فيقال : لا ، بل لهذا الساكت . وكذلك
يجرى الأمر في هذه التي يوجد في مقدماتها ما يقال — على أنحاء كثيرة

٢٥

[١٣٦٢] نقل قديم

مقدماته وإنما ننقضه بأن نزرع منه شيئاً فقط ، لأن نتيجه صادقة .
فالذين يريدون نقض القول ، الواجب عليهم أولاً أن يتفقدوا القول إن كان
اقتن ^(١) أو ائتلف أو لم يقتن ^(٢) ؟ وهل النتيجة صادقة أو كاذبة ؟ لكننا إذا رفعنا
شيئاً من القول فنقضناه إما قسمناه بخزاناه فصرنا إلى نقضه بذلك ، وإن
نحن نزعنا منه شيئاً نزعناه إما بجهة كذا ، وإما بجهة كذا ، كالذي قيل أولاً ^(٤) . —
والفصل عظيم في نقض قول بين وقول مسئول عنه غير بين ، لأن تقدم
المعرفة بالشئ قد يصعب ، فأما استعمال الفكر كثيراً فذاك أسهل .

١٧٧

٥

١٩

< حل النبكيئات الناشئة عن اتفاق الاسم والمرء >

فالتضليل الذي يكون من اشتراك الأسماء والتشكيك ببعض مسائله قد
تدل أكثر ، ونتائج بعضها قد تقال بوجوه كثيرة : من ذلك < أنك ^(٥) >

١٠

(١) ص : اقتن . (٢) ص : يتقرر — والتصحيح فوقها بالأحر .

(٣) ص : شئ — والتصحيح فوقها بالأحر . (٤) راجع ص ١٧٦ ب

ص ٢٦ — ص ١٧٧ أ ص ٢ . (٥) الإضافة بالأحر فوق الكلمة .

إذا قلت إن الساكت يتكلم ، صارت النتيجة مشتركة على جهتين ، وإذا أنت .
 قلت إن الذى لا يعلم يعلم أحد المسئلتين فذاك مشكوك فيه . < و > الذى على
 جهتين : مرةً يكون ، ومرةً لا يكون ، إلا أنه يدل على الجهتين ، وإحادهما
 ثابتة والأخرى ليس بها .

فالأقوال التى عند آخرها تكون دلالة على كثرة الوجوه إن لم يجتمع
 إليها الأنطافاسيس — وهو القول المتناقض — فليس تكون تضليلاً : كقولك
 ”إن الأعمى يبصر“ ، فالتضليل لا يكون بغير الأنطافاسيس — أى القول
 المتناقض . — والذين ليس لهم فى مسائلهم اشتراك ، فليس هو مضطر إلى إثبات
 جهتين : لأن القول ليس لهذا ، ولكن من أجل هذا . فإذا كان فى افتتاح
 الكلام اسم له معنى مشترك على جهتين ، فيجب أنها تكون بجهة كذا وكذا ،
 ولا تكون بجهة كذا وكذا — كمثل قولك إن ”الساكت يتكلم“ ، فإن ذلك
 يكون بجهة ولا يكون بتلك الأخرى^(٢) ، وكقولك : ينبغى فعل ما ينبغى : فإن
 منها ما ينبغى بجهة ، ومنها ما لا ينبغى بتلك الجهة ، لأن الذى ينبغى من الأشياء
 له وجوه كثيرة . وإن جهل ذلك فآيزد فى آخر جواب المسئلة ما يصلح^(٣)
 كقولك : هل الساكت ألبتة متكلم ؟ — فيقال : لا ، ولكن الساكت بجهة
 كذا وكذا يتكلم . وكذلك حال القول الذى بمقدماته أوجه كثيرة^(٤) —

(١) ص : الآن — والتصحيح بالأحرع عليها . (٢) ص : بأخرى .

(٣) ص : فإن . (٤) ف : وجوه .

[٣٦٢ ب] نقل يحيى بن عدى

بعينه في هؤلاء اللواتي يوجد لهن معنى على وجوه كثيرة في المقدمات :
أترى لا نعلم ما نعلمه ؟ نعم ! . — لكن ليس هؤلاء التي نعلمها هكذا ؛
وذلك أنه ليس هو واحدا بعينه معنى " لا يوجد أن يعلموا " ، ومعنى أن
" هؤلاء اللواتي يعلمون هكذا ليست موجودة " . وبالجملة ، > فإن على
المحيب أن < يخاصمه ، < حتى > إن ألف^(٢) على الإطلاق ، وأيضا من قبل
أنه لم يرفع إلا من الذى وضع ، بل الاسم ؛ فإذن ليس تبكيت .

٢٠

< حل التبكيات الناشئة عن القسمة والتركيب >

وظاهر أن كيف يحل^(٤) هؤلاء اللواتي من القسمة والتركيب أيضا :
وذلك أنه إن كانت الكلمة إذا قسمت فركبت تدل غير ، > فإنه < إذا
نتج الضد ، لنقل . وجميع الكلمات اللواتي بهذه الحال من التركيب أو من
القسمة : أترى بأن تعرف هذا بضرب هذا ، وبأن كاد يضرب بهذا علمت^(٥) أنه ،
فإنه يوجد فيها شيء من هؤلاء السؤالات المرائية ، لكنه من التركيب . وليس
الذى من القسمة ثنائيا^(٦) ، وذلك أنه ليس تكون الكلمة واحدة بعينها إذا

٣٠

٣٥

١٧٧ ب

(١) ف : فليس إذن لا نعلم . (٢) ف : فاس . (٣) ص : ثانية —
ف : لكن . (٤) ف : ينقض . (٥) ف : آخر . (٦) ف : أى
على وجهين . (٧) ف : كلمة .

قسمت إن كان، ولا الجبل والحد، إذا قيل التعجيم، يقال هكذا يدل على غير. (لكن أما هؤلاء المكتوبات فالاسم واحد بعينه متى كان مكتوبا من اسطeqسات بأعيانها، وكذلك بعينه، — وأما هناك فيجعلون هؤلاء منفية مفروغا منها، — وأما هؤلاء اللواتي يترجمن فليس هن فهن) . فإذا ليس الذى من القسمة ثنائيا . وهو ظاهر أنه ليس بجميع التبكيئات من أنه ثنائى كما يقول ناس .

- ١٠ . فليقسم الحبيب، وذلك أنه ليس "أن يبصر بالأعين الذى يضرب" وأن يقول «أن يبصر بالأعين الذى يضرب» — واحداً بعينه . وكلمة أوتوديموس :
أترى تعرف الآن أن بفيرا طريرس إذ < أنت > بسقيليا^(٢) ؟ أترى يوجد^(٣)
الجيد إذ هو قد باع رديئا ؟ فاذن يكون جيدا سفوسطوس رديئا : أترى
هؤلاء العلوم المعينة تعاليم معينة^(٤) ، وللشهير تعليم معين^(٥) ؟ فالمعنى إذن تعليم ردى، لكن للردى تعليم ردى أيضا فإذن

(١) Euthydemus : من خيوس Chios : سوفسطائى معاصر لسقراط وأسن منه ، وقد تنحصر منه أفلاطون في محاوراة بهذا العنوان ، وكان بعضهم يشك في وجوده ، ولكن إشارة أرسطو إليه هنا وفي «الريطوريقا» ٢ م ٢٤ ف ٢٤ ص ١٤٠١ أ س ٢٧ تدل على أنه وجد حقا . راجع دائرة معارف بول وفيسوفا ج ٦ ص ١٥٠٤

(٢) ص : امفيرا طريرس إذ سقليا — والمعنى : إذن أنت تعرف الآن في صقلية أنه يوجد سفن ذات ثلاث صفوف من المجاذيف في < ميناء > بيريه ؟

(٣) ف : موجود . — اليونانى : هل الرجل الطبيب الذى هو إسكفى يمكن أن يكون شريرا ؟ (٤) ف : للردى . (٥) ص : معنى .

نقل عيسى بن زرعة

أترانا ليس نعلم الذى نعلم : بل ! قد نعلم ، إلا أنا ليس نعلم الأمور التى هى بهذه الحال ؛ وذلك أن ليس القول ”بأنهم لا يعلمون“ والقول ”بأنهم لا يعلمون“ التى هى هكذا — ^(١) “يدلان على شئ واحد بعينه . [من قبل أنهما <لا> يتقابلان بالكلية] . < ويجب على المحيب أن يعارض ، حتى < إن كان قياسا على الإطلاق من قبل أنه لم يرفع الأمر الذى وضع ، بل الاسم ؛ فليس هو إذن تبكيئا .

٣٠

٢٠

< حلول التبكيئات الناشئة عن القسمة والتركيب >

وهو بين كيف يكون نقضنا للسائل التى فى القسمة والتركيب : وذلك أن القول كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة : فإن الذى يقال عند الجميع هو الضد . وجميع أمثال هذه الأقاويل هى إما من التركيب أو من القسمة : « أترى بالذى علمت ، أن هذا كان يضرب » ؟ فيقال : « كان يضرب ، وبالذى كان يضرب علمت » ؛ وقد يوجد فى هذه شئ من المسائل المرائية ، إلا أنه من التركيب . لأن الذى من القسمة ليس نفهم منه معنيين : وذلك أن القول ليس يبقى واحدا بعينه عندما نقسم إن كان ما يدل عليه قولنا : تو اورس و ^(٢) < هو > ^(٣) أوروس — إذا قيلا معربين هكذا أولا على معانى مختلفة . (إلا أن هذا الاسم إذا كان مكتوبا فهو واحد بعينه

٣٥

١٧٧ ب

(١) ف : هذه الحال . (٢) ف : أى الجبل — باليونانية هكذا : ὄρος .
(٣) ف : أى الحد — باليونانية هكذا : ὄρος .

- ٥ إذ كان إنما يكتب بحروف واحدة بأعيانها وعلى مثال واحد — وقد يجعلون هذه الأشياء مُطَرَّحة بالواحدة — فأما إذا عبر عنها فليست واحدة بأعيانها) . فليست تكون التي من القسمة إذن مما يقال على نحوين . ومن البين ^(١) أيضا أن ليس جميع التبيكيات مما يقال على جهتين ، كما قال بعض الناس .
- ١٠ فليكن المحيَّب هو الذى يقسمها ، وذلك أن ليس "نشاهد المضروب بأبصارنا" وأن نقول "إنا نشاهد المضروب بأبصارنا" — شيئا واحداً بعينه ^(٢) . وقول أوتادوموس : أتزال تعلم الآن أن السفن التى لها ثلاثة سككات موجودة فى سِقْلِيَّة ؟ وأتراه يكون جيداً وهو مع ذاك يرسى رديئاً ^(٣) ؟ فيكون الإنسان مع أنه جيد يُرسى رديئاً ؟ فيكون إذن سقراط جيداً ووديئاً . وأترى المعلومات الفاضلة العلم بها فاضل ، والشرفالعلم به فاضل ، فالعلم الرديئُ إذن فاضل ؟ إلا أن الشر فى العلم به شر ، فالشر إذن العلم به شر ، إلا أن العلم الذى ليس برديئٍ هو فاضل .
- ٢٠

[١٣٦٣] نقل قديم

وكقولك : "أليس يعلمون أنهم يعلمون" ؟ فيقال : نعم ! "إلا أنهم ليسوا كالذين علموا بجهة كذا وكذا" ، لأنه ليست الحال واحدة فيمن علم شيئا بجهة

(١) ش : وفى نقل ناوفيل : ومعلوم أن جميع التبيكيات أيضاً تكون من التى دلالتها مضاعفة بحسب قول بعض الناس : فانه ينبغى للجيب أن يقسمها ؛ وذلك أن ليس شاهدتنا للذى ضربناه وأن نقول إنا نشاهده إذا ضرب — شيئا واحداً بعينه . أتعلم الآن ، يعنى السفن الثلاثة السكان فى سِقْلِيَّة موجودة ؟ (٢) ص : واحد . (٣) ص : رديئ .

من الجهات ومن لم يعلمه إلا بغيرها . وعلى كل حال لابد من أن تكون هناك نتيجة تضاد، ولو كان ما يتألف القياس مرسلا، لأن ليس ما رفع وضع، ولكنه فعل ذلك بالاسم؛ ومن أجل ذلك لم يصير تضييلا .

٢٠

< حل التبيكات الناشئة عن القسمة والتأليف >

فأما التضييل الذى يكون ^(١) < من > القسمة والتأليف فبعض ذلك بين ، لأن القول إذا جرىء أو أُلّف يدل بذلك على غير ما كان عليه أولا، فنتيجته متضادة . فكل هذه الأقاويل إنما تكون من القسمة والتأليف كقولك : ”هل الذى رأيته أنت مضروب“، بدل : ”كان هذا الضرب [و] ما به“ [و] كان يضرب هذا إياه أنت رأيته ^(٢) . فإن فى مثل هذا القول تشكيكا ^(٣) من المسائل ، إلا أن ذلك من التأليف . فأما ما كان يقال بالقسمة فليس المعنى فيه بمضعف لأن القول لا يبقى على حاله إذا جرىء وقُسم ، لاسيما إذا كان « ورس » و « ورس » بكتّاب واحد بأحرف لا خلاف فيها، ودلائلها مختلفة بالتعليم الذى يجب لها، لأن « ورس » : جبل، و « < ه > ورس » :

(١) الزيادة بالأحرف فوق الكلمة التالية .

(٢) تصحيح بالأحر هكذا : وأنت .

(٣) ص : تشكيك .

ὅρος = (٤)

ὅρος = (٤)

(٦) مصدر كتبه يكتبه : كتبنا وكتّابا .

حد من الحدود . (ولكن الاسم في الكتاب بحال واحدة، إذ كانت الأحرف لا اختلاف فيها ، فأما الملفوظ به فليس بواحد) . ومن أجل ذلك لم يكن التضييل من قسمة الكلام بمضعف بجهتين . ومن هذا بان لنا أنه ليس جميع المضلات ممّا احتمل الجهتين، كالذى قال أقوام .

- ١٠ فالجيب أولى بالقسمة بأن يقول ليس : ” النظر بالأعين للضررب “،
والقول عن ” الأعين إنها ترى المضررب “ — بحال واحدة . وكذلك قول
أوتوديمس : هل تعلم أنت في هذا الوقت كائنا بغيرا أن في سِقْلِيَّة سَفْنًا ذوات
ثلاثة سكانات ؟ وهل يجوز للخير إذا كان إسكافا أن يكون شريرا ؟ فاذن
الإسكاف الصالح إسكاف سوء ؛ فيكون الصالح شرا . ومن ذلك أن نقول
أيضا : هل ما كان علمه محروصا عليه فذاك علم فاضل ؛ والشر محروص عليه ؛
فالعلم به إذن فاضل ، ولكن الشر وعلمه شر . ومن ذلك أن نقول أيضا
- ٢٠

[٣٦٣ ب] نقل يحيى بن عدى

- ٢٠ الرديء هو تعليم رديء ، لكن التعليم المعنى هو غير رديء : أترى حق^(٤) أن
يقال الآن إنك كنت أنت وكنت إذا الآن ، أو تدل على آخر إذا قسمت ،
وذلك أنه صدق أن نقول الآن إنك كنت ، لكن ليس الآن : أترى كما تمد
هؤلاء اللواتى يحدها هكذا . وهؤلاء اللواتى تعمل ، وإذ لا يضرب بالعود

(١) ص : إذا . (٢) ف : يحنمل .

(٣) ص : كل ما بقى أى في سِقْلِيَّة !! (٤) ف : صدق .

٢٥ يمكنك أن تضرب ، وإذا كنت تضرب إذن ليس تضرب ، أو ليس لهذا هذه القوة أن تضرب إذ لا يضرب ، لكن إذ لا يعمل .

٣٠ ويحلُّ ناس هذا على وجهٍ آخر . إن يُعطَ أن كما يمكن أن يعمل ، فليس إذن يعرض أن يضرب إذ لا يضرب ، وذلك أنه ليس لا محالة يعطى أنه يعمل كما يمكنه أن يعمل ، وليس يكون واحدا بعينه أنه كما يمكنه وأنه لا يعمل لا محالة كما يمكنه . — لكن هو ظاهر أنهم ليس يحلون جيدا ، وذلك أن حلَّ الكلام اللواتى من الواحد بعينه حلها واحد بعينه ، وأما هذا فليس يلائم جميعها ولا فى هؤلاء اللواتى يسألون لا محالة ، لكنه نحو الذى يسأل ، لا نحو الكلمة .

٢١

< حل التبيكات الناشئة عن النبذة >

٣٥ وأما من التعجيم فأما كلمات فليست لا من هؤلاء اللواتى يكتبن ، ولا من هؤلاء اللواتى يتكلم بهن ، لكن وإن كان بعضهن يكن قليات — مثال ذلك هذه الكلمة : أترى موجودا لا ينقض بيتا ؟ نعم ! فإذاً أن « لا ينقض » هو سألبة « أن ينقض » . ومتى كان لا ينقض بيتا ، فالبيت إذن سألبة . وأما كيف نحلُّ فهو معلوم : وذلك أنه ليس يدل على واحد بعينه إذا قيل ، أما ذاك فأكبر حدة وعلى طريق انتهار ، وأما ذاك فأكثر تثقيلا .

(١) ف : ينقض . (٢) ف : ينقضون . (٣) ف : نقض .

(٤) ف : نقضا . (٥) ينقض = καταλύεις . (٦) ف : نقض .

< حل التبيكات الناشئة عن صورة القول >

وهو معلوم في هؤلاء اللواتي ليس هن بأعيانهن كيف يقسم إن كانت لنا
أجناس المقولات ، وذلك أنه ^(١) إما هو فلما سئل أعطى أنه ليس شيء من
هذه جميع اللواتي يدلن على ما هو . وأما ذاك فبين أنه لشيء من هؤلاء
المضافات أو الكمية ، ويظن

نقل عيسى بن زرعة

وأترى صدق أن يقال إنك كنت ، فأنت إذن كنت الآن ، أو تكون —
هذا القول إذا قسم دل على معنى آخر ، وذلك أنه حق أن يقال الآن إنك
كنت ، لكن ليس الآن . وأترى بحسب إمكان ما هولك بالإمكان ،
وكذلك تكون أفعالك ، وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب ؟
فأنت إذن ضارب عندما لست ضارباً . وإما أن تكون القوة التي على هذا
ليس هي على أنه إذا كان غير ضارب أن يضرب ، بل على أن يفعل إذا كان
غير فاعل .

وقد حلّ ذلك قـوم على جهة أخرى ، وهي أنه إذا سلم أنه يفعل
بحسب ما يمكنه فليس يعرض إذن من ذلك أن يكون ، وهو غير ضارب ،
ضارباً ، وذلك أنه لم يُسلم أنه يفعل كلّ ما يمكنه فعله لا محالة لأن ليس يفعل

بحسب ما يمكنه ، وأن يفعل بحسب ما يمكنه لا محالة شيئاً واحداً بعينه . —
إلا أنه ^٢بين أنهم لم يحلوا حلاً جيداً ، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شيء
واحد بعينه حلتها واحدٌ بعينه ، وهذا فليس بموافق في جميع الأمور ، ولا هو
موجود لا محالة في التي يسأل عنها ، لكنه نحو السائل ، لا نحو الكلمة ^(١) .

٢١

< حل التبعيئات الناشئة عن النبذة >

والمواضع التي من الشكل ليست ألفاظاً ولا مما يكتب ولا من التي يتكلم
بها : بل إن كان ذلك في شيء منها فهو في السير — ومثال ذلك هذا القول :
أترك في الحقيقة لا تنقض البيت ؟ فيقال : نعم . ”فإنَّ لا ينقض البيت“ ^(٣)
إذاً هي سالبة : ”أن ينقضه“ ^(٤) . فإذا كان الحق هو أنك لا تنقض البيت ^(٦) ،
فالبيت إذن سالبة . فأما كيف يكون نقضنا فهو معلوم : وذلك أن القول
ليس يدل إذا قيل بجملةٍ وضجرٍ شديد وإذا قيل بتهمل تام بدلالة واحدة
بعينها .

٢٢

< حل التبعيئات الناشئة عن صورة القول >

وقد يعلم من الأقاويل التي تقال على مثال واحدٍ للتي ليست واحدة
بأعيانها كيف ^(٧)تقسم إن كانت عندنا للقولات أجناس . وذلك أن : أما ذاك

- (١) ف : القول . (٢) ف : أقاويل . (٣) ف : يأوى . (٤) ف : يأويه .
(٥) ش : وأنت قلت إن الحق الذي يوجد هو أنك لا تأوى البيت ؛ فقد سلبت إذن البيت .
(٦) ف : تأوى . (٧) ف : تقاوم .

فيسلم إذا سُئِلَ عن جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه ليس هو شيئا منها .
وهذا يبين مما يوجد لشيء على أنه من المضاف أو من الكمية ، وقد يظن —

[١٣٦٤] نقل قديم

هل من قال إنك كنت الآن كان حقا ، فلا محالة أنك قد كنت .
إلا أن أولا دلالة هذا القول تجلب هذه إذا صار إلى القسمة ، لأن مَنْ
قال إنك قد كنت الآن قال حقا ، إلا أن ذلك ليس على نفس الآن . ومن
ذلك أيضا هل الذى قيل من القوة وما يقدر على فعله كذلك يفعله ، فأنت
فى الحال التى لا تضرب بالطنبور قبل قوة ضربه فلا محالة أنك ضارب وإن
لم تضرب . إذ ليست القوة فى أن تكون حاله إذا يضرب غير ضارب
فى الحال التى لا تفعل به قوة ليفعل . ٢٥

وقد ينقض هذا القول أقوامٌ بغير هذه الجهة ، إذ يقولون : إن كان
أعطى من قوله كالذى يستطيع أن يفعل ، فليس يعرض أن يكون ضارباً
فى الحال التى لا يضرب ، لأنه لم يُعْطَ أنه ألبتة فاعلٌ كالذى يستطيع أن
يفعل . وليست الحال واحدة فى أن يعلم كما يستطيع ، ويفعل ألبتة كما
يستطيع . — وبهذا يستبين أنهم لم ينقضوا هذا الباب ^(١) جيدا ، لأن الكلام
إذا كانت حاله حالا واحدة كان نقضه واحدا . وليس يجوز ذلك النقض
فى كل كلام ، وليس هو لازما ^(٢) على حالٍ للسؤال ، ولكن قد يكون أن يلزم
السائل لا للقول .

٢٢

< حل التبيكات الناشئة عن النبوة >

فأما من التعجيم فليس يكون كلام لا فيما يكتب ولا فيما يقال ، ما خلا ٣٥
 قليلا كقولك : هل يمكن ألا يخرب بيت ؟ فقولك : إذاً "لا يخرب
 البيت" قول نافي^(١) وهو أنتافيسيس ، فلا محالة أن البيت أنتافيسيس . وهذا
 بين أن كيف ينقض ، لأن دلالة ليست بواحدة إذا قيل مخففا ، وإذا ١١٧٨
 قيل مثقلا .

٢٢

< حل التبيكات الناشئة عن شكل القول >

وبهذه يتبين كيف يناقض من لم يجعل مخرج الكلام بما هو عليه من
 مخارجهم ، لاسيما إذا كان لنا في الحاصل أجناس النعوت^(٢) . لأن أحد ٥
 الاثنين أعطى عند ما سئل ألا يكون شيء من هذه التي تدل على شيء ،
 والآخر ثبت وجود شيء من المضاف أو من الكمية مضمون أنه دليل على
 شيء من أجل اللفظ به ، كقولك : هل يمكنك أن تكون فاعلا — ١٠

[٣٦٤ ب] نقل يحيى بن عدى

أنهم يدلان على شيء من قبل اللفظة — مثال ذلك وفي هذه الكلمة :
 أترى محتمل أن يفعل وينفعل واحد بعينه معا ؟ — لا ! — لكن أن يُبصر ١٠

(١) ص : نافي . — أنتافيسيس = ἀντίφασις .

(٢) النعوت = المقولات .

- وأن يبصر هو فهو^(١)، وفيه بعينه معا هو محتمل، فإذا موجود شيء من هؤلاء اللواتي ينفعان ففعل . فإذا أن يقطع وينفعل بحس يقن على مثال واحد بعينه . وجميع هؤلاء شيء ينفعل . وأيضا أن يقول: يحضر، يبصر— يقالان على مثال واحد . أما أن يبصر فهو أن يحس شيئا : فإذا : ينفعل شيء ١٥ معا ويفعل^(٢)، وذلك أنه يحتاج إلى هذا السؤال ؛ إلا أن الذي يسمع يظن أنه أعطى إذ أن يقطع يفعل^(٣)، وأن يقطع أن ينفعل أعطى ؛ وجميع الباقيات اللواتي يقن على هذا المثال وتلك الباقية الذي يسمع يريد ها كأنها تقال على هذا المثال بعينه . وأما تلك فتقال لا على مثال واحد ، ولكن ترى من قبل اللفظة . ويعرض هذا بعينه الذي في اتفاق الأسماء ، ويظن الجهاد الذي للكلم أنه رفع الأمر الموضوع^(٤)، ولا الاسم ؛ وبهذا أيضا يحتاج إلى سؤالات إن كان إذ يلاحظ واحداً يقول ذاك المتفق في الاسم ، وذلك أن هكذا يكون ٢٥ قد أعطى تبكيئا .

- وهؤلاء يشبهن هكذا ، فالكلمات هؤلاء إن كان إنسان إذ يوجد شيء يطرح بآخر من الذي لا يوجد له . وذلك أن الذي طرح ٣٠ قدماً واحدة فقط لا يكون موجودا له عشرة أقدام ، أو الذي ليس يوجد له أولاً إذ يوجد له طرح^(٥) . وليس من الاضطرار أن يلغى كما ليس له أو جميعها .

(١) ف : واحد بعينه . (٢) أى أن يفعل وينفعل هما شيء واحد بعينه .
 (٣) ف : يعمل . (٤) ف : الذى وضع . (٥) ف : وبه هنا . (٦) ف :
 ينظر إلى واحد . (٧) ف : له . (٨) ف : يلغى . (٩) ف : ألغى .

فإذا سأل للذى يوجد له ينتج أن جميعهن ، وذلك أن العشرة كميات . فإذا
 إن كان سأل من الابتداء إذا كان جميع اللواتى ليس للإنسان إذ كن له أولاً :
 أترى اطرح لقاء^(١) جميع هؤلاء ، لم يكن يعطى إنسان إلا جميع هؤلاء أو شيئا
 من هؤلاء . — وأن يعطى إنسان ما هو له ، وليس له قدم واحدة فقط .
 إذ ألا يعطى الذى لم يكن له ، لكن كن لم يكن له واحد فقط . > وقوله
 فقط < لا يدل —

نقل عيسى بن زرة

بهم أنهم يدلون على شيء من أجل الصوت . وفي هذا القول مثال لذلك^(٣) :
 أترى يمكن فى الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا ؟ فقال : لا !^(٤)
 إلا أنه ممكن فى الشيء الواحد بعينه أن يبصر ويبصر معا . فقد وجد إذن شيء
 من هذه : ينفعل ، ويفعل . فإذا والقول بأن الذى ينقطع وينفعل بحس^(٥) مما
 يقال على مثال واحد . وجميع هذه هى من التى ينفعل . وأيضا فإذا قلنا :
 يُخَصَّر ، يبصر فإنهما يقالان على مثال واحد ؛ ولكن ” أن يبصر ” هو ” أن
 يحس بشيء ” ، فقد ينفعل إذن الشيء ويفعل معا . فإن أعطى هناك معي^(٦)
 — مع أنه ليس يمكن فى الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا — أنه
 قد يمكن > أن < يُبَصَّر الشيء ويُبَصَّر ، فلم ينله التبيكيت بعد متى قال^(٧)
^(٨) ^(٩) ^(١٠)

- (١) ص : لى ؟ (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : على ذلك . (٤) ف :
 غاب بلا . (٥) ف : يالم . (٦) ف : يخلان . — يخضر : من أحضر : عدا ، جرى .
 (٧) ف : سلم . (٨) ف : مسلم . (٩) الزيادة فوق الكلمة التالية .
 (١٠) ف : يلحقه . ص : يناله .

إن "أن يبصر" ليس هو "أن يفعل شيئاً، بل "أن يفعل" . وذلك أن
 هذا السؤال محتاج إلى هذا المعنى، إلا أن السامع، كائننا من كان، يظن به
 أنه يسلم، إذ أن يقطع هو أن يفعل، ويعطى أن الذى ينقطع يفعل،
 وسائر الأشياء الأخر التى تجرى فى القول هذا المجرى . فأما باقى الأفاويل
 فالسامع ياحققها إلى تلك، من قبل أنها جارية فى القول مجراها، وتلك ليست
 كذلك، بل قد يظن ذلك بها بسبب الصوت . وقد يعرض فى هذا بعينه
 مثل ما يعرض فى الأسماء المشتركة : وذلك أن الجهاد الذى يكون فى الأفاويل
 يوهم أنه قد رفع الأمر الموضوع لا الاسم، وهو فى هذا أيضاً محتاج إلى
 سؤالات، إن كان وهو ينظر فى شيء واحد يكون الذى يقوله : اسماً مشتركاً،
 وذلك أنه على هذا النحو يكون قد سلم التبعيت .

وقد تشبه أمثال هذه الأمور والأفاويل هذه الأشياء فى أن كان
 الإنسان الذى يوجد له شيء ما لم يُلْقَ ما يوجد له بآخرة، فإن الذى ألقى
 كعباً واحداً فقط لا توجد له عشرة كعاب، أو الذى ألقى ما لم يكن له أولاً
 فى الوقت الذى وجد له؛ فأما هل ما كان غير موجود أو جميعها ألقى —
 فليس ذلك من الاضطرار . فإذا كان سؤاله عما يوجد له يجعل ما ينتجه
 فى جميعها، والعشرة هى ذوات كمية . فان سأل إذن فى أول الأمر : هل

(١) ف : المستول . (٢) ف : يعطى . (٣) ف : تشابه لفظ .

(٤) ش : ثاويلا : فان وجد إنسان بآخرة، وقد فقد الأشياء التى كانت له، فان الذى

قد وجد رجلاً واحدة، لا يكون مما له عشرة أرجل .

٣٥ جميع ما لا يوجد للإنسان مما قد كان موجودا له أولا هو الذى ألقى ، لما كان من أحد يسلم ، إلا إما جميع هذه أو بعضها . — أو أن الإنسان

[١٣٦٥] نقل قديم

لشيء وقد فعلت فعلا ، ولكن قد يمكن فى حال نظرك إلى الشيء قد نظرت إليه معا ، فلا محالة أنه يكون شيئا منفعلا فاعلا معا . وكذلك يقال إن فلانا حس ، فان ذلك دليل على مفعول وفاعل . ومن ذلك أيضا إذا قيل : قد تكلم ، أو أحضر ، أو نظر ، بجميعها يشابه بعضها بعضا : فالنظر من العين إنما هو أن يحس شيئا ، وبذلك وجب أن يكون فاعلا مفعولا معا . فمن أعطى أنه لا يمكن الشيء أن يكون معا فاعلا وقد فعل ، ثم زعم أن ذلك ممكن فى النظر من العين أن يكون يرى وقد رأيت ، فقائل هذا القول لم يضل بعد ، إن لم يقل إن النظر من العين انفعال لا فعل ، فانه محتاج إلى هذه المسئلة . وإن كان مظنونا به عند السامع أنه قد أعطى وأنه فعل شيئا فقله : ” يقطع “ ، أو ” قد قطع “ ، وكذلك حال ما كان من هذا النحو : لأن ما ينقض من الكلام فالسامع يزيده وينجمه لمكان أشباهها ، أو أنها تقال بنحو واحد ، وغير هذه قد تقال ، إلا أنها ليست مشابهة ، وإن كانت تُخَيَّل أنها مشابهة لمكان اللفظ . فذلك الذى يعرض من اشتراك

١٥
٢٠
٢٥

(١) ص : فلان حس !

(٢) ص : حضر — وقد صحته كما فى اليونانى ، إذ هو بمعنى : جرى ، عدا .

(٣) ف : يشبه .

الأسماء هو بعينه يعرض لهذه : لأن الجاهل بالضلال^(١) يظن أن الذى أثبت فى المشتركة من الأسماء إياه يقال للاسم ، وما كان كذلك فهو محتاج إلى المسئلة عنه إن كان عَنِ بالمشاركة من الأسماء شيئاً واحداً : وإن كان لم يُعْطِ ذلك فعند ذلك ما يكون فى قوله التضليل .

ومما يشبه هذا الكلام أن يقول القائل إن كان لأحد شيء فأخبر أنه لم يكن له ، فهل طرحه وألقاه ؟ فالذى ألقى كعباً واحداً فقط لا يكون أن تكون له عشرة كعاب ، أو ما ليس هو الآن لأحد وقد كان له أولاً إياه ألقى ، وليس بمضطر أن يلقى ما لم يكن له أو كل ما كان له . ولكن السائل لما سأل فقال ما هو له ألحقها بالجميع ، لأن العشرة كمية . فلو كان هذا^(٢) أول ما سئل قال : هل ما لم يكن لأحد الآن وقد كانت له أولاً ، جميعاً ألقى ؟ لما أجابه المحيب إلا إما بجميعها وإما بشيء منها . — ولو لم يُعْطِ الإنسان ما له لأنه ليس له كعب واحد يعطى أو لم يعطِ ما ليس له

[٣٦٥ ب] نقل يحيى بن عدى

على هذا ولا كهذا أيضاً ، ولا على كم ما ، لكن على أن له إضافة —
مثال ذلك أنه ليس مع آخر بمنزلة ما إن كان سأل : أترى يعطى إنسان ما ليس هو له ؟ وإذا قال : لا ! كان يسأل إن كان يعطى إنسان سريعاً إذ له سريعاً كان ؟ يقول : نعم ! كان يؤلف أنه يعطى إنسان ما ليس له ، وهو

٥. ظاهر أنه مؤلف وسريعا ليس هو لهذا ، أى لأنه يعطى ؛ فإذن الذى ليس للإنسان يعطى — مثال ذلك إذ هو له لذيذ يعطى مغموماً .^(٢)^(٣)

١٠. ويشبهن هؤلاء اللواتى هكذا أيضا جميعها : أترى يضرب بيد ليست له ، أو بما ليس بالعين يبصر؟ وذلك أنه لا يوجد له واحدة دائما . فأما ناسٌ فيحلون إذ يقولون : وكما يوجد له واحدة فقط العين وشئ آخر أيضا كان أيضا الذى توجد له كثيرة . وأحد هؤلاء كالذى له وكان هذا يعطى فوسيقون واحدا فقط ، وهذا يقولون إن له فوسيقون واحدا فقط ، وذلك أنه يأخذ من هذا وهو لا يعقب ما إذ يرفعون السؤال أنه محتمل أن يوجد له ما لم يأخذه — مثال ذلك أخذ شرا بالذيذا ، وإذا فسد بالأخذ يوجد له خلٌّ . — لكن التى قيلت قبل إن هؤلاء كلهن ليس يحلون نحو الكلمة ، لكن نحو الإنسان . وذلك أنه لو كان هذا حلا إذ أعطى المقابل لا يمكنه أن يحل ، كما أن فى آخر أيضا — مثال ذلك : إما إن كان موجودا ذاك ، لكن التى قيلت ، لكن نحو الإنسان إذ أعطى المقابل — مثال ذلك إن كان على الإطلاق يعطى أنه يقال بالأخذ ويحلون^(١١) أولا لا يمكنه ، وأما تلك فينتج إذا فسد يوجد له حل أن جميع هؤلاء ليس

(١) ف : وذلك أن سريعا . (٢) ف : على طريق اللذة . (٣) ف : كرها . (٤) ف : فينقضون . (٥) فى اليونانى بمعنى : رأى ، صوت . (٦) ص : واحد . (٧) راجع ف ٢٠ ص ١٧٧ ب ٣١ . (٨) ف : ينقضون . (٩) ف : ينقض . (١٠) ف : تلك . (١١) ف : وينقضون .

نحو الكلمة . وذلك أنه إن كان هذا موجودا ^(١)حلاً ، وذلك أن في هؤلاء اللواتي قدم أنه يكون حل ^(٢)إن أعطى على الإطلاق أنه يقال إنه ينتج . وإن كان لا ينتج لا يكون حل ^(٢) .

وفي هؤلاء اللواتي

نقل عيسى بن زرعة

يعطى ما هو موجود له ، وليس إنما يوجد له كعباً واحداً فقط . وأنه ليس يعطى ما لم يكن له إلا على أنه بمنزلة ما لا يوجد له . وذلك أن الواحد فقط ليس يدل لا على هذا ولا على مثل هذا ولا على كمية ما ، بل يوجد على أنه مضاف إلى شيء ، مثل أنه ليس مع آخر بمنزلة ما لو سأل : أترى الإنسان يعطى ما ليس بموجود له ؟ فإذا قال : لا ! سأله : فهل يعطى الإنسان على جهة السرعة عند ما يوجد له على جهة السرعة ؟ فيقول : نعم ! فيؤلف أن الإنسان يعطى ما لا يوجد له . ومن البين أنه < لم > يأتلف : وذلك أن الذي يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطى ما يوجد له ، فهو إذن يعطى ما ليس له — مثال ذلك إذا كان الشيء موجوداً له على جهة اللذة يُسَلَّم أنه على جهة الأذى .

وجميع الأمور الجارية هذا المجرى متشابهة . أتراه يضرب باليد وهي

غير موجودة له ، أو ينظر بالعين إلى ما ليس بموجود له ؟ وذلك أنه ليس توجد له

(٢) ف : نقض .

(١) ف : نقضا .

(٣) ف : رجلاً واحدة .

واحدة فقط^(١) . فاما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذى توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط : عينا كان ذلك أو شيئا آخر : أى شىء كان ، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها موجودة له . وقد يسلم هذا حسابا واحدا فقط ، ويقولون إن لهذا حسابا واحدا فقط ، لأنه أخذه من هذا . وقد يرفع هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ : ومثال ذلك إن كان أخذ شرابا لذيذا ، وفى أخذه له صار خلا لَمَّا فسد . — إلا أن

١٥

(١) ف : دائما . (٢) ص : عين ... شىء .

(٣) ف : مسألة . (٤) ص : حساب واحد .

(٥) ش : بدل ما بين هاتين العلامتين (لم نجد العلامة الأخرى) فى نقل ثاويلا ماهذه حكايته : وبعضهم يقول الوقت إن النقص يكون من الأشياء الموضوعة فى السؤال : أترأه يعطى ما ليس بوجود له ، أو يكون مالا يوجد له غير موجود له على جهات : بمنزلة ما قيل من أن رجلا (ص : رجل) واحدة فقط ، وأترى الذى يعلمونه إنما علموه بالتعليم أو بالإدراك ؟ وإن كان الذى يمشى بطلا ، لكن ليس متى يكون ذلك . وعلى هذا المثال فى هذه الأشياء الأخرى ، وليس حلول الأشياء التى من المضاف بأسرها حلا واحدا بعينه .

(٦) ش : فى نسخة أخرى : إن أخذ نحرنا لذيذا وعند تغيره فى حال أخذه له صار خلا ، إلا أن هذا قيل ، بل هو نحو (ف : عند) الإنسان إذا سلم الضد — مثال ذلك أنه إن سلم أنه يقال : موجود على الإطلاق ، وأنهم يحلون ذلك أولا بقولهم فى حال الأخذ ، وذلك أنه ليس يمكن أن يجتمع (ف : يتنج) إذا فسد فصار خلا . — فهذه كلها ليست نحو القول . وذلك أن هذا الحل لو كان حلا لكان مثله يوجد فى أشياء أخرىضا : هل هذا موجود ؟ فيقال : لا ! والنقض إذا لم يجتمع فليس ينقض ، وذلك أن فى هذه الأشياء التى تقدمت تلك إنما كان النقص يكون إن سلم فقال إنه يجتمع على الإطلاق ، فإن لم يجتمع فليس ينقض . وفى هذه التى تقدم ذكرها ، إذا سلم جميعا فليس يقول إنه يكون قياس .

جميع هذه التي قيلت الآن وفيما تقدم ليس إنما هو نحو القول، لكنها نحو الإنسان. وذلك أن هذا لو كان حلاً لكان إذا سلم الضد لا يمكنه أن ينقضه،^(٢) مثلما يكون في الأمور الأخر أيضاً. — مثال ذلك إن كان هذا موجوداً هذا الشيء: فإن قولنا فيه إنه هذا الشيء ليس ينقض، وإن سلم في شيء أنه يجتمع على الإطلاق فليس ينتقض إذا لم يجتمع: وذلك أنا عند تسليم جميع الأشياء التي تقدم ذكرها، ليس نقول إنه يكون قياس.

٢٠

نقل قديم [١٣٦٦]

١٧٨ ب

ولكن كمن لم يكن له واحد. فأما قوله: "فقط" فليس يدل على مشار إليه، ولا يدل على صفة، أو مثل كم، ولكن كضام إليه، إلا أنه ليس مع آخر، كما أنه لو سأل فقال: هل يعطى أحد ما ليس في ذلك، فلم يجب، لم يسأل: أيعطى سريعاً، أو ليست له سرعة؟ فأجاب: بـ «نعم»، لكن^(٣) قد أثبت أنه يعطى ما ليس له. وهذا بين أن ليس فيه تأليف مقياس، لأن قوله: «يعطى سريعاً» ليس، على شيء مشار إليه، ولكن على الكيف^(٥) والمثل، كقولك: قد يعطى المعطى الشيء لا كما كان له، أي قد كان له سرور وأعطاه بغير^(٦).

(١) راجع قبل ف ٢٠ ص ١٧٧ ب ٣١. (٢) ف: يحله.

(٣) ف بالأحر: لكان. (٤) ف بالأحر: (ليس) له (فيه ...).

(٥) ف بالأحر: الـ (ككيف). (٦) ص: كأنه!

وهذا أيضاً يشبه هذه الأقاويل إذا أنت قلت : هل يضرب ضاربٌ
 بيدٍ ليست له ؟ أو يرى بعينٍ ليست له ، وليس عيناه عينا واحدة ؟
 وقد أجاب أقوام في ذلك ، فقال بعضهم إنه يراد بهذا القول كمن له عين
 واحدة . وقال بعضهم إن الذي له أعين كثيرة يرى كمن له عين واحدة ؛
 ومعنى الكثير داخل في الواحد . وآخرون يبتلون المسئلة ويزعمون أنه
 يمكن أن يكون في يد الإنسان ما لم يأخذ — كقولك : أخذ الإنسان شراباً
 لذيذاً ، ففسد بعد الأخذ ، فصار حامضاً . — ولكن كل هذا الكلام كالذي
 قيل أولاً^(١) إنما ينقضون به على القائل له ، لا على القول . فلو كان هذا نقضاً ،
 لما كان — إذا أعطى ما يصاد قوله — قادراً على نقضه كالذي يراه في غير
 هذا النحو — مثل قولك : يمكن أن يكون شيء ، ويكون ألا يكون ينقض
 ذلك في أن كان أعطى القول في الجملة مرسلًا ، فله جماع ونتيجة . وإن لم
 تكن له نتيجة وجماع فليس ذلك بنقض ، فأما التي قلت كلها ، وإن أعطاناها
 قائلها ، فإسنا نزع أنها تأليف مقياس .

[٣٦٦] نقل يحيى بن عدى

قدمت فقلت إذا أعطين كلهن لا نقول إنه يكون قياس .

وأيضاً وهؤلاء هن من هؤلاء الكلمات : أترى التي هي مكتوبة
 يكتب إنسان ، ومكتوب الآن المكتوب كلمة كاذبة وكانت صادقة

- عندما كانت تكتب ، فعماً إذا كانت تكتب كاذبة وصادقة ، والكاذبة تكون إما كلمة صادقة وإما اعتقاداً لا يدل على هذا ، لكن كهذا ، والكلمة فن الاعتقاد أيضاً واحدة بعينها . — وأترى ما يتعلم هو هذا الذى يتعلم ويتعلم إنسان ثقيلًا وخفيفًا . وذلك أنه ليس يقول الذى يتعلم ، لكن كما يتعلم . وأترى الذى يمشى إنسان يَطأ ويمشى اليوم كله ، أو ليس يقول الذى يمشى ، لكن إذ يمشى . وليس الذى يشرب الكأس يشرب ، بل من ذاك . وأترى الذى يعلم إنسان إذ يتعلم أو إذ وجد علم . ومن هؤلاء أما ذك فوجد ، وأما ذاك فتعلم كلاهما لا آخر منهما ، وأما ذاك لالهذين . — وأن الإنسان هو شيء ثالث هو عنده وعند هؤلاء الذين لكل واحد . < ولكن هذه مغالطة > ، وذلك أن معنى الإنسان وكل عموم يدل لا على هذا الشيء ، لكن كهذا الشيء ، أو إضافة فى مكان ، أو شيء مما هو كهؤلاء . وعلى هذا المثال ، وفى معنى قوريسقوس ، وقوريسقوس مُغنّ ، قوريسقوس وقوريسقوس : أى هذين هو : أهو واحد بعينه ، أم آخر ؟ وذلك أن أما ذاك فيدل على هذا الشيء ، وأما ذاك فكهذا الشيء . فإذاً ليس يوجد أن يضع هو فهو ؛ ولا أيضاً أن يضع يجعل إنساناً ثالثاً ، لكن يُزَلَّ أنه هو ما هو هذا الشيء ؛ وذلك أنه لا يكون أن هذا الشيء هو ما هو قَلِيَّاس ، وما هو الإنسان . ولا إن قال إنسان للذى يوضع أنه ليس هو ما هذا الشيء ، لكن ما هو كيف ، فليس يخالف بشيء ؛ وذلك أنه يكون الذى عند
- (١) ف : يوما . (٢) ف : يعلم . (٣) ف : غيرهما . (٤) هذا الشيء = جوهر ، كهذا الشيء = كيف .

الكثيرين واحدًا أى إنسانا . فهو ظاهر أنه لا يعطى أن هذا الشيء هو الذى يحمله على العموم على الكل ، لكن إما على كيف ، وإما على إضافة ، وإما على كم ، وإما على شيء من هؤلاء اللواتى كهذا ، وبالجملة فإنه فى هؤلاء الكلمات التى من الألفاظ .

١٠

نقل عيسى بن زرعة

وقد تكون هذه أيضا من هذه الألفاظ ^(١) : أترى الإنسان يكتب ما هو مكتوب ، وقد كتب الآن أنك كتبت ، قولاً كاذباً ، وقد كان المظنون عند ما كنت صادقاً ، فيكون الذى يكتب إذن كاذباً وصادقاً معا . وذلك أن الكاذب إما أن يكون قولاً صادقاً ، أو يكون رأياً ، أو ليس هو هذا ، لكنه يدل على مثل هذا . وهذا المعنى بعينه هو الذى يقال فى رأى . وأترى ما يتعلمه المتعلم هو هذا ؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل ، فليس هو إذا الذى يتعلم ، بل إنما يقال إنه كاشىء الذى يتعلم . وأترى الذى يمشى الإنسان فيه يتوطأوه وهو يمشى النهار كله ، أو لا يكون قال الذى يمشى ، بل قال إذا مشى ؛ ولا أن الذى يشرب يشرب القدر ، لكن من القدر . وأترى ما يعلمه الإنسان إنما يعلمه إذا تعلمه ، أو إذا وجده ؟ ومن هذين أما ذاك فوجده ؛ وأما هذا فتعلمه . فلما أن يكون المجتمع ليس غيرهما ، أو يكون ذاك غير هذين . — وأن يكون الإنسان شيئاً موجوداً ثالثاً ^(٢) إذا فليس بنفسه وبكل واحد من الأمرين . وذلك أن الإنسان وكل أمرٍ عام ليس

٢٥

٣٠

٣٥

١١٧٩

هو هذا الشيء، بل هو كهذا، أو يكون مضافا أو ذاك على شيء من أمثال هذه. وكذلك يجرى الأمر في قور يسقوس، وقور يسقوس الموسيقار: هل هما يدلان على شيء واحد بعينه، أو أحدهما مخالف للآخر، حتى يكون: أما ذاك فيدل على هذا الشيء، وهذا على مثل هذا الشيء. فليس يجب إذن أن يضع أنهما شيء واحد بعينه. وليس إنما يصير الإنسان ثلاثيا بوضعنا إياه كذلك. فليتل ما يدل عليه أنه هذا الشيء. وذلك أنه ليس يدل أنه هذا الشيء على ما هو قالياس وعلى ما هو الإنسان. ولا خلاف بين قول القائل فيما يوضع أنه ليس هو الموجود هذا الشيء، بل هو المكيف^(١) ألبتة. فليكن الذى ينسب إلى الكثيرين وهو واحد، أعنى الإنسان. فظاهر أنه ليس يُسَلَّم في الشيء الذى يحمل على العموم على الكل أنه هذا الشيء، لكن إما كيفية أو مضاف أو كمية أو شيء مما يدل على أمثال هذه.

١٠

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبيكات الناشئة عن القول >

وبالجملة فنقض هذه الكلم^(٢) التى تكون من الصوت^(٣)

[١ ٣٦٧] نقـل قـديم

وهذا أيضا من هذا الكلام نقول: هل من كتب أخذ كتابة، والمكتوب

٢٥

الآن كلمة كاذبة أنك أنت قاعد، وقد كان هذا القول حقا عندما كتب، فلا

(١) ف : كيف . (٢) ف : الأناريل . (٣) ف : اللفظ .

محالة أنه حين كتب فقد كان فيه معا صدق وكذب . فالقول ، صدقا كان
أو كذبا ، أو ظنا ، فليس يدلُّ على شيء مشار إليه فيقال : هذا ، بل هكذا ، أم^(١)
الكيف . — والمثل وأيضا يقول هل الشيء الذي يتعلمه المتعلم إياه يتعلم بعينه ،
فقد يتعلم الإنسان الإبطاء والسرعة وليس أنفسهما يعلم ، ولكن كالذي يعلم ٣٠
قال . — ويقول أيضا : هل مامشى فيه الإنسان إياه ومشيه في كل النهار .
ولكن ليس مافيه مشا بقائل عما فيه مَشَى ، قال وأشياء يقولها إن شارب الكأس
إنما شرب الكأس ، ولكنه شرب منه أو به . — وكذلك إذا قلنا هل < ما^(٢) >
علمه أحد إنما علمه بأن وجدده واستفاده ، فهو إذا وجدده فلم يستفده لم يعلمه ٣٥
وإن استفاده فلم يجده لم يعلمه . — ومن ذلك أن يقول القائل : هل يكون
ثالث — غير القائل وغير كل واحدٍ من المفردين — إنسانٌ ؟ وقولك : الإنسان
الجامع للكل ليسا يدلان ، لأن كل شيء مشار إليه فيقال : هذا ، ولكن
يدلان على قول القائل كهذا من المثل ، أو المضاف ، وأيما كان شبيها بهذا ١١٧٩
النحو . وكذلك إذا قلت : فلان ! فأمسكت ، كان فلان ذلك غير فلان
المُلْهِى ، لأن أحدهما يدل على مشارٍ إليه والآخر يدل على الشبه ، أى :
كهذا . وكذلك لا يجوز أن يوضع ، لأن الوضع لا يفعل الإنسان الثالث ،
بل إذا ألحق به ما كان له وضعه لأن ليست حالته في الوضع بأن يقال فلان ٥
أم إنسان ، أو أن يلحق بمعنى الكيف ، وإلا لم يكن فرق بينه وبين غيره ،

(٢) زيادة يقتضيا السياق .

(١) تحتها : هذا أن .

(٣) الفاء بالأحر في كلمة : « فلم » . (٤) ف : أو ما .

بل سيكون واحد من الكثير . ومن المعروف أنا لانهطى نعتا جاريا على الكل بشيء مشار إليه ، بل نقول إنه يدل على كيف أو مضاف أو كم أو على شيء من هذا النحو .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبيكات الناشئة عن القول >
وفي الجملة كلما كان التضليل فيه من قبل الكلمة ، فنقضه أبدا مما يضاده أو مما كان خارجا عن معنى الكلمة .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبيكات الناشئة عن القول >

[٣٦٧ ب] نقل يحيى بن عدى

يكون الحل في كل حين كما في المقابل أو من الذى هو الكلمة . — مثال ذلك إذ هي من التركيب يكون الحل ^(١) بالقسم ، وإن كانت من القسمه فبالذى هو مركب . — وأيضا إن كان من تعجيم حاد ^(٢) فالتقص تعجيم ثقيل ؛ وإن كان من الثقيل فالحاد . — وإن كان من اتفاق الاسم ^(٣) فنحل إذ نقول اسما مقابلا — مثال ذلك إن عرض أن يقال إذ هو نفسانى يرفع أنه لا يكون يدل على ما هو لا نفسانى ؛ وإن كان يقول لا نفسانى وذاك ألف أنه يقول ما هو غير نفسانى . — وعلى هذا المثال ، وفي المراء . — وإن كان من تشابه اللفظ فليكن الحل ^(١) المقابل : أترى ما ليس له يعطى ، وليس ما ليس

(١) ف : التقص . (٢) ف : بالمقابل . (٣) ف : فالحل .

له ، لكن كالذى ليس له ، أى قَدَم واحدة فقط كما قيل : أترى الذى يعرف
إذ يعلم ، أو إذ وجد يتعلم ، لكن لا هؤلاء اللواتى يعلم . وإن كان الذى
يمشى يطاءً ، لكن لا إذ يطاءً ، وعلى هذا المثال وفى هؤلاء الأخر .

٢٥

٢٤

< حل التبيكينات المسأخوذة من العَرَض >

وأما فى هؤلاء اللواتى من العرض فهذا الحل الواحد فى جميعها ؛ وذلك
أنه من قبل أنه غير محدود إن متى يقال فى الأمر حين هى فى العرض
وفى كثيرة يظن ويقولون ، وأما فى أفراد فلا يقولون إنه تكون الضرورة ؛
فلنقل إذن إذ يهيج نحو جميعهن أنه ليس من الضرورة . ويجب أن يتقدم
فيأتى بالتى له مثال ذلك . — وجميع الكلمات اللواتى كهؤلاء < هى >
من العرض : أترى تعلم ما أنا مُزْمِعٌ أن أسألك ؟ أترى تعلم الذى يدخل^(٢)
أو المستور ؟ أترى التمثال هو عمل لك أو الكلب إذ لك < أب > .
أو هؤلاء اللواتى على طريق القسالة قلائل ، وذلك أنه ظاهر أن فى جميع
هؤلاء ليس من الاضطراب أن يصدق الذى كالعرض فى الأمر أيضا . ولكن
إنما اللواتى هن غير مختلفات فى الجوهر ، وواحد فقط يظن أنهن جميع
هؤلاء ؛ وأما الجواد فليس هو واحداً بعينه أن يكون جواداً والذى هو
مزمرع أن يسأل شيئاً ولا للذى هو حاضر

٣٠

٣٥

١٧٩

[٣٦٧ ب] نقل عيسى بن زرعة

- هى دائماً مثل التى تكون من الضد، لا مما عنه كانت الكلمة — مثال ذلك أنه إذا كان من التركيب يكون النقص بالقسمة، وإذا كان بالقسمة كان ذلك بالتركيب؛ وأيضاً إن كان عن الشكلة المسماة الحادة، فالنقص يكون بالشكلة التى تسمى الثقيلة؛ وإن كان بالثقيلة فبالحادّة . — وإن كان إنما هو من الاسم المشترك فالنقص إنما يكون عندما يأتى باسم مضاد — ومثال ذلك أنه إن عرض أن يقال فى الشيء إنه ذو نفس، فَرَفَعْنَا لذلك يكون ألا يكون القول دالا على ما هو غير ذى نفس، وإن قال إنه غير ذى نفس وكان قصده بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما هو غير ذى نفس . — فكذلك يجرى الأمر فى المرء . — فإن كان عن تشابه الصوت فإن النقص يكون بالضد^(١) : أترأه يعطى ما ليس بموجود^(٢) له، وليس يعطى ما لا يوجد له، بل ما هو كالذى لا يوجد له، أى كعبا واحدة فقط كما قيل . وأترى الذى تعلّمه إنما علمه بالتعليم أو بالاستنباط؟ — إلا أن هذه ليست التى تعلمها . وإن كان إذا مشى يتوطأ^(٣)، إلا أنه ليس يتوطأ < إذا > مشى . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى الأشياء الأخرى.

٢٤

< حل التبكيئات المأخوذة من العَرَض >

- فأما نقص التى تكون بنحو العَرَض فهو واحد فقط فى جميعها .
فلائق الوقت الذى يحل فيه الشيء على الأمر إذا كان الشيء محمولا على
-
- (١) ف : بما يضاد . (٢) ف : رجلا . (٣) ف : يدرس . (٤) ف : المضاف .

العرض غير محدود ، فإنه يظن أنه يكون مقولا على أمور كثيرة وغير محمول
 ٣٠ في جزئيات من الأمور حملا ضروريا ، فيفعل الحمل إذن في جميعها على أنه
 ليس من الاضطرار . وينبغي أن تكون المسارعة إلى إحضار أمثلة لهذه
 الأشياء عنده ممكنة . — وجميع ما جرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من
 العرض : أترك تعلم ما أريد أن أسألك عنه ؟ فأنت تعلم إذن الذى يدخل ،
 أو الخفي^(١) ؟ أترى التمثال لك عبد أو الكلب الذى لك أب ، أو هذه الأشياء
 ٣٥ التى على جهة التصغير صغار . فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنما تصدق
 فى الأمور على جهة العرض لا من الاضطرار . والأشياء الداخلة فى باب
 الجوهر فقط هى التى يظن بجمعها أنها واحدة غير مختلفة . وليس أن يكون
 الخير موجودا خيرا وأن يكون من شأنه أن يسأل عن مسألة شىء واحد
 بعينه ، وليس بين القريب أو المشهور وبين الداخل القريب نسبة^(٢) ، ولست^(٣) ،
 ١٧٩ ب وإن كنت عارفا بالذى يدخل ، أكون بقوريسقوس —

[١٣٦٨] نقل قديم

كقولك إن كان ذلك من التأليف فنقضه بالقسمة ؛ وإن كان من
 القسمة ، فنقضه من التأليف . — وإن كان من التعجيم الذى يدل على تثقيل
 اللفظ ، فنقضه بالتعجيم الدليل على تخفيف اللفظ . — وإن كان باشتراك الأسماء
 ١٥

(١) ف : فعل . (٢) ف : وصلة .

(٣) ش : نسخة : ولست وإن كنت عارفا بقوريسقوس وغير عارف بالذى يدخل أكون

عارفا وغير عارف بالشىء بعينه .

فنقضه باسمٍ مخالفٍ لمعنى ذلك الاسم ؛ أى إن قال القائل قولاً > عن
 شيء إنه < ليس بذى نفس فنقض قوله برفع ذلك ، وألا نفس لما
 يثبت له النفس ^(٢) . — وكذلك يجوز النقض فى التضليل الكائن من
 التشكيك . — وفيما كان منه قبل اشتباه الكلمة بغيرها ، فإن النقض فيه مما
 يضاده ، كقولك لا محالة إنه قد يعطى أحد ما ليس له . فيقال لك : لا
 ما ليس له ، بل ماله — كمن ليس له ، بل الكعب الواحد فقط . ومن ذلك
 أن يقول : لا محالة أن من علم شيئاً إذا وجده أو تعلمه : إياه علم ، ومن
 مشى فى شيء : إياه وطىء ، وسائر ذلك من هذا النحو ^(٣) .

٢٤

> حل التبعيات المأخوذة من العَرَض <

فأما التضليل الذى يكون من العارض فى الكلام فنقضه واحد
 فى جميع الأنحاء ، لأنه ليس بمحدود متى يجوز العرض من القول على نفس
 الشيء المقول ؛ وذلك أنه فى البعض من الكلام قد يظن به أنه يكون ؛
 وفى البعض زعم [أن] أقوام أنه لا يكون بالاضطرار ، لأنه لا ينبغى إثبات
 الكيف ^(٤) . — والكلام الذى يكون التضليل من العارض فيه هو هذا بقول
 القائل لا محالة أنك تعلم ما أريد أن أسألك ، وأنت تعلم من الداخل علينا
 والمخفى منا ، وأن الصنم عملك ، وأن لك كلباً هو أب . فلا محالة أن الذى
 يكون مراراً كثيرة قليلاً أنه قليل . وفى كل هذا الكلام قد بان بأن العارض

(١) ص : بذات النفس . (٢) تحته : التعمين . (٣) ف : على .

(٤) هنا نقص : لكن ينبغى أن يكون متبياً لبيان النوع الذى إليه تنسب هذه الصفة المحمولة .

فيه ليس يجوز معناه بالاضطرار على نفس الأمر . وإنما يرى ذلك جائزا^(١)
 فيما كان له قوام على حياله بفصل جوهرى . فأما الجواد فى نفسه فليست
 حاله فى أنه جواد وأنه مسئول^(٢) ، حالا واحدة فى أن يكون داخلا وهو فلان
 ذلك ، لم يجب أن أكون عارفا بفلان وأنا جاهل بالداخل ، فأكون به عارفا^(٣)
 غير عارف .

١٧٩ ب

[٣٦٨ ب] نقل يحيى بن عدى

أو مستور للذى يدخل وقريب يكون شيئا ، ولقور يسقوس ليس عن
 كشب^(٤) أعرف قور يسقوس ولا أعرف الذى يدخل ، أعرف ولا أعرف
 واحداً بعينه ، ولا إن كان هذا عملا هو عمل لى : لكن إما ملك وإما أمر
 وإما شيء آخر ، وبهذا النحو وفى الآخر .

٥

ويحل ناس ويرفعون السؤال^(٥) ، وذلك أنهم يقولون إنه محتمل أن يعرف
 أمرا واحدا بعينه أولا يعرف ، لكن ليس به بعينه : فإنه إما إذا عرفنا الذى
 يدخل إذ لا يعرف قور يسقوس يقول يعرف ولا يعرف ، لكن ليس به بعينه^(٦) .

١٠

على أنه أما أولا كما قلنا وفرغنا فيجب أن يكون للكلم اللواتى من واحد
 بعينه تقويم واحد بعينه . وهذا لا يكون إن لم يأخذ إنسان فى الذى يعلم^(٧) ،

(١) ف بالآخر : أن (ذلك جائز...) . (٢) ص : حال . (٣) ص : عارف .

(٤) ص : إن كتب . (٥) ف : ويطلون . (٦) ف : بها .

(٧) ف : بها بعينها . (٨) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .

(٩) ف : يعرف .

- ١٥ لكن في الوجود وكيف حاله للشكل بعينه — مثال ذلك إن كان هذا أبا وهو لك : وذلك أنه إن كان هذا صادقا في أفراد ومحتمل أن يعرف أولا يعرف واحدا بعينه لكن هاهنا ليست التي قبلت مشاركة ولا في شيء . — وليس يمنع شيئا أن تكون الكلمة واحدة بعينها شنائع كثيرة ، لكن ليس كل برهان الخطأ هو حل ، وذلك أنه محتمل أن يبين شيئا إذ يؤلف كذبا ، ومن ذلك لا يبين — مثال ذلك كلمة زينون أنه ليس يوجد أن يتحرك . فإذا إن تسرع إنسان إلى أن ينتج أنه غير مشهور إذ ينتج أنه غير مشهور يخطئ وإن كان مؤلفا عشرة ألف مرة ، وذلك أنه ليس هذا حالا : لكن يتبين قياس كاذب من ذلك بالكاذب . فإذا ليس بمؤلف يتسرع إلى أن ينتج كذبا < أو صدقا > ما هو دلالة على ذلك الحل . — ولعل هذا أيضا ليس يمنع شيء أن يعرض في أفراد ، لكن في هؤلاء لا يظن هذا أيضا ؛ وذلك أن قوريسقوس أيضا يعرف أنه قوريسقوس ، والذي يدخل أنه يدخل . ومحتمل أن يظن أنه يعلم واحدا بعينه ولأمثال ذلك أما أنه أبيض فيعرف ، وأما أنه مغن فلا يستدل به وهكذا —
- ٢٥
- ٣٠

نقل عيسى بن زرعة

بعينه عارف وغير عارف ؛ ولا إذا كان هذا عبدا فإن هذا العبد هو عبد لي ،

لكن أيما ملكوا أو أمر من الأمور أو شيء آخر ، وعلى هذا النحو يجري الأمر في الأشياء الأخر .

(١) ف : إلا أنه . (٢) ف : نقض . (٣) ف : برهن . (٤) ف : معتقد .

(٥) ف : نقضا . (٦) ف : يؤلف . (٧) ص : وإما . (٨) ف : فية .

- (١) وقد ينقض بعض الناس بإفسادهم السؤال ، وذلك أنهم يقولون إنه ممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه ولا يعرفه ، إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة . فإننا إذا كنا بالذى يدخل عارفين وبقوريسقوس غير عارفين فقد نقول في الشيء الواحد بعينه إننا نعرفه ولا نعرفه . إلا أن ذلك ليس بجهة واحدة . — على أنه يجب كما قلنا فيما سلف أن يكون إصلاح (٥) الأقاويل المأخوذة من شيء واحد بعينه واحدا بعينه ؛ وهذا ليس يكون إن كان الإنسان ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة (٦) ، بل على أنه موجود كيفها أتفق — مثال ذلك إن كان هذا أب وهو لك فإن كان هذا صادقا وكان ممكنا في أمور يسيرة أن يعلمنا وألا يعلمنا ، إلا أن ليس للتي ذكرت شركة فيما قيل ها هنا . — وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بعينه شئناات كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضا لكل ما يبرهن الخطأ : وقد يمكن ، إذا كان الذى ألف كاذبا ، أن يبين شيئا أكثر من أن لا يبين — ومثال ذلك قول زين إنّه ليس يوجد متحرك . فإن رام إنسان أن يقيس على خلاف (٩) الرأى المشهور ، وكان إذا قاس على خلاف الرأى المشهور يخطئ ، ولو فعل ذلك عشرة ألف مرة لما كان أو يكون النقض ما يدل ذلك عليه . — ولكل

(١) ف : يحل . (٢) ف : أولا . (٣) ص : عارفون .

(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب م ٣١ .

(٥) ف : تقويم . (٦) ف : يقصد . (٧) ص : بهذا .

(٨) ص : صادق . (٩) ف : راتم .

هذا لا مانع يمنع من أن يعرض في أفراد^(١)، إلا أن هذا ليس يظن أنه موجود في هذه ؛ وذلك أنا إنما نعرف قوريسقوس بما هو قوريسقوس ، ونعرف الذى يدخل بأنه يدخل . وقد يمكن أن يتوهم في الشيء الواحد بعينه أنا نعرفه ولا نعرفه — مثال ذلك : أما الأبيض فإنا نعرفه ، فأما الموسيقار ٣٠ فليس نعلم : فعلى هذا النحو —

[١٣٦٩] نقل قديم

وأيضاً إذا كان هذا عملاً معمولاً ، وهو لى ، لم يجب لذلك أن يكون ٥
عملى ، بل إنما هو مباع لى أو أمر من سائر أمورى .
وقد ينقض أقوام هذه المسألة بالرفع ، فيزعمون أنه يمكن الصبى^(٢) أن يعرف وأن يجهل ، إلا أن ذلك لا يكون معاً ، لأنك إذا عرفت فلانا أو علمت أن داخلا دخل ، وقد كان الداخل فلانا ذاك ولم يعلم أنه فلان بعينه ، فقد علمته وجهلته ، وإن كان كل واحدٍ منهما في حالٍ غير حال ١٠
الآخر . — وقد قيل أولاً^(٣) إنه ينبغي لما كان فيه التفصيل من الكلام أن يكون إصلاحه من نفس ذلك الكلام ؛ وليس يكون ذلك إلا أن تصير^(٤)
^(٥)

(١) ف : جزئيات . (٢) ص : عمل معمول . (٣) تحتها : يكون .

(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .

(٥) ف بالأحر : غير .

- ١٥ المقدمة مُحَرَّرَةٌ عن آنية الشيء، لا عن العلم به، كقولك : هذا أب، فهو أب لك . ولكن، وإن كان هذا حقا في بعض الأشياء، وقد يمكن أن يعرف الشيء وأن يجهل لأنه في هذا الموضع لا يشترك لما قيل . — وليس يمتنع القول من أن يكون فيه خطأ كثير . وليس إظهار الخطأ نقضا له : فقد
- ٢٠ يمكن الإنسان أن يبصر كذب^(٣) تأليف القياس ، ويجوز ألا يمكنه ذلك كقول زينون إنه لا حركة . من أجل ذلك وإن رام أحد تأليف القياس لبدا أن ذلك مخطئ وأنه لا إمكان فيه ، وتم له تأليف المقياس عشرة ألف مرة
- ٢٥ على هذا النحو، لما كان ذلك ناقضا لذلك القول ، لأن بعض القول إنما هو إظهار كذب المقياس من الجهة التي هو فيها كذب . — وعسى ألا يمتنع هذا من أن يكون عارضا في طوائف من الكلام ما خلا هذا النحو، فإنه لا يظن ذلك به ، لأن فلانا والداخل قد يمكن أن يعرف كل واحد منهما وألا يعرف أن يعرف أنه أبيض، ولا يعرف أنه رصاص : فهذه الجهة —
- ٣٠

[٣٦٩ ب] نقل يحيى بن عدى

إياه بعينه يعرف ولا يعرف ، لكن ليس به بعينه أن هذا الداخل وقور يسقوس والذي يدخل والذي لقور يسقوس يعلم .

(١) ف بالأحر : (الشيء) لأن (العلم به ...) .

(٢) ص : نقض .

(٣) مصلحة بالأحر هكذا : ب(كذب ...) .

(٤) ف : بها بعينها .

وعلى هذا المثال يخطئ هؤلاء أيضا الذين يحملون أن : ” كل عدد قليل — بمنزلة الذين يقولون — ^(١) وذلك أنه إذا لم ينتج ^(٢) هذا ، نقض < الذين > يقولون إن ^(٣) التي تنتج صادق : وذلك أن جميعها كثيرة وقليل — يخطئون .

١٨٠. وأفراد يحملون هؤلاء التي تؤلف : أيهم هـ لك أب أو ابن أو عبد — بأنها مضاعفة . هذا على أنه ظاهر أنه إما أن قلت من أنها على طريق الكثرة ترى تبكيها أيضا، يجب أن يكون الاسم أو الكلمة لكثرة بالحقيقة، وأن هذا يكون ابنا لهذا . فليس يقول إنسان بالحقيقة إن كان سيدا لابن ، لكن التركيب هو من العرض . أترى هذا هـ لك ؟ نعم . — وهذا هو ابن ، من قبل أنه عرض أن يكون ابنا، فهذا إذن هـ لك ابن ؛ لكن ليس لك ابنا .
١٠. وأن يكون شيء من الأردباء جيدا، وذلك أن الحكمة هي علم الشرور . وهذا لا يقال على طريق الكثرة، لكن < على سبيل أن هذا > ملك < لتلك > . وإن كان على طريق الكثرة (وذلك أنا نقول إن الإنسان للحيوان وليس لشيء آخر؛ وإن قيل شيء عند الشر ليس من قبل هذا هو للشرور، لكن هذا للشرور) ، فمن الذي في شيء أو على الإطلاق .
١٥. < ولكن ، > ترى هذا على أنه محتمل، عسى أن يكون شيء للشرور على نحوين . — لكن لافي هذه الكلمة، لكن إن كان شيء عملا جيدا إذ هو

(١) ف : قلنا . (٢) ف : بجميع . (٣) ف : ينقضون .

(٤) ف : إلا أن . (٥) يقصد منها أن تكون جمع : ردى .

ردىء، وكثير^(١) أولا هكذا؛ وذلك أنه ليس إن كان جيدا ولهذا — جيد لهذا
ومعا . أن يقول أيضا إن الإنسان هو حيوان لا يقال على طريق الكثرة^(٢) :
وذلك أنه ليس إن دللنا حيناً على شيء وقلنا ليس يدل على « إيلذا^(٣) »
ابتداؤها .

٢٥

< حل التبكيئات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية >

أما وهؤلاء اللواتي من أن يقال هذا على الحقيقة لأين أو في متى^(٤)
أو كيف أو بالإضافة ليس ينفذ على الإطلاق للذى يفكر بنتيجة نحو
النقيض إن كان محتملاً أن يفعل شيء من هؤلاء . وهؤلاء أضداد ومتغابلة ،
وأن يضع وأن يرفع : أما على الإطلاق فليس ممكناً أن

نقل عيسى بن زرعة

نكون عارفين بالشيء الواحد وغير عارفيه . إلا أنا ليس من جهة لدى^(٥)
يدخل بعينها يعرف قوريسقوس والذى يدخل وما لقوريسقوس .

وقد يقع مثل هذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن "كل عدد زليل"
بمنزلة ما يكون في التى ذكرنا . فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذى
قد انتج صادق ، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر .

(١) ف : وخاصة . (٢) ص : شيء . — ف : أى على أنحاء كثيرة .

(٣) ص : ليلذا منيا ابدفا أو ... (٤) ف : بشي .

(٥) ف : عارفون ؟

وقد يحل بعض الناس قول الذين يؤلفون^(٢) على أنه أب لك أو ابن

- أ ١٨٠ أو عبد من طريق ما يدل على التي من معنى واحد وعلى أنه ظاهر أن التبكيث إن كان إنما يظن موجودا من أجل ما يقال على أنحاء كثيرة . فينبغي أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقة تقال على معانٍ كثيرة؛ إلا أنه ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابنا لهذا إن كان الابن ملكا له ، لكن التركيب إنما هو من العَرَض . أنرى هذا هو لك ؟ فيقال : نعم ! وهذا هو ابن من قبل أنه عَرَض له أن كان ابنا . فهذا إذن هو لك ، وهو ابن ، إلا أنه ليس بابن لك .

- وكذلك يجرى الأمر في أن بعض الشرور خير ، وذلك أن الحكمة هي معرفة الشرور ، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة ، بل هو ملك ، فإن كان يقال على أنحاء كثيرة (فإننا قد نقول في الإنسان إنه للحيوان ، وليس هو لشيء آخر) وإن نسب شيء إلى الشرور كان لذلك موجودا في الشرور ، إلا أن هذا الموجود في الشرور يظن أنه مما يوجد في شيء وعلى الإطلاق . — على أنه عسى أن يمكن في الشيء أن يكون خيرا وفي الشرور بجهتين . — إلا أن ذلك ليس يكون في هذا القول ، بل إن كان عمل ما قد أجيد فعله وهو ردىء ، ولعله على الأكثر ليس كذلك ؛ وذلك أنه إن كان جيدا وكان لهذا فإنه يكون جيدا لهذا . ومع ذلك فالقول في الإنسان إنه للحيوان ليس يقال على أنحاء كثيرة . وذلك

(١) ف : ينقض . (٢) ف : يقيسون . (٣) ف : أنحاء .

(٤) ف : حيوان .

- ٢٠ أنا ليس نقول في الوقت الذي نشير إلى شيء إن هذا يقال على أنحاء كثيرة .
 فأما إذا قُلْنَا نصف سطر من شعر أوميروس فإننا ندل على "إيلياذا" ^(٢) —
 ومثال ذلك : « اذكرى لى أيتها الآلهة السخبط المهلك لآخيلوس ... » ^(٣) .

٢٥

< حل التبكيئات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية >

- وأما هذه التي يقال إنها هذا الشيء على التحقيق ، فليس يكون بعضها
 عند من يفكر في أن تكون نتيجة مناقضة من حيث يقال إنها في مكان
 أو في متى ^(٤) أو كيف أو مضاف على الإطلاق ، إذ أمكن أن ينفع شيء من
 هذه ؛ وليس يمكن أن نوجب الأضداد والمتقابلات لشيء واحد بعينه
 ونسلبها على الإطلاق

[١٣٧٠] نقل قديم

- نعرف الشيء ولا نعرف ، فهما جهتان . فأما فلان ، وهو الداخل ،
 فعرفة ذلك قد تمكن من جهة واحدة .
 وقد أعطى أولئك الذين يتعضون ويقولون إن كل عدد قليل كالأعداد
 التي قلنا ، فهم يخطئون ، وإن قالوا إن كل عدد قلة وكثرة .
 ومن الناس من يتعض الكلام بالتأليف كقولك إن لك أبا وابنا
 أو عبدا . ومعروف أنه ، وإن كان التضليل مما إذا قيل كانت له

(١) ص : صطل ! (٢) ص : فلم — وهو خطأ ، كما في اليوناني .
 (٣) ص : لمهلك . (٤) ص : شيء .

أوجه كثيرة لأنه يجب للاسم والكلمة أن تحصر معاني كثيرة : فاما أن يكون هذا ابنا لهذا ومولى لعبد، فهو ترتيب من العَرَض في الكلام، لا مما يقال على النحو بأوجه كثيرة . ومن ذلك أن يقول هذا لك، فيجيب بـ « نعم » . ثم يقال < لك > وهو له ؟ فيقول : نعم ! ^(٥) فلا محالة أنه . ولذلك عرض ^(٦) في الكلام أن كذلك وألا يكون — يكون .

- ومن ذلك أن نقول : قد يكون من الشرور خير، لأن العقل عارف بالشرور . ومن ذلك إذا قيل إن هذا لهذا لم يكن ذاك مما تكثر فيه الأوجه، بل إنما توجد حدة له ^(٧)، ولكان يكون الإنسان مع المقولة بكثرة الأوجه (إذ زعم أنه حيوان ؛ إلا أنه ليس للأشياء شيء ؛ فالشيء، وإن رفع بالقول إلى الشر، فليس يجب لذلك أن يكون من الشر)، بل ذاك من الشر بالحقيقة إذا رفع إلى فاعل فلم يقل بالقول المرسل الخيل . — مع أنه قد يمكن بجهتين أن يظهر الشيء من الشيء تخير . — لا في مثل هذا القول بل فيما كان عبدا وهو صالح، فإن الأكبر أبدا إنما هو ثم اسم الشر، وعسى ألا يكون هكذا ، لأنه إن كان صالحا لهذا فليس من الواجب أن يكون صالحا لذلك . ولسنا إذا قلنا إن الإنسان للحيوان كان ذلك مما يقال

(١) ف : وجود . (٢) ف بالأحر : تركيب . (٣) ف : بوجوه .

(٤) الزيادة فوق الكلمة السابقة . (٥) ش : يفرق لا غـ (ير) .

(٦) ص : لأنه عرض ... — ثم ضرب بالأحر على : « لأنه » .

(٧) ف : هو .

بجهاث كثيرة ، فقد تقول قولاً وندل به على شيء . وإن بقينا منه شيئاً لم
يجب بذلك أن يكون مقولاً على جهات كثيرة كقولنا : نصف بيت من
الشعر ، فإننا ندل < به ^(١) > على كذا وكذا ، وذلك أن المعنى مرسل على غير
تحقيق .

[٣٧٠ ب] نقل يحيى بن عدى

يكون له بعينه ؛ وإما حيناً لكل واحدٍ أو إضافة أو كيف ؛ أو إما له
حيناً على الإطلاق فلا شيء يمنع . إذا كان : أما هذا فعلى الإطلاق ،
وأما هذا حيناً ، فليس يعد تبكيته . وهذا يرى فى النتيجة نحو النقيض .

و جميع الكلمات التى هى هكذا التى هى بهذه الحال : أترى محتمل أن
يكون الذى ليس هو لكن يوجد شيء ليس هو ، وعلى هذا المثل : ولذى
هو موجود لا يكون ، وذلك أنه ليس يكون شيء من هؤلاء الموجودات . —
أترى محتمل أن يحلف ويحالف واحد بعينه حسناً ؟ أترى محتمل أن يعاير
ولا يطيع واحد بعينه معاً ؟ — أولاً أن يكون شيء ويكون واحداً بعينه يعطى ؟

وذلك أنه ليس هو واحداً بعينه أنه شيء وأنه على الإطلاق ؛ ولا أن يحالف
حسناً هذا ، أو حيناً يحلف حسناً من الاضطراب ، وأن الذى يحلف يحلف
أو أن يحالف حسناً إذ يحالف هذا فقط . وأما أن يحالف حسناً فلا . ولا إذ
لا يطيع فى شيء ، وعلى هذا المثال . — وكلمة بعينها له بعينه أن يصدق
وأن يكذب معاً ، لكن من قبل أنه لا يكون يرى حسناً إذ أنت تعطى معنى

- ٥ على الإطلاق يصدق أو يكذب ترى بصعوبة^(١)، وليس شيء يمنعها أن تكون
أما على الإطلاق فكاذبة، وأما في شيء فكاذبة أو صادقة في شيء؛ أما
صادقة فلا. — وعلى هذا المثال في هؤلاء المضافات أيضا، وأين، ومتى؛
وذلك أن جميع هذه الكلمات اللواتي هكذا من هذه تعرض : أترى الصحة
خير أم اليسار؟ — لكن للجاهل والذي لا يستعمل على استقامة ليس بخير، فإذا
خير ولا خير. — أترى أنه صحيح إذ أن يمدح بالتدبيرات الخيرة^(٢)، لكن موجود
١٠ حينئذ ليس بفاضل. — فإذا هو بينه له بعينه خير ولا خير، وألا يمنع شيء
إذ هو خير على الإطلاق، وفي هذا لا يكون خيرا أو في هذا خير، لكن
لا الآن، لكن لا هاهنا خير. أترى الذي لا يريد الحكيم شر أن يلقى الخير
١٥ لا يريد. — فالخير إذن هو شر؛ وليس هو واحدا بعينه.

نقل عيسى بن زرة

- فأما أحيانا فقد يوجد كل واحد أن يكون إما مضافا أو كيفا أو أن
يوجد أحراز على الإطلاق، فلا يمنع مانع من ذلك. — إن كان هذا إذن
موجودا على الإطلاق^(٣)، < وهذا الآخر موجودا > في بعض الأوقات،
٢٠ فليس هو بعد تبكيئا. — لأن هذا إنما يظهر في النتيجة عند المناقضة.

وجميع الألفاظ الجارية هذا المجرى هي التي هذه حالها. — أترى يمكن
أن يوجد ما ليس بموجود؟ إلا أنه قد يوجد شيء ليس بموجود؛ فعلى هذا

(٣) ص : موجود.

(٢) ف : الجيدة.

(١) ف : يعسر.

المثال يكون الموجود غير موجود ، وذلك أنه يكون غير موجود شيئاً من هذه الموجودات . أترى يمكن أن يكون الواحد بعينه محسناً مصيباً في أن حلف واستحلف ؟ ولت شعري يمكن في الواحد بعينه أن يطع واحداً بعينه ولا يطيعه معا ؟ أو ليس لنا أن نسلم في الشيء الواحد أن يكون ولا يكون ؛ وذلك أن ليس أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق شيء واحد بعينه ولا إن كان محسناً في أيمانه هذه ، أو أحياناً ، فمن الاضطرار أن يكون محسناً في أيمانه ^(١) . والذي يحلف ويستحلف إما أن يكون محسناً ^(١) في استحلافه هذه اليمين فقط . فإما أن يكون محسناً في الاستحلاف ، فلا . وليس يكون ، وهو غير مطيع ، إلا إذا أطاع في شيء . — وعلى هذا المثال يكون القول الواحد يصدق في الواحد بعينه ويكذب معا . إلا أن ذلك من قبل أنه لم يكن قد أنعم النظر في أيها يجب أن يسلم ، وهل هو أنه يصدق على الإطلاق أو يكذب ، لأن الوقوف على هذا مما يعسر . ولا مانع يمنع من أن يكون القول يكذب على الإطلاق ويكون كاذباً في شيء ، أو يكون صادقاً في شيء وغير صادق . — وكذلك يجري الأمر وفي التي من المضاف والتي من أين ومتى ؛ وذلك أن في جميع أمثال هذه الأقاويل تعرض من هذه : أترى الصبغة أبر أم اليسار ؟ إلا أنها للجاهل ولمن يستعملها على خلاف ما ينبغي ليساً أبر ، فهما إذن خير ولا خير . وأترى الصحيح أو المحمود

٣٥

١٨٠

٥

١٠

(١) ص : محسن مصيب . (٢) ف : مصيباً . (٣) ف : خير . —

ص : ولم يستعملها . (٤) ف : غير . (٥) ف : خيراً .

السبحة خير؟ إلا أن هذا ربما كان غير فاضل ، فيكون وجود الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه خيرا وليس بخيرا؛ أو يكون لا مانع يمنع من أنه إذا كان خيرا على الإطلاق ألا يكون على هذا النحو، أو يكون في هذا الشيء خيرا، إلا أنه ليس في هذا الوقت، أو ليس هو في هذا الموضع خيرا . أترى ما ليس يطلبه الحكيم هو شر وليس يطلب استفادة الخير؟ فالخير إذن شر . وليس القول بأن الخير شر، والقول بأننا نطرح الخير — شيئا واحد بعينه .

١٥

[١٣٧١] نقل قديم

٢٥

< حل التباينات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية >

فأما إذا كان متى وأين وكيف فذاك مضاف، وبعضه ليس بمرسل . ويجب تفقد نتيجته كيف حالها في التناقض إن كان يمكن عرض شيء من هذه لها، لأن المتضادة والمختلفة في الإثبات والنفي لا يمكنها أن توافي < في > شيء واحد . ولا يمتنع في الجملة من أن يكون فيها بعض هذه : إما كيف وإما أين وإما متى، من أجل ذلك القول ما كان فيه كيف أو متى . فلم يكن في ذلك بعدُ تضليل . وذلك إنما يعرف من النتيجة وحالها في التناقض .

٢٥

٣٠

وهذا لجميع ما يشبه هذا الكلام ، ونقول إنه لا محالة هل يمكن وجود ما ليس، فقد يرى أنه يوجد شيء ليس بموجود . فعلى هذا النحو : الموجود

ليس بموجود، لأنه ليس يصير شيئا من الأشياء . فمن ذلك أن نقول أيضا إنه
 يمكن الإنسان أن يصدق في أيما أنه وأن يخفر معا، وأن يطع وأن يعصى . —
 وليس يستوى أن يكون الشيء محصورا وأن يكون مرصلا ، ولا إن حلف
 حالف صادقا كان مضطرا أن يكون في وقت من الأوقات أو ضرب من
 الضروب صادقا، لأن من حلف أن يحدث فقد صدق في حثه فقط،
 وليس بصادق في غيره . وكذلك القول في الطاعة والعصيان معا ، والكذب
 والصدق معا . — ولكن من أجل أنه لا يستين حسنا بأن يرى الأمرين بحيث
 التكلم بالصدق أو بالكذب، لذلك ما تخيلات فيه الصعوبة . وليس يتمتع
 من أن يكون مرة صادقا، ومرة كاذبا، أو شيئا صادقا وشيئا غير صادق . —
 وكذلك نقول فيما كان مضافا إلى متى وأين . فكل ما كان شيئا بهذا الكلام
 إما يعرض فيه التضليل من هذه الجهة . ومن ذلك أن نقول لا محالة إن^(١)
 الصحة والغنى خير، إلا أنهما عند الأحق الذي لا يستعملها كالذي ينبغي
 أيضا بخير ؟ فهما ليسا بخير . ومن ذلك أن نقول : الجاه في الهذر خير،

٣٥

١٨٠٠ ب

٥

١٠

(١) تحتها : يهطى . (٢) ص : بسوا .

(٣) ش بنقل آخر: أرايت الصحة خيرا أم الغنى هو للجاهل ولز (ص : ل) لا يستعمله في حقه
 وكما ينبغي، فليس بخير . فهو إذن خير ولا خير . وكقولك : أى هاتين أفضل : أن يكون
 الإنسان صحيحا، أو أن ينمو (ص : ينمو) بالسيرة ؟ فقد يوجد في الأعباء غير فاضلة ؟ فهو
 إذن بعينه ولا بعينه فاضل ، وغير فاضل .

وربما لم يكن بخير . فقد صار الشيء خيرا [أ] وغير خير معا . وليس يمنع
 من أن يكون الشيء بجهة خيرا ، وبجهة غير خير ، أو في وقت من الأوقات
 إلا في الآن ، أو في مكان ما ، لا في غيره . ومن ذلك أن يقول إن ما لا يريده
 الحكيم فذلك شر ؛ وليس يريد الحكيم أطراح الخير ، فالخير بذلك شر ؛
 وليس يستوى أن يقول القائل إن الخير شر وإن أطراح الخير شر ؛ وعلى هذا
 النحو يجوز الكلام في السارق —

[٣٧١ ب] نقل يحيى بن عدى

أن نقول إن الشيء هو خير وأن ننفي الخير . وعلى هذا المثال كلمة
 « اللص » أيضا ؛ وذلك أنه ليس إن كان اللص شريرا وأن الذى يأخذه
 هو شر ؛ فإذا ليس يريد شرا ، بل خيرا ، وذلك أن « أن يأخذ » خير . والمرض
 هو شر ، لكن لا أن يقبل المرض . أترى التى للعادل أشهى من التى للجائر ،
 والى على طريق العدالة من التى على طريق الجور ؟ لكن أن يموت على
 طريق الجور أشهى ؟ أترى للعادل هو أن لكل إنسان هؤلاء اللواتى له .
 وهؤلاء إن حكم إنسان بحسب رأيه وإن كن كاذبات أيضا فهن حقيقيات
 من السنة ، فهو بعينه إذن عادل ولا عادل . وإن : أوجب أن نحكم على الذى
 يقول هذه العادلات ، أم على الذى يقول هذه الجائزات ؟ لكن أما الذى يجار
 عليه أنه عادل فيكفى أن يقول من قبل هذه الأعمال التى انفعلى هذه اللواتى

(١) ش : بنقل آخر . وليس شئ . يمنع إذا كان الشيء خيرا مرسلا (ص : غير مرسل)
 أن يكون على وجه من الوجوه خيرا (ص : خير) وعلى وجه آخر لا خيرا (ص : خير) ، ولكن
 ليس الآن ولا ها هنا . (٢) ص : يسوا . (٣) ف : يوجد .
 (٤) ف : هؤلاء . (٥) ف : الأفعال .

هن أجوار ، وذلك أنه ليس إن كان أن ينفع شئنا على طريق الجور شهيا
 معنى على طريق الجور أشهى من معنى العدل ؛ لكن أما على الإطلاق فمعنى
 على طريق العدل . فحينئذ ولا شئ يمنع — إن على طريق الجور أو على طريق
 العدل — أن يوجد له هؤلاء اللواتى له عدل . وأما هؤلاء الغرائب فغير عدل .
 وذلك أن أما أن يحكم على هذه أنها للعدل فلا شئ يمنع — مثال ذلك أنه
 إن كان يكون بحسب رأى الذى يحكم ، وليس إن كان هذا أو هذا عدلا ،
 وهكذا على الإطلاق عدل أيضا . وعلى هذا المثال ، وإذ هن جازات
 فولا شئ يمنع أن يقول لمن للعدل ، وذلك أنه ليس إن قال للعدل فمن
 الاضطرار تكن عادل ، كما أنه ، ولا إن قال نافع . وعلى هذا المثال
 فى هؤلاء العادلات . فإذا لم يكن هؤلاء اللواتى يقرن جازات يغلب
 الذى يقول هؤلاء الجازات . وذلك أنه يقول هؤلاء اللواتى يوجد أن يقال
 هؤلاء اللواتى على الإطلاق فإن ينفع بالجازات .

٣٠

٣٥

١١٨١

٢٦

< حل التبيكات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

وأما هؤلاء اللواتى تكون من حد التبيكات فلنفي كما رُسم أولا^(١) .

نقل عيسى بن زرعة

والقول فى السارق مما يجزى هذا المجزى ؛ وذلك أنه ليس إن كان

السارق شريرا فـ"إن يأخذ" هو شرير ؛ إلا أن قبول المرض ليس كذلك .

٣٠

وأترى إذا كانت العادلة آثر من الجائرة ، فالتى على جهة العدل آثر من التى على جهة الجور ؟ — غير أن الموت على جهة الجور آثر . وأترى من صفات العادل أن يكون ماله مبدولا لكل أحد ؟ فإن هذه الأشياء ، وإن كانت كاذبة إذا نظر الناظر فيها بحسب اعتقاده ، فإنها بحسب السُّنَّة حقيقية ، فيكون الشيء الواحد بعينه إذن عادلاً وغير عادل . — وأترى يجب أن يحكم على القائل بأن هذه أمور عادلة ، أو على الذى يقول إنها جائزة ؟ — فأما الذى لحقه الجور فقد يستحق أن يقال فيه إنه عادل بسبب ما ناله من الانفعالات الجائرة ، وذلك أنه ليس إن كان الانفعال على جهة الجور مؤثراً فإن الجور يكون آثر من العدل ، بل من الذى على جهة العدل على الإطلاق . فحينئذ لا مانع يمنع من أن يكون إما على جهة الجور أو على جهة العدل : والعدل هو أن تكون الأشياء التى هى له موجودة له ، فأما وجود هذه الأشياء الغريبة له فليس يعدل . ولا مانع يمنع من أن يحكم بهذه الحكومة العادلة ، وذلك مثل أن تكون هذه بحسب اعتقاد الحاكم . وذلك أنه ليس إن كانت هذه عادلة على هذا النحو فهى عادلة على الإطلاق وعلى هذه الجهة . — فلا مانع يمنع إذا كانت جائزة من أن نقول فيها إنها عادلة . وذلك أنا ليس إذا قلنا إنها عادلة تكون عادلة من الاضطرار . وكما أنا ليس إذا قلنا إنها نافعة تكون نافعة ، فكذلك يجرى الأمر فى الأشياء العادلة . فإذاً ليس

إن كانت هذه التي تقال جائزة فإن الذى يقول الجائزة يكون غالبا ؛ وذلك أنه يقول فى هذه الأشياء التى يجوز أن يقال فيها إنها عادلة ، وفى الأشياء التى على الإطلاق إنها جائزة لما من شأنها أن تقبله من الانفعال .

٢٦

< حل النبكيات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

فأما نقض التى تكون من حد النبكيت بحسب ما رسم —

١٨١

[١٣٧٢] نقل قديم

وليس لأن السارق شر وجب أن يكون أخذ الشيء ^(١) شرًا ، لأن ليس كل أحد يريد الشر ؛ ولأخذ فى نفسه خير . ومن ذلك أن المرض شر ، وليس استدفاع المرض بشر . ونقول أيضا لاحالة أن العدل وما كان بالعدل مقدم على الجور وما كان من الجور ، إلا أن مَنِيَّة الإنسان بأن يكون مظلوما مقدّمة على المية بعدل . — ويجب بذلك أن يكون الظلم مقدّما على العدل ؛ ولكن إذا كانت المية على جهة ظلم أصلح للتبلى بها من المنية بعدل ، ^(٢) < لم > يجب لذلك أن يكون الجور مقدّما على العدل ، بل العدل فى الجملة مقدّم . وليس يمتنع أحد من أن يكون مبتا بظلم الله ، والظلم عنده خير من العدل . ومن هذا النحو أيضا أن يقول إن ما حكم به الحاكم فكان عدلا بظنه

٢٥

(١) ف : أنه .

(٢) الزيادة بالأحرف فوق الكلمة التالية .

والحكومة في نفسها باطل، فذاك يجب ثباته في السمة^(١). فإن يوجب ذلك فلا محالة أن الشيء في نفسه جور وباطل وعدل وجور، إلا أنه لا تمتنع تلك الحكومة من أن تكون بجهة من الجهات عدلا في جملة الحكومات. وكذلك قد تكون أشياء جائزة في نفسها ويقال أنها عادلة لمكان ما قيات عادلة كمثل المتناضين. فالقول لا يجب لذلك أن يكون نقضه بالفعل. من أجل ذلك إذا كانت المقولة عليها جائزة لا يمتنع القول من أن يكون عدلا وإن لفظ بالجور، لأنه يقول كلام حكيمة للظلم ناعت للعدل.

٢٦

< حل التباينات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

فأما الذين يجعلون التضليل في كلامهم غير حال التي ذكرنا أولا^{١١٨١} فلنفحص^(٢) عن نتيجتهم فيه كيف حالها في التناقض عند نفسها وفي أن يثبت ذلك لها وأن يكون على حال واحدة وزمن واحد. وما قد قيل في ابتداء المسألة فلا يفر. لأنه لا يمكن الشيء أن يكون ضعفا وغير ضعف، فيه مقارنة. وجميع هذا ينحل فيه فيقول دكذا أي شيء قد صار التضليل ولكن يقال قولاً وليس الكلام كقولك : أ رأيت من عرف كل واحد أنه واحد كان عارفا بالأشياء، والجاهل أيضا كذلك. فالإنسان إذا عرف

(١) يلاحظ على هذه الترجمة أنها — ابتداء من هذا الموضع حتى آخر الفصل — لا تقع

الأصل إلا باختصار. (٢) ص : فلنفحصهم.

<عن> سعيد أنه سعيد ولم يعلم أنه مله^(١) فقد علمه وجهله . ويقول أيضا إن ذا أربعة أذرع أعظم من ذى ثلاثة أذرع؛ وقد يكون من ثلاثة أذرع أربعة أذرع بالطول . والأعظم إنما هو أعظم مما كان أصغر منه فلا محالة أن الشيء بعينه أعظم من نفسه وأصغر .

٢٧

< حل التبكيات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

فأما التضميل الذى يكون فى ابتداء السؤال إن كان ظاهرا عند —

١٥

[٣٧٢ ب] نقل يحيى بن عدى

إذ يفكر فى نتيجة نحو النقيض كما يكون واحد بعينه وفيه بعينه ، وعند واحد بعينه وعلى حال واحدة بعينها وفى زمان واحد بعينه . وإن سئلت فى الابتداء فلا تقتر، كأنه غير ممكن أن يكون واحد بعينه ضعفا وليس ضعفا، لكن ليقبل؛ وليس يفكر كأنه قد كان حيناً موجوداً أن يبكت بتوسط التى أقترها . وجميع هؤلاء الكلمات هن من التى كهذه : أترى الذى يعرف كل واحد يعرف لكل واحد والأمور، والذى لا يعرف كذلك ويعرف قوريسقوس أنه قوريسقوس ولا يعرف أنه موسيقار . فإذا ن إياه بعينه يعرف ولا يعرف . أترى الذى ذو أربع أذرع أكبر من ذى ثلاث أذرع؟ وليكن أما ذو ثلاث أذرع كثيرا بحسب الطول والكبير أكبر من الصغير، فإذا ن هو بعينه فيه بعينه كبير وصغير .

٥

١٠

٢٧

< حل التبكيئات الناشئة عن المصادر على المطلوب الأول >

- ١٥ وهؤلاء اللواتى من أن يسأل ويأخذ التى فى الابتداء : أما إذ يسألون
إن كان يكون معلوما فلا يعطى ؛ ولا إن كان يقول التى هى شناعة مشهورة ،
وأن الشئ غير العلم من قبل شناعة كهؤلاء الكلمات يردُّ على الذى يسأل كأنه
ما تكلم وبحث ، وذلك أن التبكيث < كان > خلوا من الذى من الابتداء .
وبعد ذلك أنه أعطى وليس إذ كأنه استعمل هذا ، لكن إذ يؤلف كنعو
٢٠ هذا الضد أكثر من هؤلاء اللواتى من التبكيث .

٢٨

< حل التبكيئات الناشئة عن فساد الزوم >

- وهؤلاء اللواتى وليبين هؤلاء اللواتى يسطون على الكلمة بعينها
بالتى تتبع . واتباع هؤلاء اللواتى يتبعن هو مثنى^(١) . وذلك أنه إما كما
٢٥ للجزء الكلى ، مثال ذلك للانسان الحيوان ؛ وذلك أنهم يؤهلون أنه كان هذا
مع هذا ، يكون هذا أيضا مع هذا . وأما كما فى تقابل الوضع ، وذلك أنه إن
كان هذا يتبع هذا ، فلمتقابل المقابل . ومن هذا كلمة مالمس أيضا :
وذلك أنه يؤهل^(٢) أنه إن كان الذى يتكون له مبدأ ، فالذى لا يتكون فليس
له . فإذا إن كانت السماء غير متكونة ، فغير متناهية أيضا . وهذا ليس بموجود :
٣٠ وذلك أن الاتباع بالقلب .

(١) ف : يلزم . (٢) يؤهل = يدعى ، يزعم .

نقل عيسى بن زرعة

فيذبحى أن نبداً أولاً بالنظر في حال مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة
 بعينها وفي شيء واحد بعينه ونحو شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمان
 واحد بعينه . وإن كانت مما سئل عنه في أول الأمر فلا يُدْعَنُ بها، من قبل
 أنه ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يكون ضعفاً وغير ضعف ولا يمتزج
 بها . فليس المناقضة ها هنا كما كانت فيما سلف ، إنما تكون من الأمور التي
 يُقَرَّبُ بها . وجميع هذه الأقاويل تكون من أمثال هذه : أترى الذي يعرف
 كل واحد يعرف ما لكل واحد، ويعرف الأمور؟ وكذلك الذي لا يعرف،
 وقد يعرف قوريسقوس وليس يعلم يوجد لقوريسقوس الموسيقىارية ؟
 فهو إذن يعرفه ولا يعرفه . وأترى ذو الأربع الأذرع أكبر من ذى الثلاثة
 الأذرع ؟ فأما ذو الأربعة الأذرع فيمكن أعظم من ذى الثلاثة الأذرع
 بحسب الطول ^(٢) . والأكبر هو أكبر من الأصغر، فيكون إذن الشيء الواحد
 بعينه أكبر من شيء وأصغر منه .

٢٧

< حل التباينات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

وأما هذه التي تكون مما يوجد بالمسئلة في أول الأمر فإنهم لما سألوا
 فكان سؤالهم عن أشياء معروفة لم يسلمها؛ ولا إن كانت التي نقولها مشهورة
 بسبب الشهادة فإن غلبا — لعدم العلم — عن شناعة أمثال هذه الأقاويل

- ٢٠ فانرجع على السائل باللوم من قبل أنه لم يفحص عما تكلم فيه ، وذلك لأن التبيكت كان على غير ما أخذ أولاً ، ولا يكون ما يستعمل بعد ذلك هو الذى يسلم ، بل يكون كأنه قاصد نحو هذا وتأليفه نحو الضد أو نحو شئ من التبيكتات .

٢٨

< حل النبيكتات الناشئة عن فساد اللزوم >

- وينبغى أن تبين الأقاويل التى نعتد فيها على اللازم من ذلك القول بعينه . وتلازم الأشياء المتلازمة يكون على ضربين : وذلك أنه إما كما يلزم الكلى الجزئى — ومثال ذلك : الحيوان للانسان ، وذلك أنهم يسوون بين وجود هذا مع ذاك وبين وجود ذاك مع هذا — ؛ أو على جهة تقابل الوضع ، وذلك أن هذا كان لازماً لهذا ، فإن ضده يلزمه المضاد لذلك . وقول ما ليس من هذا النحو : وذلك لأنه يوجب أنه إن كان ما يتكون فله مبدأ . فإن ما لا يتكون يجب ألا يكون له مبدأ . فإذا إن كانت السماء غير مكونة فهى غير متناهية ؛ وليس الأمر كذلك .

[١٣٧٣] نقل قديم

- الفحص فلا يعطى جواب ؛ لا وإن كان الحق مظنوناً وإن ذهب على السامع ولم يظن به لمكان الفكر فيما أشبه هذا الكلام ، فليرد على السائل كمن لم يضل ، لأن الضلال قد يكون بغير ما فى الابتداء . ثم من بعد ذلك ما أعطى من شئ ، الفكر مؤاف على التضاد .

٢٨

< حل التبكيئات الناشئة عن فساد الزوم >

فأما التضليل الذى اتفقوا عليه وضرب من اللاحق بالكلمة ، فليشرح ذلك من نفس الكلام ، وذلك اللاحق يكون بجهتين : إما كلاحق الكل للجزء ، [و] كقولك : إنسان ، فإنه يلحق به الحيوان ، وذلك مُسَلِّمٌ لقائله .
 ٢٥ فيكون شئء يلحق بشئء . وأما كان ذلك فى إيجاب ، فيلحق الشئء بما ناقضه وخالفه ، كقول مالمس الحكيم : إنه إن كانت أولية لما قد كان ،
 < فإن > < ما > ^(٢) لم يكن يجب ألا تكون له أولية ؛ من أجل ذلك إن لم يكن كُوت السماء ، فهى سرمدية ^(٣) . فليس يكون هذا ، لأن اللاحق ها هنا على الخلاف .

[٣٧٣ ب] نقل يحيى بن عدى

٢٩

< حل التبكيئات الناشئة عن العلة الفاسدة >

وذلك أن جميع الذين يؤلفون فيفكرون من التى إذا زيد شئء إن كان إذ يرفع يعرض ألا ينقض شئء الواحد بعينه . ويبين هذا بعد ذلك كمن أعطى ، لاكن يظن ، لكن كالذى نحو الكلمة . وأما هؤلاء فولا شئء يستعمل نحو الكلمة .

(١) ص : لأنه ، والتصحيح فوقها . (٢) الزيادة الثانية بالأحمر فوق الكلمة التالية .

(٣) تحته : سرمد .

٣ .

< حل التبيكيات المأخوذة من جمع المسائل في مسألة >

وأما لدى هؤلاء الذين يعملون سؤالات كثيرة واحدا، فيحدد في البدء على المكان . وذلك أن السؤال الواحد هو نحو جواب واحد، فإذا لا كثيرة نحو واحد، ولا واحد نحو كثيرة أيضا، بل نضع واحدا على واحد، أو نرفع . وبمثلة ما في هؤلاء المتفقة الأسم : أما حينما فعليهما كليهما، وأما حينما فليس هو لآخر منها أيضا . فإذا ليس السؤال على الإطلاق إذا أجبنا على الإطلاق، فولا شيء يعرض أن ينفع^(٢) . وعلى هذا المثال في هؤلاء أيضا . أما للذي يعطى على الإطلاق أنه موجود أو أنه ليس بموجود متى كان إما كثيرة لواحد، وإما واحدا لكثيرة، ويخطئ كهذا الخطأ، فلن يعرض شيء مضاد . وأما متى كان أما لذلك فهو، وأما لذا فلا، أو توجد كثيرة على كثيرة كأنهما كليهما موجودان لكليهما، ويوجد كمن يحدد، مثال ذلك وفي هذه الكلمة إن كان واحد فإذا هو خير وشرير، ولا خير ولا شرير، وكل واحد هو له واحد بعينه ، ولآخر آخر من قبل أن ليس هؤلاء لآخرين ، بل لهم ، وآخرون لهم ، وهؤلاء الآخرون لهم هن فهن . وأيضا أما أن كان الخير يكون شريرا ، وأما ذاك الشرير فغيرا ، هذان الموجودان يكونان لأثنين غير متساويين ، إذ كل واحد يساوى هو إياه . فإذا هما لها مساويان وغير مساويين^(٣) .

فهؤلاء الكلمات يقعن على قصص آخر، وذلك --

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن اللزوم يكون بعكس هذا .

٢٩

< حل التبيكات الناشئة عن العلة الفاسدة >

و جميع الذين يؤلفون بزيادة شيء ما ويعتقدون أنهم إذا رفعوه لم يعرض أن ينقض ، بل يبقى على حاله — فإننا نبين أمرهم فيما بعد ، وأنه كالمسلم لا كالمظنون ، إلا أنه كالمتوجه إلى قول ما ، وهو لم يستعمل شيئا ألبتة مما يُنحى به نحو القول .

٣٠

< حل التبيكات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة

في مسألة واحدة >

فأما نحو الذين يجعلون المسائل الكثيرة واحدا فيجب أولا أن يحدد . وذلك أن السؤال الواحد إنما يقتضى جوابا واحدا ، فليس تكون إذن الكثيرة نحو واحد ، ولا الواحد نحو الكثيرة ؛ لكننا إنما نوجب الواحد للواحد ونرفعه ^(١) . وكما أن في المتفقة أسماءها أحيانا يقع الحمل عليهما جميعا ، وأحيانا ليس يوجد لأحدهما ، فإذا لم يكن السؤال إذن مطلقا ، وكان جوابنا على الإطلاق ، فليس يعرض من ذلك شيء مؤذ ^(٢) . وكذلك

١٨١ ب

يجرى الأمر في هذه . أما عندما تكون الكثيرة موجودة لواحدٍ أو الواحد
موجودا لكثيرة أو غير موجود ، فإن الذى يجب على الإطلاق يحى
مثل هذه الجناية ، فليس يعرض له شىء مضاد . فأما إذا كان لأحدهما
وغير موجود للآخر ، أو كانت كثيرة موجودة لكثيرين حتى يكون مثلا
اثنان موجودين لاثنين ، فإنه قد يجد سبيلا إلى الأخير أين — والمثل لذلك
موجود فى هذه الأقاويل : إذا كان شيئا أحدهما خير والآخر شرير ، فلأنه
صدق أن توصف الجملة بعينها بالخير والشر وبأنها أيضا لا خير ولا شر
(وذلك أن الكلام ليس هو فى واحدٍ واحدٍ منها) ، فيكون إذن الشىء الواحد
بعينه خيرا وشر ، ولا خيرا ولا شر . وكل واحدٍ من هذين يوصف بما هو
موجود له وبالصفة الأخرى التى للآخر ، ولأن هذه الصفات ليست لغيرهما ،
بل لهما ، وتوجد لهما صفاتٌ أخرى وهذه الأخر موجودة لهما ، وهما موجودان
بالحال . وأيضا إن كان الشر موجودا فى الخير ، وكان الشر خيرا ، فإن هذه
تكون موجودة لشيئين مختلفين ، وكل واحدٍ منهما موافق لذاته ، فيكونا إذا
قيسا بنفوسهما متساويين .

وقد تقع هذه الأقاويل فى قصصٍ أخرى ، وذلك —

-
- | | |
|----------------------------------|--------------------------|
| (١) ص : خيرا . ف : جيدا . | (٢) ص : شرير . ف : ردى . |
| (٣) ص : خير وشر ولا خير ولا شر . | (٤) ص : موجود . |
| (٥) ص : خير . | |

[١٣٧٤] نقل قديم

وكما ألف مقياسا ؛ فإن زاد فيه فليُنظر فيه إن كان يندو على ما زيد فيه حالة واحدة في ألا يكون ممكنا . ثم بعد ذلك فليشرح وليقل كما أعطى ، لا كظنون به ؛ بل بقدر القول . فأما ما يصير إليه من الاستعارة والتأويل ، فذاك ليس على الكلمة أو القول .

٣٠ .

> حل التبيكات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة
< في مسألة واحدة

فأما الذين يعملون المسائل الكثيرة مسألة واحدة فينبغي [من] ٣٥
تفصيل ذلك من ساعته ومن ابتداء المسألة ، لأن المسألة الواحدة يحوِّب
واحد ولا جوابات كثيرة لمسألة واحدة ، بل واحد على واحد : إما بإثبات
وإما بنفي ، كالذي كان في الأسماء المشتركة ؛ فربما^(٤) كان هذا موجودا
في كليهما ، وربما لم يوجد إلا في أحدهما ؛ من أجل ذلك من أجاب ١٨١
بجواب مبسوط مرسل لمن لم تكن مسئلته مبسوبة ، لم يعرض له شيء من
التضليل . وكذلك يكون في هذه إذا كانت مسائل كثيرة على جواب

(١) ف : يندوا . (٢) ص : ليقال .

(٣) ص : لا — والتصحيح بالأحرف فوقها . (٤) ف : وربما .

(٥) ص : متوسط — والتصحيح فوقها .

- ٥ واحدٍ أو جوابات كثيرة على مسألة واحدة يعرض فيها تضاد . فأما إذا قيل شيئان فكان لأحدهما شيءٌ وليس للآخر مثله ، أو قيلت كثيرة على كثيرة ، فجاز مرة أن يوجد شيءٌ لكليهما مرة ، ومرة لا ، فمن مثل هذا يجب التحفظ — ومثال ذلك الكلام ^(٢) أن يقول إن كان بعض الشيء جيدا وبعضه رديئا ، فأنت صادق متى قلت إن ذلك الشيء جيد وردىء ، ولا جيد ولا ردىء ، لأنه ليس أحدهما للآخر ، فيجب بذلك أن يكون الشيء جيدا و رديئا ، ولا جيدا ولا رديئا . وأيضا إن كان الصالح يصير صالحا ويصير الطالح طالحا ، فهما لشيئين غير متساويين ، وهما في أنفسهما متساويان ، فيجب لذلك أن يكونا متساويين وغير متساويين . وقد يقع هذا الكلام في —

[٣٧٤ ب] نقل يحيى بن عدى

- ٢٠ أن معنى كليها فعنى جميعها يدل على كثيرين . فإذا ليس له إياه بعينه يعرض أن يضع وأن يرفع ، لكن للاسم : وهذا ما كان تبكيئا . إلا أنه هو ظاهر أنه إذا كانت هذه الكثيرة نحو سؤال واحد إذا وضعنا أو إذا رفعنا ، لا يكون غير الممكن .

٣١

< حل التبكيئات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

- ٢٥ ومن قبل هؤلاء الذين يؤدون إلى أن يقول هو فهو مرارا كثيرة ، فهو ظاهر أن لا يعطى من هؤلاء الاوقات يُقَنَّ بالإضافة أنه يدل

(١) ص : فيه — والتصحيح وقها . (٢) ص : وأن — ثم ضرب على الواو بالأحر .

على شيء إذا فرقت المتولات على انفرادها — مثال ذلك الضعف خلوا
 من ضعف أو نصف، من قبل أنه يرى واحدا . وذلك أن هاؤمو العشرة
 هي عشرة إلى الواحد ، ومعنى أن يفعل بأنه لا يفعل ، وبالجملية بالسلب
 ٣٠ كلمة لكن ليس إن قال إنسان إن هذا ليس هو أبيض يقول إن
 ذلك هو أبيض ، والضعف عساه ليس ينافي لا على شيء بمنزلة ما ولا
 في النصف أيضا ؛ وإن كان إذا يدل ، لكن ليس هو فهو وأنه يتبع . —
 وغير علم بالنوع : مثال ذلك : ^(٢) إن كان الطب علما الذي هو عام ، وهذا
 ٣٥ كان علما بمعلوم . — وفي هؤلاء اللواتي يحمان اللواتي بتوسطها تعلم بقول هذا
 إن الذي يعلم ليس هو فهو ، وفي الكلمة مفارقا أيضا . وذلك أن المنقعر :
 أما على العموم فيدل على الأنف ، وعلى ذوى تقويس ^(٣) بعينه . فأما إذا زيد
 فلا شيء يمنع أن على آخر : أما ذلك ففي الأنف ، وأما ذلك ففي السيقان .
 وذلك أنه يدل : أما ها هنا فعلى الأنف ، وأما ها هنا فعلى ذى قوس ^(٤) ،
 ١٨٢ وذلك أنه ليس مختلفا بشيء أن يقول أنف أنف أو أنف منقعر . وأيضا
 لا يعطى اللفظ على الإطلاق ، وذلك أنه كذب ، وذلك أنه ليس الأنف
 أنفا متقدرا ، لكن انفعال لهذا الأنف الذي هكذا . فإذا ليس شئنا لشيء
 إن كان أنف موجودا له انقعار أنف .

(٣) ص : ذوا .

(٢) ف : بالصورة .

(١) ف : فصلت .

(٤) ص : ذو .

٣٢

< حل التبكيئات المؤدية إلى السولوقسموس >

- وفي السولوقسموس^(١) [أما] : فأما أن من ماذا ترى أنهم يعرضن فقد قلنا قبل ؛ وأما كيف يحل فيكون ظاهراً في الكلمات أنفسها .

نقل عيسى بن ذرعة

- ٢٠ إن التثنية والجمع يدلان على كثرة . فيعرض إذن ألا يوجب ويسلب لشيء واحد بعينه ، بل للاسم . وهذا لم يكن تبكيئا ، إلا أنه ظاهر أن السؤال الواحد إذا كان محتملاً لهذه المعاني الكثيرة فوضعنا إذا أوجبنا أو إذا سلبنا واحداً على واحد ، لم يلزم محال .

٣١

< حل التبكيئات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

- ٢٥ فأما في الأشياء التي تلجئنا إلى أن يكون الشيء الواحد مراراً كثيرة ، فنقول إنه من البين أننا ليس نسلم في الأشياء التي يقال من المضاف عند تمييز المقولات إنها تدل على انفرادها — ومثال ذلك : الضعف خلواً من الضعف أو النصف ، من قبل الظن بأنهما شيء واحد ؛ وذلك أن العشرة

(١) جمع سولوقسموس (= قياس) في اليونانية ، أى القياسات .

(٢) ف : ينقض .

٣٠. إنما هي عشرة عن الواحد ؛ « وأن يفعل » موجود في « لا يفعل » ،
وبالجملة في القول السالب . ولكن ليس فإن قال قائل إن هذا غير أبيض ،
فقد قال إن ذاك هو أبيض . ولعل الصفة ليس تدل ولا على شيء ؛
كما أنه ولا للنصف دلالة . فإن كان دالاً ، إلا أنه ليس هو واللازم له
شيء واحد بعينه ، ولا العلم هو الذى في النوع — مثال ذلك : الطب ،
٣٥ فإنه إن كان هو العام ، وهذا فقد كان علما بعلوم ، فإننا في هذه المحمولات
التي بتوسطها يقع العلم ، فالذى : نقوله هو أن المعلوم من هذه ليس هو
في القول شيئا واحدا مفردا بعينه . وذلك أن الانتعار العام نفسه يدل على
الفطس وعلى اعوجاج الساق . فإذا أضيف إليه شيء آخر فلا مانع يمنع من
أن يكون مختلفا : أما ذاك فيوجد في الأنف ، وهذا في الساق ؛ وهو هاهنا
١١٨٢ يدل على الفطس ، وهناك على اعوجاج الساق . ولا فرق بين أن يقول :
أنف أفطس ، أو أنف منقعر . وليس يجب أن يجعل الجواب مطلقا ؛
وذلك من قبل أنه يكون كذبا . وذلك أن الأفطس ليس هو الأنف المنقعر ،
بل الأنف الذى به مثل هذا الانتعار . فليس بشيء إذا ألبتة أن يكون
الأنف هو الذى يوجد فيه انتعار الأنوف . ٥

(١) ف : الحد . (٢) ش : نسخة ثاويلا : وذلك أن الفطسة ليست
الأنف المنقعر . (٣) ص : الانتعال . (٤) ش : نسخة : الأنف الأفطس
هو الذى يوجد له انتعار الأنوف .

< حل التبيكات المؤدية إلى السولوقسموس >

فأما السولوقسموس^(١)، ومما ذا يظن أنه يعرض^(٢)، فقد قلنا فيما سلف .
ولیکن عندنا ظاهراً كيف يكون نقضنا لتلك الأقاويل، فإن جميع أمثال
هؤلاء إنما توطنهم لهذا .

[١٣٧٥] نقل قديم

٢٠ نقائض غير هذه، كقولك باليونانية : اثنان، وقولك جميع . فإن كان
كل واحد من هذين يدل على كثير، وليس هما شيئاً واحداً ما خلا أسماء^(٣)
تعرف فيه : إما الاثبات وإما النفي . وهذا فليس بتضليل .

(١) ف : العجمة . ش ثاوفيل : فأما في السولوقسموس وفيما يظهر أنه يعرض ، فقد
تكلما فيما سلف . فأما كيف ينبغي أن يكون نقضنا للأقاويل التي أئبنا بها في ذلك — فهو معلوم ،
وذلك أن جميعهم مستعدون لهذا المعنى . أترى الذى قلته أنت هو صدق ؟ فأنت قلت قولاً
صادقاً إن حجراً ما موجود (ص : موجودا) ؛ ويكون الذى قلت إنه حجر ليس يقال إنه شئ .
آخر، ولا إنه هذا أيضاً ، لكن هذه . فإن سأل [١٣٧٥] سائل فقال : أترى أنت صادق
في قولك إن هذا موجود ؟ لكن ليس يظن أنه يستقيم اللفظ ، كما أنه ولا هكذا أيضاً سأل .
وأيضاً : أترى هذه هو عود ؟ ومعلوم أنه كان يجب أن يقول إن هذا هو عود . فهذا أيضاً قد
عمل سولوقيساً من مثل أن الحجر يسمى باسم مؤنث ، والعود باسم مذكر . ومثل ذلك أن إنساناً
لو سأل أن هذا هو قوريسقوس ، لكن معلوم أنه قد عمل سولوقيساً ، وذلك أن هذا هو من
قبل أنه مذكر، ولأن أمثال هذه الألفاظ الغير قياسية يكون السولوقسموس عنها، إلا أنها مظنونة .
فأما من أجل ماذا يظن ، وكيف أن يناقضه ، فبين من التي قبلت .

(٢) ف : أنها . (٣) ص : شئ واحد .

< حل التبيكات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

- ٢٥ وقد استبان أن ما لم تكن المسئلة الواحدة مسائل كثيرة، بل واحدة، فالجواب واحد: إما بنفى وإما بإثبات، أنه لا يعرض هناك شيء لا إمكان فيه. فاما الكلام الذى يؤدى بآخره مرارا إلى شيء واحد، فمعروف أنه لا يعطى فيه شيء من المضاف الدال على شيء إذا فصلت نعوته كقولك: الضعف، فإنه ليس بضعف بغير ضعف أو نصف؛ والعشرة إنما هى عشرة آحاد؛ وعلى الواحد يقال العشرة؛ والذى يفعل داخل فى الذى لا يفعل؛ وفى الجملة، الوضع فى الرفع.
- ٣٠ إلا أنه من قول القائل إن هذا ليس بأبيض — لا يثبت أنه أبيض. فاما الضعف فلعله لا يدل على شيء، كما أنه ولا فى النصف دلالة، وإن دل لم يدل على شيء حاله حال واحدة بعد الاجتماع. والعلم ليس فى الصورة، كقولك إن الطب علم مشاع جامع، وإنما الطب علم المعلوم. — وذلك لا يوجد إلا فى الواحد، فاما التى تنعت نهائية به تعرف فهذا قولنا فيها إنه ليس منها فى الكلام شيء مفرد بدلالته دون ما هو داخل فيه، لأن قول القائل عميق فى الحنية^(١)، فذلك تجمع دلالاته ما فى الأنف من الفطوسة، وما فى الساق من العجوجة^(٢). وليس يمنع ذلك الشيين^(٣) من أن يكون أحدهما مضافا إلى
- ١١٨٢ إلى الأنف، ومضافا إلى الساق. ولا فرق فى أن يقال أنف عميق أو أنف

(١) الحنية: الانحناء، النفوس. (٢) أى الاعوجاج. (٣) تحتها: الشىء.

أفطس، ولسنا نقول هذه الكلمة بقول من شك، وإلا فهي كذب، لأنه ليس الفطوسة أنفا عميقا، بل إنما هي عارضٌ عَرَضٌ في الأنف. فإذاً ليس بقبيح أن تقول: الأنف لأفطس هو الأنف الذي له عمق.

٣٢

< حل التبكينات المؤدية إلى السولوقسموس >

- وقد قيل أولاً في التضليل العارض من عجمة الكلام، وتقض من شرحنا إياه، لأن اشتباه هذا الكلام، إنما نريد به مثل قولك: يا هذا.

[٣٧٥] نتمل يحيى بن عدى

- وجميع هؤلاء الذين هكذا يريدون أن يعندوا: أترى الذي يقول إن "طوطو" < τούτο > هو على طريق الصدق ويقول إن الشيء حجر أو أن يقول حجر، ليس هو أن يقول "أو" < ὃ >، لكن "أون" < οὐ >؛ ولا "طوطو" < τούτο >، لكن "طوطون" < τούτων >. فإن كان يسأل إنسان: أترى "أون" على الحقيقة تقول أنت هو "طوطون" لم يكن يظن أنه يُنَوِّن^(٤)، كما أنه ولا إن سأل إنسان أيضاً: أترى الذي يقول أنت إنه هذا هو "طوطو" وأن يقول هكذا للخشبة أو لجميعهن لا يدلان على ذكر ولا على أنثى أيضاً. ومن قبل هذا يكون سولوقسموس أو أن

(١) ص: ليس — ثم أصلحت فرقها. (٢) ص: أشبه.

(٣) ف: إنه. (٤) أى يتكلم اليونانية. فهو فعل اخترعه من كلمة: يونانى.

تقول أنت إنه يكون موجودا "طوطو" والخشبة أقول إنه يكون؛ فهو
 إذن خشبة؛ والجذر ومعنى "هذه" لها قرأه الأثنى. وأما الخشبة ومعنى "هذا"
 فيوجد لها قرأه الذكر. وإن سأل إنسان أترى هذا هو هذه، وأيضا هذا
 أيضا هو قوريسقوس. ويقول بعد ذلك: أترى هذا هو هذه؟ فليس
 يؤلف سولوقسموس، ولا إن دلت التي لقوريسقوس على ما لهذه التي
 لا تعطى الذى يجب، لكن يجب أن يزداد هذا فيسأل وإن كانت موجودة
 ولا يعطى فليست مؤلفة، لا للذى هو موجود، ولا لذى الذى سأل.
 وعلى هذا المثال بعينه أيضا، إذاً هناك أيضا يجب أن يدل الجذر. أو هذا
 وإن كانت ليست موجودة ولم يعط فلا يقبل النتيجة، ويرى من تصريح
 الاسم أنه لا يشبه أنه يرى أنها تشبه. أترى هو صادق أن يقول التي هي
 هذه ذاك الذى يقول إنها تكون لهذا وقلت أن تكون كرة: أترى هذه هي
 كرة، أم لا؟ ومن الاضطرار ليس يدل على أن معنى أن هذه كرة، ولكن
 أسفس. وأما أن الكرة لهذه فلا يجب. أو أنك قلت أن يكون "طوطون"
 هو هذا، وذلك أنه ليس هو "قليونا"^(٦)، وذلك أنه قبل أن "أون" الذى
 أقول إنه يكون "طوطون" هو هذا وليس "طوطون"، وذلك أنه لم يكن
 يتنون السؤال إذا قيل هكذا: أترى يعلم "طوطو" و"طوطو" موجود^(٧)

٢٠

٢٥

٣٠

(١) ف: والعود. (٢) ف: العود. (٣) ف: له. (٤) ف: نحو.

(٥) ص: لسفس! — وأسفس = ἀσπίς ومعناها: درع مستديرة.

(٦) ص: قانونا! — وقلونا = Κλέωνα وهو اسم علم. (٧) أى يتكلم اليونانية.

٣٥ حجرا، فتعلم إذا حجرا أو هو فهو في : أترى تعرف "طوطو" وفي "طوطو"
 حجر، لكن أما في الأول في "طوطون" ؛ وأما في الآخر فهذا : أترى الذي
 لك معرفته يعرف هذا؟ ولك معرفة الحجر فتعرف إذا حجرا ؛ أو إما أن يقول :
 هذا حجر وأن الذي لطوطون للحجر، وأعطى أن الذي له معرفته يعرف ليس
 لهذا، لكن لطوطا ؛ فإذا ليس للحجر، لكن الحجر. فأما أن هؤلاء اللواتي —

نقل عيسى بن زرعة

١٠ القول وهو : أترى من يقول إن هذا بالحقيقة "طوطو" فقد قال إنه
 حجرا ما، أو أن يقول : حجر ليس هو أن يقول : "أو"، بل "أون"؟ ولا أن
 يقول "طوطو"، بل "طوطون"؟ فإن سأل سائل فقال : أترك تقول
 إن "أون" بالحقيقة هو "طوطون"؟ فليس يظن به أنه يوناني ؛ كما أنه
 ولا إن سأل سائل فقال : أترى هذه التي تقول إنها موجودة فهذا هو
 "طوطو"؟ ولا فرق بين قوله هذا في الخشبة أو في جميع ما يدل على
 ما ليس بمذكر ولا مؤنث. ولهذا العلة يحدث السولو قسموس. أو إن كنت
 تقول إن "طوطو" هو الذي يكون، أعني أنه يكون خشبة، فهو إذن خشبة ؛
 فالحجر وقولنا : "هذه" يقال فيما يسمى بالتأنيث والخشبة . وقولنا : "هذا"
 مما يسمى بالتذكير. فإن سأل سائل فقال : أترى هذا هو هذه؟ وقال أيضا :
 ٢٠ إن قوريسقوس موجود، ثم قال بعد ذلك : أترى هذا هو هذه؟ فإنه ليس
 يؤلف سولو قسموس . ولا إن كان قوريسقوس يدل على هذه فكان هذا
 مما لا يسلمه المحيب ، بل ينبغي أن يضيف هذه إلى ما يسأل عنه، لأنه إن

كان موجوداً فلم يسلم، لم يؤلف لا على ما هو موجود، ولا على ما عنه كانت مسئلته . فعلى هذا المثال إذن ينبغي أن يكون ما يدل عليه هناك الحجر، لا هذا . فإن لم تكن موجودة ولم يسلم، فليس يردف بها النتيجة . وقد يظهر تصريح الاسم فيما ليس يشبه أنه شبيه . أترى يصدق قولنا إن هذه موجودة ؟ فقد قلت في هذه ما يكون ؟ وأنت إنما قلت إن الكرة تكون موجودة : أفترى هذه الكرة موجودة، أم لا ؟ وليس من الاضطرار أن تكون هذه تدل على الكرة، بل على أسفِس^(١) . فإذا كان يقال في الكرة لهذه، فليس ينبغي أن يكون هذا هو ، أو الذي قلت إنه يكون ”طوطون“ ، وذلك أن هذا ليس بقليلنا^(٢)، لأنه قد قيل إن ”أون“ الذي أقول إنه يكون ”طوطون“ هو هذا، لا ”طوطون“؛ وذلك أن السؤال إن قيل هكذا لم يكن يونانيا . أترى أنت تعرف ”طوطو“؟ و”طوطو“ هو حجر؛ فأنت إذن تعرف الحجر؛ أو يكون واحداً بينهما في القول : أترى أنت تعرف ”طوطو“؟ وفي القول إن ”طوطو“ حجر؛ إلا أنه في ذلك الأول ”طوطون“، وهو في الآخر هذا . أترى ما العلم به موجود لك فأنت بهذا عارف ؟ والعلم بالحجر موجود لك؛ فأنت إذن تعرف الحجر؛ أو تكون تقول فيما لهذا إنه للحجر، وإن التي لـ ”طوطون“ هي للحجر، وقد سلم أنه عارف بما عنده العلم به ، وليس هو لهذا، بل لطوطا . فليس هو إذن للحجر، بل في الحجر . فأما أمثال هذه الألفاظ —

(١) أسفِس = άσπις درع مستديرة .

(٢) ص : بقانون ! — وقلونا = Κλέωνα وهو اسم علم .

[١٣٧٦] نقل قديم^(١)

- ١٠ ليس ما نقول حقا وهو ذاك، وقد قلت: "عود"، فلا محالة أن ذاك عود . فالعجمة في هذا القول أن ذاك مذكر بكلام اليونانيين ، والعود لا مذكر ولا مؤنث ، فقليل العود وهذه حاله مع مذكر من الأسماء، فوجبت بذلك العجمة . ومن ذلك أن يقول : ذاك هو هذه ، فـ « ذاك » مذكر، و « هذه » مؤنثة . فلما لم تكن المسئلة على إعراب اليونانيين لزمها العجمة .
- ٣٥ وتقول أيضا: أنت تعرف هذا؟ وهذا حجر، فأنت تعرف حجرا . وبذلك المعرفة به إن عارفا به، فلك معرفة الحجر، فأنت لا محالة عارف بالحجر . وكل ما كان مثل هذا الكلام فالعجمة تشوبه ، وليس تأليفه استعجاما . ومما قيل أولا فقد تبين بتخيل فيه بالعجمة وكيف ينبغي أن يكون الجواب فيه .

٣٣

< مراتب الصعوبة في حل التضليلات >

- وقد ينبغي أن تعلم أن من الكلام كلاما تسهل معرفته، ومنه ما تضعف معرفته . فكثيرا ما يكون الكلام كلاما واحدا فيضل السامع له في وجوه كثيرة . فمنه ما يكون من اللغة، ومنه ما يكون من العارض . وقد يكون

(١) يلاحظ أن هذه الفقرة في النقل القديم قد ترجمت بإيجاز شديد ، ولعله فعل ذلك — شأنه في أكثر المواضع التي أوجز فيها — لأن النص هنا يعتمد في استشهاده على خصائص في اللغة اليونانية نفسها ، ويتعسر ترجمتها إلى لغة أخرى .

(٢) ص : حق .

(٣) ص : حجر .

(٤) ف : وبذلك .

(٥) ص : كلام .

الاتصال من غير هذه الجهة، أى من نقل الأحرف عن مواضعها، فلا تكون حال الكلام بما كانت عليه، ولا كالاتصال الذى يكون من اشتراك الأسماء، فإن ذلك النوع أسخف أنواع الاتصال؛ ومنه ما هو معروف عند كل من سمعه، لا سيما جميع الكلام الذى يضحك منه ما خلا يسيراً، كقولك : رجل كان يؤتى به على سلم بكرسى، وكان متوثباً^(١) على سنان الرمح؛ ومن ذلك أن يقول أى البقرتين تضع من مقدمها، وليست منهما واحدة تضع من مقدمها، بل كليهما تضع من خلفها. ومن ذلك قول القائل : إن < ربح > الشمال صافية وأكثر هذا الكلام بهذا النحو معروفة سخافته. ومنه ما يغيب على الماهرة. وعلامة ذلك أنهم ربما ناقض بعضهم بعضاً فى الأسماء. من ذلك أنهم يسألون فيقولون —

[٣٧٦ ب] نقل يحيى بن عدى

هن هكذا من الكلمات ليست مؤلفة سولو قسموسات، لكن يرين، ومن قبل ماذا يرين وأن كيف تلقى نحوهما — فهو ظاهر من هؤلاء اللواتى قيلت.

(١) ص : ميوسا ! — وهذه العبارة غامضة كل الغموض، حتى فى اليونانى، خصوصاً لانطوائها على تورية؛ ولهذا ضرب الشراح فى شرحها أحكاماً لأسداس، دون توفيق؛ فالشرح المسهب الذى قاله الاسكندر (ص ١٨٧ س ٢٨ — ص ١٨٩ س ٢) لا يجدى؛ ويرى باكيوس (١ : ٨٣٥، ٢ : ٥٢٩) أن اللبس يقع على اللفظ δῆρον (س ١٧) إذ يدل على معنيين : كرسى، وعربة؛ وفى الترجمة الانجليزية تأويل أغرب.

(٢) ص : كليهما تضمان من خلفهما.

< مراتب الصعوبة في حل التضييلات >

- ويجب أن نتأمل أن من جميع الكلمات : أما هؤلاء فهن سهل أن يرين ،
وأما هؤلاء فأصعب . ويضلن السامع ^(١) بإضافة وبشيء ^(٢) أيضا كثيرا ، إذ هن
بأعيانهن موجودات لتلك ؛ وذلك أنه يجب أن يدعا الكلمة بعينها التي
نحوها يقال . فالكلمة بعينها أما هؤلاء فن اللفظ ، وأما هؤلاء فن العرض ،
وأما هؤلاء فيظن أنها من أخرى ، من قبل إذا يغترب وانتقلت كل واحدة
لا تكون معلومة على مثال بعينه ، فإنه بمنزلة ما أن اللواتي من اتفاق الاسم
النحو الذي يظن من هؤلاء الضلالات يكون أكثر خطأ . أما هؤلاء ولجميع
اللواتي يعرض < ف > هن معلومات ؛ وذلك أن جميع الكلمات المميز بها
أيضا إلا قليلا هن من اللفظ — مثال ذلك : رجل كان ينتقل على سلم كرسى ؛
إلى أين ؟ — إلى السارية ^(٤) ، — وأيما من الثورين رأيت إماما ؟ — ولا واحد
منهما ، بل كلاهما ^(٥) من خلف ؛ هل ريح الشمال صافية ؟ — كلا ، وذلك أنه
قتل المسكين والذي يبيع ، — : أترى أووركوس ؟ كلا ، لكن أفولنيدس .

(١) ف : الذي يسمع . (٢) ف : وبالشئ . (٣) ف : يو (دعا) .

(٤) ص : فأرسله فاذان إلى المكان ! — وهو تحريف فاحش ، أو سوء فهم من

الترجم شنيع . (٥) كانت : "كليهما" ، ثم ضرب عليها وكتب بعدها : "كلاهما" ،

وهو تحريف صوابه ما أثبتناه . (٦) ص : والنقاء الشال وداكا ! — وهو تحريف هنا

وفي الترجمة التالية ، فصححناها بحسب ما في النص اليوناني .

(٧) ص : يباع ! — ويقصد : التاجر .

وعلى هذا النحو بعينه وهؤلاء الآخر إلا قليلا كثيرة ، وهؤلاء الذين هم
 مجربون أكثر، يرين أنهن مذهول عنهن . والدليل على هؤلاء من قبل أنهم
 يخاصمون كثيراً بسبب الأسماء ، أى إنما أبدل الموجود والواحد على جميعهن ،
 أو على آخر ؛ وذلك أنه أما هؤلاء فإن الموجود والواحد يظن أنه يعرف
 واحداً بعينه . وأما هؤلاء فيجعلون كلمة زنون وفرمانيدس ومن الكلمات^(١)
 فتكن سهلة أن يرين ، وأما هؤلاء فأصعب إذا أخذ في جنس ما . أترى تبكيثا
 أم ليس تبكيثا ؟ ليس يسهل^(٢) . وعلى هذا المثال في جميعهن .

٢٥

٣٠

والكلمة الحادة السديدة هي التي تصير أن يتشكك أكثر ، وذلك أن
 هذه تلذع أكثر . والشك هو ثنائى : أما ذاك فيرفع شيئا من التسؤالات
 في هذه المؤلفات ، وأما ذاك ففي هؤلاء المراتية أن كيف يقول إنسان التي
 مدت من قبل هذه الكلمات الحادات يجعل أن نطلب في القياسات .
 أما الكلمة القياسية —

٣٥

نقل عيسى بن زرعة

فليس يكون عنها سولو قسмос ، بل هي مظنونة . فأما من أجل
 ما ذا يظن ، وكيف يجب أن يناقضا ، فهو ظاهر من التي قيات .

(١) زنون : Zenon ، فرمانيدس : Parmenides .

(٢) ص : يسهم !

٣٣

< مراتب الصعوبة في حل التضليلات >

- وينبغي أن نتأمل جميع الأقاويل : فإن منها ما يسهل الوقوف عليه ،
ومنها ما يعسر ذلك فيه جداً . وقولنا : « نحو شيء » ، و « في شيء »
شديدة التضليل للسامع إذا قيلت في أشياء واحدة بأعيانها . وذلك أنا ينبغي
أن نسمى الكلمة الواحدة بعينها بما إليه تنسب . وقد تكون الكلمة الواحدة
بعينها : أما عند بعض الأمور فن الصوت ، وفي بعضها من العَرَض ، ويظن
ببعضها أنها من معنى آخر ، من قبل أن كل واحد من هذه إذا أتى به مختلفا
لم يكن ما يفهم منه ^(٢) على مثال واحد ، بمنزلة ما في هذه التي تكون من الاشتراك
في الاسم النحوي المظنون من الضلالات أشد خطأ . فأما هذه فتكون معلومة
في جميع التي من العَرَض . وذلك أنا قد نجد جميع الأقاويل المضحكة — إلا
الشاذ منها — إنما يكون من الصوت : مثال ذلك أن رجلاً كان يصعد ^(٤)
على سلم الكرسي : إلى أين ؟ — إلى السارية ، و : أي الثورين رأيت قدام ؟
ولا واحد منهما ، بل جميعاً من خلف ، و : هل < ربح > ^(٦) الشمال خالصة ؟ —
كلا ، وذلك أنه مما يقتل المسكين والذي كان يبيع ، و : هل هو أو وَرخوس ؟ ^(٧)

(١) ص : إلى . (٢) ف : يعلم . (٣) ف : التي في القول .

(٤) ف : يرقى . (٥) ص : وكان فإذا قد أتقته إلى بعض المواضع ؟ —

وهذا خطأ فاحش في الترجمة ، فأصلحناه عن اليوناني . (٦) ص : وذلك أن الشمال

الخالص ودكا ما ... ش : في نقل ثاوفيل : والربح الشمال صافية ؟ — لا ، بل وذلك أنها

قتلت المسكين والذي كان يشتري ، — وأترى أرخوس ؟ لا ، بل لكنه أفولونيدس .

(٧) ص : يباع هو أرخوس مادفولونوس .

— كلا، بل هو أفولونيديس . وعلى هذا النحو بعينه يكون في أكثر الأشياء الأخر إلا اليسير منها . وقد يضل بهذه الأشياء القوم الذين يظن بهم أن لهم دُرْبَة . ويدل على هؤلاء أنهم كثيرا ما يختصمون في الأسماء، أعنى نقل الموجود والواحد يدلان على جميع الأشياء دلالة واحدة بعينها، أو مختلفة .
 ٢٥ وذلك أن هؤلاء الذين يظنون أن الموجود والواحد يدلان على شيء واحد بعينه هم الذين ينقضون قول زين وپرمانيدس لأن هذين يقولان إن الواحد والموجود يقالان على معانٍ كثيرة . وعلى هذا المثال يجري الأمر في التي من العرض ومن كل واحد من تلك الأخر . فأما بعض هذه فالنظر فيها يكون من أوائل سهلة ، وبعضها من التي هي عسرة جداً، إذ أخذت في جنس ما ؛ وليس أن ينظر في أن هل هذا تبكيك أو ليس بتبكيك مما يسهل . والنظر في جميعها يكون على هذا المثال .

والكلام الحاد السديد هو الذي يجعلنا كثيرى التشكك ، وذلك أن هذا هو خاصة [١٣٧٧] الذى يمس . والتشكيك يكون إما مثنى وإما مضاعفاً :
 أما ذاك فبأن يرفع من التي قد ألفت شيئا من السؤالات ؛ وأما هذا ففي هذه الأشياء الأخر . وكيف يقول القائل الأفاويل التي قد امتدت ؟ ولهذا العلة تكون الأفاويل الحادة في القياسات خاصة هي التي تبعثنا على البحث .
 وأما القول القياسى الحاد جدا فهو الذى إنما يكون على —

(١) ف : كثير . (٢) ش : ثاويلا . ويعسر أن يستدرك من القول : في أى شيء، قلت . (٣) ف : مضاعف .

نقل قديم

- إذا قال قائل هو، وقال أيضا واحد، فهذان دلالتهما واحدة في كل معنى، أو كل واحد له دلالة غير دلالة صاحبه، فقد ظن أقوام أنهم ٢٥ يدلان على شيء واحد، وظن آخرون ما قال زينون وپرميندس أنه بقدر ما صارت له جهات الواحد كثيرة، بقدر ذلك ينصرف الذي هو لأوجه كثيرة، وكذلك سائر الكلام: منه ما سهلت معرفته ما يعرض فيه وينصرف له، ومنه ما عسرت معرفته. والمعرفة في أى جنس هى، وهل يجب أن يكون مضللاً أو غير مضلل؛ وأصعب الكلام ما كان مضطراً إلى الشك فيه، ٣٠ لأن ذلك من الكلام وهو عويص، والشك سكان: أحدهما فيما ألف من الكلام؛ فإن ذاك إذا رفع منه أحد شيئاً كان مشكوكاً فيه؛ والشك الآخر يكون في أهل الشغب عند مباحكة بعضهم بعضاً: كيف ينبغي أن يقول ٣٥ القائل مقدمته؟ من أجل ذلك القصاص من الكلام في المقاييس يوجب الفحص ^(٣) جداً. والقصاص في المؤلف من الكلام هو الذى يكون من الذى يظن كثيراً أن المحمود منهما يرفع —

[٣٧٧ ب] نقل يحيى بن عدى

التي هى أحد فهمى إن كان يرفع أكثر من هؤلاء اللواتي يظن من قبل ^(٥) الأكثر التي ترى؛ وذلك أنه إذ الكلمة هى واحدة وتغير وتوضع المقدمة ^(٤)

(١) تحتمل: فكان. (٢) ف: من. (٣) الزيادة بالأحر فوق الكلمة التالية.

(٤) فوقهما: مشهورة. (٥) ف: التناقض.

١٨٣ تكون موجودات لها على هذا المثال بعينه جميع هؤلاء المؤلفه . ويجب أن
يرفع من اللواتى ترين^(١) على هذا المثال بعينه التى هى مشهورة ومن قبل هذا
يضطر أن يشكك . فأما التى هى أحد فهمى التى تصير النتيجة فى السؤالات
من المساوية . — وأما الثانية فالتى من جميع اللواتى يشهن . وذلك أن هذا
يصير أن يتشكك على مثال واحد أن أيما من السؤالات يرفع . وذلك أن
هذا صعب . وأما أن يرفع فهو أن إذ يرفع لا يعلم . وأما من هؤلاء المرائيات
فأما الأحد فلتى ليست معلومة من وقته : أمؤلف أم لا؟ وبالخل من الكذب^(٢)
هو أم من القسمة ؟ وأما الثانية من هؤلاء الأنحرف فالتى هى معلومة : هل من
القسمة هى أم من الرفع ؟ وليست مبصرة أن يتوسط أى السؤالات يوجد
أن^(٣) يحل بالرفع أو بالقسمة . لكن أيما هذا من النتيجة أو من شئ من
السؤالات هو .

فإنه موجودا حيناً الكلمة التى ألفت : فإن كانت الموجودات عن
المشهورات أو الكاذبات كثيرة ، ويوجد حيناً لا يستحق أن يستهان بها .
وذلك أنه إذا كان ناقضاً شيئاً من هذه السؤالات اللواتى كهذه نحو الذى
للكلمة وللذى هو موجود للكلمة ، إذ لم يرد فياخذ هذا ولم يؤلف ،
فالقياس خطأ . وأما إذا كان من هؤلاء اللواتى من خارج ، فليس يسهل
أن يستهان به ، لكن الكلمة لينة ، وأما الذى سأل فلم يسأل جيداً .

(١) ف : المشهورات . (٢) ف : النقض . (٣) ص : أن .

(٤) ف : ينقض .

- ٢٠ وموجود بمنزلة ما أن يحل موجودا ما حيناً فنحو الكلمة ؛ وأما حيناً^(١)
 فنحو الذى يسأل ونحو السؤال ، وأما حيناً فَوَلَا نحو آخر من هؤلاء . وعلى
 هذا المثال يوجد أن يسأل وأن يؤلف نحو الموضوع ونحو الذى يجب
 ونحو الزمان أيضا متى كان زمان كثيرا أن يتكلم نحو الحل^(٢) .

٣٤

< خاتمة عامة >

- ٢٥ فأما من كم ومن أى تكون الضلالات لهؤلاء الذين يتكلمون ، وكيف
 يبين الذى يكذب وأما يجعل أنه يقول الغرائب أيضا ؛ وأيضا أن من ماذا^(٣)
 يعرض السؤلوقسموس^(٥) وأن كيف يسأل وما هو ترتيب السؤال ؛ وأيضا :
 ٣٠ نحو ماذا ينفع جميع هذه الكلمات التى كهذه^(٧) ، وعلى الإطلاق فى كل جواب^(٨) ،
 وأن كيف يحل الكلمات والسؤلوقسموسات^(١٠) — فقد قيل فى هؤلاء كلهن .
 ٣٥ ومنذ الآن نقول شيئا يسيرا فيه الغرض الذى من الابتداء إذ نذكر ونضع
 لهؤلاء اللواتى قيلت انقضاء .

فإنا كذا نشتهى أن نجد قوة ما قياسية فى الذى قدّم فأعطى — .

- | | |
|--|-------------------|
| (١) ف : ينقض . | (٢) ف : ينقض . |
| (٣) وذلك فى الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . (٤) فى الفصل ١٢ . | (٥) فى الفصل ١٤ . |
| (٦) فى الفصل ١٥ . | (٧) فى الفصل ١٦ . |
| (٨) فى الفصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . | (٩) ف : ينقض . |
| (١٠) الفصل ١٩ وما يتلوه . | |

نقل عيسى بن زرعة

الأكثر من الأمور المظنونة ، لأنه إنما يرفع على الأكثر الرأي المشهور ؛
وذلك أن القول الواحد إذا تغير وَضْعُ المقدمة فيه كانت جميع التاليفات
الكائنة عنه على مثال واحد ، لأنه من الواجب أن يكون رفعنا الأقاويل
المشهور بأقاويل مثلها مشهورة . ولهذا العلة نُضْطَرُّ إلى التشكك . فأما
الأقاويل الحادثة جداً فهي التي تنتج بالسؤال عن الأمور المتساوية . — والثاني
هو الذي ينتج من جميع الأشياء المتشابهة ؛ وذلك أن هذه تجعل تشككنا على
مثال واحد في أمر السؤالين ، وأيهما نرفع ؛ وذلك أن هذا صعب ، لأنه ليس
يعلم أيما منهما إذا رفعناه نكون قد نقضنا من الكذب أو من القسمة . —
والثاني من تلك الأثر فهو الذي قد عُلِمَ أنه يكون من القسمة أو من الرفع ^(١) ،
إلا أنه ليس يظهر من أي السؤالات يكون النقض : أبالرفع يكون ،
أم بالقسمة ؟ بل النظر في أن من أي هذين يكون هذا : هل هو من الجمع ،
أو من بعض المسائل ؟

^(٢)
وربما كان القول الذي لم يؤلف ركيكا إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة
من الشهرة جداً ، أو كاذبة ؛ وربما كان لا يستحق أن يستهان به . فإذا
كان القول عادماً لشيء من أمثال هذه المسائل نحو أي شيء كان القول ،
ولأن المتكلم لم يأخذه على ما أخذ ولا ألف ، فإن القياس يكون ركيكا . وإذا

(١) ف : النقض .

(٢) ص : الذي ألف ، والتصحيح فوقها . — لم يؤلف : أي لم ينتج .

كان من الأشياء التي من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، بل يكون القول رقيقا ، فإن الذي سأل لم يسأل حسنا .^(١)

- ٢٠ وهذا مثل أن يجعل النقض : أما أحيانا فمصرف إلى القول ، وأحيانا مصرف إلى المسائل وإلى السؤال . وليس يكون في وقت من الأوقات مصروفا إلى غير هذه ، وكذلك إذا سألنا ، فإذا أن يسأل وأن يؤلف يكون بحسب الموضوع وبحسب المحيبي وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذي يتكلم فيه في النقض زمانا طويلا .^(٢)
- ٢٥

٣٤

< خاتمة عامة >

- فأما كم وأى الأشياء هي التي تكون منها ضلالات المتكلمين ، وكيف يعمل في إظهار [١٣٧٨] كذب الكاذب الذي يأتي في قوله بالعجائب ،^(٣) ومما إذا يعرض السولو قسموس ، وكيف يسأل ، وكيف ترتيب المسائل ،^(٤) ونحو ماذا ينتفع أيضا بهذه الأفاويل كلها التي تجري هذا المجرى ، وفي كل جواب على الإطلاق ،^(٥) وكيف ينقض الأفاويل والسولو قسموس : فقد تكلمنا في جميع هذه الأشياء . فلتكلم الآن بليحاز في الغرض الذي إياه قصدنا من أول الأمر على جهة الإذكار . ونختتم بعد ذلك ما تكلمنا فيه .^(٦)
- ٣٠

وقد كنا نود أن تحصل لنا قوّة قياسية —

(١) ف : جيدا . (٢) ص : زمان طويل . (٣) في الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . (٤) في الفصل ١٢ . (٥) في الفصل ١٤ . (٦) في الفصل ١٥ . (٧) في الفصل ١٦ . (٨) في فصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . (٩) في الفصل ١٩ وما يتلوه .

نقل قديم

ويوضع ، لأن هذا القول ، وإن كان قولاً واحداً ، إذا بقيت مناقضة
مقدمته ، كان تأليفه واحداً ، ومن أجل ذلك تجب المسئلة والحيرة فيه
بالاضطرار . فهذا القول خاصةً وما كان مثله مضاءً وهو الذى يجعل النتيجة
مساوية للسائل . — والقول الذى فى مرتبة ثانية من الصوابة هو الذى
يجعل النتيجة من الكل شبيهة به ؛ فإن هذا القول أيضاً يلجئنا إلى أن نسأل
فى أى المقدمتين يبطل . وذلك عسيرٌ صعب : لأن إبطال أحدهما واجب ،
فأما أيهما يبطل ، فليس بمعروف . — فأما الصعب من كلام أهل الشغب
ألا يكون استبان نصف أو كل ما ألف منه المقياس أو لم يؤلف ؛ وإن كان
تأليفاً : ^(١) أم من كذب تأليفه ، أم من قسمته ؟ ومن أجل النتيجة كان ذلك ،
أو من أجل المقدمات ؟ .

وربما كان القول الذى فيه تأليف جاهلاً أهلاً أن يحتقر إذا كانت
مقدماته إما كاذبة وإما غير محودة ؛ وربما لم يستأهل التهان ، لأنه إذا
كان ينقض شئ من المسائل التى كهذه إما عند سامع القول ، وإما من
قائله ، فلم يستدرك ذلك ولم يؤلفه ، فذلك المقياس جاهل . وإذا كان ^(٢)
ذلك لا بضد القول ، بل من الذى خارج من القول ، فليس القول بأهليل
أن يحتقر ، لأن القول مذهب ^(٣) لئى ، والسائل قد سأل ولم يجد . فكما أنه

(١) ص : تأليف . (٢) ف : أظنه : مجهول — صح .

(٣) أى أن هذه الحجة مقبولة .

يجوز لنا مرة أن ننقض عند القول ومرة عند المسائل أو المسئلة؛ وربما لم يجوز ذلك ولا عند واحدٍ منهما، بقدر ذلك يجوز لنا أن نسأل وأن نؤلف بقدر وضع الكلام والمحجب فيه، وبقدر الزمان، إذا أمكننا النقض فيه . ٢٥

٣٤

< خاتمة عامة >

هذا ما قلنا في أنواع المِضلات ، وكَم من جهة يكون ذلك في أهل الكلام، وكيف يرى القائل به كذباً ويأجبه إلى أن يصير إلى غير محمود من القول ، ومن غلبَ أى الأشياء يعرض الاستعجاب ، وكيف يجب أن يُجعل السؤال ، وما مراتب المسائل ، ولماذا ينتفع بمثل هذا الكلام ؛ ٣٠
وفي الجملة ، كيف كل جواب ، وكيف ينتقض الكلام ويعرف الاستعجاب .
فإذ قد فرغنا من ذلك كله وذكّرنا ما كان من وعدنا في أول الكتاب ، فلنقل في ذلك شيئاً يسيراً ، ثم لنختم الكتاب . ٣٥

فقد كنا مشتاقين إلى أن نجد قوة مؤلفة للكلام —

[٣٧٨ ب] نقل يحيى بن عدى

من هؤلاء اللواتى هن مشهورات أكثر . وهذا هو عمل الجدل بذاته والمحنة . ومن قبل أنها فتعد عندها قرب السوفسطائية كأنها ليست إنما يمكنها ١٨٣ ب

(٢) ص : كاذب .

(١) ف : من .

(٣) ف : أى صناعة الجدل .

أخذ التجربة على طريق الجدل فقط، لكن وكالذى يعلم من قبل هذا ليس يضع التى قيلت فقط عمل النجاسة^(١)، أى أن يمكنها أن تكون كلمة، لكن وأن كيف إذا اخترنا الكلمة تحفظ فى اتفاق الاسم الموضوع كالتي تتوسط هؤلاء المشهورات أكثر . وقد قلنا علة هذا من قبل أن سقراط لهذا كان يسأل كل إنسان، ولم يكن يجيب به وذلك أنه كان يُقرُّ أنه لا يعلم . وقد عترف فى هؤلاء المتقدمات أن نحوكم ومن كم يكون هذا، ومن أين يستكثر فى هذه، وأيضا أن كيف يسأل أو يرتب جميع السؤالات، وفى الجواب، وتُقوض هذه القياسات . وعُرف أيضا بسبب هؤلاء الأخر كلهن اللواتى هنّ لصناعة الكلم بعينها . ومع هؤلاء أن من قبل أنا عملنا سوء قياس بمنزلة ما قلنا أولا^(٢).

فأما أنه موجود هؤلاء اللواتى تقدمنا فأسهبناها انقضاء كافٍ — فهو ظاهر . ويجب علينا ألا نذهل عن التى عرضت لهذه النجاسة؛ وذلك أن من جميع اللواتى يوجدن إما هؤلاء اللواتى يوجدن كما فى الابتداء فمن عادتهن أن يأخذن أولا امتدادا يسيرا وهو نافع أكثر من التربية التى بآخرة التى من هؤلاء؛ وذلك أنه عسى أن يكون مبدأ كل أكثر، كما يقال؛ ولهذا هو صعب أكثر. وذلك أنه بحسب ما هو أعظم فى القوة فكذلك هو أصغر فى العظم^(٣)، يرى أنه أصعب . وإذا وجد هذا فهو سهل أن يزيد وينمى الباقي الذى يعرض على الأكثر للكلمات الخطيئة أيضا، أو عند جميع الصناعات الأخر.

(١) ف : المحنة . (٢) النجاسة = الصناعة = pratique, étude .

(٣) راجع ص ١٨٣ أ ص ٢٧ . (٤) ف : يبلغ .

وذلك أن هؤلاء لما وجدوا المبادئ أتوا بشيء صغير^(١) على طريق الإتمام ،
 وأما الذين يفلحون الآن إذ قبلوا من كثيرين أى من السديد أولا فأولا^(٢) ٣٠
 إذ قدموا فاتوا أتوا هكذا إما طسياس^(٣) وإما ثاؤدوروس > ثم تراسوماغوس
 بعد طسياس وبعد هذا ثاؤدوروس < : فبعض هذا وكثيرون جمعوا وأتوا
 بأجزاء كثيرة . ومن قبل هذا ليس هو عجبا أن يكون موجودا للكثرة
 صناعة . — وأما لهذه النجاسة فليس . أما ذاك فكان موجودا ، وأما ذاك
 فلم يكن موجودا وزيد وقيل ، لكن ولا شيء كان موجودا على التمام . وذلك ٣٥
 أن من هؤلاء أيضا الذين كانوا يتعاطون ، نحو الكلمات المرائية ، كان لهم
 تأديب ما شبيهة بنجاسة غورغيوس^(٤) .

نقل عيسى بن زرعة

بسبب ما تقدم وصفنا له من الأشياء المشهورة جدا . وهذا هو من
 فعل الرجل الجدلى خاصة والامتحانية . ولأنه قد ينضاف إلى ما يستعد
 مما يتجابه نحو هذه بسبب التقارب بينهما ، الصناعة السوفسطائية من قبل ١٨٣ ب
 أن الممكن عندها ليس إنما هو الامتحان الجدلى فقط ، بل كما يفعل العالم .
 فلذلك لم يقتصر على أن يعمل فعل الصناعة هو ما ذكرناه فقط ، وهو ما لها
 من إمكان أخذ القول ، بل وعلى أنا إذا تخيرناه حفظنا الموضوع باشتراك ٥٧٥
 الاسم ، كما يفعل في الأشياء المشهورة جدا . وقد قلنا ما العلة في ذلك .

(١) ف : قليل . (٢) ف : ينجمون . (٣) طسياس = Tisias ، تراسوماغوس =

Thrasymachus ، ثاؤدوروس = Theodorus . (٤) Gorgias .

ولهذا السبب كان سقراط يسأل كل أحد، إلا أنه كان لا يجيب؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لا يحسن . وقد علم مما ذكرناه فيما تقدم ما غايات هذه الصناعة ، وكما شيء تكون ، وأرشدنا إلى المواضع التي تحصل لنا بها الغزارة في هذه الأشياء . وذكرنا مع ذلك أيضا كيف نسال ، وكيف نرتب سائر المسائل ، وكذلك تكلمنا في الجواب وفي وجوه نقض هذه القياسات . وقد يعلم مما ذكرناه سائر الأشياء الأخر الموجودة للصناعة الكلامية نفسها ، وما عملناه على ذلك في سوء القياس كما قلنا فيما مضى .^(١)

فقد ظهر أنا بلغنا فيما قصدنا من أول الأمر إلى غاية يكتفى بها . وقد ينبغي ألا يغفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصنائع الموجودة . وذلك أن تلك لما كانت فيما سلف مأخوذة عن آخرين ، وكان التعب فيها قد تقدم أولا أولا ، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين فيها . فأما الصنائع التي هي في ابتداء وجودها فمن شأنها أولا أن تكون حرجة . وهذا الابتداء^(٢) أنفع كثيرا من التريد الذي يحصل لها بأخرة من هؤلاء . ولعل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شيء عظيم جدا ، إنما هو من أجل هذا . وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضل القوة فبذلك النحو يكون مقداره أصغر^(٣) [١٣٧٩] ليكون الوقوف عليه فيما يظن عسيرا جدا . فإذا وجد هذا فإن^(٤)

(١) راجع ص ١٨٣ س ٢٧ (٢) ش : ناوفلا : والزيادة اليسيرة في أول الأمر قد جرت العادة بأن يقال لها بأنها أشد منفعة وأكثر من الزيادة الأخيرة . (٣) ف . أقل .

(٤) ص : عسير .

التزيدات الباقية وإنماء الصناعة يكون بعد ذلك سهلاً . ومثل هذا أيضاً عرض للأقاويل الخطيئة وجميع الصنائع الأخر على أكثر الأمر . وذلك أن تلك لما وجدت مبادؤها إنما احتاجوا أن يأتوا لتكليفها بشيء يسير . وهذه التي قد ظهر فيها في هذا الوقت النجاح ^(١) إنما حصل ذلك لها عمن يتداولها أولاً فأولاً ، بأنه أتوا أولاً فيها باليسير ، ثم زيدوها : أما بعد القدماء فطيسياس ^(٢) ، وبعد طيسياس تراسوماخوس ^(٣) ، وبعد هذا ثودوروس . وانضاف إليها أجزاء كثيرة مما جمعه قوم كثيرون . ولهذا العلة ليس من العجيب أن يكون ما في هذه الصناعة بهذه الكثرة . فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجوداً وبعضها غير موجود ، وإنما أضيف إليها الآن ، ^(٤) لكن لم يكن منها شيء موجوداً ألبتة . فإن من انصرفت عنايته إلى الأقاويل المراتية من حصل له شيء من التأذب شبيه بالصناعة التي عملها جورجيس . ^(٥)

نقل قديم

من أجل الذي يضع مقدماته من الموجود كن الظنون ، لأن هذا فعل الديالطقيين وهم المجادلون — أى بالبلاغة — وكذلك فعل الزابرين للكلام المتحزين له . فلما كانت المسئلة ^(٦) على من قال بهذا القول لمكان محاورة السوفسطائيين إياه أن استطاعته ليست في أن يأخذ محنة الكلام بالبلاغة فقط ، بل حاله فيها كحال من يعلمه . ومن أجل ذلك قلنا إن ليس القول

(١) ف : الفلاح . (٢) ص : فطيسياس . (٣) ص : طيسياس .

(٤) ص : موجود . (٥) ص : شيئاً . (٦) ش : السنة .

• وحده فعل الصناعة والمقدرة على أخذ القول واستيعابه ، لكن فعلها ، كيفما كان الجواب ، أن يحفظ وضع الكلام فيجيب بما يشبه ذلك النوع من المظنون . وقد أخبرنا فيما مضى من كلامنا بعلّة ذلك ، وأن سقراطيس لذلك كان يسأل الجميع ولم يكن يجيب ، وذلك أنه كان مُقِرّاً بأنه لا يعلم . وقد قيل أولاً من أى الأشياء يكون هذا ، ومن كم ، ومن أين نصير إلى حدته ، وكيف السؤال ، ومن أية مسألة وجوابها ، وبعض تأليف المقاييس ، ومن سائر ما كان لهذه الصناعة من الكلام ، وأتينا مع ذلك أيضاً على جميع المضلات ، فقد صرنا إلى غاية ما أردنا من كتابنا هذا .

ويجب ألا يذهب علينا ما عرض ، وذلك أن كل ما وجدته أحد من الكتب لا يعدو أن يكون إما موجوداً من آخربن قد عنوا به فالفوا أجزاء من أجزائه فزاد عليه القابلون له منهم أخيراً . وما كان من الأصل موجوداً ، وما كان كذلك أقل ما عاد أن الزيادة فيه ، وذلك أكثر منفعة من التي قد زيد فيها أخيراً . والابتداء في كل شيء هو عظيم . ومن أجل ذلك صار عسيراً مستصعباً ، لأنه بقدر حاله في القوة وشدها بقدر ذلك صار صغيراً في قدره فاستصعب وجوده . ومتى ما وجد أحد الابتداء ، سهلت الزيادة فيه وتتمام ما بقي منه . وقد يعرض هذا في كلام الخطباء ، وفي سائر الصناعات الأخرى . فالذين وجدوا الأوائل فأقل ما قالوا ووضعوا ، وأما الذين اتبعوا الآثار < فقد سمعوا فأحسنوا ، وذلك أنهم تناسخوا العلم من كثير ، فزادوا فيه جزءاً

بعد جزء فأتّموه بذلك . فطيسيس أخذ من فعل هذا الفعل بعد من تقدّمه ؛
وبعد طيسيس^(١) ، تراسوماخوس ؛ وبعد تراسوماخوس ، ثيادروس ، وكثر القول
أجزاء كثيرة . ومن أجل ذلك ليس بعجيب أن تكون للصناعة كمية كبيرة .

فأما صناعتنا هذه فلم يكن منها شيء موجوداً مستعملاً ، ومنها شيء
موجوداً لا مستعمل ، بل لم يكن منها شيء موجوداً ألبتة^(٢) . فالذين يتأدّبون^(٣)
بأن يضعوا أنفسهم للراء والمحك فأدّبهم شبيه بصناعة جرجيس^(٤) .

[٣٧٩ ب] نقل يحيى بن عدي

وذلك أنهم أعطوا أن يتعلم كلمات : أما هؤلاء فالخطيبات ، وأما هؤلاء
فالمجوبات ؛ ظنوا أنهم يقعون كثيراً على الكلمات . ومن قبل أن التعليم
لهؤلاء الذين يتعلمون منهم كان على طريق السرعة ولم يكن صناعياً —
وذلك أنهم إذ يعطون لا الصناعة لكن هؤلاء اللواتي من الصناعة — ظنوا
أنهم يؤدّبون ما إن إنساناً أن يقول إنه يسلم علماً في أن لا يألوا شيئاً^(٥)
في الأرجل إن لم يعلم أن يقطعوا الجلود ، ولا من أين يمكننا أن ينجز هؤلاء
اللواتي كهؤلاء تُعطى أجناس خفاف كثيرة مختلفة ومتصلة ، وذلك أن هذا :
أما على الاستعمال فيتع ، وأما صناعة فلم يعلم . — ومن قبل أن هؤلاء اللواتي
للخطباء قد كنّ موجودات ، لكن إذ يقن كثيرات قبل لم يكن موجوداً لنا

(١) ص : فطيسيس . (٢) ص : كثير . (٣) ص : موجود .

(٤) ص : يتأدّبوا . (٥) ف بالأحر : نصّبوا . (٦) ص : يألون .

١٨٤ ب في أن يعمل قياسا ولا شيء ألبتة قبل ، بل إذ ظلمنا نتعَب^(٢) ، وكددنا زمانا كبيرا . وإن رأينا إذ نرى أن من هؤلاء اللواتي هكذا وهؤلاء كن مبدءا موجودا للصناعة على طريق الكفاية أكثر من هؤلاء النجازات الأخر هؤلاء اللواتي ممين^(٤) عن التسليم .

فليكن عمل جميعكم ، أيها السامعون : أما لهؤلاء الناقضات من الصناعة فالاعتقاد ؛ وأما لهؤلاء اللواتي قلت فإن لها إناعما كبيرا .

[[تمّ كتاب أرسطوطالس ” في تبكيت السوفسطائيين “ ،

نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدى — رفع الله درجته ،

وأحققه بالأبرار الصالحين والأخبار الطاهرين من أهل

طبقتة — من اللغة السريانية إلى اللغة العربية .

وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نسخت منها هذه

النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عدى

التي بخطه]]

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن الأقاويل الخطيبة إنما أفادتنا العلم بالأمور المحبوبة . وكانوا

يظنون على أكثر الأمر أنهم قد أدركوا هذه الأقاويل ، ولأنهم كانوا يسجلون ١٨٤

في التعليم لم يكن من يتعلم منهم يستفيد صناعة ، وذلك أنهم لم يكونوا أخذوا

عنهم صناعة ؛ لكنهم لما أفادوا أشياء صناعية توهوا أنهم قد أكسبوا تأديباً ما .

- ° وكما أن قائلاً لو قال : إننى أفيدكم صناعة لا ينال أرجلكم معها ألمٌ إن أنتم قطعتم الجلود، لما كان قد أفادهم ولا أوجدتهم السبيل التى يمكن بها تحصيل أمثال هذه الأشياء، بل كان قد أعطانا أجناساً كثيرة للتحفاف مختلطة غير مفصلة . وذلك أن هذا : أما على الوصول إلى المنفعة فقد أعان، إلا أنه لم يفد صناعة . — ولأن أشياء خطيبة كثيرة قد كانت موجودة فى سالف الدهر ؛ فأما فى عمل القياس فلم يكن عندنا قديماً فيه شئ ؛ إلا أننا بعد أن كددنا فى الطلب زماناً طويلاً فإن كان قد يظهر لنا عند الفحص أن لهذه الصناعة من الأمور التى تجرى هذا المجرى فى ابتداء أمرها ما يكتفى به وهو زائد على ما للصنائع الأتحر التى إنما تزيدت بتعاقب الناظرين فيها عليها .

فليتشاغل جميع من سمع قولى إلى الصفح عما وقع فيه تقصير من هذه الصناعة، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة .

[[تم كتاب "سوفسطيقا" ، أى : النظاهر بالحكمة ،

لأرسطوطالس الفيلسوف ، نقل عيسى بن اسحق بن زُرعة —

من السريانى بنقل أثناس .

وكتبت هذه النسخة من نسخة الحسن بن سوار ؛ وهى

منقولة من دستور الناقل [[

[١٣٨٠] نقل قديم

لأن صناعة جرجيس^(١) الأدب، من كلام الخطباء، وصناعة الآخرين كلام المرء أو المحك^(٢). والذي كان يدعوهم إلى المرء أن أكثر ما كانوا يظنون أنهم يستعملون من الكلام هذين الضريين^(٣). لذلك كان يكون التعليم سريعاً، إلا أنه لا منفعة فيه؛ وذلك أنهم لم يكونوا يعلمون صناعة، لكن كانوا يؤذنون بإفادة شيء للصناعة، كمن زعم أنه يفيد علماً لئلا تحفى الأقدام ثم لم يعلم كيف صناعة الخذاء ولا من أين مكنتسها^(٤)؛ وإكته أضرب عن ذلك وأفاد علم قوالب الخذاء وكثرة أنواعها. فالذى فعل هذا الفعل قد أفاد شيئاً معينا على الحاجة، ولم يفد صناعة.

١١٨٤

وقد قيل قديماً في كلام الخطب كثيراً. فأما في السليجستوس وتأليف المقدمات فلم يكن لنا قديماً شيء، بل قد أقننا زمناً مجتهدين في طلب ذلك، بل قد ظهر لكم فيما تتجرحتم أن ما وجدت له أولية من الصناعات كان أفضل من سائر الصناعات التي تمت وزادت بالتناسخ.

١٨٤ ب

فواجب على جميع من حضر من السامعين أن يعذروا على ما لم يوجد من الصناعة، وأن يشكرونا شكرياً عظيماً على الموجود منها.

[تم كتاب أرسطوطاليس المسمى "سوفسطيقا" في التبصير

بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمي .

ولله على ذلك الحمد والمِنَّة .

قوبل به وصح]

(١) ص: جرجيس — وهو = Gorgias . (٢) ف: الأدب في . (٣) محك

(كنع) = لج، فهو محك (ككنف) وماحك ومحكان . (٤) إلى المرء : ف : في هذا .

[نُسختُ هذا النقل من نسخة بخط الشيخ أبي الخير الحسن بن سوار
رضي الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته :

نُسختُ هذا النقل من نسخة خُيِّلَ إلى أنها بخط أبي نصر الفارابي ،
كان النصف الأول منها مصححاً جيداً ، والنصف الثاني مسقماً .

قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه :

لما كان الناقل يحتاج — في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل —
إلى أن يكون متصوّراً له كتصوّر قائله ، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال
اللغة التي منها ينقل ، والتي إليها ينقل ، وكان أثناس الراهب غير قيمٍّ بمعاني
أرسطوطالس فيه — داخل نقله الخلل لا محالة .

ولما كان من نقل هذا الكتاب من السريانية بنقل أثناس — إلى
العربية ، ممن قد ذكر اسمه ، لم يقع إليهم تفسير له — عولوا على أفهامهم
في إدراك معانيه : فكلُّ اجتهد في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه
قصده الفيلسوف ، فغفروا ما فهموه من نقل أثناس إلى العربية ؛

فلأنّا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحدٍ منهم ، كتبنا جميع النقول
التي وقعت إلينا ، ليقع التأمل لكل واحدٍ منها ويستعان ببعضها على بعض
في إدراك المعنى .

وقد كان الناضل يحيى بن عديّ فسّر هذا الكتاب تفسيراً رأيتُ منه
الكثير وقدّرتُه نحواً من ثلثيه بالسريانية والعربية ، وأظن < أنه > تممه ،

ولم يوجد في كتبه بعد وفاته ، وتصرفت بي الظنون في أمره : فتارة أظن^(١) أنه أبطله لأنه لم يرتضه ، وتارة أظن أنه سرق ، وهذا أقوى في نفسى . ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه ، فلذلك لحق نقله [٣٨٠ ب] اعتياضاً ما لأنه لم يشارف المعنى ، واتبع السرياني في النقل .

وقد وجد في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروديسي له باليونانية ، تعجز من أوله كراسةً ، ولم يخرج منه إلا اليسير .

واتصل بي أن أبا إسحق إبراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني^(٢) إلى العربي ، وأنه كان يجتمع مع يوحنا النّسّ اليوناني المهندس المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليوناني . ولم يقع إلى .

وقيل إن أبا بشر - رحمه الله - أصلح النقل الأول ، أو نقله نقلاً آخر ، ولم يقع إلى .

وكتبت هذه الجملة ليعلم من يقع إليه هذا الكتاب صورة أمره والسبب في إثباتي جميع النقول على السبيل المستور]

هنا تنتهي المخطوطة رقم ٢٣٤٦ عربي

بالمكتبة الأهلية ببائيس .

(١) ص : يرتضيه . (٢) أى يحيى بن عدى .

(٣) الظاهر من هذا أن المقصود بالكتاب هو كتاب سوفسطيا لأرسطو ، وليس المقصود تفسير الإسكندر الأفروديسي ، بدليل قوله : ” هذا الكتاب “ ، ولم يقل ” هذا التفسير “ .

ایساغوجی فرفور یوس

نقل أبي عثمان الدمشقي

> مدخل فرفور يوس الصورى ، تليذ أفلوطين اللوقوبولى <

> لما كان من الضرورى ، ياخوساوريوس^(٢) ، فى دراسة مذهب

أرسطوطاليس فى المقولات ، أن نعرف ما الجنس ، وما الفصل ، وما النوع ،

وما الخاصة ، وما العرض العام ؛ وكانت هذه المعرفة ضرورية أيضا

لتركيب الحدود^(٣) ، وبالجملة لكل ما يتعلق بالقسمة والبرهان — والفائدة

فى معرفته عظيمة — ، لهذا كله سأقوم بعرض موجز ، مستعرضا ، فى جمل

قليلة ، وبمشابة مدخل ، ما قاله القدماء من الفلاسفة ، متجنبنا للباحث

العويصة ، بل لن أمس البسيطة منها إلا برفق . وأقول أولا فيما يتعلق

بالأجناس والأنواع ، إننى لن أتعرض للبحث فيما إذا كانت حقائق قائمة

بذاتها ، أو مجرد إدراكات ذهنية ، وعلى فرض أنها حقائق ذاتية : هل هى

حسية أو غير حسية ، وفيما إذا كانت مفارقة أولا تقوم إلا فى المحسوسات

(١) المخطوط مبهور أولا ، ولهذا أضفنا هذا القسم الناقص .

(٢) تليذ فرفور يوس = Chrysaorios .

(٣) لأن الحد أو القول الشارح $\delta\epsilon\iota\sigma\mu\acute{o}\varsigma$ ، $\delta\epsilon\omicron\varsigma$ يتألف من الجنس والفصل ، دون

الأعراض . ومن هنا وجب تمييز الأسماء الخمسة لمعرفة ما يؤخذ منها فى الحد .

ووفقا لها؛ فنلك مشكلة مستعصية^(١)، تقتضى بحثا أوسع ومن نوع آخر تماما^(٢).
 وإنما أجتهد في أن أبين لك هاهنا ما قاله الأوائل، والمشائون منهم
 بخاصة، قولاً عقلياً عن هذه الأمور الأخيرة^(٤) وعن تلك التى أودّ دراستها^(٣).

١٥

< فى الجنس >

> ويشبه ألا يكون الجنس ولا النوع حدوداً بسيطة. فإن الجنس يقال
 أولاً على^(٥) < [١٤٧] جنس لجماعة قوم لهم نسبة^(٦) بوجه من الوجوه إلى واحد
 ولبعضهم إلى بعض على المعنى الذى يقال به جنس الهرقليين من قبل نسبتهم
 إلى واحد، أعنى من هرقل، إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى
 بعض من قبله قد يدعى جنسا بانفصالهم من سائر الأجناس الأخر.

٢٠

(١) هذه المشكلة سيكون لها طوال العصور الوسطى وما تلاها أهمية كبرى، وهى المشكلة
 التى ستعرف باسم مشكلة الكليات، والتى انقسم القوم حيالها إلى فريقين : فريق الاسمين الذين
 يرون أن التصورات ليست إلا « أسماء » voces وعلى رأسهم روسلان Roscelin
 (سنة ١٠٥٠ — سنة ١١٢٠ تقريباً)؛ وفريق الواقعيين الذين يرون أن الكليات « أشياء »
 res ذات وجود ذاتى مستقل عن الوجود الذهنى. — راجع فى هذا : جيلسون : « الفلسفة
 فى العصر الوسيط » (باريس سنة ١٩٤٤، ص ١٤٢ — ١٤٣، ٢٣٨، ٢٤٠ الخ).

(٢) لاذ هو بحث فيما بعد الطبيعة .

(٣) أى منطقياً، فى مقابل البحث اللاهوتى وهو نوع البحث عند أفلاطون .

(٤) أى الأجناس والأنواع، فى مقابل الفصل والخاصة والعرض العام .

(٥) هنا نهاية النقص فى أول الفصل .

(٦) ش : أى على أى وجه كان .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » لمبدأ كون كل واحد واحد:

- ٢ إما من الوالد، أو من الموضع الذى يكون فيه الإنسان، فإنه على هذه الجهة نقول إن جنس أورسطس من طنتالس^(١)، وأولس من إيرقلس^(٢). ونقول أيضا إن جنس أفلاطن أثيني^(٣)، وجنس فندارس ثيبائى، وذلك أن البلد مبدأ ما لكون كل واحد كالأب . — ويشبه أن يكون هذا المعنى أين^(٤)، وذلك^(٥) من ققروفس وقرباتهم . وسمى أولا جنسا بمبدأ كون كل واحد، وبعد ذلك

(١) ش : أورسطس بن أغاممن بن أطراوس (فى المخطوط : أطراوس — وهو تحريف) بن فولوبوس بن طنتالس . فهذا إذن إنما هو مثال على البعيد . — أورسطس = Oreste ؛ طنتالس = Tantalus ؛ أولس = Hyllus ؛ إيرقلس = Heracles .
(٢) ش : هذا مثال على القريب ، لأن إيرقلس هو أب أولس ، وجده فهو أولس .
(٣) ص : فنتارس .

(٤) ش : الحسن : قد أغمض فرفور يوس قوله هذا ، فإنه قد يحتمل أن نصرف قوله : « ويشبه أن يكون هذا المعنى أين » إلى أنه أراد أى صنف فرض من أصناف الجنس المقدم ذكرها المعلم عليها بالمقتضيات . وقد بينا ذلك فى تفسيرنا لهذا الكتاب .

(٥) ش : قوله : « وذلك » — لم أجدها فى بعض النقول السريانية ، بل وجدت مكانها ما يقوم مقام « الواو » ، وهو هكذا : والهرقليون هم المتناسلون

(٦) ققروفس = Cecrops ، وقد نشأ فى مدينة سايس (صا الحجر) فى مصر ، واستمر مقاطعة فى أتيكا حوالى سنة ١٥٥٦ ق . م ، وحكم قسما من هذا الأقليم سمي باسم ققروفا ، Cecropia وأقام النظم والقوانين ، وأدخل بين أهله عبادات المصريين ، وعلمهم زراعة الزيتون ، وكان أول من أقام مذبحا لزيروس فى بلاد اليونان وقدم له القرابين ، وتوفى بعد أن حكم خمسين عاما . راجع بوزنياس ١ : ف ٥ ؛ استرابون ٩ ؛ يوستينوس ٣ : ف ١ ؛ هيرودوتس : ٨ : ف ٤٤ .

جماعة القوم الذين من مبدأ واحد بمنزلة هرقل ؛ فإننا إذا فصلناها وفترقناها
من سائر الجماعات الأخر سمينها جماعاتهم جنس المرقليين .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » للذي يُرتَّب تحته النوع ^(١) .
وخلق أن يكون إنما سمي جنسا لمشابهته هذين الموصوفين ، لأن هذا
الجنس هو مبدأ ما للأنواع التي تحته ، ويظن به أنه يحوى كل الكثرة
التي تحته .

فإذا كان الجنس يقال على ثلاثة أنحاء ، فقول الفلاسفة إنما هو فى الثالث
منها ، وهو الذى رسموه بأن قالوا : « الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين
بالنوع من طريق ما هو » — مثال ذلك : « الحى » لأن الأشياء التى تحمل :

(١) ش : الحسن : أى يوشك أن يكون هذا الجنس المنطقى إنما سمي جنسا لمشابهته
هذين الجنسيتين الموصوفين ، أعنى القبلى ، والذى من مبدأ الكون ، فلا أنه مشابه لهما ، وكان
هذان مشكورين (كذا ! ولعل صوابها : مشهورين) عند الجمهور بأهما جنسان ، فأسمى
المنطقيون هذا الجنس الذى كلامهم فيه جنسا ، لأن الأسماء للعانى ينبغى أن تورد بحسب
ما يفهمه الجمهور ، ما أمكن ذلك ووجد القائل إليه طريقا .

وإنما قال : « خلق » وأورد ذلك على طريق التشكك لئلا يقول له قائل : « إن كنت
يا فرفور يوس إنما أعطيت العلة فى تسمية المنطقيين المرتب تحته النوع جنسا لمشابهة هذين الجنسيتين ،
فإنه قد ينبغى ألا يسمى جنسا لمخالفته أيضا هذين الجنسيتين . وذلك أنه قد يشابههما من جهة ،
ويخالفهما من جهة . فإن كان يستحق عندك أن يسمى جنسا لمشابهته هذين ، فلا استحق
ألا يسمى جنسا لمخالفته هذين ؟ » — أى ولعل أن يكون إنما استعير الاسم له للشابهة التى
بينه وبين هذين ولينبهنا على الخلاف الذى بينه وبينهما .

(٢) فوقها : أى يتحقق .

منها ما يقال على واحد فقط [١٤٧ ب] كالأشخاص — بمنزلة سقراط ،
وهذا الشخص ، وهذا الشيء ؛ — ومنها ما يقال على كثيرين كالأجناس
والأنواع والفصول والخواص والأعراض التي تعرض على جهة العموم ،
لا التي تعرض لشيء على جهة الخصوص . فالجنس : كالحى ؛ والنوع :
كالإنسان ، والفصل : كالناطق ، والخاصة : كالضحاك ، والعرض : كالأبيض
والأسود والقيام^(١) والجلوس .

فالأجناس تخالف^(٢) الأشياء التي تحمل على شيء واحد فقط مما يوصف
به من أنها تحمل على كثيرين وتخالف الأشياء التي تقال على كثيرين بأشياء ،
من ذلك أنه يخالف الأنواع بأ^(٣) الأنواع ، وإن كانت تحمل على كثيرين ،
فإنها ليست تحمل على كثيرين مختلفين بالنوع ، بل كثيرين مختلفين بالعدد .
فإن الإنسان ، إذ هو نوع ، قد يحمل على سقراط وفلاطن اللذين ليسا مختلفان
بالنوع لكن بالعدد . فاما الحى^(٤) ، فإذ هو جنس ، قد يحمل على الإنسان والفرس
والثور الذين بعضهم يخالف بعضها وبالنوع لا بالعدد فقط .

فأما الخاصة فقد يخالفها الجنس ، من قبل أن الخاصة إنما تحمل على
نوع واحد ، وهو النوع الذى هى له خاصة ، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك
النوع — كالضحاك ، فإنه يحمل على الإنسان فقط وعلى أشخاص الناس .
فأما الجنس فليس إنما يحمل على نوع واحد ، لكن على أنواع كثيرة مختلفة .

(١) ش : فى القول المربانية : الجالس والقائم . وفى القول المربانية القديمة : أن يجلس
وأن يقوم . (٢) ش : الخلاف بين الجنس وما يحمل على واحد . (٣) ش :
الخلاف بين الجنس وبين الأنواع . (٤) ش : الخلاف بين الخاصة والجنس .

وقد يخالف أيضا الجنس الفصول والأعراض العاقبة، من قِبَل أن
 الفصول والأعراض التي تعرض على جهة العموم، وإن كانت تحمل على
 كثيرين مختلفين بالنوع، إلا أنها ليست تحمل "من طريق ما هو" إذا
 سئلنا عن ذلك الشيء الذي تحمل عليه هذه، بل إنما تحمل "من طريق أى شيء
 هو" — وذلك أننا إذا سئلنا عن الإنسان : [١٤٩] أى حيوان هو؟ —
 قلنا : ناطق؛ وإذا سئلنا عن الغراب : أى حيوان هو؟ — قلنا : أسود؛
 والناطق فصل، والأسود عرض. — فأما إذا سئلنا عن الإنسان : ما هو؟ —

١٠

(١) ش : الخلاف بين الجنس والفصول والأعراض العامة .

(٢) ش : الحسن : جملة ما أورده فرفور يوس في أمر الجنس المنطق هو هذا : قال إنه
 المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . والرسم هو المأخوذ من شيء يقوم مقام
 الجنس ومن خواص وأعراض ذلك الشيء . فالذى يقوم في هذا الرسم مقام الجنس هو قولنا :
 "المحمول" — فان المحمول منه ما هو جنس، ومنه ما ليس بجنس . وباقي ما أورده فصول
 تفصله من الألفاظ التي تدل على الأشخاص، فانها لا تحمل على كثيرين، بل على واحد فقط،
 وقولنا : "مختلفين بالنوع" فصله من النوع والخاصة، فان النوع لا يحمل على نوع، والخاصة
 لا تحمل على مختلفين بالنوع، لأنها إنما تحمل على نوع واحد . وإن كان وجد أنواع (ص :
 أنواعا) تحمل على أنواع، لكن ليس ذلك بما هي أنواع، بل بما هي أجناس . وقولنا : "من
 طريق ما هو" يفصله من الفصل والعرض ومن الخاصة أيضا، لأن ليس واحد منها يحمل بما هو،
 بل من طريق أى شيء، وإن كانت لا تتفق في هذا المعنى، أعني في حملها من طريق أى
 شيء . — فهذا جملة ما قاله فرفور يوس في أمر الجنس . ١٠

(٣) هنا وقع خلط في ترتيب أوراق المخطوط .

(٤) ش : ينبغي أن يؤخذ من حيث هو مميز مفترق، لا من حيث هو جزء من الحد، فانه

على هذه الجملة يحمل بما هو .

- أجبنا بأنه : حيوان ، لأن جنس الإنسان قد كان الحيوان . فيصير قولنا
 ١٥ في الجنس إنه "محمول على كثيرين" يفصله من الأشياء التي تحمل على شيء
 واحد، وهي التي لا تنجزاً^(١) . وقولنا : "مختلفين بالنوع" يفرق بينه وبين
 ما يحمل كحمل الأنواع والخواص . وقولنا إنه يحمل "من طريق ما هو"
 يفصله من الفصول ومن الأعراض العامة التي ليست تحمل "من طريق
 ما هو"، لكن "من طريق أى شيء هو" أو "كيف حاله"، فليس
 ٢٠ يحوى إذن الرسم الموصوف لما يقوم في الوهم من الجنس زيادة ولا نقصانا .

القول في النوع

فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد، بمنزلة ما قيل^(٢) :

٤

"أما أولاً فصورته مستحقة للملك"^(٣) .

وقد يقال نوع أيضاً للترتب تحت الجنس الذي وصفنا ، كما قد اعتدنا
 أن نقول إن الإنسان نوع للحي ، إذ الحي "جنس"؛ ونقول إن الأبيض نوع
 للون، والمثلث نوع للشكل .

- ولأننا لما وصفنا الجنس ذكرنا النوع بقولنا : المحمول على كثيرين
 مختلفين بالنوع من طريق ما هو ، وكما نقول في النوع إنه المرتب تحت

(١) فوقها : يحمل بما هو . (٢) ش : هذا قاله بعض الشعراء في أغانيهم لما رآه ؛
 ويقال إنه أودساوس ، ويقال إنه أوريفيدس . (٣) فوقها : أى نوعه .

الجنس الذى وصفنا — فينبغى أن يعلم أن الجنس، لأنه جنس لنوع، والنوع، لأنه نوع لجنس، كل واحد منهما للآخر، وجب أن نستعملهما جميعا فى قولى كليهما .^(١) فهم يصفون النوع على هذا الوجه : النوع هو المرتب تحت الجنس ، والذى جنسه يحمل عليه من طريق ما هو . وقد يصفونه [١٤٩ ب] أيضا على هذه الجهة : النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو — ولكن هذه إنما هى لنوع الأنواع ولما هو نوع فقط ، فأما الصفتان الأخريان فهما ولما ليس بنوع أنواع .

١٠

وقد يتبين ما نحن واصفوه على هذا النحو : نقول : إن فى كل واحدة من المقولات أشياء هى أجناس أجناس^(٢)، وأشياء هى أنواع أنواع، وفيما بين أجناس الأجناس وأنواع الأنواع أشياء أخر .

١٥

وجنس الأجناس هو الذى ليس فوقه جنس يعلوه . ونوع الأنواع هو الذى ليس دونه نوع آخر يوضع تحته . وفيما بين جنس الأجناس ونوع الأنواع أشياء هى بأعيانها أجناس وأنواع ، إلا أنها كذلك إذا قيست إلى أشياء مختلفة .

٢٠

وينبغى أن نوضح ما نحن ذا كروه فى مقولة واحدة فنقول : إن الجوهر هو أيضا جنس ، وتحت : الجسم ، وتحت الجسم : الجسم المتنفس ، وتحت الجسم المتنفس : الحى ، وتحت الحى : الحى الناطق ، وتحت هذا : الإنسان ،

(١) فوقها : أى المشائين .

(٢) ش : نقل قديم : شىء . شىء هو جنس أجناس .

- وتحت الإنسان : سقراط وفلاطون والجزئيون من الناس . ولكن الجوهر
- ٢٥ من هذه الأشياء هو جنس الأجناس ، والإنسان هو نوع الأنواع . فأما الجسم فنوع للجوهر ، وجنس للجسم المتنفس ، والجنس المتنفس نوع للجسم وجنس للحي ، والحي أيضا نوع للجسم المتنفس وجنس للحي - الناطق ، والحي الناطق نوع للحي - وجنس للإنسان ، والإنسان نوع للحي - الناطق وإيس هو جنس للجزئيين من الناس ، لكنه نوع فقط . وكل ما كان قريبا من الأشخاص فهو نوع فقط وليس بجنس .

٥

فكما أن الجوهر هو جنس الأجناس ، لأنه في أعلى منزلة ، إذ ليس قبله شيء - كذلك الإنسان ، فإنه نوع فقط والنوع الأخير ونوع الأنواع كما قلنا ، إذ هو نوع إيس دونه نوع [١١٥٠] ولا شيء من الأشياء التي يتها فيها أن تنقسم إلى أنواع ، بل إنما دونه الأشخاص ، فإن سقراط وألفيبادس وفلاطون أشخاص .

فأما المتوسطة فإنها لما قبلها أنواع ، ولما بعدها أجناس ، فلذلك صار لها نسبتان : النسبة إلى ما قبلها التي بحسبها يقال إنها أنواع لها ، والنسبة إلى ما بعدها التي بحسبها يقال لها إنها أجناس لها . فأما الطرفان

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أني وجدت هذا الموضع في السرياني بنقل أنانس ونقل حينئذ هكذا : ولكن الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس وجنس فقط ، والإنسان نوع الأنواع ونوع فقط .

١٠ فإنما لها نسبة واحدة ، وذلك : أن جنس الأجناس له نسبة إلى ما دونه ، إذ هو أعلى الأجناس كلها ، وليس له نسبة إلى شيء قبله ، إذ كان في أعلى منزلة والمبدأ الأول .

١٥ ونوع الأنواع أيضا إنما له نسبة واحدة ، وهى النسبة التى له إلى ما فوقه ، وهى الأشياء التى هو نوعٌ لها . وأما النسبة التى له إلى مادونه فليست غير تلك ، إذ كان يقال له أيضا إنه نوع للأشخاص ، إلا أنه نوع للأشخاص من قبل أنه يحويها ، ونوع لما قبله من قبل أن الأشياء التى قبله تحويه .

٢٠ فقد يحدون جنس الأجناس بأنه جنس وليس بنوع . ويحدونه أيضا بأنه الذى ليس فوقه جنس يعلوه . ويحدون نوع الأنواع بأنه نوع وليس بجنس . والذى هو نوع ، لا تجوز لنا قسمته إلى أنواع ، هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو .

٦

والمتوسطات للطرفين يسمونها أجناسا بعضها تحت بعض ، ويجعلون كل واحدٍ منها نوعا وجنسا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة ^(١) . فأما التى ترتقى من قبل أنواع الأنواع إلى جنس الأجناس فيقال لها أنواع وأجناس ،

(١) ش : الحسن : لما أورد المثال على جنس الأجناس ونوع الأنواع والمتوسطة بينهما فى مقولة الجوهر وأوضحه منه ، أخذ أن يورد المثال أيضا على ذلك من الأنساب . وهذا هو مثال مشهور عند اليونانيين : فقيم أغاغنن مقام نوع الأنواع ، وزبوس مقام جنس الأجناس ، وباقي الآباء بين هذين مقام المتوسطة .

وأجناس بعضها تحت بعض ، بمنزلة أغاممن بن أطروس بن فليس ابن طنطالس ، وآخر ذلك ابن زيوس . ولكنهم [١٥٠ ب] في النسب يرتقون إلى مبدأ واحد في أكثر الأمر ، وهو زيوس مثلا . فأما في الأجناس والأنواع فليس الأمر كذلك ، لأن الموجود ليس هو جنسا واحدا عاما لجميعها ولا كلها متفقة في جنس واحد هو أعلى منها كما يقول أرسطوطالس ، ولكنا نهب ^(٣) أن الأجناس الأول على ما في كتاب ” المقولات ” عشرة ، وأنها

(١) ش : الحسن : قبائل اليونانيين ترتق في النسب إلى ثلاثة أنفس : إلى زيوس ، وإلى فوسيدون ، وإلى أفلاطون (فوقها : لا القباسوف) : فأغمنون يرتق إلى زيوس في النسب ، وإيروس إلى فوسيدون ، وعدوس إلى أفلاطون . وهؤلاء الثلاثة — أعنى زيوس وفوسيدون وأفلاطون — يرتقون إلى فرولس ، فإن أباهم هو أفرانوس ، وأفرانوس هو ابن زيوس القديم الذي إليه يشير أميروس بقوله إنه أب الكل . فزيوس الثاني هو ابن أفرانوس وأخو فوسيدون وأفلاطون ، لأن هؤلاء إخوة ، أعنى زيوس وفوسيدون وأفلاطون . فزيوس الثاني قسم مع إخوته التركة ، وأولد طنطالس ؛ وطنتالس أولد فليس ؛ وفليس أولد أطراوس ؛ وأطراوس أولد أغاممن ؛ وأغاممن أولد أرسطيس — وهو الأب القريب الذي يقوم مقام نوع الأنواع ، لأنه أولد طساماوس ، وماغافاش ، لا كما يقول فرفوروس في هذا الموضع أن الأب القريب هو وأغاممن . والدليل على ذلك قوله في صدر ” إيساغوجي ” لما تكلم في مبدأ الكون من الوالد البعيد قال : أرسطيس عن طنطالس . فهو إذن يرق أرسطيس هذا إلى طنطالس . وقد يجوز أن يكون وقع في النسخ غلط وسقط اسم أرسطيس منها . وأيضا فإن الأمثلة التي أوردها من الأنساب إن أخذت على أنه أوردها مساوية لما أورده من أنواع الجوهر ولم يورد أرسطيس فيها عجزت واحدا .

(٢) ش : إنما قال : ” في أكثر الأمر ” لأن بعض اليونانيين يرتق في النسبة إلى أخيه الذي يقال إن سولن من نسله .

(٣) ش : أفلاطون يقول إن الموجود جنس للمقولات . وفرفوروس أفلاطوني ، فلذلك قال : نهب — أى : نفر ونسلم أن الأجناس الأول على ما في كتاب ” المقولات ” عشرة كما يقول أرسطوطالس .

بمتزلة عشرة مبادئ أول ، ومتى سماها إنسان موجودات ، وإنما يسميها
باتفاق الاسم ، لا بالتواطؤ . وذلك أن الموجود ، لو كان جنسا واحدا
عاما لجميعها ، لقد كانت تسمى كلها موجودات على طريق التواطؤ .
فإذ كانت الأوائل عشرة ، فإن الاشتراك بينها إنما هو في الاسم فقط ؛
لا في القول الذي بحسب الاسم ^(١) : فأجناس الأجناس إذا عشرة . فأما
أنواع الأنواع فقد توجد في عدد ما ، وليست بغير نهاية . وأما الأشخاص
التي هي بمد أنواع الأنواع بغير نهاية ^(٢) ^(٣) .

(١) ش : الحسن : الأمور منها ما هو محدود عندنا وعند الطبيعة ، وهي الأجناس العالية ؛
ومنها ما هو محدود عند الطبيعة غير محدود عندنا ، وهي أنواع الأنواع ؛ ومنها ما ليس هو محدودا ،
لا عندنا ولا عند الطبيعة وهي الأشخاص .
(٢) ش : أى أن القوة على تكويتها لا تنفد .

(٣) ش : الحسن : غرض فرفوريوس في هذا الفصل المعلم على أوله وإلى آخر الكلام
في النوع أن يفيدنا خمسة مطالب يحتاج إليها الناظر في الصناعة المنطقية : الأول منها يفيدنا فيه
شروطا نتفع بها في أمر القسمة ؛ والثاني يعلمنا ما خاصة القسمة ؛ ويقول إنها هي التي تصير
الواحد كثيرا . وإنما قصد أن يفيدنا ذلك ، لأن منها تقوم صناعة التحديد . ويعرفنا فيه أيضا
خاصة صناعة التحديد ، وهي أن يجمع الكثير إلى واحد . وإنما قصد لتعلمنا ذلك لأن منها يقوم
البرهان . والثالث : يعلمنا شروطا نحتاج إليها في صناعة البرهان ، وهو أن يعرفنا أى هذه الخمسة
أعم ، وأياها أخص ، وأياها مساو ، وكيف يحمل بعضها على بعض ، وأى شيء منها يحمل على أى
شيء منها . وهذا نحتاج إلى الوقوف عليه ضرورة في البرهان . وهذه الثلاثة المطالب هي التي
ذكرها في صدر كتابه فقال إن هذا النظر نافع أيضا فيها . والرابع فهو أنه لما تكرر في قوله ذكر
الجزئ أخذ أن يرسمه ويعرفنا ما الذي يريد بقوله : جزئ . والخامس : فهو أنه لما كان جنس
الأجناس كلا (ص : كل) فقط ، والشخص جزء فقط ، والمتوسطة بينهما كل وجزء ، وكان
الكل والجزء من المضاف ، أخذ أن يعرفنا أى حرف من حروف التصريف يضاف النوع إلى
ما قبله وإلى ما بعده . — فهذه هي المطالب التي يعلمناها فرفوريوس في هذا الفصل . وقد علمنا
عليها بحروف المعجم بزقة (— علمنا عليها بحروف المعجم أيضا في الطبع) .

(١) ولذلك يأمر فلاطن المنحدرين من أجناس الأجناس إلى أنواع
١٥ الأنواع أن يمسكوا عندها ، وأن يكون انحدارهم إليها بمتوسطات بعد أن
يقسموها بالفصول المحدثه للأنواع ، ويقول إن الأشياء التي بغير نهاية ينبغي
أن تترك ، فإن العلم لا يحيط بها .

(ب) وإذا انحدرنا إلى أنواع الأنواع فيجب ضرورة ، إذ كنا نقسم ،
أن نصير إلى كثرة . وإذا ارتقينا إلى أجناس الأجناس فيجب ضرورة
أن تجمع الكثرة ، لأن النوع جامع الكثير إلى طبيعة واحدة ، والجنس
٢٠ في ذلك أكثر جمعا منه . فاما الأشياء الجزئية والمفردة فمضد ذلك ، لأنها
تقسم الواحد دائما إلى كثرة ، وذلك أن الناس الكثيرين إنسان واحد
في اشتراك النوع ، والإنسان الواحد العام كثير بالجزئين ، فإن الشيء المفرد^(٢)
يقسم أبدا ، والعام جامع .

٧

(ج) وإذا قد وصفنا الجنس والنوع ما كل واحد منهما ، وكان الجنس
واحدا والأنواع [١٥١] كثيرة ، لأن قسمة الجنس أبدا إلى أنواع كثيرة
فإن الجنس أبدا يحمل على النوع ، وكل ما هو فوق يحمل على ما تحته .
فاما النوع فليس يحمل لا على الجنس القريب منه ولا على الأجناس التي فوق
ذلك الجنس لأنها لا تنعكس . وذلك أنه ينبغي أن تكون الأشياء التي تحمل

(١) ش : أى مثل الأشخاص الكثيرة ، فإنها تجمع وتصير بالنوع طبيعة واحدة ، إنسان
مثلا ، والجنس أكبر جمعا ، لأنه يجمع الأنواع . (٢) ش : مثل الجزئين .

على أشياء : إما مساويةً لتلك التي تحمل عليها كحمل الصهيل على الفرس ،
وإما أن تكون أكثر منها كحمل الحيوان على الإنسان . فإما الأشياء التي هي
أقل فليست تحمل على ما هو أكثر منها ، لأنه ليس لك أن تقول إن الحيوان
إنسان ، كما تقول إن الإنسان حيوان .

والأشياء التي يُحمل عليها النوع يُحمل عليها من الاضطراب جنسُ ذلك
النوع وجنسُ ذلك الجنس ، إلى أن نبلغ إلى جنس الأجناس . لأنه إن كان
قولنا : « سقراط إنسان » صادقا ، وأن « الإنسان حيوان » وأن « الحيوان
جوهر » — فقولنا إن « سقراط حيوان » و « جوهر » صادق . فإذا كانت
إذا الأشياء العالية تحمل على ما هو تحتها دائما ، فالنوع يحمل على الشخص ،
والجنس على النوع وعلى الشخص ، و١٠ جنس الأجناس يحمل على الجنس
أو الأجناس ^(١) (إن كانت المتوسطة التي بعضها تحت بعض كثيرة) ، وعلى
النوع ، وعلى الشخص . وذلك أن جنس الأجناس يحمل على جميع الأجناس
والأنواع والأشخاص التي تحته . والجنس الذي قبل نوع الأنواع يحمل على
جميع الأنواع ، وعلى الأشخاص . والنوع ، الذي هو نوع فقط ، يحمل على
جميع الأشخاص . والشخص يحمل على واحد فقط من الجزئيات .

(١) ش : أبو بشر : إنما قال : « الجنس أو الأجناس » لأن من المقولات ما بين
جنس الأجناس والنوع الأخير منها متوسطات كثيرة مثل الجوهر والإنسان ، فإن بينهما متوسطات
كثيرة ، ومنها ما ليس بينهما متوسطات كثيرة مثل جنس المضاف ، فإنه ينقسم إلى جنسين
فقط : إلى ما يختلف تصريفه ، وإلى ما لا يختلف تصريفه .

- (د) والذي يوصف بأنه شخص هو بمنزلة : سقراط ، وذلك الأبيض ،
 وهذا المقيل ، كأنك قلت : ابن سفرونسقوس^(١) ، إن كان إنما له من البنين
 ٢٠ سقراط وحده . وإنما يقال لأمثال هذه الأشياء أشخاص ، من قبل أن
 كل واحد منها قد يقوم من خواص لا يمكن أن توجد جملتها بعينها
 [١٥١ ب] وقتا من الأوقات في آخر غيره من الأشياء الجزئية . فإن
 خواص سقراط لا يمكن أن توجد في آخر غيره من الجزئيين . فأما خواص^(٢)
 ٢٥ الإنسان ، أعنى العام ، فقد توجد بأعيانها في كثيرين ، لا بل في جميع الناس
 الجزئيين من جهة ما هم ناس^(٣) .

- (هـ) فالنوع إذا يحوى الأشخاص ، والجنس يحوى النوع ، لأن الجنس
 ٨ كُلُّ ما ، والشخص جزء ، والنوع كُلُّ وجزء ، غير أنه جزء لشيء آخر ، وليس
 هو كلاً لآخر^(٤) ، لكنه كُلُّ في آخر ، وذلك أن الكل في الأجزاء .

- فقد وصفنا أمر الجنس والنوع ، وقلنا ما جنس الأجناس وما نوع
 الأنواع ، وما الأشياء التي هى بأعيانها أجناس وأنواع ، وما هى الأشخاص ،
 ٥ وعلى كم جهة يقال الجنس والنوع .

(١) Sophroniscus ، والد سقراط .

(٢) ش : مثل الضحك وقبول العلم والمعرفة وتعلم الصنائع .

(٣) ش : إنما قال هذا لأن خواص الإنسان ليس إنما توجد للشخص من حيث هو

شخص ، بل من حيث هو نوع .

(٤) ص : كل .

القول في الفصل

فأما الفصل^(١) فيقال عاما، وخاصا، وخاص الخاص . لأنه قد يقال في شيء إنه يخالف بفصل عام متى كان يخالف نفسه أو غيره بغيرية، كيف كانت المخالفة : فإن سقراط يخالف أفلاطون بالغيرية، ويخالف نفسه أيضا إذ كان صبيّا نصار رجلاً وإذا كان يعمل شيئا وأمسك عنه وفي اختلاف الأحوال دائما .

ويقال في شيء إنه يخالف غيره بفصل خاص متى خالفه برّض غير مفارق، والعرض غير المفارق بمنزلة القنوة^(٢)، والشهلة، وأثر الجرح المندمل .
ويقال في شيء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان يخالفه بفضل محدث للنوع كالإنسان، فإنه يخالف الفرس بفصل محدث للنوع، أعني بطبيعة النطق .

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أن فريريوس يقسم الفصل العام إلى قسمين : إلى الطويل المدة، وإلى القصير المدة . ويقسم الخاص إلى قسمين : إلى ما هو من أول الجبلة والتكون كالقطعة والزرق، وإلى ما هو بالانفك كالجرح المندمل : أرسيدوس (كذا !) ؛ فإن أميروس لما رأى أرسيدوس (كذا !) وقد وقع به الجراح قال له : قد تفسرت على الآن ، ولم يقل له : إنك آخر . فلذلك يقال إن هذه الفصول تحدث غيرا ، لا آخر . ويقسم فصل خاص الخاص إلى قسمين : إلى المقسمة، وإلى المدققة .

(٢) القنوة (بكسر القاف وضمتها) في الأنف : ارتجاع أعلاه واحديداب وسطه وسبوغ طرفه ، أو نتوء وسط القصبة وضيق المنخرين ؛ هو أفنى ، وهي قنواء . — والشهله (بالضم) : أقل من الزرق في الحدة وأحسن منه ، أو أن تشرب الحدة حرة من قلة سواد الحدة حتى كأنه يصرب إلى الحرة ، شهله (كفجرح) واشهله اشهلالا، والعت : أشهل وشهلاء . (٣) فوقها : أي أكثر خصوصا .

(١) وبالجملۃ ، فإن كل فصل قد يحدث للشيء الذى يوجد فيه اختلافاً ،
غير أن الفصل الخاصّ والعام يحدثان غيراً ، وخاص الخاص يحدث آخر ،
وذلك أن [١١٥٢] من الفصول ما يحدث غيراً ، ومنها ما يحدث آخر .

(١) ش : قال الحسن : كلام فرفور يوس الذى أوله : « وبالجملۃ فإن كل فصل ... »
وآخره : « أو ملوّنا بضرب من الألوان فقد يزيد وينقص » عند هذه العلامة † — مخلاف
فيه : فقوم قالوا إن غرضه فيه أن يورد الاشتراكات والاختلافات التى بين هذه الفصول ،
أعنى العام والخاص ، وخاص الخاص ، على ما فهمه أليئوس وقوم من الاسكندرانيين . وقوم
قالوا إن غرضه أن يقسم الفصول قسمة أخرى ، أعنى إلى ما يحدث غيراً ، وإلى ما يحدث آخر .
وذلك أن فرفور يوس يقسم الفصول على ثلاث جهات : الأولى أن يقسمها إلى العام ،
والخاص ، وخاص الخاص . وعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أوله : « فأما الفصل فيقال
عاماً وخاصاً ، وخاص الخاص ... » ، وآخره : « بفصل يحدث للأشياء ، أعنى بطبيعة
النطق ... » وزعموا أن هذه القسمة للفصل هى لفرفور يوس .

والثانية هى التى يقسم بها الفصول إلى ما يحدث غيراً ، وإلى ما يحدث آخر ، أى نوع آخر مثل
النطق الذى إذا ضام الحيوان أحدث نوعاً آخر ، الملك مثلاً . وهذه القسمة فهى لأرسطو والس .
وفرفور يوس يعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أوله : « وبالجملۃ فإن كل فصل قد يحدث
للشيء الذى يوجد فيه اختلافاً ... » وإلى قوله : « وتغاير الأحوال » .

والثالثة هى التى يقسم بها الفصول إلى المفارق وغير المفارق ، ويقسم غير المفارق إلى ما بالذات ،
وإلى ما بالعرض . ويتكلم فى ذلك ويعبر عنه بقوله الذى أوله : « فينبغى أن نبين من فوق
أيضاً ... » وإلى آخر قوله : « أو ملوّنا بضرب من الألوان ، فقد يزيد وينقص » وهو آخر
الفصل المذكور . وأخلق أن يكون القول كما زعم هؤلاء ، لأن كلام فرفور يوس متوجه نحو
هذا الغرض .

(٢) فوقها : أى غيراً فى أحواله . (٣) ش : مثل الفصل العام .

(٤) ش : مثل فصل خاص الخاص .

٢٠ فالتى تحدث آخر سميت فصولا محدثة للأشياء، والتي تحدث غيرا تسمى فصولا على الإطلاق، لأن الحى^(١) إذا أضيف إليه فصل الناطق أحدث آخر ونوعا للحى . فأما فصل التحرك فإنه إذا أضيف إلى الحى يجعله غير الساكن فقط .

٩

ه فمن الفصول إذا ما يحدث آخر، ومنها ما يحدث غيراً فقط . فالفصول التى تحدث آخر، بها تكون قسمة الأجناس إلى الأنواع ، وبها تستوفى الحدود، إذا كانت من جنس ومن أمثال هذه الفصول . فأما الفصول التى تحدث غيراً فإنها تحدث عنها غيرية فقط وتغاير الأحوال .

١٠ فينبغى أن يتبدأ من فوق أيضاً فأقول : إن الفصول منها ما هى مفارقة ، ومنها غير مفارقة . فالتحرك، والسكون، وأن يصح الإنسان ويمرض، وما أشبه ذلك - ففصول مفارقة . فأما أن يوجد أفنى أو أفطس أو ناطق أو غير ناطق - ففصول غير مفارقة . ومن غير المفارقة ما توجد بذاتها، ومنها على طريق العرض . وذلك أن الناطق موجود للإنسان بذاته، وكذلك المائت وقبول العلم . فأما أن يكون أفنى أو أفطس فعلى طريق العرض ، لا بذاته . فالتى توجد لشيء بذاتها فقد توجد فى قول الجوهر وتحدث أخرى، فأما التى هى على طريق العرض فليست توجد فى حد الجوهر ولا تحدث

(١) ش : قد أخذ أن يوضح ما ذكره بالمثال .

(٢) فوقها : قول .

آخر، بل إنما تحدث غيرا فقط . والتي توجد بذاتها لا تقبل الأكثر [١٥٢ب]
والأقل . فاما التي هي على طريق العرض فلانها تقبل الزيادة والنقصان وإن
كانت غير مفارقة . وذلك أن الجنس لا يحمل على ما هو له جنس بالأكثر

(١) ش : قال الحسن : قد يشكك على فروريوس فيقال : زعمت أن فصل خاص الخاص
لا يقبل الأكثر والأقل ، والخاص يقبل . وها نحن نوجدك من فصول خاص الخاص ما يقبل
الزيادة والنقصان . ومن فصول الخاص ما لا يقبل من ذلك أن يفرقه البصر من فصول خاص
الخاص للبياض ، لأنها مأخوذة في حده ، والجمع للبصر من فصول خاص الخاص للسواد . وقد
يوجد سواد أشد جمعا للبصر من سواد آخر ، فإن جمع سواد الغراب لأبصارنا أشد من جمع سواد
القار مثلا والأبنوس ، وكذلك البياض الموجود في الطائر المسقى قفنس أشد تفرقة للبصر من
الثلج . فقد وجدنا إذن من فصول خاص الخاص ما يقبل الأكثر والأقل . ومن ذلك أن سقراط
ابن سفروفسقوس الذى من أهل ايشنية يوجده له عرض خاص ، وهو أنه ابن سفروفسقوس من
أهل ايدنية . وهذا لا يوجد بالأقل والأكثر في وقت من الأوقات ، فانه ليس إنسان في أنه ابن فلان
أو من بلدة فلان بأكثر من إنسان آخر في أنه ابن فلان أو من بلدة فلان . فقد وجدنا إذن من
فصول الخاص ما لا يقبل الأكثر والأقل .

فقول في الجواب عن الشك الأول : إن قولنا في البياض إنه لون مفرق للبصر ليس هو
رسما لبياض قفنس أو لبياض الثلج ، بل هو للبياض المطلق ، أعنى لمعنى البياض وذاته التى يدل عليها
بحدّه . وهذا ليس يختلف ألبنة ، وليس منه ما هذا المعنى موجود له بالأقل والأكثر . وإنما
عرض أن يكون قفنس أشد تفرقة من بياض الثلج ، من أجل الهيولى الذى وجد فيها البياض
المطلق . فإنه لما كانت الهيولى القابلة للبياض في الثلج وقفنس مختلفة ، كان قبولها لمعنى البياض
مختلفا ، فوجد بعضها ، وهو القفنس مثلا ، بالأكثر ، وبعضها ، وهو الثلج ، بالأقل . وهذا
الشك وهذا الحل غير لائق بهذا الموضع ، لأنه نظر إلى المعنى ، والنكته فيه هي أن المعانى تجر يدها
أكل منها إذا قارنت الهيولى .

وأما الجواب عن الشك الثانى : فهو أن الفصول التى أوردت لسقراط ليست فصولا خاصة ،
بل خاص الخاص ، لأنها تفصل سقراط من المشارك له في الاسم .

والأقل ، ولا فصول الجنس أيضا التي بها ينقسم ، لأن هذه الفصول هي
المتحدة لحد كل واحد . والوجود لكل واحد واحد بعينه غير قابل للزيادة
والنقصان . فاما أن يكون أفى أو أفض أو ملونا بضرب من الألوان فقد
يزيد وينقص † .

١٠

فإذا نكح أنواع الفصل ثلاثة ، وكان منها ما هو مفارق ، ومنها غير
مفارق ، ومن غير المفارق أيضا منها ما هي بذاتها ، ومنها ما هي على طريق

(١) فوقها : أى الإنسان .

(٢) ش : قال الحسن : لما قسم فرفوريس الفصل إلى الأقسام المذكورة ، ثم بين أن
غرضه منها الكلام في الفصول الذاتية ، أخذ أن يقسمها . فهو يقول : إن منها مقسمة ، ومنها
مقومة . فالمقسمة هي التي بها ينقسم الجنس إلى الأنواع مثل قسمتنا الحيوان إلى الناطق وغير
الناطق ، والمائت وغير المائت . والمقومة هي التي تقسم طبيعة النوع ، مثل الناطق والمائت
المقومين لطبيعة الإنسان . وهو يبين أن الفصول القاسمة غيرها إذا أخذت مقومة بمجتبئ : الأولى
منها أن إذا أخذنا شيئا واحدا بعينه ، مثل الحيوان ، لم نجد الفصول القاسمة له هي المقومة .
فإن الفصول القاسمة له هي : الناطق وغير الناطق ، والمقوم : المتنفس والحساس . والثانية
أنا إذا أخذنا فصلا واحدا مثل الناطق مثلا لم نجده مقوما لشيء واحد بعينه ، وقاسما ، بل وجدناه
من الفصول المقومة للإنسان والقاسمة للحيوان . وهاتان الجتان كحجة واحدة . فيحصل من هذا
أن فصول خاص الخاص هي واحدة بأعيانها ، مقسمة ، ومقومة ، لكن ليس لشيء واحد بعينه ،
بل مقسمة للأجناس التي هي أعلى ، ومقومة للأنواع التي تحت تلك الأجناس . وقد تنبأ للإنسان
الزيادة على هذا أن يقول : لو كانت الفصول المقسمة هي المقومة ، لقد كان ما يوجد له الفصول
المقسمة توجد له الفصول المقومة ، فإن الأجناس العالية ، مثل الجوهر مثلا ، توجد له فصول
مقسمة وهي : الجسمية ، وغير الجسمية ، وليس توجد له فصول مقومة . فأنواع الأنواع لها
فصول مقومة ، وليس لها فصول قاسمة . فإذا ليست الفصول المقومة هي المقسمة . ولعل قائلا
يقول : فما الذى يقال في المتوسطة ؟ فإن لها فصولا قاسمة وفصولا مقومة . فنقول إن تلك ،
أيها القائل ، ليست واحدة بأعيانها ، لأنها قاسمة لما فوق ومقومة لما تحت ذلك الجنس .

- ١٠ العرض ، والفصول أيضا التي هي بذاتها منها ما بها تقسم الأجناس إلى الأنواع ، ومنها ما بها تصير المنقسمة أنواعا ، مثال ذلك أنه لما كانت ^(١) الفصول الموجودة للحي بذاتها هي هذه : المتنفس ، والحساس ، والناطق ، وغير الناطق ، والمائت ، وغير المائت — صار فصلا المتنفس والحساس ^{مُؤَمِّين} لجوهر الحى ، لأن الحى هو جوهر حساس متنفس . فأما فصول المائت وغير المائت ، والناطق وغير الناطق فمقسمة للحي ، لأنها تقسم الأجناس إلى الأنواع . غير أن هذه الفصول المنقسمة للأجناس ^(٢) قد تكون متممة ومقومة للأنواع ، لأن الحى ينقسم بفصل الناطق وفصل غير الناطق ، وبفصل الميت أيضا وغير الميت . ولكن فصل المائت والناطق مقومان للإنسان ، وفصل الناطق والمائت مقومان للحيوانات وغير الناطقة . وكذلك أيضا الجوهر الأعلى : لما كانت له فصول تقسمه — وهى : المتنفس وغير المتنفس ، والحساس وغير الحساس — صار فصلا : المتنفس

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أن الموجود يقال على ضربين : فنه ما يوجد الموضوع فى حده ، ومنه ما يوجد هو فى حد الموضوع . فالذى يوجد فى حد الموضوع مثل أخذنا فى حد الإنسان وهو الموضوع : الناطق والمائت ، وهذه هى الفصول المقومة . والذى يؤخذ فى حد الموضوع فهى مثل الفصول القاسمة ، فإنا إذا أردنا أن نقول : ما النطق ؟ قلنا : إنه حيوان — تقدم مقدمتين ينتج نتيجة .

(٢) فوقها : أى أن هذه الفصول إذا أخذت متقابله تصير مقسمة ، وإذا أخذت فصلين فصلين منها على غير تقابل كانت مقومة .

والحساس، إذا [١١٥٣] حصلا مع الجوهر، أحيثما الحى . فلأن هذه
الفصول بأعيانها إذا ما أخذت بنحو^(٢) من الانحاء تكون مقومة، وإذا أخذت
بنحو آخر^(٣) تصير مقسمة، سميت بأجمعها محدثة الأنواع .

والحاجة فى قسمة الأجناس ، والحاجة فى الحدود إنما هى إلى هذه^(٤)
الفصول غير المفارقة التى على طريق العرض والحدود ، فأحرى يأتى تحتاج
إلى المفارقة .

وقد يتحدثون هذه الفصول فيقولون إن الفصل هو الذى به يفضل^(٥)
النوع على الجنس . وذلك أن الإنسان له شىء يفضل به على الحى وهو^(٦)

- (١) فوقها : أى القاسمة . (٢) فوقها : أى على غير تقابل .
(٣) فوقها : أى متقابلة . (٤) فوقها : أى الذاتية .

(٥) ش : الينوس : لما كان فصل خاص الخاص موجودا للنوع ، وجب أن يكون علما
به من النوع ؛ فإن الفصل يعرف : إما من قياس النوع إلى الجنس — ومن هذارسم بأنه الذى
به يفضل (فوقها : يزيد) النوع على الجنس فضلا جوهريا (فوقهما : زيادة جوهرية) — ؛
وإما من قياس الأنواع بعضها إلى بعض . والفصل يعرف من قياس الأنواع بعضها إلى بعض
على وجهين : أما عندما يؤخذ كالمقوم (فوقها : متوما) فيحد من هذه الجهة (ب) أنه المحلول
على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شىء هو . وأما عندما يؤخذ مقسما فانه يحد من هذه
الجهة بأنه (ح) الذى به يختلف كل واحد من الأمور اختلافا جوهريا . (د) وأما من قياس
الأنواع بعضها إلى بعض وإلى الجنس ، فانه من هذه الجهة قد يحد بأنه الذى من شأنه أن يفرق ما
تحت جنس واحد بعبء تفرقة جوهرية . (٦) فوقها : هذا الرسم هو المأخوذ من قياس
النوع إلى الجنس . (٧) فوقها : أى يزيد . (٨) ش : يجب أن يقال إن الفصل هو الذى
يزيد به النوع على الجنس زيادة جوهرية ، لأنه إن لم يزد جوهره فسد المعنى . فإن الإنسان يزيد
على الحيوان بأنه متعصب القامة ، عريض الأظفار ، وليس هذه من الفصول التى غرضه تحديدها .

الناطق والمائت ، لأن الحى ليس هو واحداً من هذين . وإلا : فمن أين

(١) فوقها : فى أخرى : لأن الحى ليس هو ولا واحداً من هذين . (٢) ش : قال الحسن بن سوار : لما قال فرفور يوس إن النوع يفضل على الجنس بأنه قد توجد له الفصول وليست موجودة فى الجنس ، فكلما يقول له قائل : ليس يفضل النوع على الجنس بوجود الفصول له ، لأنها — أعنى الفصول — موجودة أيضاً للأجناس ، لأنها لو كانت موجودة للأنواع ولم تكن للأجناس لزم أن يكون شئ من لا شئ ، لأنه إذا لم تكن الفصول موجودة للأجناس ، فن أين اقتنت الأنواع الفصول ؟ — وأحسن هذا الشك الداخلى عليه ، وأوما إليه بأوجز ما يكون من الكلام بقوله : « وإلا ، فن أين اقتنت الأنواع فصولاً ؟ » — أخذ أن يحله بأن أزم الوضع بأن الفصول موجودة فى الجنس محالاً ، فقال : « ولا الفصول أيضاً المتقابلة بأجمعها له وإلا صارت الفصول المتقابلة لشيء واحد بعينه معا » — كأنه يقول : إن قولك ، أيها المتشكك ، ووضعك بأن الفصول موجودة فى الجنس ، وهو الذى به تم لك فسخ الرسم الذى أوردناه للفصل — محال . وذلك أنك إن وضعت أن الفصول موجودة للجنس لزم أن تكون المتضادة ، مثل الناطق وغير الناطق ، فى شئ واحد بعينه معا ، أعنى فى الحيوان ، وكذلك المائت وغير المائت . ولأن وجود المتضادة فى شئ واحد بعينه لا يمكن ، يلزم ألا تكون الفصول موجودة فى الجنس .

فكأن المتشكك عاذ فقال إنه قد لزم إذن مما قلنا أن تكون الفصول موجودة فى الجنس وغير موجودة : أما موجودة فللزم الوضع بأنها غير موجودة كون شئ من غير شئ ، وأما غير موجودة فللزم الوضع بأنها موجودة كون المتضادة فى شئ واحد بعينه معا ، وأن يكون الشئ موجوداً وغير موجود معا فى شئ واحد بعينه محال — فهذه حيرة أخرى . فكأن فرفور يوس قال : أما أن يكون شئ واحد بعينه موجوداً وغير موجود معا بالفعل فهو لعمرى محال ؛ وأما أن يكون موجوداً بالقوة وغير موجود بالفعل فانه غير محال — كذلك الفصول ، أيها المتشكك فى الوجود فى الأجناس بالقوة لا بالفعل على ما يعتقده المشاؤون الذى كلامنا فى هذا الكتاب إنما هو بحسب آرائهم . وبهذا تخلص الحيرة بأن شيئاً يكون من لا شئ . فانه ليس بمحال أن يكون شئ بالفعل من غير موجود بالفعل وموجود بالقوة . وإنما المحال الذى لا يمكن تصوره ، فضلاً عن وجوده ، أن يكون شئ من غير شئ على الإطلاق ، أى مما ليس بوجوده أثبتة : لا بالقوة ولا بالفعل . وتخلص أيضاً الحيرة بأن المتضادة تكون موجودة فى شئ واحد بعينه بالفعل ؛ وأما بالقوة فانه غير محال . فهذا هو نسق ما قاله فرفور يوس .

وقد ينبغي أن نعيد الشك وتلخصه ليكون التأمل له أقوى فنقول إنه مبنى على مقدمتين معترف بصدقهما : الأولى أنه لا يكون شئ من لا شئ ، وهذه مجمع عليها . والثانية أن المتضادة لا يمكن أن توجد معاً فى شئ واحد بعينه . فلما أخذها بين المقدمتين بحث عن الفصول الموجودة فى الأنواع =

اقتدت الأنواع فصولاً؟ ولا الفصول أيضاً المتقابلة بأجمعها له؛ وإلا صارت

== المرتبة تحت جنس واحد بعينه : هل هي موجودة في الجنس ، أم لا ؟ ويلزم القولين جميعا محال ، أعنى وجود الفصول في جنس ولا وجودها . يقول : إنه إن كانت الفصول موجودة في الجنس ، لزم أن تكون المتضادة في شيء . واحد بعينه معاً مثل أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت ، في الحيوان . وهذا محال ، لأننا قد وضعنا أن المتضادة لا يمكن أن توجد في شيء . واحد بعينه معاً . وإن لم تكن موجودة في الجنس لزم أيضاً محال وهو : أن يكون شيء من لا شيء . ، لأنه إذا كانت الفصول موجودة للأنواع وليست موجودة للأجناس ، فنأين اتننت الأنواع الفصول ؟ ومن أين جاءت ؟ فهذا هو الشك . وهو يحل على ضربين : أحدهما بحسب رأى أرسطوطاليس وأصحابه ، والآخر بحسب رأى الأفلاطونيين . فان أصحاب أرسطوطاليس يحلونه بما أورده فرفوريوس ، وذلك أنهم يقولون إن الفصول موجودة في الجنس بالقوة لا بالفعل ، فلائها موجودة بالقوة ما لا يلزم أن يكون شيء من لا شيء ، فإن الموجود بالقوة هو شيء ما . ولا يمنع أيضاً أن تكون الفصول المتضادة على هذا الوجه موجودة معاً ، أعنى بالقوة ، لأن المحال هو أن تكون المتضادة موجودة معاً بالفعل .

وأصحاب أفلاطون يحلونه بأن يقولوا إن الفصول موجودة في الجنس بالفعل . وليس بمحال أن تكون المتضادة في شيء . واحد بعينه معاً بالفعل ، كالأشياء المعقولة والمبصرة ، فان العقل يوجد فيه معنى السواد ومعنى البياض ، وهما متضادان ؛ والبصر تحصل فيه صورة الأسود والأبيض ، وهما متضادان . وإنما المحال أن تكون المتضادة في شيء . واحد بعينه على أنه جسم هيولاني . فأما ما ليس بجسم هيولاني فانه ليس بمحال أن توجد فيه الأشياء المتضادة معاً .

فكأنه الآن يحصل من كلام هؤلاء أن الجنس ، الحيوان مثلاً ، إذا حصل معقولا كان غير هيولاني ، لأن العقل لا يلبس الهيولي ، أعنى أنه تجرد معقوله من الهيولي . فإذا كان الحيوان معقولا ، لم يتنع أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت موجودين (ص : موجودان) فيه . إلا أن هذا معقول . وأصحاب أفلاطون يسمون المعقول موجودا بالفعل ، وأصحاب أرسطوطاليس لا يطلقون ذلك إلا في الموجود المحدوس [هامش ١٥٣ ب] .

وقد حل إليونس هذا الشك حلا جيدا بأن قال ما هذا معناه : قولنا إن الشيء الواحد بعينه يكون المتضادين معاً على وجه ما لا يمكن ، وعلى وجه ما يمكن . فالذي لا يمكن هو أن يكون الشيء الواحد بعينه الموجود بالنقل المتضادين معاً بالفعل ، أعنى أن يكون الشيء الذي يوجد فيه المتضادان موجودا بالفعل ، وأن يكون المتضادان فيه معاً بالفعل مثل هذا المشار إليه ، أعنى في أن يكون هذا المشار إليه حاراً وبارداً من جهة واحدة بعينها .

وأما الجهة التي عليها يكون الشيء الواحد بعينه المتضادين معاً فهي تنقسم على ثلاثة أنحاء : الأول : منها أن يكون الشيء الواحد بعينه أحد المتضادين بالفعل والآخر بالقوة ، مثل الجسم الحامل لحرارة النار : فإنه حار بالفعل بارداً بالقوة . فأحد المتضادين موجود بالفعل ، والآخر بالقوة ==

الفصول المتقابلة لشيء واحد بعينه معا .

== والثاني : أن يكون الشيء الواحد بعينه المتضادين معا بالقوة ، مثل الأدكن الذى هو وسط بين الأبيض والأسود . فإن كل واحد من هذين ، أعنى الأسود والأبيض ، موجود (ص : موجودا) فيه بالقوة . فإن الأدكن فيه معنى السواد ، وفيه معنى البياض معا ، لكن بالقوة . والثالث : فهو أن تصور المعنى العام ، مثل الحيوان . فإننا إذا تصورناه أخذناه من غير أن يوحد له معنى التضاد ، لأنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة . فإن هذا المعنى ليس يوجد معه : لا أنه ناطق ، ولا أنه غير ناطق ، ولا مائت ولا غير مائت ، فيحصل معه ولا من غير تضاد . ولأن الحيوان الموجود فى النفس هو الموجود فى الإنسان الذى هو ناطق ، وفى الثور الذى هو غير ناطق ، وكان الناطق وغير الناطق متضادين معا ، يكون الحيوان الذى فى النفس يوحد له المتضادان فى الوجود بالفعل ، لأن ليس فى الوجود حيوان بالفعل مفرد ، عرض له أن كان ناطقا أو غير ناطق ، بل الحيوان الموجود هو إما ناطق وإما غير ناطق ؛ بل الذى فى النفس هو الذى عرض له فى الوجود أن كان ناطقا أو غير ناطق . وليس هذا محالا (ص : محال) ، لأن المحال هو أن يكون شيء موجود بالفعل يصير المتضادين معا بالفعل . وهذا معنى لطيف جدا فهمته عن إليئوس وكسوته هذه العبارة بأرضح ما قدرت عليه ، وزدت فيه زيادات صالحة تنبئ عنه .

وإليئوس يقول إن فرفور يوس يشير بقوله : « بالقوة » إلى الحسد ، أى أن فرفور يوس يريد بقوله : « ولكن الفصول التى تحت الجنس هى له بأجمعها بالقوة » — أى أن الحيوان المعقول ، وهو ما يحصل فى النفس من حده القائل : إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة ، أى أن هذا المعقول إذا شابه غير ناطق صار غير ناطق ، وإذا شابه الناطق كان ناطقا . فلا أنه إذا لابس هذا صار هو ، وإذا لابس ضده صار هو ، وكأن هذا المعنى ، أعنى المعقول ، يشبه المعنى الموجود بالقوة الذى يصير كل واحد من المتضادين — سواء فرفور يوس بالقوة من طريق مشابهة لما هو موجود بالقوة .

ويجب أن تعلم ، مما ذكرناه ، أن الموجود بالفعل يقال على ضربين : فإن قولنا مثلا : إن هذا الإنسان كاتب بالفعل ، يفهم منه معنيان : أحدهما أنه هو ذا يكتب ؛ والآخر إذا نظرنا إليه وقد أمسك عن الكتابة ، فإن هذا نقول فيه : إنه كاتب بالفعل لأن الكتابة ملكة له . وكذلك أيضا قولنا : إن هذا الإنسان كاتب بالقوة ، يفهم منه معنيان : أحدهما يشاربه إلى الإنسان الذى من شأنه ويمكن فيه أن يكون كاتباً مثل الصبي . والآخر إلى الإنسان الذى الكتابة ملكة له ، لكنه ليس هو ذا يكتب بالفعل . وهذا هو الضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالفعل . فالضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالفعل هو الضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالقوة . ==

ولكن الفصول التي تحته هي له بأجمعها بالقوة على حسب ما يعتقدون؛
فأما بالفعل فليس هي له ولا واحد منها . وعلى هذه الجهة لا يكون شيء
من أشياء غير موجودة، ولا تكون المتقابلات في شيء واحد بعينه معا .

وقد يتحدثون الفصل أيضا على هذه الجهة : الفصل هو المحمول على
كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شيء هو، لأن الناطق والمأث
محمولان على الإنسان، ويقال الإنسان بهما من طريق أى شيء هو، لا من
طريق ما هو . وذلك أنا إذا سئلنا عن الإنسان ما هو فالأولى أن نقول :
إنه حيوان . وإذا سئلنا عنه أى شيء هو فإن الأولى أن نصفه بأنه : ناطق
مأث . وذلك أن الأشياء مقومة من مادة وصورة، أو من أشياء قوامها

= فأصحاب أرسطوطاليس يشيرون بقولهم : « إن الفصول موجودة في الأجناس بالقوة »
إلى الضرب الثاني من ضربى الأشياء الموجودة بالقوة . و « أما » أصحاب أفلاطون فيشيرون
بقولهم : « إن الفصول موجودة في الجنس بالفعل » إلى الضرب الثاني من ضربى الأشياء
الموجودة بالفعل . فهما إذن يشيران إلى معنى واحد بعينه ، لأن الضرب الثاني من ضربى الأشياء
الموجودة بالفعل هو الضرب الثاني من ضربى الأشياء الموجودة بالقوة ، كما بينا آنفا . فهما
إذن متفقان .

(١) ش : أبو بشر : قد أخذ في أن يصحح ما قاله من أن الجنس يحمل بما هو، والفصل
من طريق أى شيء هو ، ويقول : كما أن الأشياء الصناعية المقومة من مادة وصورة إذا سئلنا
عما هي أجبنا بالمادة ، — فإننا إذا سئلنا عن التثال : ما هو ؟ قلنا إنه : نحاس ؛ وإذا
سئلنا : أى شيء هو ؟ قلنا : تمثال — كذلك الأشياء التي هي مقومة بما هو نظير المادة والصورة ،
مثل الإنسان مثلا الذي هو من الجنس وهو يقوم مقام المادة ، ومن الفصل وهو يقوم مقام
الصورة إذا سئلنا عنه : ما هو ؟ قلنا : حيوان ؛ وإذا سئلنا عنه : أى شيء هو ؟ قلنا : ناطق مأث .

[١٥٣ ب] مما هو نظير للمادة والصورة . فكما أن التمثال من مادة ،
 أى من النحاس ، ومن صورة ، أى من شكل التمثال — كذلك الإنسان أيضًا
 العام والنوعى ^(١) لأنه من شئ نظير للمادة وهو الجنس ، ومن صورة وهى
 الفصل . وهذه الجملة ، أعنى : حيًا ناطقًا مائتًا ، هى الإنسان ؛ كما أن تلك
 هى التمثال .

وقد يرمعون أمثال هذه الفصول أيضًا هكذا : الفصل هو الذى من
 شأنه أن يفرق بين ماتحت جنس واحد بعينه ، لأن الناطق وغير الناطق
 قد يفرقان بين الإنسان والفرس اللذين هما تحت جنس واحد ،
 أى : الحى .

وقد يصفونه أيضًا بهذه الصفة : الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست
 تختلف فى الجنس . فإن الإنسان والفرس لا يختلفان فى الجنس ، لأننا نحن
 وغير الناطقين حيوان . ولكن إذا أضيف إلى الحيوان : « الناطق » فُصلنا
 منها ؛ ونحن والملائكة ناطقون . ولكن إذا أضيف إلينا : « المائت »
 فُصلنا منهم .

١٢

(١) فوقها : بالأمر الكلى والجزئى .

(٢) ش : هذا النقل من أبى عثمان الدمشقى ردى . وجدناه فى السريانى فى نقول قديمة
 هكذا : « الفصل هو الذى إذا غير كل واحد من الأمور لم يغيرها الجنس » — أى أن الفصل
 هو الذى به يتغير كل واحد من الأمور ، لا بأن يحدث لها اختلافًا فى الجنس . وألينوس عبر
 عن هذا بأن قال : « إنه الذى به يحلف كل واحد من الأمور اختلافًا جوهرى » .

(٣) فوقها : منهم .

ولما زادوا في شرح أمر الفصل قالوا : إن الفصل ليس هو أى شيء
 اتفق مما يفرق بين أشياء تحت جنس واحد بعينه ، لكن هو الشيء النافع
 في الآتية ^(٢) ، وفيما هو الشيء ، والشيء الذى هو جزء من المعنى . لأن ليس ^(٣)
 قولنا في الإنسان أنه من شأنه استعمال الملاحة — فصلا له ، وإن كان خاصا
 للإنسان . لأنه لو كان فصلا للإنسان ، لقد كنا نقول : ” إن من الحيوان
 ما من شأنه استعمال الملاحة “ ، ومنه ما ليس من شأنه ذلك ، فنفصله من
 سائر الحيوان . ولكن قولنا : ” إن من شأنه استعمال الملاحة “ لم يكن متما
 للجوهر ولا جزءا له ، ولكنه تهيؤ للجوهر فقط ، بسبب أنه ليس هو من
 الفصول التى توصف بأنها محدثة للأنواع .

(١) ش : أبو بشر : لما كان الرسم يجب ألا يزيد على المرسوم ولا ينقص منه ، وكانت
 هذه الرسوم إنما أوردت للفصول الذاتية ، وكان قد تنطوى معها غير الذاتية ، قال : يجب أن
 يزداد في هذه الرسوم الشيء النافع في الآتية لتكون الرسوم مطابقة لما قصد رسمه ، لا زائدة عنه
 ولا ناقصة منه . وهذه الزيادة يجب أن تكون في الرسم الثالث والرابع . وأنا أظن أنه يحتاج
 إليها في الأول أيضا . $\xi\iota\upsilon\alpha\iota = (٢)$.

(٢) ش : أبو بشر : قد أخذ أن يوضح أنه لم يزد في الرسم الثالث والرابع الزيادة التى
 ذكرها انطوى فيه فصول غير ذاتية ، مثل التهيؤ لقبول الملاحة . فكأن قائلا قال له : ولم لا يكون
 التهيؤ فصلا ذاتيا ؟ فقال ، لو كان كذلك لقد كنا نقول إن من الحيوان ما هو كذا ، ومنه ما هو
 كذا . فكأن السائل قد عاد إليه فقال : ولم لا نقول هذا ؟ فقال : لأن هذا تهيؤ وموجود
 بالقوة واستعداد . فكأنه قد عاد فقال : ولم لا يكون هذا ؟ فقال : لأن الفصول الذاتية
 تحتاج أن تكون بالفعل .

- ١٠ فالفصول إذاً المحدثة للأنواع هي التي تحدث نوعاً آخر والتي توجد فيما هو [١١٥٤] الشيء .
- وقد نكتفي في الفصل بهذا المقدار .

القول في الخاصة

- وقد يقسمون الخاصة على أربع جهات : وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده وإن لم يعرض لكاه ، كاطب^(١) والهندسة للإنسان ؛
- ١٥ ومنها ما يعرض للنوع كله ، وإن لم يعرض له وحده ، كذى الرجلين للإنسان ؛

ومنها ما يعرض للنوع وحده ولجميعه وفي بعض الأوقات ، كالشيب لجميع الناس في وقت الشيخوخة ؛

والخاصة الرابعة هي التي يجتمع فيها أنها تعرض لجميع النوع وله خاصة وفي كل وقت ، كالضحك^(٢) للإنسان ، وإن لم يضحك دائماً ، ولكن يقال له " ضحك " من طريق أن من شأنه أن يضحك ، لا لأنه يضحك دائماً .

(١) ش : الحسن : لا يريد به القوة التي للإنسان على تعلم الهندسة والطب ، بل إنما يريد به الذي يطلب بالفعل ؛ فإن القوة على تعلم الهندسة والطب هي لكل الناس ، لا لبعضهم دون بعض .

وقد جود حنين في نقله هذا الفصل إلى المريانى ، فإنه نقله هكذا : « وإن لم يعرض لكاه ، بمنزلة استعمال الطب للإنسان أو الهندسة » .

(٢) ش : يريد القوة الموجودة على الضحك .

٢٠ وهذه الخاصة أبداً هي غريزية فيه كالصهيل للفرس . ويسمون هذه خواص^(١) على الحقيقة لأنها تنعكس ؛ وذلك أنه إن كان الفرس موجوداً ، فالصهيل موجود ؛ وإن كان الصهيل موجوداً ، فالفرس موجود .

القول في العَرَض

والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له . وهو ينقسم
٢٥ قسمين : وذلك أن منه مفارقاً ، ومنه غير مفارق . فإن النوم عَرَضٌ مفارق ،
١٣ والسواد عَرَضٌ غير مفارق للغراب والزنجي ؛ وقد يمكن أن يتوهم غراب
أبيض وزنجي قد ذهب عنه لونه ، من غير فساد الموضوع .

وقد يحدونه أيضاً بهذا الحد : العرض هو الذي يمكن فيه أن يوجد
شيء واحد بعينه وألا يوجد ، أو هو الذي ليس بجنس ولا فصل ولا نوع
ولا خاصة^(٢) ، وهو أبداً قائم في موضوع .

[[تم الفصل الأول من إيصاغوجي]]

[[الفصل الثاني من إيصاغوجي ، وهو الكلام في الاشتراك

والاختلاف الذي بين هذه الخمسة^(٣)]]

(١) ص : خواصا . (٢) ش : إنما زاد هذا للفصل بين العرض وبين الألفاظ غير الدالة ، فإن تلك ليست واحداً من هذه الأربعة . (٣) بالهامش أيضاً : زعم قوم من المفسرين أن هذا الفصل الثاني ينقسم إلى جزئين : ففي الجزء الأول يفيدنا الاشتراك والاختلاف الذي بين هذه الخمسة بعضها عند بعض على الإجمال ، أعني بأن ننظر في أي شيء تشترك كلها ، وبأي شيء يخالف واحد واحد منها الآخر . وفي الجزء الثاني يتكلم في الاشتراك الذي بين واحد منها ، واثنين اثنين منها أو بالباقية .

[١٥٤ ب] فإذا قد حددت وميزت جميع الأشياء التي قصدنا نحوها ،
أعنى الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض ، فينبغي أن نقول :
ما الأشياء التي تعمها ، وما التي تخصها .

< في المشترك بين الألفاظ الخمسة ^(١) >

- ١٠ فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثيرين ، غير أن الجنس يحمل على
الأنواع والأشخاص ؛ والفصل أيضا يحمل على ذلك المثال ؛ والنوع يحمل على
الأشخاص التي تحته ، والخاصة تحمل على النوع التي هي له خاصة ، وعلى
الأشخاص التي تحت ذلك النوع ؛ والعرض يحمل على الأنواع وعلى الأشخاص .
- ١٥ وذلك أن ” الحى ” يحمل على الخيل وعلى الكلاب ، إذ هي أنواع ، وعلى
الفرس المشار إليه إذ هما شخصان . ” وغير الناطق ” ^(٢) يحمل على الفرس
والكلب ، وعلى الجزئين ^(٣) منهم . فالنوع كأنك قلت : الإنسان يحمل على
الجزئين من الناس فقط . والخاصة ، كالضحك ، تحمل على الإنسان وعلى
الجزئين من الناس . و ” الأسود ” يحمل على نوع الغراب وعلى الجزئين
من الغراب ، وهو عَرَضٌ غير مفارق . والتحرك هو يحمل على الإنسان وعلى
الفرس ، وهو عَرَضٌ مفارق ؛ ولكنه يحمل أولاً على الأشخاص ، ويحمل ^(٤)
ثانياً على الأشياء التي تحوى الأشخاص .

(١) ليس في الترجمة العربية ؛ ولكن في اليونانية هكذا : περὶ τῆς κοινωρίας τῶν πέντε φωνῶν . (٢) أى الفصل . (٣) أى أفراد كليهما . (٤) ش : معنى هذا أن الأعراض إنما تحمل أولاً وتوجد في الأشخاص ، لأنها هي الموضوعة للأعراض ، وتوسطها يقال في الإنسان العام مثلا : إنه قاعد أو أسود .

< في المشترك بين الجنس والفصل ^(١) >

فالشيء العام للجنس والفصل هو أنهما يحويان أنواعاً؛ وذلك أن الفصل ^(٢)
أيضاً يحوى أنواعاً، وإن لم يكن يحوى جميع ما تحويه الأجناس . وذلك
أن « الناطق » ، وإن لم يكن يحوى غير الناطق، كالحیوان فإنه يحوى
الإنسان والملك : اللذين هما أنواع ^(٣) . وأيضاً فكل ما يحمل على الجنس من
طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته من الأنواع ^(٤) . وكل ما يحمل على
الفصل من طريق ما هو فصل فإنه يحمل على النوع الذى عنه تحدث . فإن
الحى الذى هو جنس من طريق ما هو جنس قد يحمل عليه « الجوهر » ^(٥)
و « المتنفس » ، وهذان أيضاً قد يحملان على جميع الأنواع التى تحت الحى ^(٦)
إلى [١٤٨] أن يبلغ إلى الأشخاص ؛ و « الناطق » ، إذ هو فصل ، قد ^(٧)

١٤

٥

(١) ناقص في الترجمة العربية ؛ ويوجد في اليونانى هكذا : περι της κοινωνίας

• γένους καὶ διαφορᾶς

(٢) ش : الجزء الثانى من الفصل الثانى .

(٣) يلاحظ أن المترجم العربى (والسريانى) يترجم بقوله : الملك (يفتح اللام) الكلمة التى

في اليونانى : Θεός أى : الله أو إله — وذلك لاعتبارات دينية .

(٤) فوقها : أى كما يحمل الجنس .

(٥) ش : الفاضل يحىي قال : ينبغى أن يكون هاهنا : « فإن الحى » ، الذى هو جنس ،

يحمل عليه كالجنس الجوهر .

(٦) ش : أى من حيث هو حيوان ، لا من حيث هو حيوان ما .

(٧) هنا تأتى الورقة ١٤٨ التى سبق موضعها في التجلید .

يحمل عليه من طريق ما هو فصل ، استعمال النطق ، وليس إنما يحمل استعمال النطق على الناطق فقط ، لكنه قد يحمل أيضا على الأنواع التي تحت الناطق .
 ويعم الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتفعا ارتفع ماتحتهما . فكما أنه
 متى لم يوجد حيوان لم يوجد فرس ولا إنسان ، كذلك متى لم يوجد ناطق
 لم يوجد شيء من الحيوان المستعمل للنطق .

< في الاختلاف بين الجنس والفصل ^(١) >

والشيء الذي يخص الجنس < هو > أنه يحمل على أكثر مما يحمل
 عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . وذلك أن « الحيوان » يحمل
 على الإنسان وعلى الفرس والطير والحية . و « ذو أربع » إنما يحمل على
 ما له أربعة أرجل فقط . و « الإنسان » يحمل على الأشخاص وحدها .
 و « الصهيل » يحمل على الفرس وعلى الجزئين . والعرض على ذلك المثال
 يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس .

وينبغي أن تأخذ من الفصول الفصول التي بها ينقسم الجنس ، لا المتممة
 لجوهر الجنس .

(١) ناقص في الترجمة العربية ، ويوجد في اليوناني هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς
 · τοῦ γένους καὶ τῆς διαφορᾶς

(٢) ش : < أبوي > شر : لما قال إن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل الفصل —
 ثلثا يقول له قائل : إن المتنفس ، وهو فصل ، يحمل على أكثر مما يحمل عليه الحيوان ، وهو
 جنس — فقال : ينبغي أن تؤخذ المقسمة لا المقومة ، فإن الفصول المقومة يصير بها الجنس
 نوعا ، والكلام إنما هو في الجنس .

٢٠ وأيضاً فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة، لأن « الحى » : منه ناطق،
ومنه غير ناطق . والفصول ليس تحوى الأجناس .

١٥ وأيضاً فإن الأجناس أقدم من الفصول اتى دونها ، ولذلك رفعها^(٢)
ولا ترتفع بارتفاعها، لأن الحى متى ارتفع ارتفع الناطق وغير الناطق . وأما
الفصول فليست ترفع الجنس ، وذلك أن الفصول إن ارتفعت كلها بقى^(٣)
الجوهر المتنفس الحساس متوهماً، وقد كان ذلك الجوهر هو الحى .

وأيضاً فإن الجنس يحمل : من طريق ما الشئ، والفصل يحمل كما قلنا :
من طريق أى شئ هو .^(٤)

وأيضاً فإن الجنس فى كل واحد من الأنواع واحد ، بمنزلة « الحى »
فى « الإنسان » . فأما الفضول فأكثر من واحد، كأنك قلت : ناطق،
مأث، قابل للعلم والعقل ، وهذه الفصول التى بها يخالف الإنسان سائر
الحيوان .

[١٤٨ ب] وأيضاً فإن الجنس يشبه المادّة، والفصل يشبه الخلقّة .
وقد توجد للفصل والجنس أشياء أحرّمع ما وصفنا تعمها وتخصها،
غير أنا نكتفى بهذه .

(١) ش : أبوبشر : الجنس يشبه المادّة . فالفصول فيه بالقوة . وقد شرحنا ذلك آنفاً .
والفصول ليست الأجناس فيها بالقوة . (٢) ش : الجنس موضوع للفصول ؛ فهو يقوم
مقام المادّة ؛ والموضوع أقدم بالطبع من المحمول ، وهو الصورة والخلقّة . (٣) فوقها :
من حيث هو طبيعة موضوعة . (٤) ش : إنما يحمل الفصل من طريق أى شئ هو وإذا
أخذ متباً . فأما إذا أخذ جزءاً من الحد حل بما هو .

< في المشترك بين الجنس والنوع ^(١) >

- ١٠ . والجنس ^(٢) والنوع قد يعمهما ، كما وصفنا ، أنهما يـَقْلان على كثيرين .
ويذنبى أن نستعمل النوع على أنه نوع ، لا على أنه جنس ، متى وجدنا الواحد بعينه نوعا وجنسا .

ومما يعمهما أيضا أنهما يتقدمان الأشياء التى يحلان عليها ، وأن كل واحد منهما أيضا كُلٌّ ما .

< فى الاختلاف بين الجنس والنوع ^(٤) >

- ١٥ . ويختلفان بأن الجنس يحوى الأنواع ، والأنواع تحوى من الأجناس ولا تحوى الأجناس ، وذلك أن الجنس يفضل على النوع . وأيضا فإن الأجناس يذنبى أن تُقدم فتوضع ؛ فإذا تُصوّرت بالفصول تحدث الأنواع ، ولذلك ما صارت الأجناسُ أقدمَ فى الطبع . وترتفع ، ولا ترتفع بارتفاع غيرها . وأيضا ^(٥) فتى وجد نوع وجد الجنس ، فأما متى وجد الجنس فليس يوجد النوع لا محالة . وأيضا فإن الأجناس تحمل على الأنواع على طريق

(١) ناقص فى الترجمة العربية ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ εἴδους .

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والنوع ثلاثة اشتراكات وستة اختلافات .

(٣) فوقها : هذا من حيث هما عامتان .

(٤) ناقص فى الترجمة العربية ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ γένους καὶ τοῦ εἴδους .

(٥) فوقها : أى وكذلك .

التواطؤ^(١) ، فأما الأنواع فليست تحمل على الأجناس . وأيضا فإن الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها ، والأنواع تفضل على الأجناس بالفصول التي تخصها . وأيضا فإنه لا النوع يكون جنس أجناس ، ولا الجنس نوع أنواع^(٢) .

١٦

< في المشترك بين الجنس والخاصة >^(٣)

والجنس والخاصة يعمهما أنهما تابعان للأنواع : وذلك أنه متى كان الإنسان موجودا ، فالحي موجود ؛ ومتى كان الإنسان موجودا فالضحك موجود . ويعمهما أيضا أن الجنس يحمل على الأنواع بالسوية ، وكذلك الخاصة على الأشياء التي تشترك فيها : وذلك أن الإنسان والثور حيوان بالسوية ، وأنوطوس وميلوطس ضحكان بالسوية .

• συνωνύμως == par synonymie = (١)

(٢) ش : ها هنا خلاف آخر لم يذكره فرفور يوس وهو أن الجنس توجد له الفصول بالقوة ، والنوع توجد له الفصول بالفعل . (٣) ناقص في العربي ، وفي اليوناني هكذا :

• περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ ἰδίου

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والخاصة ثلاثة اشتراكات ونحسة اختلافات . (٥) ش : قال الحسن : إنما أورد فرفور يوس هذين الرجلين لأنه يحكي عن أنوطوس أنه كان يضحك دائما ، وميلوطس يبكي دائما . فكان فرفور يوس يقول : إن الضحك يحمل على هذين بالسوية ، وإن كان أحدهما يضحك دائما والآخر يبكي دائما ، لأننا إنما نريد بالضحك هاهنا القوة على الضحك ، كما قيل في القول في الخاصة . وأولوفيدورس يقول إن أنوطوس وميلوطس هما المعاندان لسقراط . وقد ورد في بعض الأخبار أنهما تنهذا السقراط ، وأنهما كانا من أولاد الملوك ، وأنهما تشابعا (غير واضحة تماما) على سقراط ، وأنهما كانا من أقوى الأسباب في قتله ؛ ولذلك صارا مثالا في الشرع اليونانيين يضرب بهما فيه المثال . فإذا بالغ الإنسان منهم في ثلب صاحبه قال له : كأنك أنوطوس أو ميلوطس .

<واشترك^(١)> آخر : فكما أن الجنس يحمل على الأنواع الخاصة به على طريق التواطؤ ، كذلك تحمل الخاصة على ما هي خاصة له .

في الاختلاف بين الجنس والخاصة

- ويختلفان في أن الجنس أسبق والخاصة لاحقة : فيعطى أولاً أنه حيوان ، وبعد هذا يُقسم إلى فصوله وخواصه . وكذلك ، الجنس يضاف إلى أنواع كثيرة ، أما الخاصة فإلى نوع واحد ، هي له خاصة . وأيضا فإن الخاصة تقوم في الحمل مقام ما هي له خاصة ، بينما الجنس لا تبادل فيه : فإن وجد حيوان ، فليس من الضروري أن يكون ثمت إنسان ، وإذا وجد حيوان فليس من الضروري أن يكون ضحاكاً ؛ أما إذا وجد إنسان ، فثمت ضحاك ، وبالعكس . وأيضا ، فإن الخاصة تضاف إلى كل النوع الذي هي له خاصة ، وإليه وحده دائماً ؛ أما الجنس فيضاف إلى كل النوع الذي هو له جنس ، لكن لا إليه وحده . وأخيراً فإن رفع الخواص لا يستلزم رفع الأجناس ، بينما رفع الأجناس يستلزم رفع الأنواع التي لها تكون الخواص خواص : وهكذا فإنه إذا رفعت الموضوعات التي تكون الخواص خواص لها ، رفعت في الوقت نفسه هذه الخواص .
- ١٠
- ١٥

في المشترك بين الجنس والعرض

- ويشترك الجنس والعرض في كونهما يضافان إلى كثرة من الحدود ، كما قلنا آنفاً ، سواء أكانت الأعراض قابلة للانفصال أم غير قابلة : فمثلاً
- ٢٠
- (١) هنا يبدأ نقص بمقدار ورقة لعلها سقطت من المخطوط أثناء تجليده . وقد أكلنا هذا النقص بنقله عن اليوناني .

التحرك يضاف إلى حدود كثيرة، والأسود إلى الغربان والأحباش وبعض الكائنات غير الحية .

١٧

في الاختلاف بين الجنس والعرض

ويختلف الجنس عن العرض في كون الجنس سابقاً على الأنواع ،
وكون الأعراض لاحقاً على الأنواع : فحتى لو أخذ عرض غير مفارق ،
فإن الموضوع الذى إليه يضاف العرض يكون أيضاً سابقاً على العرض .
وأيضاً فإن الحدود المشاركة في الجنس تشارك فيه كلها بالسوية ، أما الحدود
التي تشارك في العرض فلا تشارك فيه بالسوية ، لأن المشاركة في الأعراض
تقبل الزيادة والنقصان ، أما المشاركة في الأجناس فلا تقبل ذلك . وأيضاً
فإن الأعراض تقوم أصلاً في الأفراد ، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع
على الجواهر الجزئية . وأخيراً فإن الأجناس تضاف من حيث الماهية
إلى الحدود التي تندرج تحتها ، أما الأعراض فلا تضاف إلا من حيث
الكيفية أو أحوال كل فرد : فإذا سئل : ” مَنْ ” الحبشى ؟ قيل : إنه
أسود ، وإذا سئل : ” ما حال ” سقراط ؟ أجيب بأنه : جالس أو يترىض .
وبهذا نكون قد بينا أوجه الاختلاف بين الجنس وبين الألفاظ الأربعة
الأخرى . بيد أن كل واحد من هذه الألفاظ الأخرى يختلف عن الأربعة
الأخرى ، حتى إنه لما كان ثمت خمسة ألفاظ وكان كل منها يختلف عن
الأربعة الأخرى ، فإن الناتج سيكون أربعة في خمسة ، أى عشرين اختلافاً

في الجملة . لكن الحال ليس كذلك : فإنه لما كانت الألفاظ التالية تدخل دائما في الحساب ، وكانت الثانية تنقص اختلافا واحدا لأنه أخذ من قبل ، والثالثة تنقص اختلافين ، والرابعة تنقص ثلاثة ، والخامسة تنقص أربعة ، فلا يحصل من جملة هذا غير عشرة اختلافات : أربعة + ثلاثة + اثنان + واحد . وهكذا فإن الجنس يختلف عن الفصل ، والنوع ، ٢٠ والخاصة ، والعرض ، وهذا ينتج أربعة اختلافات : ولكنا إذا قلنا بماذا يختلف الجنس عن الفصل ، فقد قلنا بماذا يختلف الفصل عن الجنس ؛ وبقي إذن أن نخبر بماذا يختلف الجنس عن النوع ، وعن الخاصة وعن العرض ، وهذا يعطى ثلاثة اختلافات . أما عن النوع فقد أخبرنا بماذا يختلف عن الفصل ٢٥ إذا نحن أخبرنا بماذا يختلف الفصل عن النوع . ونكون قد أخبرنا بماذا يختلف النوع عن الجنس إذا أخبرنا بماذا يختلف الجنس عن النوع ؛ وبقي إذا أن نخبر بماذا يختلف النوع عن الخاصة وعن العرض < ، [١١٥٥] فتكون عن ذلك مخالفتان . وتبقى علينا أن نصف بماذا تخالف الخاصة العرض ، لأننا قد تقدمنا ووصفنا بماذا تخالف الخاصة الفصل والنوع والجنس ، في وصفنا مخالفة هذه تلك . فلم كانت المخالفات بين الجنس ٥ وبين الباقية أربعا ، وبين الفصل وبينها ثلاثا ، وبين النوع وبينها اثنين ، وبين الخاصة والعرض واحدة ، صار جميع المخالفات عشرة : أربع منها - وهي المخالفات بين الجنس وبين الباقية - قد بيناها فيما قبل .

(١) إلى هنا ينتهي الناقص في المخطوط العربي ، وهو ما نقلناه عن اليوناني تكملة لهذا النص .

< في المشترك بين الفصل والنوع ^(١) >

١٠

فالشيء العام للفصل والنوع هو أن الأشياء التي تشترك فيها تشترك بالسوية : وذلك أن الناس الجزئين يشتركون في الإنسان وفي فصل الناطق بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للأشياء التي تشترك فيهما دائما : فإن سقراط ناطق أبدا وإنسان أبدا .

< في الاختلاف بين النوع والفصل ^(٣) >

١٥

وينخص الفصل أن يحمل من طريق أى شيء ، وينخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشيء : وذلك أن الإنسان ، وإن كان قد يوجد من طريق أى شيء ، غير أنه ليس هو على الإطلاق ^(٥) أى شيء ، لكن من ^(٦) قبل أن

(١) ناقص في الترجمة العربية ، وهو في اليوناني هكذا : περι τῆς κοινωνίας τῆς

• διαφορᾶς καὶ τοῦ εἶδους

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والنوع : اشتراكا ، وأربعة اختلافات .

(٣) ناقص في العربي ، وفي اليوناني هكذا : περι τῆς διαφορᾶς του εἶδους

• καὶ τῆς διαφορας

(٤) في الهامش بالمخطوط .

(٥) فوقها : أى بالحقيقة .

(٦) فوقها : أى أنه يحمل من طريق أى شيء ، بسبب الفصول التي فيه .

الفصول لما دخلت على الجنس قومته ، أى قومت النوع . وأيضا فإن الفصل^(٢) فى أكثر الأمر يوجد فى أنواع أكثر من واحد ، كذى أربعة أرجل فى حيوانات كثيرة مختلفة بالنوع ، والنوع إنما هو فى الأشخاص التى تحته فقط . وأيضا فإن الفصل أقدم من نوعه ، وذلك أن الناطق يرفع الإنسان بارتفاعه ، والإنسان لا يرفع الناطق بارتفاعه عند وجود الملك^(٤) . وأيضا

(١) ش : إنما قال هذا لأن أرسطوطالس قال فى كتاب ” المقولات “ : إن النوع قد يدل على أى شىء فى الجواهر ، والنوع بالحقيقة قد يحمل من طريق أى شىء . فلما إذا سئلنا عن زيد : أى الحيوانات ؟ فأجبنا بأنه : إنسان — كان ذلك حقا . فكأنه يقول : إنما ، وإن حملنا الإنسان من طريق أى شىء ، فإن ذلك ليس على الإطلاق ، أى ليس بالحقيقة من حيث هو نوع ، بل من حيث يوجد فيه الفصل يحمل من طريق أى شىء . هو .

(٢) ش : الحسن : إينوس يذكر هذا القول ويقول هكذا : قال : ” وأما ما قاله فرفور يوس إن الفصل يحمل على أنواع كثيرة ، وأنه أقدم من النوع بالطبع ، فإننى لست أعرف كيف يكون هذا القول حقا . وذلك أنه ليس يوجد — بحسب ما أظن — فصل (ص : فصلا) أعم من النوع . وذلك أن كل فصل مساو للنوع الذى يقومه “ . — فهذا ما قاله إينوس . والذى أظن < هو > أن فرفور يوس نظر إلى الفصول فى هذا الموضع من حيث هى قاسمة ، وإنما على هذه الجهة تحمل على أنواع كثيرة : فإن الناطق والمائت ، إذا أخذنا قاسمين للحيوان ، حملا على أكثر من نوع واحد . فإن الناطق يحمل على الملك وعلى الإنسان والبهيمة والطائر ، لأنها إذا أخذت مقومة ، مثل التنفس والتحريك : للحيوان ، وقبول العلم والمعرفة : للإنسان ، لم تحمل إلا على نوع واحد .

(٣) ش : إنما قال : « فى أكثر الأمر » لأنه قد توجد فصول مسارية لأنواعها ، مثل الثقل للأرض ، والخفة للنار ، وقبول العلم للإنسان .

(٤) فى اليونانى : الله Θεός وقد استبدل به المترجم العربى (والسريانى) الملك لاعتبارات دينية .

١٩ فإن الفصول^(١) تأتلف مع فصل آخر، فإن الناطق والمأنت قد ائتلفا لقوام الإنسان . فأما النوع فلا يأتلف مع نوع حتى يحدث عنهما [١٥٥ ب] نوع آخر، فإن فرسا^(٢) ما مع حمار ما قد يجتمعان لكون البغل . فأما فرس على الإطلاق فليس يجتمع مع حمار فيحدث عنهما بغل .

< في الخواص المشتركة بين الفصل والخاصة^(٣) >

ويعم الفصل والخاصة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية :
فإن الناطقين ناطقون بالسوية، والضحاكين ضحاكون بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشئ دائما ولجميعه ، وذلك أن ذا الرجلين — وإن عدم رجلين — فقد يوصف بأنه ذو رجلين دائما ، من قبل أنه مطبوع على ذلك ، لأن الضحاك أيضا إنما يوصف بأنه ضحك أبدا، من قبل أنه مفطور على ذلك ، لا من قبل أنه يضحك أبدا .

(١) فوقها : الفصل .

(٢) ش : أى مثل فرس زيد . والعلة في ذلك أن من الأنواع المختلفة فصولا (ص : فصول) متقابلة ، فلا يمكن أن يجتمعا . فأما كون البغل فليس هو عن اجتماع النوعين على ما ذهب إليه ، بل إنما هو اجتماع فرس ما مع حمار ما على تكوين البغل < أى > هو أن يجتمعا فيصيرا [ن] بغلا (ص : بغل) .

(٣) لا يوجد في العربي ، وهو هكذا في اليوناني : περὶ τῆς κοινωνίας τῆς :
διαφορᾶς καὶ τοῦ ἰδίου

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والخاصة : اشتراكا واختلافين .

١٠ < في الاختلاف بين الخاصة والفصل ^(١) >

وينخص الفصل ^(٢) أنه يقال على أنواع كثيرة في أكثر الأمور، بمنزلة الناطق : فإنه يقال على الملك وعلى الإنسان؛ والخاصة إنما تقال على نوع واحد، وهو النوع الذي هي له خاصة . والفصل يتبع أبدا تلك الأشياء التي هو لها فصل، إلا أنه لا ينعكس ^(٣)، فأما الخواص فإنها ^(٤) تكافئ في الجمل الأشياء التي هي لها خواص، من قبل أنها تنعكس عليها .

١٥

< في المشترك بين الفصل والعرض ^(٥) >

ويعم الفصل والأعراض غير المفارقة أنهما يوجدان فيه دائما ولجميعه . وذلك أن " ذا الرجلين " يوجد دائما للغربان ، وعلى ذلك المثال يوجد لها السواد .

(١) لا يوجد في العربي ، وهو هكذا في اليوناني : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ

• ἰδίῳ καὶ τῆς διαφορᾶς

(٢) في الهامش : الخلاف .

(٣) فوقها : أي لا ينعكس فتتبعه تلك الأشياء .

(٤) ش : أي إذا كانت هي موجودة ، كانت ما هي له خاصة موجودا ؛ وإن كان

موجودا كانت هي موجودة .

(٥) لا يوجد في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινῶνίας τῆς

• διαφορᾶς καὶ τοῦ συμβεβηκός

(٦) بالهامش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والعرض : اشتراك واحد وثلاثة

اختلافات .

< في الصفات الخاصة بالفصل والعرض ^(١) >

ويختلفان في أن الفصل يحوى ولا يُحوى — وذلك أن الناطق يحوى الإنسان؛ فأما الأعراض فإنها من وجهٍ تحوى ^(٢) من قبل أنها في كثيرين ، ومن وجهٍ تحوى ، أغنى من قبل أن الموضوعات ليست قابلة لعرض واحد ، بل لأعراض كثيرة . والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان . والفصول المتضادة فغير مختلطة ، والأعراض المتضادة قد تختلط .

فهذه هي الأشياء التي تعم الفصل [١١٥٦] وسائر الباقية وتخصها .
فأما النوع فقد وصفنا بماذا يخالف الفصل والجنس ، حيث وصفنا بماذا يخالف الجنس الباقية ، وبماذا يخالفها الفصل .

(١) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني : περι τῶν ἰδίων διαφορᾶς καὶ συμβεβηκός .

(٢) بضم أوله في المخطوط . وفي اليوناني : περι ἔχει τῷ ἐν πλείοσιν εἶναι .
أى : تحوى (بفتح أوله وكسر الواو) من قبل أنها في كثيرين .

(٣) ش : إنه يخبرنا ويفيدنا بهذا القول ما بقى أن يعرفناه من الاشتراكات والاختلافات .

< في المشترك بين النوع والخاصة ^(١) >

ويعم النوع والخاصة أن أحدهما يكافئ الآخر في الحمل : وذلك أن
 "الإنسان" إذا كان موجودا "فالضاحك" موجود، و"الضاحك" إذا كان
 موجودا فـ «الإنسان» موجود . و"الضاحك" فقد وصفنا غير مرة أنه
 ينبغي أن يستعمل على أنه بالقوة . > ويعمهما أيضا أنهما لموضوعهما
 بالسوية ^(٢) < . والأنواع فتوجد دائما للأشياء التي تشترك فيها ، وكذلك توجد
 الخواص للأشياء التي هي لها خواص .

١٥

< في الاختلاف بين النوع والخاصة ^(٣) >

وينحالف النوع ^(٤) الخاصة في أن النوع يمكن أن يكون جنسا لآخرين ،
 والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين . والنوع يتقدم وجوده وجود
 الخاصة ، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع : وذلك أنه ينبغي أن يوجد

٢٠

-
- (١) ناقص في العربى، وهو في اليونانى هكذا : *περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἶδους* : *καὶ τοῦ ἰδίου*
 (٢) في الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والخاصة : اشتراك
 وأربع اختلافات .
 (٣) ش : أى أنه إذا كان أحدهما موضوعا والآخر محمولا ، يصير الذى كان محمولا
 موضوعا ، والذى كان موضوعا محمولا .
 (٤) يوجد هذا الموضع في بعض المخطوطات ، ولا يوجد في بعضها الآخر ، كما لا يوجد
 في هذه الترجمة العربية ، وهو هكذا في اليونانى : *κοινὸν δὲ καὶ τὸ ἐπ' ἑῶς εἶναι* .
 (٥) ناقص في العربى ، وفي اليونانى هكذا : *περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ εἶδους* : *καὶ τοῦ ἰδίου*
 (٦) في الهامش : الخلف .
 (٧) ش : إنما قال : « يمكن » لأنه ليس في كل نوع يستمر هذا .

الإنسان، ثم يكون ضاحكا . وأيضا فإن النوع يوجد للموضوع دائما بالفعل، والخاصة إنما توجد في الأوقات وبالقوة : فإن سقراط أبداً إنساناً وبالفعل، وليس يضحك أبداً بالفعل وإن كان ضاحكاً أبداً بالقوة . وأيضا فإن الأشياء التي حددها مختلفة فهي مختلفة . وحد النوع هو المرتب تحت الجنس والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما الشيء وما أشبه ذلك ؛ وحد الخاصة أنها التي توجد للشيء وحده، وجميعه، ودائماً .

٢١

< في المشترك بين النوع والعرض ^(٢) >

ويعم النوع والعرض أنهما يميلان على كثيرين . وما يعمهما فيسير جداً، وذلك لكثرة التباعد بين العرض والشيء الذي يعرض له .

٥

< في الاختلاف بين النوع والعرض ^(٤) >

وينخص كل واحد منهما أن النوع يحمل على ما هو له نوع من طريق ما هو، [١٥٦ ب] وينخص العرض أنه يحمل من طريق أي شيء،

١٠

(١) فوقها : أي تعرض .

(٢) ناقص في العربي، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἶδους .
· καὶ τοῦ συμβεβηκότες

(٣) في الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والعرض : اشتراك واحد وأربعة اختلافات .

(٤) ناقص في العربي، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τῶν αὐτῶν .

(٥) في الهامش عند هذا الموضع : الخلاف .

(٦) فوقها : مثل غير المفارق .

أو كيف هو ؛ وأن كل واحد من من الجواهر إنما له نوع واحد ، وله أعراض كثيرة مفارقة وغير مفارقة ؛ وأن الأنواع تقع في الوهم قبل الأعراض وإن كانت غير مفارقة — ، وذلك أنه قد ينبغي أن يوجد الموضوع حتى يعرض له شيء من الأشياء ، — فأما الأعراض فحدوثها بعد الأنواع ، وطبيعتها دخيلة . والاشتراك في النوع بالسوية ، والاشتراك في العرض ليس بالسوية ، وإن كان غير مفارق : وذلك أنه قد يكون لون زنجي أكثر وأقل من لون زنجي في السواد .

وقد بقي علينا أن نصف أمر الخاصة والعرض : وذلك أنا قد وصفنا بماذا تخالف الخاصة النوع والفصل والجنس .

٢٠ < في المشترك بين الخاصة والعرض غير المفارق ^(٣) >

فالشيء الذي يعم الخاصة والعرض غير المفارق أن من دونهما ليس يمكن أن توجد تلك الأشياء التي يوجدان فيها : وذلك أنه كما أن الإنسان لا يوجد من دون الضاحك ، كذلك لا يمكن أن يوجد الزنجي من دون السواد . وكما أن الخاصة توجد للشيء كله ودائما ، كذلك العرض غير المفارق .

(١) فوقها : مثل المفارق .

(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين الخاصة والعرض : اشتراكين وثلاثة اختلافات .

(٣) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ ἰδίου :

• καὶ τοῦ ἀχωρίστου συμβεβηκότος

< في الاختلاف بين الخاصة والعرض غير المفارق ^(١) >

وينتقلان ^(٢) في أن الخاصة توجد للنوع وحده فقط كالضاحك للإنسان ،
والعرض غير المفارق ، كأنك قلت : السواد ، فليس يوجد للزنجي وحده ،
بل قد يوجد أيضا للغراب والفحمة والأبنوس ولأشياء غير متنفسة . وذلك
أن الخاصة قد تكافئ في الحمل ما هي له خاصة ، وأما العرض غير المفارق
فليس يكفى في الحمل الشيء الذى يوجد له . ولما كانت الخاصة لنوع واحد
ولجميعه ، صارت تنعكس وتحمل بالسوية ^(٣) . والاشتراك في الخواص
بالسوية ، فأما الاشتراك في الأعراض فقد يكون بالأكثر ولأقل .

وقد توجد لها أشياء أخر تعمها وتخصصها غير التي وصفنا . ولكن هذه
كافية في التمييز بينها والوقوف على اشتراكها .

[[تم مدخل فرفور يوس المرسوم بإيصاغو جى

نقل أبى عثمان الدمشقى]]

[[قبول به نسخة مقروءة على يحيى بن عدي ، فكان موافقا]]

-
- (١) ناقص في العربى ، وهو في اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τῶν αὐτῶν .
(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الخلاف . (٣) فوقها : افهم من خارج ،
والعرض ليس كذلك . (٤) ش : أى التى قد أوردها في هذا الكتاب .



كَمَل طبع الجزء الثالث من كتاب " منطق أرسطو " بمطبعة دار الكتب المصرية

في يوم الاثنين ١١ شعبان سنة ١٣٧١ (٥ مايو سنة ١٩٥٢) م

عبد الحميد نديم

ملاحظ المطبعة بدار الكتب المصرية